آراء
حول الخليج
العدد 109
يوليو - 2016

الصندوق السعودي: ٣٣٠ مشروعًا في ٤٤ دولة بـ ٣٢ مليارًا في إفريقيا

روسيا تراقب إفريقيا بشبكة «كوندو» وإسقاط الديون المالية

المحافظون الجدد: ترامب كارثة .. والتنافس بين مرشحين أقل شعبية

ملف العدد:

العلاقات الخليجية مع إفريقيا جنوب الصحراء: الفرص والتحديات

- ٤ مجالات للاستثمارات العربية في قارة تضم نصف خامات معادن العالم
- الإرهاب وإسرائيل وإيران .. ثالوث الخطر القادم على العرب من إفريقيا
- ٦,٥٪ متوسط النمو في إفريقيا و٧ دول مرشحة ضمن الاقتصادات الأسرع نموًا
- ١١٪ من المياه العذبة في إفريقيا والصحراء الكبرى تضم أكبر مستودع للمياه في العالم
- إفريقيا تضم ٢١ دولة منتجة للنفط بينهم ٤ أعضاء أوبك والثقل في غرب إفريقيا
- ١٠٠٠ مدرسة و٦٩ معهدًا و١٦ ملحقية عسكرية صينية و٣٥ مليارًا لإفريقيا
- إسرائيل فككت الكتلة التصويتية للدول الإفريقية وتستثمر الفقر بإغراء المساعدات
- ثلاث قوى عالمية تتصارع في غرب إفريقيا.. والدور الخليجي تحكمه المصالح والسياسة
- الإمارات المستثمر العربي الأول بـ ٢١٪ والسعودية الثاني بـ ١٩٪ في إفريقيا

نسابق الزمن
لبناء الوطن

المهيدب Al Muhaidib
للمقاولات Contracting

muhaidibco.com.sa

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

تشجيع الأبحاث حول منطقة الخليج من خلال توفير المعرفة للجميع

هو مؤسسة فكرية بحثية مستقلة، تأسس في يوليو عام 2000، بمبادرة من الأكاديمي ورجل الأعمال السعودي الدكتور عبد العزيز بن عثمان بن صقر، ومقره الرئيسي في جدة بالمملكة العربية السعودية، وله فروع في كل من جامعة كامبريدج بالمملكة المتحدة، وجنيف بسويسرا، وطوكيو في اليابان. ويهدف المركز من خلال أنشطته الأكاديمية المتنوعة، وبرامجه البحثية المتعددة، ومطبوعاته المختلفة التي تصدر باللغتين العربية والإنجليزية، إلى تعميق وتوسيع دائرة الاهتمام الأكاديمي والبحثي بمختلف القضايا والتطورات ذات الصلة بتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية والتكامل في منطقة الخليج. كما يهدف إلى تعزيز سبل ومجالات التواصل والتفاعل بين الباحثين العرب وغير العرب المتخصصين في الشؤون الخليجية. ونظراً للدور الأكاديمي البارز الذي يضطلع به المركز، فقد جاء، وللسنة الخامسة على التوالي، ضمن أكبر 10 مؤسسات للفكر في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وذلك طبقاً للتصنيف السنوي الذي تقوم به جامعة بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية بالتعاون مع الأمم المتحدة. كما احتلّ المركز، بحسب هذا التصنيف، مكانة مرموقة على المستوى العالمي من حيث الاهتمام بالشؤون الدولية، والتعاون المؤسسي، وبرامج المشاركة العامة.

www.grc.net

للمزيد من المعلومات أو للاشتراك

19 شارع راية الاتحاد ص ب 10501 جدة 21443- المملكة العربية السعودية - تلفون : - 966126511999+ فاكس : 966126531375+

آراء
حـــول الخليـــج

مجلة شهرية تصدر عن
مركز الخليج للأبحاث
تعنى بالشؤون الخليجية

رئيس التحرير
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

مدير التحرير
جمال أمين همام
jamal@araa.sa

سكرتير التحرير
أحمد صلاح
salah@grc.net

التصميم الفني
منى فيصل
mona@grc.net

الهيئة الاستشارية
د. خالد الجابر
أ. د. عبد الخالق عبد الله
أ. د. عبد الله خليفة الشايجي
د. عبد الله بن علي عبد الرزاق باحجاج
أ. د. صالح بن عبد الرحمن المانع
د. محمد عبد الغفار عبد الله

الطباعة
تمت الطباعة في مؤسسة
المدينة للصحافة والطباعة والنشر

الإعلانات والمراسلات

للإعلان في المجلة يمكن الاتصال بقسم الإعلان والتسويق على العنوان التالي:
البريد الالكتروني: info@araa.sa

توجه جميع المراسلات إلى مجلة «آراء حول الخليج» على العنوان التالي:
١٩ شارع راية الاتحاد
ص.ب. ١٠٥٠١ جدة ٢١٤٤٣ المملكة العربية السعودية
هاتف: ٦٥١١٩٩٩ ١٢ ٩٦٦+
فاكس: ٦٥٣١٣٧٥ ١٢ ٩٦٦+
البريد الإلكتروني: info@araa.sa

افتتاحية العدد — 4
الخليج وإفريقيا: الفرص والتحديات
د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر

متابعات خليجية — 6
الصندوق السعودي للتنمية: تمويل (٣٣٠) مشروعًا في (٤٤) دولة إفريقية بـ ٢٣ مليارًا
د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

دراسة العدد — 12
مشكلة المياه في إفريقيا: أزمة إدارة لا ندرة
د. محمد سالمان طايع

رؤية وتحليل — 25
الخليج العربي وجاذبية القوى الآسيوية في إفريقيا: الصين نموذجًا
د. فؤاد فرحاوي

قضية العدد — 31

العلاقات الخليجية ـ الإفريقية.. بين التكامل أو التنافس
أمينة العريمي

ثمن النسخة

المملكة العربية السعودية:	٣٥ ريالاً
الإمارات العربية المتحدة:	٣٥ درهمًا
مملكة البحرين:	٣,٥ دينارًا
دولة قطر:	٣٥ ريالاً
دولة الكويت:	٣,٥ دينارًا
سلطنة عمان:	٣,٥ ريالاً
الأردن:	٤,٥ دينارًا

الاشتراك السنوي

الدول العربية:	١٠٠ دولارًا
الدول الأوروبية:	١١٠ دولارًا
بقية دول العالم:	١٢٠ دولارًا

يرسل طلب الاشتراك إلى عنوان المجلة
مع حوالة مصرفية أو شيك بقيمة
الاشتراك باسم مركز الخليج للأبحاث

ملف العدد

د. ظافر محمد العجمي 39
د. طلال صالح بنّان 43
د. علي الدين هلال 50
د. نادر نور الدين محمد 54
د. عباس محمد شراقي 59
د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب 64
د. سالي محمد فريد 69
د. هويدا عبد العظيم عبد الهادي 75
د. خالد يايموت 80
د. خالد شيات 87
د. نورهان الشيخ 91
اللواء محمد إبراهيم 95
د. أيمن السيد شبانة 99

متابعات دولية

سباق الرئاسة الأمريكي الأول في التاريخ بمرشحين أقل شعبية
د. أمل مدللي 105

إصدارات

علم الاجتماع السياسي المعاصر ـ تطبيقات على المجتمع العربي 111

وقفة

الغياب العربي في إفريقيا
جمال أمين همّام 112

الإسهامات

❖ ترحب مجلة «آراء حول الخليج» بإسهامات الكتاب والباحثين في الشؤون الخليجية في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والدفاعية والأمنية.

❖ المجلة غير ملتزمة بإعادة أي مادة تتلقاها للنشر.

❖ جميع حقوق الترجمة والنشر محفوظة لمركز الخليج للأبحاث ٢٠٠٨.

❖ لا يسمح بإعادة نشر المواد المنشورة في المجلة دون الحصول على إذن خطي مسبق من مركز الخليج للأبحاث.

❖ آراء الكتاب تعبر عن أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن اتجاهات يتبناها مركز الخليج أو مجلة آراء.

هذا العدد

هذا العدد من مجلة (آراء حول الخليج) والذي يحمل رقم ١٠٩ من أعداد هذه المجلة التي تصدر عن مركز الخليج للأبحاث يتضمن ملفًا رئيسًا عن العلاقات الخليجية ـ الإفريقية بعنوان (العلاقات الخليجية ـ الإفريقية: الفرص والتحديات) ويتناول هذا الملف دراسات ومقالات عميقة حول العلاقات الخليجية مع إفريقيا جنوب الصحراء وكيف يمكن تفعيلها وتطويرها لتناسب المستجدات الإقليمية والدولية واحتياجات شعوب ودول الجانبين وبما يخدم المصالح و الأهداف المشتركة على ضوء الإمكانيات المتاحة لدى الجانبين.

تؤكد الدراسات التي يطرحها هذا العدد أن الظروف والمعطيات تهيئ للتكامل وليس للتنافس بين دول الخليج ودول إفريقيا جنوب الصحراء، انطلاقًا من علاقات تاريخية متميزة، وقرب جغرافي وتشابه في التحديات والأهداف، إضافة إلى القواسم المشتركة ومنها الدين والإرث الحضاري خاصة في مناطق شرق إفريقيا.

كما أن الموارد الطبيعية المتوفرة لدى الجانبين تتيح فرص التكامل الذي يعتمد على المنافع المتبادلة، حيث تتوفر في إفريقيا جنوب الصحراء الأراضي الزراعية والمياه العذبة والفرص المواتية لإنتاج المحاصيل الزراعية التي تحتاجها دول مجلس التعاون، إضافة إلى الثروة المعدنية والمواد الأولية اللازمة للصناعة، كما أن هناك ثروة نفطية مهمة في إفريقيا ودخلت الأسواق العالمية.

وتعد مواجهة الإرهاب من التحديات المشتركة التي تواجه الجانبين وتتطلب تعاون مشترك لحصار هذه الآفة خاصة موجات الإرهاب العابرة للحدود التي تنفذها التنظيمات المرتبطة بقيادات وتنظيمات إقليمية ودولية لا سيما تنظيمات داعش والقاعدة وبوكو حرام وغيرها من التنظيمات التي تسللت إلى القارة السمراء وأخذت تهدد استقرار هذه المنطقة التي تعاني أصلاً من مشاكل أخرى تصب في قناة التوتر جراء الصراعات الموجودة في دول القارة.

يظل تأمين باب المندب والبحر الأحمر من الضرورات الأمنية الخليجية والعربية والإفريقية وهذا يتطلب تعاون خليجي ـ إفريقي، خاصة في ظل التنافس الدولي والإقليمي على التواجد في منطقة القرن الإفريقي خاصة التواجد العسكري.

محاور العدد المقبل

العلاقات الخليجية ـ أمريكا اللاتينية: الواقع والمأمول

ويتناول الملف الرئيسي لهذا العدد المحاور التالية:

ـ تأثير تراجع اليسار في أمريكا اللاتينية على العلاقات مع دول الخليج العربية.

ـ تعاون الجنوب ـ الجنوب في توجهات السياسة الخارجية اللاتينية.

ـ الاستثمارات الخليجية في أمريكا اللاتينية: المتاح والممكن.

ـ التعاون الاقتصادي: الاستفادة من المزايا النسبية للطرفين.

ـ مستقبل الطاقة في العلاقات الخليجية ـ اللاتينية.

ـ فرص الاستثمار الزراعي الخليجي في أمريكا اللاتينية.

ـ التعاون العسكري الخليجي ـ اللاتيني: الحدود والقدرات والمنافع المتبادلة.

ـ الأهمية الاستراتيجية للعلاقات الخليجية ـ اللاتينية على المسرح الدولي والإقليمي.

ـ التصور الخليجي للتعاون بين الجانبين لمواجهة الإرهاب.

ـ مواقف دول أمريكا اللاتينية من القضايا العربية وتأثيرها على العلاقات بين الجانبين.

ـ تأثير الأدب اللاتيني والقوة الناعمة على العلاقات بين دول الخليج وأمريكا اللاتينية.

ـ تأثير الأوضاع السياسية في البرازيل على أمريكا اللاتينية وانعكاسها على العلاقات الخليجية.

ـ الرياضة كأداة من أدوات القوى النعامة اللاتينية..واقعها ..أهميتها.. مستقبلها.

الخليج وإفريقيا: الفرص والتحديات

د. عبد العزيز بن عثمان بن صقر
sager@grc.net

اهتمام دول مجلس التعاون الخليجي بإفريقيا جنوب الصحراء ليس جديدًا، حيث هناك العديد من الروابط التاريخية، الجغرافية، الدينية، والثقافية وغيرها من الأواصر التي تجمع بين الطرفين منذ القدم والتي توثقت بعد الإسلام، ثم زادت قوتها في التاريخ الحديث والمعاصر، كون إفريقيا جاره لدول مجلس التعاون الخليجي وللدول العربية عامة، إضافة إلى كونها ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة، وتضم ٥٣ دولة ويقطنها ما يقترب من ١٠٠ مليون نسمة، وتعد سوقًا استهلاكيًا واسعة، وتضم بين جنباتها الكثير من الفرص الاستثمارية المتاحة والممكنة، وأيضًا لثقلها السياسي على المسرح الدولي، إضافة إلى الاهتمام الدولي والإقليمي الذي يزداد بهذه القارة الغنية بالموارد الطبيعية المهمة، وذات الأهمية الاستراتيجية والجيوسياسية.

ولعل دعم دول الخليج وفي مقدمتها السعودية لحركات التحرر الإفريقية منذ ستينيات القرن العشرين يعد أحد وجوه هذا الاهتمام الذي سرعان ما تحول إلى الدعم المادي والاقتصادي وتطوير الخدمات والمرافق بما يخدم التنمية في إفريقيا عند بداية الطفرة النفطية في منتصف سبعينيات القرن العشرين حيث أسست الدول الخليجية الصناديق التنموية بغرض تقديم المساعدات والمنح والقروض للعديد من الدول النامية وفي مقدمتها الدول الإفريقية بشقيها العربي وجنوب الصحراء، وعلى سبيل المثال قام الصندوق السعودي للتنمية منذ عام ١٩٧٥م، ومازال بتمويل الكثير من المشروعات في ٤٤ دولة إفريقية بمبالغ اقتربت من ٢٣ مليار دولار، وقدمت الصناديق التنموية في دولة الإمارات العربية المتحدة والكويت بدعم مماثل، إضافة إلى الدور المتميز الذي يقوم به البنك الإسلامي للتنمية في تقديم القروض والمنح غير المستردة للدول الإفريقية، وكذلك جهود هيأة الإغاثة الإسلامية العالمية، والجمعيات الخيرية.

وأولى مركز الخليج للأبحاث أهمية كبيرة للعلاقات الخليجية مع إفريقيا جنوب الصحراء وخصص برنامجًا لهذه العلاقات أثمر عن عقد مؤتمرين الأول في كيب تاون بجنوب إفريقيا في فبراير ٢٠٠٩م، تحت عنوان (الخليج وإفريقيا: استراتيجية جديدة)، والثاني بالرياض في ديسمبر ٢٠١٠م، تحت عنوان (الاستثمار

الخليجي ـ الإفريقي : تعزيز العلاقات الاقتصادية) وشارك فيه ٤ رؤساء دول إفريقية و٤٠ مسؤولاً رفيعي المستوى من مختلف دول جنوب الصحراء، وتمخض عن هذا المؤتمر العديد من المقترحات والتوصيات المهمة التي تؤسس لشراكة على كافة الجوانب الاقتصادية بما يعزز الاستثمارات المشتركة ويزيد من حجم وقيمة التبادل التجاري بين الجانبين.

وعلى المستوى الرسمي، شهدت العلاقات الخليجية ـ الإفريقية اهتمامًا كبيرًا منذ مطلع العام الماضي حيث استقبل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز ـ حفظه الله ـ ٢٠ رئيسًا إفريقيًا زاروا المملكة، كما شهدت الفترة ذاتها توقيع العديد من الاتفاقيات مع الدول الإفريقية، إضافة إلى مشاركة ١٠ دول إفريقية في المناورة العسكرية الكبرى (رعد الشمال) التي استضافتها المملكة العربية السعودية العام الحالي وتم تنفيذها في حفر الباطن بمشاركة ٢٠ دولة إسلامية أي نصف الدول التي شاركت في المناورة كانت إفريقية، كما أن ثلاث دول إفريقية شاركت في عاصفة الحزم ووافقت دولة رابعة على المشاركة وهي السنغال، وهذا يؤكد أن التحديات والأهداف مشتركة، وأن التعاون والتلاحم بين المملكة ودول الخليج من ناحية، ودول القارة الإفريقية من جهة أخرى مطلب للطرفين.

ونعتقد أن هذا التعاون المهم يمثل بداية مشجعة للتكامل الخليجي ـ الإفريقي يجب البناء عليه وتطويره نظرًا للعديد من الاعتبارات والمنافع المتبادلة للجانبين الخليجي والإفريقي معًا، فعلى صعيد التعاون الاقتصادي: تشرع القارة السمراء أبوابها للاستثمارات الخارجية خاصة الاستثمار الزراعي والصناعات الغذائية والتعدين واستكشاف واستخراج النفط والغاز، إضافة إلى كونها سوقًا واسعة للتسويق والاستهلاك، في حين دول مجلس التعاون الخليجي تبحث عن مثل هذه الفرص خاصة لتوفير احتياجاتها من الغذاء والمحاصيل الزراعية، كما لديها خبرات متراكمة في صناعة النفط، وكذلك لديها قدرات كبيرة في إعادة التصدير إلى القارة السمراء.

والبعد الأمني في العلاقة الخليجية ـ الإفريقية غاية في الأهمية أيضًا خاصة بعد زيادة رقعة الإرهاب وانتشاره في العديد من الدول الإفريقية لا سيما التنظيمات الإرهابية الخطيرة العابرة للحدود والمرتبطة بقيادات وفروع دولية. لذلك يجب تكثيف التعاون الأمني والاستخباراتي لمواجهة هذه الظاهرة التي أخذت تتنامى جنوب الصحراء الإفريقية وشمالها.

العلاقات العسكرية بين الطرفين لا تقل أهمية عن التعاون الأمني خاصة أن هناك تجارب ناجحة بين بعض دول الخليج والدول الإفريقية في مجال التصنيع العسكري ومنها تجربة المملكة العربية السعودية مع جنوب إفريقيا التي جاءت في وقت تسعى فيه دول مجلس التعاون إلى توطين الصناعات العسكرية، إضافة إلى ضرورة العمل المشترك لتأمين مضيق باب المندب ومدخل البحر الأحمر وخليج عدن حيث توجد جهود دولية محمومة للتواجد العسكري خاصة في شرق إفريقيا هذه المنطقة التي تعد من أهم حلقات الأمن الخليجي والعربي.

ويأتي ذلك في ظل توجه دول مجلس التعاون الخليجي إلى تنويع مصادر الدخل وتوسيع القاعدة الاقتصادية والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، وهو ما ترجمته رؤية ٢٠٣٠ التي طرحتها المملكة العربية السعودية وتعمل بجدية على تنفيذها حيث تعتمد على التوسع في الاستثمارات الداخلية والخارجية وتحقيق زيادة معدلات النمو، والاستمرار في تحقيق الرفاهية دون الاعتماد على النفط كسلعة وحيدة أو رئيسية في الدخل الوطني.

ولتفعيل الشراكة مع إفريقيا جنوب الصحراء من الضروري وضع أسس لهذه الشراكة بين الحكومات عبر اتفاقيات بعيدة المدى تؤطر لمنع الازدواج الضريبي، والتحكيم، وانتقال رؤوس الأموال، والسلع، والعمالة، وتفعيل دور القطاع الخاص وتحفيزه للاستثمار في إفريقيا على ضوء استراتيجية واضحة المعالم وليس مجرد اجتهادات فقط من بعض شركات القطاع الخاص.

ومن الضروري أن تقوم جامعة الدول العربية ومجلس التعاون الخليجي برفع مستوى التنسيق مع الاتحاد الإفريقي لتعزيز التعاون العربي والخليجي الجماعي وفقًا لرؤية تخدم الأمن الجماعي لا سيما أن هناك تواجد دولي وإقليمي متعدد الأوجه والأبعاد والأهداف لتحقيق غايات دينية، وطائفية، وعرقية علاوة على المصالح السياسية والاقتصادية في إفريقيا جنوب الصحراء وهذا يؤثر بشكل مباشر على الأمن العربي والخليجي والأمن الإقليمي برمته نظرًا لحساسية وأهمية الموقع الجغرافي للقارة الإفريقية وقربها من الممرات الملاحية الدولية وبذلك لا بد أن تكون إفريقيا في صلب التخطيط الاستراتيجي الخليجي نظرًا لأهمية المنافع وخطورة التحديات.

وفي بعدها الاستراتيجي، فإن تطوير العلاقات الخليجية – الافريقية يهدف إلى احتواء التمدد الإيراني في القارة السمراء، حيث عملت طهران خلال العقدين الماضيين على توسيع دائرة نفوذها السياسي، والثقافي، وركزت بشكل خاص على النشاطات التبشيرية ذات الصبغة الطائفية.

*رئيس مركز الخليج للأبحاث

ساهم في التنمية المستدامة وتوفير الخدمات

الصندوق السعودي للتنمية: تمويل (٣٣٠) مشروعًا في (٤٤) دولة إفريقية بـ ٢٣ ملياراً

سعت المملكة العربية السعودية منذ سبعينات القرن الماضي على استخدام المساعدات الإنمائية كأحد أدوات السياسة الناعمة في تعزيز علاقاتها مع مختلف الدول النامية ومنها الدول الإفريقية، ولتوفير البنية المؤسسية التي تعنى بعملية تقديم المساعدات والمعونات الإنمائية فقد تم إنشاء الصندوق السعودي للتنمية في العام ١٩٧٤م، والذي بدء أعماله في العام ١٩٧٥م، في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية من خلال منح القروض بتسهيلات كبيرة بقصد دعم الدول الأقل نموًا بتوفير ما يلزمها من الأموال، وفق احتياجاتها التنموية.

د. نوزاد عبد الرحمن الهيتي

وسوف نتناول في هذا المقال بيان الدور الذي قام به الصندوق السعودي للتنمية في دعم جهود الدول الإفريقية لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وفي إنجاز الأهداف الإنمائية للألفية فيها.

أولاً-التوزيع الجغرافي لإجمالي مشاريع الصندوق:

بلغ عدد اتفاقيات القروض التي وقعها الصندوق منذ بداية نشاطه في عام ١٩٧٥م، وحتى نهاية عام ٢٠١٤ نحو (٥١١) اتفاقية قرض خصصت لتمويل (٥٣٧) مشروعًا إنمائيًا وبرنامجًا اقتصاديًا بمبلغ قدره (٤٤١٥٦,٥٩) مليون ريال. وقد استفاد من هذه المساعدات (٨١) دولة نامية في مناطق مختلفة من العالم منها (٤٤) دولة في إفريقيا و(٢٩) دولة في آسيا و(٨) دول في مناطق أخرى.

ويلاحظ بأن الدول الإفريقية قد حظيت بالنصيب الأوفر من قروض الصندوق التراكمية، إذ ساهم في تمويل (٣٣٠) مشروعًا في (٤٤) دولة إفريقية بمبلغ إجمالي قدره (٢٢٨٦٨,٧٣) مليون ريال، وهو يشكل ما نسبته (٥١%) من إجمالي القروض المقدمة من الصندوق.

واستحوذت البلدان العربية الإفريقية على الجزء الأكبر من المشاريع والبرامج (١٢٩) مشروعًا أي بنسبة (٣٠%) وبمبلغ (١٤٠٨٢,٧٤) مليون ريال وهو ما يشكل (٦١,٥٨%) من القيمة الإجمالية لقروض الصندوق التراكمية للدول الإفريقية.

ثانيًا-التوزيع القطاعي لإجمالي مشاريع الصندوق:

لقد ساهم الصندوق السعودي للتنمية منذ بدء نشاطه وحتى نهاية عام ٢٠١٤م، في تمويل (٣٣٠) مشروعًا وبرنامجًا تنمويًا في مختلف قطاعات البنية التحتية المحددة ضمن إطار نشاطه التنموي في إفريقيا، شملت قطاعات النقل والاتصالات والزراعة والطاقة والبنية الاجتماعية (المياه والصرف الصحي، التعليم، الصحة، والإسكان والتنمية الحضرية) الصناعة والتعدين والقطاعات الأخرى.

ويلاحظ على مدار الفترة (١٩٧٥-٢٠١٤م) بأن التوزيع القطاعي لقروض الصندوق السعودي قد شهد تغيرات عديدة، ففي الوقت الذي كان النصيب الأكبر من القروض المقدمة للدول الإفريقية خلال عقد السبعينيات لتمويل مشروعات النقل والاتصالات والطاقة انسجامًا مع احتياجات الدول المستفيدة خلال تلك الفترة، نجد بأن عقد الثمانينات شهد اهتمامًا أكبر بقطاع الزراعة والتنمية الريفية إلى جانب قطاع النقل والاتصالات. وقد جاء التركيز على القطاع الزراعي نظرًا لأهميته في التنمية في العديد من الدول الإفريقية، كما شهد هذا العقد بدء التوجه نحو دعم برامج الإصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي التي تقوم بها بعض الدول بهدف المساعدة في توفير الاستقرار ودفع النمو الاقتصادي. أما عقد التسعينات، فقد تميز بالاهتمام بالقطاعات الاجتماعية، حيث وجه القسم الأكبر من القروض والمساعدات إلى قطاعي البنية الاجتماعية والطاقة.

جدول (١) التوزيع القطاعي لقروض الصندوق السعودي للتنمية في إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٤ م) مليون ريال

القطاع	عدد المشروعات والبرامج	المبلغ
النقل والاتصالات	١١٢	٦٥٨٨,٦٨
البنية الاجتماعية	٩١	٥٩٥٥,٥٩
الطاقة	٢٦	٣٣٦٢,٢٣
الزراعة	٦٧	٥٠٨٧,١٨
الصناعة والتعدين	١٢	١٢٧٧,٢١
القطاعات الأخرى	٢٢	٦٢٧,٨٤
الإجمالي	٤٩٤	٢٢٨٦٨,٧٣

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي لعام ٢٠١٤، الرياض ٢٠١٥، ص ٤٣.

شكل (١) التوزيع القطاعي لقروض الصندوق السعودي للتنمية خلال الفترة ١٩٧٥ -٢٠١٤

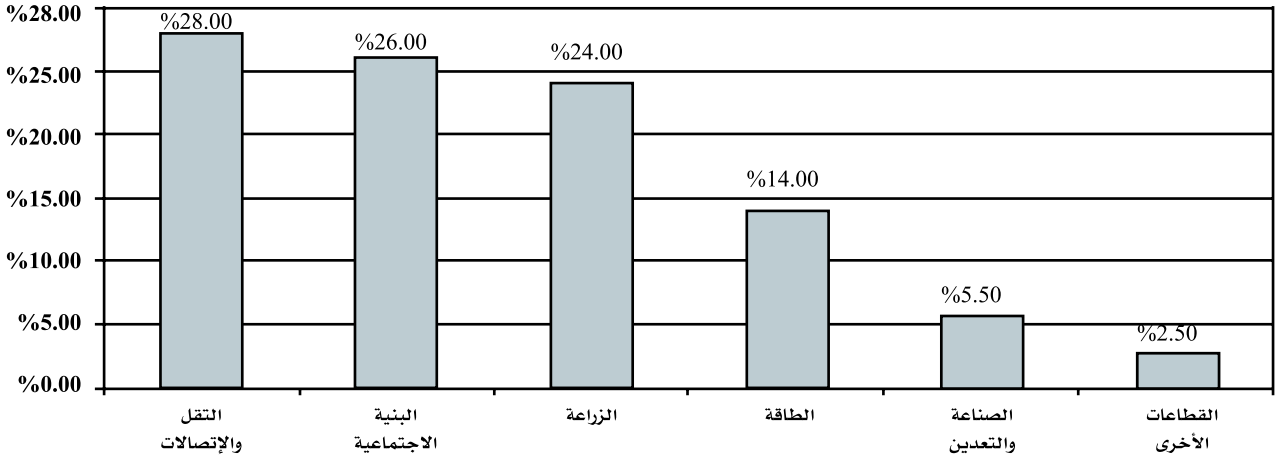

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠١١، الرياض، ٢٠١٢، ص٤٢

وفي العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بقي قطاع البنية الاجتماعية وخصوصًا التعليم والصحة يستحوذ على نصيب وافر من القروض إلى جانب قطاع النقل والاتصالات الذي يحتل المرتبة الأولى طيلة الفترة (١٩٧٥-٢٠١٤م) والجدول(١) يوضح التوزيع القطاعي لقروض الصندوق على القطاعات التنموية التالية: النقل والاتصالات، الزراعة، الطاقة، البنية الاجتماعية، الصناعة والتعدين، والقطاعات الأخرى.

يتبين من الجدول أعلاه بأن قطاع النقل والاتصالات قد حظي بالحصة الأكبر من المشاريع التي مولها الصندوق السعودي سواء من حيث العدد أو المبلغ الإجمالي، فقد مول الصندوق(١١٢) مشروعًا من مشاريع النقل والاتصالات بمبلغ إجمالي قدره (٦٥٥٨,٦٨) مليون ريال أي بنسبة (٢٨,٦٧%) من إجمالي تمويل الصندوق خلال الفترة(١٩٧٥-٢٠١٤م).

وكان لقطاع النقل(١٠٨) مشروعات موزعة بواقع (٧٨) مشروعًا للطرق، و(٨) مشروعات للسكك الحديدية، و(١١) مشروعًا للموانئ البحرية، و(١١) مشروعًا للمطارات. أما قطاع الاتصالات فحظي بأربعة مشروعات فقط نفذت في كل من زيمبابوي والسودان ومصر. إن ارتفاع عدد القروض المقدمة لقطاع النقل والاتصالات يبين مدى حاجة الدول النامية في إفريقيا التي ليست لها منافذ بحرية لتطوير هذا القطاع المهم، إذ أن مراكز إنتاج المواد الأولية في بعض هذه الدول باتت بعيدة عن الموانئ، ولهذه الأسباب قدم الصندوق مساعدته بهدف

استحوذت البلدان العربية الإفريقية على (١٢٩) مشروعاً بـ (١٤٠٨٢,٧٤) مليون ريال بنسبة (٦١,٥٨٪) من القروض الأفريقية

صيانة الطرق والموانئ والمطارات وسكك الحديد وشراء المعدات وتدريب العاملين في قطاع النقل والاتصالات.

وجاء بالمرتبة الثانية قطاع البنية الاجتماعية، حيث مول الصندوق (٩١) مشروعًا من مشاريع البنية الاجتماعية بمبلغ إجمالي قدره (٥٩,٥٩٥٥) مليون ريال أي ما يساوي (٢٦%) من إجمالي تمويل الصندوق خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٤)، وكان لقطاع الصحة والتعليم منها(٥٥) مشروعًا، و(٢٤) مشروعًا للمياه والصرف الصحي و (١٢) مشروعًا للإسكان والتنمية الحضرية.

وتعكس النسبة العالية لمشروعات البنية الاجتماعية مدى اهتمام الصندوق السعودي للتنمية بالقطاعات ذات الصلة المباشرة بالتنمية البشرية، ومساعدة الدول الإفريقية خصوصًا الفقيرة منها في تحقيق أجندة التنمية الدولية.

وجاء قطاع الزراعة والتنمية الريفية بالمرتبة الثالثة، حيث بلغ عدد المشروعات المرتبطة بالزراعة (٦٧) مشروعًا بلغت مساهمة الصندوق فيها (٧٩,٥٦٧٥) مليون ريال شكلت نسبة (٨١,٢٤%) من إجمالي ما قدمه الصندوق. وتركزت هذه المشروعات في مجال تطوير أساليب الري واستصلاح الأراضي وشراء الأسمدة والمعدات لتطوير وميكنة القطاع الزراعي وتمويل برامج التنمية الريفية المتكاملة، وتطوير السدود.

واحتل قطاع الطاقة المرتبة الرابعة، حيث مول الصندوق (٢٦) مشروعًا لنقل الطاقة وإنشاء محطات الطاقة الكهربائية بمبلغ قدره (٢٣,٣٣٦٢) مليون ريال وهو ما يشكل (١٤,٧%) من إجمالي التمويل المقدم من الصندوق خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٤).

ويلي قطاع الطاقة قطاع الصناعة والتعدين، حيث بلغت مساهمات الصندوق السعودي للتنمية في هذا القطاع (٢١,١٢٧٧) مليون ريال لتمويل (١٢) مشروعًا صناعيًا وقد شكل تمويل قطاع الصناعة والتعدين ما نسبته (٥٨,٥%) من إجمالي تمويل كافة القطاعات. وتركزت المشروعات الممولة في دعم الصناعات الأساسية في بعض الدول مثل إنتاج السكر وإقامة مجمعات صناعية، وتطوير محالج الأقطان، واستكشاف وإنتاج بعض الخامات، ودعم القطاع الصناعي. أما القطاعات الأخرى، فقد مول الصندوق (٢٢) مشروعًا بقيمة (٨٤,٦٢٧) مليون ريال، وهو ما يشكل (٧٤,٢%) من مجمل تمويل الصندوق خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٤) والشكل البياني التالي يوضح ذلك.

شكل (٢) التوزيع القطاعي لقروض الصندوق السعودي للتنمية خلال الفترة ١٩٧٥ -٢٠١٤

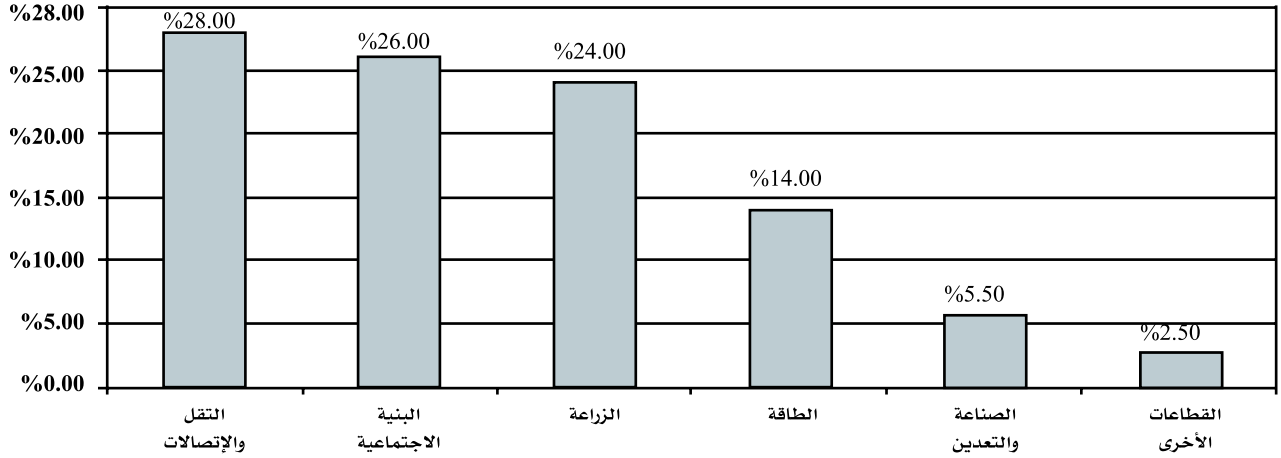

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، التقرير السنوي للصندوق لعام ٢٠١١، الرياض، ٢٠١٢، ص٤٢

ثالثاً-المساعدات السعودية ودعم تحقيق الأهداف الإنمائية في الدول الإفريقية:

حرصت المملكة العربية السعودية على تبني سياسة في مجال المساعدات الإنمائية تقوم على توجيه المنح والمعونات والقروض نحو القطاعات ذات الصلة بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول النامية، وللتعرف على جهود المملكة في هذا المجال سوف نستعرض المشروعات التي قام الصندوق السعودي للتنمية بتنفيذها لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية في الدول النامية، في مجالات التعليم والصحة والمياه.

١- المساعدات المخصصة في مجالي التعليم والصحة:

ساهم الصندوق السعودي للتنمية في تعزيز سياسة المملكة العربية السعودية في دعم جهود الدول النامية الشقيقة والصديقة للمساعدة في رفع مستوى تلك الشعوب في مجالي الصحة والتعليم وبما يساعدها في بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بنشر التعليم، وخفض معدلات وفيات الأطفال، وتحسين صحة الأمهات، ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز، والملاريا، حيث أسهم الصندوق منذ مباشرة نشاطه عام ١٩٧٥م، حتى نهاية ٢٠١٠م، في تمويل (٥٣)

مشروعًا في قطاع التعليم و(٣٢) مشروعًا في قطاع الصحة، وبلغ مجموع مساهماته في القطاعين (٤٨٨٥,٩٨) مليون ريال سعودي أي ما يعادل (١٣٠٢,٩٣) مليون دولار أمريكي، منها (٢٨٧١,٤٢) مليون ريال سعودي في قطاع التعليم و(٢٠١٤,٥٦) مليون ريال في قطاع الصحة.

إن الدور الذي يقوم به الصندوق في دعم القطاعين لا يقتصر على التدخل المباشر في تمويل المشاريع الخاصة بهما، بل يتخطاه إلى المساهمة في تمويل مشاريع في قطاعات أخرى لها تأثيرات إيجابية على الأوضاع التعليمية والصحية للسكان من خلال ما ينجم عنها من آثار في القضاء على الفقر. ومن أهم النشاطات التي يقوم بها الصندوق لدعم القطاع الصحي مساهمته في برامج مكافحة الأمراض المستوطنة في إفريقيا بوجه خاص كبرنامج مكافحة العمى النهري ومرض نقص المناعة المكتسبة(الإيدز) وأمراض السل والكوليرا.

ويسعى الصندوق من خلال تمويله لمشاريع هذين القطاعين إلى تحقيق أولويات الحكومات المستفيدة وذلك بما يتوافق مع خططها وبرامجها التنموية وبما يضمن للدول المستفيدة نموًا متوازنًا وتنمية مستدامة. أن التمعن في مشهد مساهمات الصندوق في قطاعي التعليم والصحة منذ بواكير إنشائه ولحد الآن ترينا المسائل الآتية:

- تزايد اهتمام الصندوق بالقطاعين خلال الأعوام القليلة المنصرمة، فنجد أن حصة القطاعين من مجمل المبالغ التي قدمت خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠م) بلغت (٤٨٨٥,٩٨) مليون ريال تم تخصيصها إلى (٨٥) مشروعًا في أكثر من (٢٥) بلدًا.
- يوجه الصندوق جزءًا هامًا من مساهماته في القطاعين للدول ذات الدخل المنخفض التي لا يتخطى نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي السنوي (٧٤٥) دولاراً وفق معايير المؤسسات الدولية، وقد خصص الصندوق لهذه الدول ما مجموعه(٧١٧,٩٣) مليون ريال سعودي، أي ما نسبته (٢٦,٦%) من إجمالي المساعدات المخصصة للقطاعين، وذلك بقصد تمويل (١٩) مشروعًا في (١٣)

جدول (٢) مساهمة الصندوق في دعم قطاعي التعليم والصحة في إفريقيا خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠) مليون ريال

الدولة	مشروعات قطاع التعليم	مشروعات قطاع الصحة
أوغندا	٤٥,٠٠	...
بنين	٤٣,٠٠	٤٠,٠٠
تونس	٥١,١٥	٤٠,٠٠
الجابون	٩٩,٧٦	....
الجزائر	٢٤١,٠٠	٦٠,٠٠
جزر الراس الأخضر	٣٧,٥٠	...
جيبوتي	٢٦,٢٥	...
رواندا	....	١٠٩,٢٧
كوت دي فوار	٣٧,٥٠	....
السنغال	٢٦,٨٩	٨٢,٩٩
السودان	٤,٢٣	....
سيراليون	....	٤,٣٣
الصومال	٣٥,٣٠	....
غانا	١١,٣٩	٨٣,٦٧
غينيا	٦٩,٠٠	٤٩,٠٠
كينيا	....	٢٤,٠٠
مصر	١٠٠,٠٠	٨٥,٠٠
المغرب	٤٤٠,٠٠	....
النيجر	٨١,١٦	....
الإجمالي	١٣٤٩,١٣	٥٧٨,٢٦

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، نشاط الصندوق السعودي للتنمية في دعم قطاعي التعليم والصحة، الرياض،٢٠١٢ ص ٨-٩.

٦٧ مشروعًا في قطاع الزراعة والتنمية الريفية بمساهمة (٥٦٧٥,٧٩) مليون ريال نسبة (٢٤,٨١٪) من إجمالي ما قدمه الصندوق

دولة ذات دخل منخفض منها (١٤) مشروعًا في (٧) دول إفريقية.

- أولى الصندوق اهتمامًا خاصًا لتوفير الخدمات الطبية لسكان الدول النامية المقيمين خارج المدن الكبرى، حيث أن (٩) مشاريع من أصل (١٥) مشروعًا، خصصت لها قروض بلغ إجمالها (٢١٦,٩) مليون ريال سعودي وذلك لإنشاء مراكز طبية إقليمية وريفية تقوم بالدرجة الأساسية توفير الرعاية الصحية الأولية لأكبر عدد من المواطنين من ذوي الدخل المنخفض خاصة المقيمين منهم في المناطق النائية.
- ركز الصندوق نشاطه في قطاع التعليم على نوعية التعليم الفني والتقني بكافة مراحله، نظراً للدور الهام الذي تمارسه في تكوين المهارات المهنية، حيث عانى هذا القطاع في الدول النامية من عوامل عدة تتمثل في عدم كفاية التمويل ورداءة التصميم وضعف الصلة بأسواق العمل. كما أن الصندوق استجاب للاهتمام المتزايد الذي يوليه النشاط التنموي المبذول على الصعيد العالمي للتعليم الأساسي والثانوي بوصفهما عنصرين بالغي الأهمية في تنمية الموارد البشرية وتحقيق التنمية المستدامة من خلال الاهتمام بتمويل منشآت التعليم العام في المراحل ما قبل الجامعة.
- جاءت الأهداف الإنمائية للألفية التي وضعتها الأمم المتحدة المتوافقة مع مسار الصندوق في دعم هذين القطاعين بصورة أساسية، فالتعليم والصحة يُعدان من الوسائل القوية للحد من الفقر وانعدام المساواة وزيادة الرفاهية الاجتماعية.

وقد بلغت قيمة مساهمة الصندوق السعودي للتنمية في تمويل (٤١) مشروعًا في قطاعي التعليم والصحة في القارة الإفريقية حوالي (١,٩) مليار ريال سعودي خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠) والجدول (٢) يوضح ذلك.

جدول (٣) مشاريع قطاع المياه في الدول الإفريقية خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٠) مليون ريال

الدولة	عدد المشاريع	المبلغ
بوركينافاسو	٥	١٨٤,٨٧
بوروندي	١	٨,٧٠
توجو	١	١٧,٠٠
تونس	١٠	٨٢٨,٢٧
الجزائر	٥	٤٣٧,٠٠
جيبوتي	١	١٥,٠٠
السنغال	٨	٤٨٠,٠٤
السودان	٦	١١٨٢,٨٠
غانا	١	١١٤,٧٠
غينيا	٤	١٨١,٠٠
الكاميرون	١	١٠٩,٩٠
كينيا	٣	١٢٦,٩٤
ليسوتو	١	٣٧,٥٠
مالي	٦	٣٦٧,٤٣
مدغشقر	١	٤٢,٤٠
مصر	١	٨١,٦٦
المغرب	١٠	٨٤٨,٠٠
موريتانيا	٤	٤٢٨,١٠
النيجر	١	٧٥,٠٠
الإجمالي	٧٠	**٥٥٦٢,٣١**

المصدر: الصندوق السعودي للتنمية، دور الصندوق السعودي للتنمية في دعم مشاريع المياه في الدول النامية، الرياض،٢٠١٢ ص٣

بلغت قيمة مساهمة الصندوق السعودي للتنمية في تمويل (٤١) مشروعا في قطاعي التعليم والصحة بـ (١,٩) مليار ريال سعودي

٢- المساعدات المخصصة في مجال المياه:

انطلاقًا من الرؤية الحكيمة للقيادة الرشيدة لخادم الحرمين« حفظه الله » في دعم الجهود الهادفة إلى توفير المياه الصالحة للشرب وتأمين صرف مناسب للسكان الفقراء في الدول النامية، علاوة على توفير المياه لتحقيق التنمية الريفية، وهو ما أشار إليه الهدف السابع من أهداف الألفية « ضمان الاستدامة البيئية»، فقد قام الصندوق السعودي للتنمية في تمويل (١٠٢) مشروعًا في قطاع المياه، تمثلت في إنشاء سدود ومشاريع ري وجلب مياه للشرب وإنشاء محطات لتحلية المياه بمبلغ إجمالي قدره (٨٠٥٢,٢١) مليون ريال سعودي، أي ما يعادل حوالي (٢١٤٧,٣٠) مليون دولار أمريكي وهذا يشكل نسبة (٢٥%) من إجمالي المبالغ المقدمة. كما تولى الصندوق إدارة منح مقدمة من حكومة المملكة العربية السعودية بمبلغ(٢٣٠) مليون دولار أمريكي لحفر الآبار والتنمية الريفية في العديد من الدول الإفريقية.

وبلغ عدد المشاريع التي قامت المملكة العربية السعودية في تمويلها في قطاع المياه في الدول الإفريقية (٧٠) مشروعًا في (١٩) دولة بمبلغ قدره (٥٥٦٢,٣١) مليون ريال، وكانت تونس والمغرب في مقدمة الدول الإفريقية استفادة، حيث تم تنفيذ (١٠) مشروعات في كل منها، تليها السنغال بـ(٨) مشروعات، فالسودان ومالي(٦) مشروعات لكل بلد، والجزائر وبوركينا فاسو (٥) مشروعات لكل بلد، و(٤) مشروعات في كل من موريتانيا وغينيا لكل بلد. والجدول (٣) وضح ذلك.

واستجابة لنداء الدول الإفريقية التي عانت من الجفاف المزمن في نهاية سبعينات ومطلع ثمانينات القرن الماضي، أعلنت المملكة العربية السعودية عن برنامجها الخاص بمساعدة دول الساحل الإفريقي خلال مؤتمر القمة الإسلامي الذي أنعقد بمكة المكرمة في يناير ١٩٨١م، بأن خصصت منحة قدرها (١٠٠) مليون دولار أمريكي بدأ تنفيذها في عام ١٩٨٢، وتم استلام أول بئر من تلك المرحلة في عام ١٩٨٨م.

ونظرًا لتعاقب سنوات الجفاف في معظم الدول الإفريقية واستجابة لنداء مماثل خلال مؤتمر القمة الإسلامي الرابع الذي انعقد بالدار البيضاء في يناير ١٩٨٤، خصصت المملكة العربية السعودية مبلغ (٣٠) مليون دولار أمريكي لتنفيذ مرحلة ثانية من البرنامج اكتمل تنفيذها عام ١٩٩١م.

وبالرغم من نجاح البرنامج في المرحلتين الأولى والثانية، والذي تم خلالهما توفير المياه الصالحة للشرب لمئات الآلاف من سكان الأرياف، غير أن الحاجة مازالت لبذل المزيد من الدعم في هذا المجال، خاصة مع استمرار الجفاف في المنطقة بصورة لم تشهدها في أي فترة سابقة من تاريخها. لذا فقد أعلنت المملكة العربية السعودية استمرار العمل ببرنامجها الخاص بتزويد دول الساحل الإفريقي بالمياه بأن خصصت مبلغ (٥٠) مليون دولار أمريكي وذلك لتنفيذ المرحلة الثالثة منه.

واستمراراً لمواصلة العمل بهذا البرنامج الخاص، فقد خصصت المملكة مبلغ (٥٠) مليون دولار أمريكي لتمويل مرحلة رابعة منه. ويأتي هذا امتدادًا لما توليه حكومة المملكة من أهمية لهذا البرنامج الذي أثبت نجاحه وساهم بصورة كبيرة في تحسين إمدادات المياه في المناطق التي وصل إليها، علاوة على تحسين المستوى الصحي لسكان تلك المناطق.

واستمرارًا لإشراف الصندوق السعودي للتنمية على تنفيذ أعمال المراحل الثلاث الأولى، فقد أشرف على تنفيذ المرحلة الرابعة التي انطلقت أعمالها في عام ٢٠٠٦م وانتهت مع نهاية العام ٢٠١١م، وشملت هذه المرحلة اثنتا عشر دولة إفريقية ذات الدخل الفردي المنخفض وهي: بنين، بوركينافاسو، تشاد، توجو، غامبيا، جيبوتي، غينيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا والنيجر.

وغني عن البيان فقد جرى اختيار المشاريع في المراحل الأربعة كافة طبقًا لمعايير محددة ساهمت بصورة كبيرة في إنجاح هذا البرنامج، وتمثلت هذه المعايير بالتالي:

١- ضمان استفادة أكبر عدد ممكن من السكان من المشاريع المعتمدة.

٢- توفير مياه نظيفة وصالحة للاستخدام البشري.

٣- اعتماد أساليب فنية حديثة للتنفيذ مع توخي الاقتصاد في التكاليف.

٤-إنشاء تجهيزات سهلة التشغيل والصيانة.

٥-العمل على استغلال الموارد المحلية البشرية والمادية.

وجدير بالذكر فقد اهتم البرنامج منذ المرحلة الأولى بمشاركة المستفيدين من مشاريعه في الأنشطة المختلفة وعلى وجه الخصوص في مجالات التشغيل والصيانة والمحافظة على البيئة، عن طريق توعية السكان وتحملهم لمسؤولياتهم المستقبلية في الإشراف والمحافظة على نقاط المياه وتشكيل لجان من الأهالي يناط بها بعد اتمام المشروع القيام بمهام التسيير الإداري والمالي والبيئي للإنشاءات التي تسلمتها الدوائر الحكومية المختصة والتي تعيد تسليمها للسكان المستفيدين.

وفي الواقع، فقد ساهمت هذه المشاريع في مساعدة بعض الدول الإفريقية على تحقيق انجازات فيما يتعلق بهدف الاستدامة البيئية وتحديداً في تحقيق الغاية الثانية والمتمثلة بخفض نسبة السكان العاجزين عن التأمين المستدام لمياه الشرب الآمنة الاستعمال والسكان غير المتمتعين بخدمات الصرف الصحي المستدام إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م.

*أكاديمي متخصص بالشؤون الاقتصادية

الإنتاج الغذائي الخليجي في الخارج أفضل من الاستيراد المباشر

مشكلة المياه في إفريقيا: أزمة إدارة لا ندرة

«الناس شركاء في ثلاث: النار والكلأ والماء». صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم.
«الحصول على المياه المأمونة حاجة إنسانية ضرورية وحق إنساني أساسي». كوفي عنان، اليوم العالمي للمياه، ٢٢ مارس ٢٠٠١م. «من ضمن العديد من الأشياء التي تعلمتها من عملي رئيسًا هو كون المياه في محور الأمور الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للبلد والقارة والعالم". نيلسون مانديلا، مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ٢٠٠٢م.

د. محمد سالمان طايع

إن الحصول على المياه العذبة هو موضع اهتمام عالمي، فالمياه العذبة هي التي تديم الصحة والإنتاج الغذائي والتنمية الاقتصادية. ولذلك، فإن الحديثَ عن أهمية «المياه» أمرٌ لا يحتاج إلى تدليل. فقد أخذ متغير«المياه» يكتسب أهمية استثنائية خلال العقود الأربعة الأخيرة، حينما لفت مؤتمر الأمم المتحدة للمياه – الذي عقد في «ماردل بلاتا» بالأرجنتين، مارس ١٩٧٧م، الأنظار إلى أهمية النظر إلى المياه بوصفها موردًا استراتيجيًا لا يقل أهمية عن النفط والغاز، بل ربما يزيد.

وبالإضافة إلى كونه عنصرًا أساسيًا لازمًا لحياة جميع الكائنات، فإنه أحد أهم المدخلات الرئيسية للتنمية، ولا يمكن الحديث عن تنمية دونما توافر المياه؛ حيث تعد المياه النظيفة والصرف الصحي من بين أقوى العوامل المحركة للتنمية البشرية، فمع وجودهما تزيد فرص الحياة، ولذلك، أخذت أدبيات التنمية –خلال العقود الثلاثة الأخيرة – تربط بين «المياه المتاحة» –كمًا وكيفًا– وبين التنمية المستدامة.

أصبح المتغير المائي واحدًا من عناصر قوة الدولة وأمنها القومي، ولاسيما في ضوء ارتباط «الأمن الغذائي» «بالأمن المائي»، انطلاقًا من مقولة: «لا أمن عسكري لأمة من الأمم خارج أمنها الاقتصادي، وذروة الأمن الاقتصادي هو الغذاء، وجوهر الأمن الغذائي ومنتجه هو الماء».

في هذا السياق، تزايد دورُ المتغير المائي في السياسة الدولية المعاصرة، حيث صار يُنظر إلى المياه العذبة باعتبارها إحدى المتغيرات المؤثرة في التفاعلات بين الدول، بوصفها إحدى العوامل التي يمكن أن تهدد علاقات حسن الجوار والتعاون بين الدول المشاطئة لأحواض الأنهار. كما أضحت «المياه» إحدى المتغيرات التي تهدد «الأمن القومي» للدول، على الصعيدين: الأمن الداخلي والأمن الخارجي، استنادًا إلى الدور المتزايد لمتغير المياه في منظومة الأمن القومي لأية دولة.

ولذلك، يسود الاعتقاد عالميًا بأن «المورد المائي» يعتبر موردًا عالميًا(global resources) أو بالأحرى «سلعة عالمية» (global public good) ومن ثم، فهو يقع ضمن الإرث العالمي المشترك (common heritage of human kind)الذي يستلزم تضافرًا للجهود العالمية لإدارة هذا المورد إدارة علمية تقوم على المنهج التكاملي (comprehensive water management) لتعظيم الانتفاع المنصف بمياه الأنهار الدولية.

في هذا السياق، يرى البعض أن أزمة المياه هي في جوهرها أزمة إدارة، وتتعدد أسباب تلك الأخيرة فتشمل: عدم كفاية المؤسسات المعنية بالمياه، وتفكك الهياكل المؤسسية، وغياب التنسيق بين هياكل صنع القرار، والصراعات المائية الناجمة عن تعارض مصالح البلدان الواقعة عند أعالي الأنهار وتلك الواقعة على مجرى الأنهار فيما يتعلق بحقوقها ووصولها إلى المياه.

ولقد تسببت مواطن الضعف في نظم الإدارة المائية في كثير من الدول في إعاقة تحقيق تنمية مستدامة، والموازنة بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والاستدامة الأيكولوجية.

أزمة المياه العذبة في العالم:

الماء أحد أهم الموارد الطبيعية المتجددة على كوكب الأرض، وأهم ما يميزه كمركب كيميائي هو ثباته، فالكميات الموجودة منه على ظهر الأرض هي نفسها منذ مئات السنين. ويقدر الحجم الكلي للمياه بحوالي ١٣٦٠ مليون كم٣ غير أن ٩٧٪ من مياهه موجود في البحار والمحيطات، ولا تشكل المياه العذبة سوى ٣٪ من مياه الأرض. والتي تقدر بنحو ٣٧ مليون كم٣، والجزء الأكبر من النسبة المتبقية (٧٥% منها) محتجز في الأغطية الجليدية بقارة أنتاركتيكا وفي الأنهار الجليدية وجبال الجليد وليست متاحة للاستعمال البشري. كما أن هناك ٨ ملايين كم٣ من المياه العذبة مخزنة في جوف الأرض، وتبقى نسبة تقل عن١٪ من المياه العذبة (٢٠٠ ألف كم٣) في شكل بحيرات وأنهار يمكن الوصول إليها بسهولة للاستخدام البشري.

وتمتاز هذه الكمية من المياه العذبة بالثبات، بفعل دورة المياه العذبة في الطبيعة. وتعتبر الكمية المتبقية من المياه العذبة كافية لسكان العالم الحاليين فيما لو وزعت بعدالة على مختلف الأقاليم ، بل يمكنها مقابلة الطلب العالمي المتزايد على المياه مستقبلاً. بيد أن توزيع المياه العذبة غير متوازن بين هذه الأقاليم من جهة، وبين دول الإقليم الواحد من جهة ثانية.

قرابة ربع المعروض عالمياً من إمدادات المياه العذبة يقع في بحيرة بيكال في سيبيريا التي تتسم بندرة السكان، وتحظى أمريكا اللاتينية بـ ٣١٪ من موارد المياه العذبة في العالم، ونسبة سكانها لإجمالي سكان العالم عن ٦٪ ويقدر نصيب الفرد فيها بمقدار ١٢ ضعفاً مقارنةً بنصيب الفرد في جنوب آسيا، وتستحوذ قارة إفريقيا على ١١٪ من المياه العذبة العالمية ويمثل الأفارقة ١٣٪ من سكان العالم. كما يوجد داخل الأقاليم ذاتها خلل بين الموارد المائية والسكان، فإقليم إفريقيا جنوب الصحراء، يحظى بقدر مناسب من المياه، فإذ قمنا بالتوزيع على أساس مجموعة من العوامل، تغيرت الصورة، فجمهورية الكونغو الديمقراطية تحظى بأكثر من ربع الموارد المائية في الإقليم ويبلغ نصيب المواطن فيها أكثر من ٢٠,٠٠٠م٣، بينما بلداناً مثل كينيا ومالاوي وجنوب إفريقيا يقعون بالفعل تحت حد الإجهاد المائي.

يتضح من الخريطة عدم التوازن والتوزيع غير العادل للموارد المائية العذبة في قارة إفريقيا، حيث تنعم بعض الدول -وخصوصاً الكونغو الديمقراطية-بوفرة مائية كبيرة، وهناك دول بها وفرة متوسطة، وأخرى تعاني من الندرة؛ ولاسيما كينيا والصومال ودول شمال إفريقيا وبعض دول غرب القارة.

وقد يؤدي التوزيع الإقليمي غير العادل للمياه العذبة إلى تزايد احتمالات الصراع المائي. فلقد كانت المياه -تاريخياً، ومنذ عهود ما قبل الميلاد-سببًا رئيسيًا لنشوب العديد من الصراعات في العالم.

خريطة (١): توزيع الموارد المائية في أفريقيا

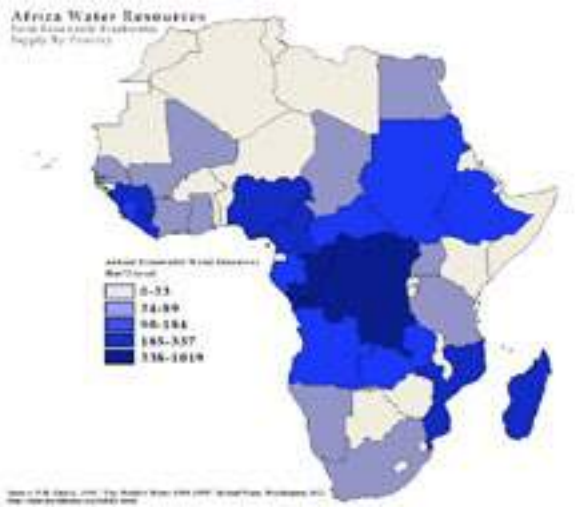

المصدر: http://iprogroup.weebly.com/africa-water-crisis.html

ويبدو التناقض بين البلدان الغنية والفقيرة صارخاً، فمع وجود الحرمان بنسب متفاوتة، إلا أن حقائق أزمة المياه العالمية تتحدث عن نفسها. فهناك ما يقرب من ١,١ مليار شخص في البلدان النامية لا يستطيعون الحصول على الحد الأدنى من المياه النظيفة، وتبلغ التغطية أدنى معدلاتها في إفريقيا جنوب الصحراء، حيث يأتي ثُلثُ هذا الرقم، إذ يعيش ما يقرب من ٣١٥ مليون بجنوب الصحراء محرومًا من المياه المحسنة.

أما الحرمان من الصرف الصحي فهو أكثر انتشارًا، فنحو ٢,٦ مليار شخص -نصف سكان بلدان العالم النامي تقريبًا-لا تتوفر لديهم مرافق الصرف الصحي الأساسية، و يعاني قرابة ٤٤٠ مليون إفريقي جنوب الصحراء من عوز إمدادات الصرف الصحي.

إن تعبير «عدم الحصول» على المياه والصرف الصحي هو نوع من اللباقة للإشارة إلى شكل من أشكال الحرمان يهدد الحياة ويمتهن الكرامة الإنسانية. فعندما لا يستطيع الإنسان الحصول على المياه فإن ذلك يعني لجوءه إلى المصارف والأنهار والبحيرات الملوثة، ولا يقتصر الأمر على ذلك، بل يصل إلى عدم توفر المياه اللازمة للوفاء بأكثر احتياجات الإنسان ضرورةً.

وبإمعان النظر في أزمة المياه العالمية حاليًا، نجد أن التاريخ الافتراضي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (MDGs) هو عام ٢٠١٥م، وهي الأهداف التي حددها المجتمع الدولي، ووضع لها إطارًا زمنيًا للحد من الفقر والجوع، وخفض معدل وفيات الأطفال، وتوفير فرص التعليم، والتغلب على التفاوتات بين الجنسين. وسيكون التقدم في أي من هذه الجوانب مرهونًا بكيفية استجابة الحكومات لأزمة المياه.

تمثل الأهداف الإنمائية للألفية نقطة مرجعية لقياس مدى ما تحقق من تقدم للحصول على المياه المأمونة، لذا، فإن «خفض عدد سكان العالم الذين ليس لديهم مصدر مستدام للحصول على مياه الشرب المأمونة والصرف الصحي الأساسي إلى النصف في عام ٢٠١٥» (الهدف السابع الغاية العاشرة)، يعد هدفًا رئيسًا. على أن تحقيق هذا الهدف يعد أمرًا ضروريً البلوغ أهداف أخرى، فتوفر المياه النظيفة والصرف الصحي سوف ينقذ حياة أعداد لا تُحصى من الأطفال، وسوف يدعم التقدم في عملية التعليم، كما أنه سوف يحرر الكثير من البشر من حالة المرض الفقر الذي يعيشون فيه.

ويشير «بيتر جليك» (P. Gleick)، إلى أن أحد القضايا الرئيسية في القرن الواحد والعشرين هي: «كيف سنوفى احتياجات عشرة أو اثني عشر أو خمسة عشر بليوناً من الأشخاص فيما يحتاجونه من مياه للشرب وللزراعة في الوقت الذي فشلنا فيه في تلبية تلك الاحتياجات لعالم يتألف من خمسة بلايين من الأشخاص؟».

وفي الوقت الراهن، يعيش حوالي ٧٠٠ مليون شخص في ٤٣ بلدًا على مستوى العالم تحت حد الإجهاد المائي.

وبقياس الأوضاع في كل بلد، لن يتمكن ٢٣٤ مليون شخص من الوصول إلى الهدف المتعلق بالمياه بحلول عام ٢٠١٥، وذلك في ضوء تأخر ٥٥ بلدًا عن الخطة الموضوعة، ولن يتمكن ٤٣٠ مليون شخص من تحقيق هدف الصرف الصحي، حيث إن هناك ٧٤ بلدًا متأخرًا. ولكي تتمكن إفريقيا جنوب الصحراء من العودة إلى الطريق المرسوم لتحقيق الهدف المتعلق بالمياه، يتعين عليها أن تزيد من معدلات توصيل المياه إلى الاستخدام من عشرة ملايين توصيلة في العام في العقد الماضي إلى ٢٣ مليون توصيلة خلال العقد القادم، كما يجب أن يزيد معدل توفير الصرف الصحي في جنوب آسيا ليزيد من تتوفر لهم هذه الخدمة من ٢٥ مليون فرد في العام إلى ٤٣ مليون فرد.

الوضع المائي في إفريقيا:

أجزاء كبيرة من القارة الإفريقية تقع ضمن الإقليم الاستوائي وارتفاع معدلات الهطول المطري عليها معظم أوقات السنة.

وتضم إفريقيا عددًا كبيرًا من الأحواض المائية الدولية لأنهار وبحيرات كبرى، وتتشارك دولٌ كثيرة في القارة في تلك الأنهار الدولية. وحسبما يتضح من الخريطة والجدول التالي.

أحواض إفريقيا الجنوبية

تشمل أنهار: أورانج-ليمبوبو-زامبيزي-أوكافانغو. ومن المرجح حدوث منازعات بين دول هذه الأحواض مع ازدياد الطلب على المياه. ينظم العلاقة بين هذه الدول بروتوكول أنظمة المجاري المائية المشتركة، والذي أبرمته دول مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية عام ١٩٩٥م. ويؤكد احترام مبدأ القانون الدولي الخاص بالانتفاع المنصف، كما يؤكد على أن تسوية المنازعات بين الدول المتشاطئة في الحوض يتم من قبل هيأة تحكيم تابعة لمجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية.

الحوض	عدد الدول	مساحة الحوض بآلاف كم٢	دول الحوض
النيل	١١	٢٩٦٠	مصر، السودان، جنوب السودان إثيوبيا، أوغندا، كينيا، تنزانيا، رواندا، بوروندي، جمهورية الكونغو الديمقراطية، اريتريا.
الكونغو	٩	٣٨٢٠	جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية إفريقيا الوسطى، أنغولا، جمهورية الكونغو، زامبيا، تنزانيا، الكاميرون، بوروندي، رواندا.
النيجر	٩	١٨٠	النيجر، نيجريا، مالي، غينيا، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، بنن، الكاميرون، تشاد
زامبيزي	٨	١٤٢٠	زامبيا، أنغولا، ملاوي، زمبابوي، مززامبيق، بوتسوانا، تنزانيا، ناميبيا
الفولتا	٦	٣٨٠	غانا، بوركينا فاسو، كوت ديفوار، توغو، بنن، مالي
أورانج	٤	٩٥٠	جنوب إفريقيا، ناميبيا، بوتسوانا، ليستو
السنغال	٤	٣٤٠	السنغال، موريتانيا، مالى، غينيا
ليمبوبو	٤	٣٨٥	جنوب إفريقيا، بوتسوانا، موزامبيق، زمبابوي

خريطة (٢): توزيع الموارد المائية في أفريقيا

Source: http://www.tothevictoriafalls.com/vfpages/zambezi.html

حوض نهر الفولتا

- يضم ٦ دول هي: غانا، بوركينافاسو، كوت ديفوار، توجو، بنين، مالي، غانا وبوركينافاسو هما الدولتان الرئيستان صاحبتا المصلحة الحقيقية فيه، تسيطر على ٤٥٠٥٪ ٤٢٪ من الحوض على التوالي.
- عاشر أكبر حوض في إفريقيا من حيث المساحة ٣٨٠ ألف كم٢. وثاني أكبر حوض في إفريقيا من حيث التصريف ٣٩٠ مليار كم٢.
- ليس هناك معاهدات ولا منظمة لحوض نهر الفولتا.
- هناك تعاون غير رسمي بين دول الحوض، ولكن عدم كفاية وكفاءة السياسات والمؤسسات والتشريعات يقيد كثيرًا فعالية إدارة حوض النهر.

حوض نهر السنغال

- يضم ٤ دول وهي بالترتيب غينيا، مالي، السنغال، موريتانيا.
- تعد موريتانيا والسنغال الأكثر اعتمادًا على مياه النهر، وأتاح لهما إمكانية الزراعة، والمراعي التي نمت على ضفاف النهر.
- توجد درجة من التعاون بين دول النهر، وقد تم تشييد سدين كبيرين لاستغلال مياه النهر هما: سدا دياما ومانتالي.

وفي الواقع، إفريقيا ليست فقيرة من حيث الموارد المائية، على الرغم من أن الصحراء الكبرى هي الأكبر في العالم إلا أن تلك الصحراء تحوي في أعماقها أكبر مستودع مياه وأكثرها صلاحية للاستخدام في العالم. ومع ذلك، توصف غالبية البلدان الموجودة جنوب الصحراء من بين أشد البلدان فقرًا في العالم؛ والتي لا يسمح وضعها الاقتصادي باستخراج المياه إلى السطح. وجدير بالذكر أن قارة إفريقيا تضم ثلاثة عشر خزانًا جوفيًا كبيرًا من بين الخزانات السبعة وثلاثين الأكبر في العالم.

ولما كانت إفريقيا جنوب الصحراء تمتاز بوفرة الهطول المطري خلال فترات ممتدة من العام، فإن كميات كبيرة من تلك الأمطار تسهم في تكوين كميات هائلة من المياه الجوفية. وتوضح الخريطة التالية توزيع خزانات المياه الجوفية الكبرى في إفريقيا.

ومنها تتجلى الإمكانات الهائلة التي تحويها القارة من الموارد المائية الجوفية أو ما يعرف بالمياه السوداء.

خريطة (٣): حوض نهر السنغال في أفريقيا

Source: http://www.riverbasin.org/aeimages//Image/Senegal_basin_map.gif

خريطة (٤): خريطة المياه الجوفية في أفريقيا

Source:http://www.whymap.org/whymap/EN/Downloads/Continental_maps/gwrm_africa_g.html

ربع إمدادات المياه العذبة في بحيرة بيكال في سيبيريا وتحظى أمريكا اللاتينية بـ ٣١٪ من مياه العالم

مشكلات المياه في إفريقيا:

إذا نظرنا إلى إقليم إفريقيا جنوب الصحراء، سنجد أنه يضم أكبر عدد من البلدان المجهدة مائيًا، فنحو ربع سكان إفريقيا جنوب الصحراء يعيشون في بلدان مجهدة مائيًا والنسبة آخذة في الارتفاع.

وتبدو سرعة الهبوط واضحة إذا ما تخيلنا استمرار المعدلات الحالية في المستقبل. فبحلول عام ٢٠٢٥م سيكون هناك ما يزيد عن ٣ بليون فرد يعيشون في بلدان مجهدة مائيًا، وستهبط ١٤ بلدًا من وضع الإجهاد المائي إلى الندرة المائية.

ومن المتوقع زيادة حدة الأزمة المائية عالميًا مع استمرار تزايد النمو السكاني. وإذا وضعنا في الاعتبار أن معظم البلاد المجهدة مائيًا تشهد معدلات نمو سكاني مرتفعة للغاية، عرفنا أن نصيب الفرد من المياه يتناقص بمعدل سريع، وإذا أخذنا عام ١٩٥٠م، كنقطة مرجعية، وجدنا أن توزيع نمو سكان العالم أعاد صياغة نصيب الفرد من المياه بشكل كبير. فمع استقرار معدلات توفر المياه في البلدان الغنية في عقد السبعينيات الماضي، استمر هبوط تلك النسب في البلدان النامية، سيما في البلدان النامية القاحلة. لقد أظهرت آخر سيناريوهات استخدام المياه والتي أعدها المعهد الدولي لبحوث سياسات الأغذية والمعهد الدولي لإدارة المياه ومنظمة الأغذية والزراعة وقائع مختلفة بعض الشيء، لكنها تدور حول موضوعات مشتركة، ومن بين السمات الجوهرية للسيناريو المطروح للعقود الأربعة القادمة استمرار النمو السكاني والتحضر السريع، فمن المتوقع أن يزداد تعداد السكان بنحو ٨٠ مليون نسمة في العام على مدار العقود الثلاثة القادمة، ليصل إلى ٩ بلايين نسمة عام ٢٠٢٥م، وسوف تكون هذه الزيادة بأكملها تقريبًا في البلدان النامية. كما سيتواكب النمو السكاني مع التحضر السريع. ففي عام ١٩٦٠م، كان ثلثا سكان العالم يعيشون في مناطق ريفية، وانخفضت هذه النسبة إلى النصف، وبحلول عام ٢٠٢٥م، سيعيش ثلثا سكان العالم في المدن. وبذلك فإن توفير إمدادات الغذاء سوف يتطلب تحقيق مكاسب كبيرة في الإنتاجية لضمان تمكين القلة القليلة من المنتجين الريفيين بالوفاء بمتطلبات التعداد السكاني المتزايد لسكان الحضر.

وتوضح الخريطة مقارنة بين معدلات السحب من المياه العذبة المتاحة في عام ١٩٩٥م، بتلك التي ستكون متاحة عام ٢٠٢٥م في مختلف أرجاء العالم. ومنها يتضح أن معدلات السحب من المياه العذبة المتاحة في إفريقيا جنوب الصحراء سوف تزداد بحلول عام ٢٠٢٥م.

توقعات الندرة المائية لعام ٢٠٢٥ في ظل الزيادة السكانية مقارنة بعام ١٩٩٥

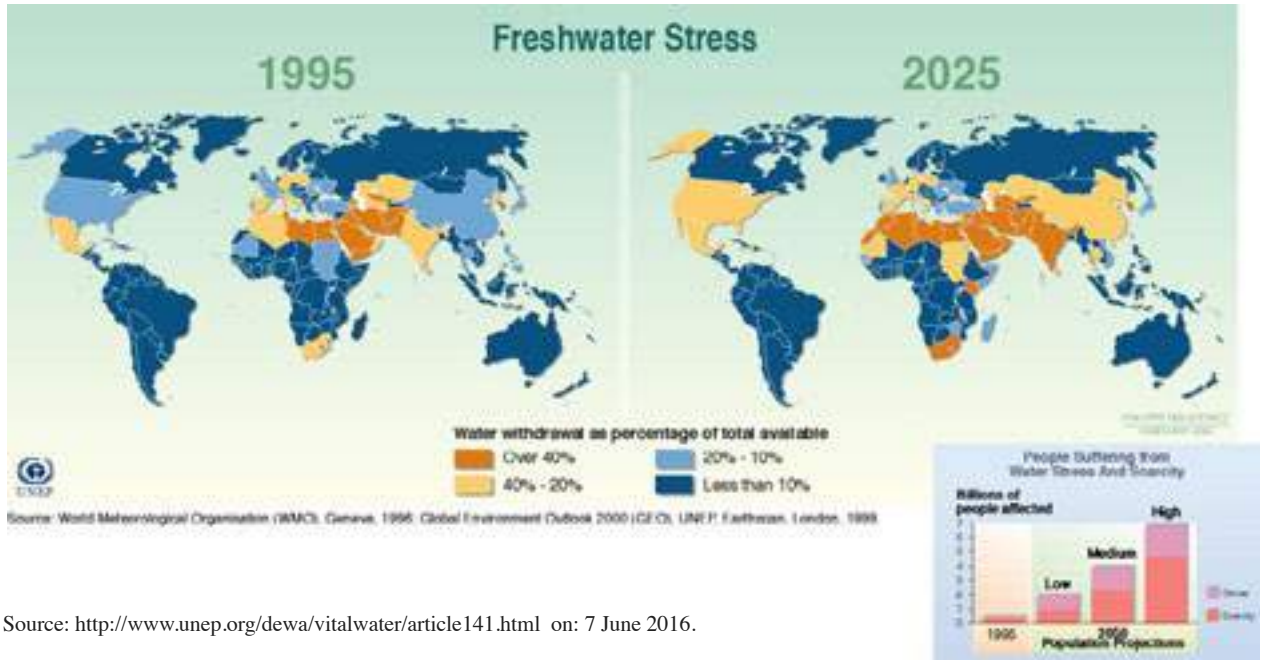

Source: http://www.unep.org/dewa/vitalwater/article141.html on: 7 June 2016.

وتشير تحليلات أزمة المياه العذبة في العالم إلى أن الاستهلاك خلال القرن العشرين زاد عشر مرات. حيث توضح الإحصاءات الكمية انخفاض نصيب الفرد من المياه من حوالي ١٢٩٠٠م٣ سنوياً عام ١٩٧٠م، إلى ٧٦٠٠م٣ سنوياً عام ١٩٩٦م، أي أن نصيب الفرد تناقص بمعدلات وصلت إلى ٤٠٪ خلال ربع قرن. ومن ناحية أخرى، زادت الاستخدامات المائية على مستوى العالم خلال القرن العشرين بمقدار أربعة أمثال ما كانت عليه من قبل، ومن المتوقع أن تزيد معدلات تناقص نصيب الفرد من المياه العذبة في القرن الحادي والعشرين لسببين: الأول، الزيادة الكبيرة في عدد السكان، والثاني، ارتفاع مستوى المعيشة.

ومن الواضح أن الزيادة السكانية وزيادة معدلات التحضر ستنعكس بالسلب على الموارد المائية الأفريقية، حيث ستزداد السحوبات لتلبية الأغراض التنموية والاستخدامات المنزلية.

ولقد أعد المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) تقريرًا حول التوقع بسيناريو «ندرة المياه في مختلف أقاليم العالم»، وانتهى إلى أن معظم الأقاليم ستشهد أزمة مائية بدرجات متفاوتة من إقليم لآخر. بيد أن إقليم العالم العربي والشرق الأوسط سيكون من بين أكثر الأقاليم تعرضاً لهذه المشكلة. وأكد التقرير أنه بحلول عام ٢٠٢٥م، ستكون كل الدول العربية والشرق أوسطية أخذت تعاني من ندرة مائية حسب المعيار الكمي للفقر المائي (Physical Water Scarcity). ولكن الدول الإفريقية جنوب الصحراء لن تعاني – فيما عدا دولة جنوب إفريقيا–من ندرة مائية وفق المؤشر الكمي للفقر المائي. وذلك على النحو الموضح بالخريطة التالية.

يتضح من الخريطة أن معظم دول أفريقيا جنوب الصحراء لن تعاني من محدودية الموارد المائية حسب المعيار الكمي بحلول عام ٢٠٢٥م. بيد أن الأمر اللافت للنظر من تأمل الخريطة الفائتة، أن كل الدول العربية –الإفريقية وغير الإفريقية–سوف تصنف بحلول عام ٢٠٢٥ م، ضمن فئة البلدان المجهدة مائيًا، والتي يقل فيها نصيب الفرد المائي عن ٥٠٠م٣/السنة.

وفي السياق ذاته، أصدرت مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية لشؤون إفريقيا (UNECA) دراسة عام ٢٠٠٠م، تناولت تحليلاً للوضع المائي في الشرق الأوسط وإفريقيا. ووضعت سيناريو للأمن المائي في تلك الأقاليم وفق المعيار الكمي لمدى توفُّر المياه العذبة، وانتهى التقرير إلى تقسيم بلدان الشرق الأوسط وإفريقيا إلى فئتين. فئة ستعاني من الضغط المائي بحلول عام ٢٠٢٥م، وهي تلك الدول التي سيتراوح نصيب الفرد من المياه العذبة فيها سنويًا ما بين ١٠٠٠ و١٧٠٠م٣ بحلول عام ٢٠٢٥م. ويقع في هذه الفئة عددٌ من بلدان القارة الإفريقية جنوب الصحراء. كما يبين من الخريطة.

خريطة (٥): الضغط المائي المتوقع مستقبلاً في أفريقيا والشرق الأوسط

وتذهب تقديرات مفوضية الأمم المتحدة الاقتصادية (UNECA) إلى أنه بحلول عام ٢٠٢٥م، فإن جميع البلدان الواقعة في شمال أفريقيا؛ فضلاً عن دولة جنوب أفريقيا؛ ستكون قابعة تحت خط الفقر المائي (١٠٠٠م٣/للفرد/السنة).

وفي دراسة عن مستقبل المياه وندرتها في العالم؛ وتحديدًا في المنطقة العربية توقعت المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والمركز العربي لدراسات المناطق الجافة والأراضي القاحلة، ظهور عجز مائي شديد في دول شمال إفريقيا العربية بحلول عام ٢٠٣٠م، بينما لم تتوقع الدراسة المذكورة عجزًا مائيًا في دول إفريقيا جنوب الصحراء.

يتبين من الخريطة السابقة أن ٦٢ ٪ من سكان العالم (أي حوالي ثلثي البشر) سيعانون من مشكلات ندرة المياه العذبة بحلول عام ٢٠٣٠م، على الرغم من كل الجهود الدولية المبذولة لتحقيق الهدف السابع من أهداف الألفية التنموية (MDGs)، والذي يستهدف تخفيض نسبة الذين يعانون من عدم الحصول على إمدادات مياه شرب نقية وصرف صحي محسن إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥م. كما يتضح أن دول إفريقيا جنوب الصحراء ستكون بعيدة عن حزام الندرة المائية، بل ستكون آمنة مائيًا وفق المؤشر الكمي للأمن المائي بحلول عام ٢٠٣٠م.

خريطة (٦): توقعات محدودية المياه العذبة في أفريقيا والعالم عام ٢٠٣٠م

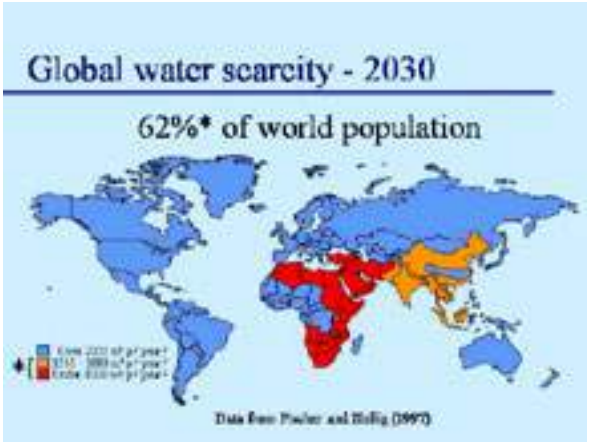

Source: http://www.cropscience.org.au/icsc2004/plenary/1/1994_rijsbermanf.htm

وذهبت تقديرات صادرة عن «منظمة الأغذية والزراعة» إلى أن عدد سكان إفريقيا جنوب الصحراء الذين يعانون من ندرة مائية؛ قد تضاعف مرتين خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠٠٥م)، وأن هذه الإحصائيات ليست في سبيلها إلى التحسن في المستقبل المنظور حتى عام ٢٠٥٠م، بل يُنتظر أن يبلغ عدد سكان البلدان المجهدة مائيًا في إفريقيا جنوب الصحراء إلى ما يزيد عن ١,٥ مليار نسمة بحلول عام ٢٠٥٠م. وذلك حسبما يتضح من الشكل التالي:

شكل (١): الإجهاد المائي في أفريقيا جنوب الصحراء مقارنة ببعض المناطق (١٩٩٠-٢٠٥٠)

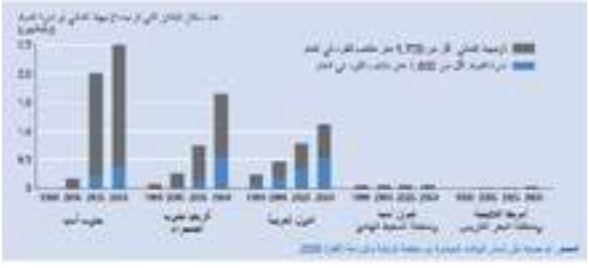

إفريقيا: بين وضع مائي حرج .. ومستقبل محفوف بالمخاطر:

في مارس ٢٠٠٧م، صدر تقريرٌ عن برنامج الأمم المتحدة للمياه وحفظ الصحة العامة بمناسبة اليوم العالمي للمياه، حذر من كارثة إنسانية تنتظر القارة السمراء وتهدد باندلاع المزيد من الحروب من أجل الحصول على قطرة المياه، حيث أشار التقرير إلى الحقائق التالية:

- يعاني حوالي ٧٠٠ مليون شخص في ٤٣ بلدًا من ندرة المياه، وبحلول عام ٢٠٢٥م، قد يصل هذا الرقم إلى ما يربو عن ٣ بلايين شخص.
- يفتقد أكثر من ٣٠٠ مليون شخص في إفريقيا الحصول على المياه النقية ووسائل حفظ الصحة العامة.
- تعد إفريقيا أقل القارات في إمكانية وصول خدمة شبكاتها لتقديم مياه نقية.
- يعاني نصف سكان إفريقيا من الأمراض المتصلة بالمياه غير النقية.
- ٤٠ دولة في العالم ضمن قائمة الدول التي تعاني من أزمة المياه نصفها إفريقية.
- تضم القائمة الخاصة بـ ١٣ دولة الأكثر معاناة بين أزمة المياه في ٩ دول إفريقية هي: جامبيا، جيبوتي، الصومال، مالي، موزمبيق، أوغندا، تنزانيا، أثيوبيا، وإريتريا.

شكل (٢): الوضع المائي في بعض بلدان أفريقيا عامي ١٩٩٠ و٢٠٢٥م

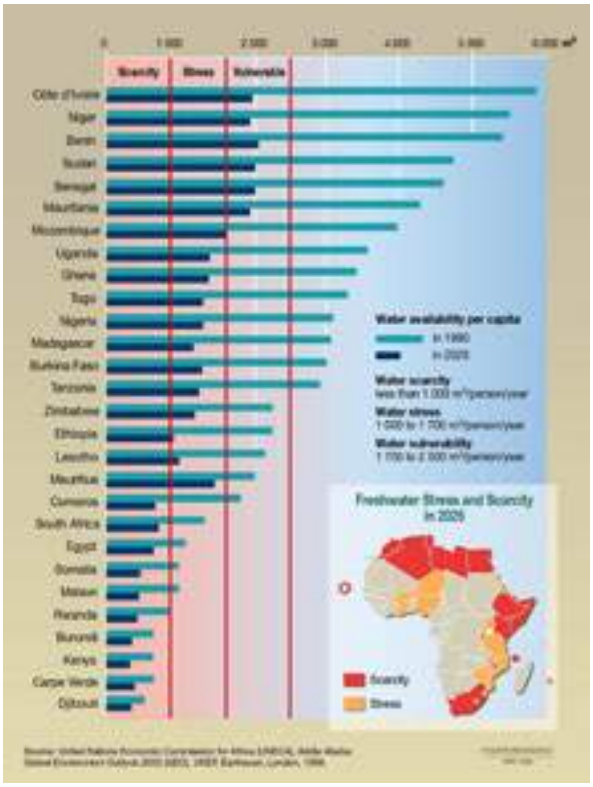

Source:http://www.internationalwaterlaw.org/blog/wp-content/uploads/2012/05/Africa_Water_Avaiability_Per_Capita1.jpg

- تعاني ٣١ دولة، غالبيتها في أفريقيا والشرق الأوسط حاليًا من ضغط أو قلة المياه، وسيصل العدد -كما تشير التوقعات- إلى ٤٨ دولة مع حلول عام ٢٠٢٥م، أي أن ٢ من ٣ أشخاص سيواجهون مشكلة ندرة المياه عام ٢٠٢٥؛ حيث ستكفي المياه لاستهلاك ٣٥٪ فقط من سكان الأرض.

- يعيش الفرد من سكان الدول الإفريقية على أقل من ١٠ لترات ماء (أي ٢,٦ جالون) يوميًا، وهي ظروف يائسة جدًا، مقارنة بسكان بقية الدول المتضررة من الأزمة التي كان متوسط نصيب الفرد اليومي قد بلغ ٣٠ لترًا (أي ٨ جالونات). وفي المقابل تقدر احتياجات الفرد العادي من المياه يوميًا بـ ٥٠ لترًا (أي ١٣,٢ جالونا) تشمل ٥ لترات للشرب، و٢٠ لترًا للاستخدامات الصحية، و١٥ لترًا للاستحمام، و١٠ لترات للطهي.

المؤشر الاقتصادي لأزمة المياه في إفريقيا .. الحاضر والمستقبل:
(Economic Water Scarcity):

ينصرف مفهوم «محدودية الموارد المائية» وفق المؤشر الاقتصادي إلى الحالة التي يكون فيها وفرة في كميات المياه المتاحة في فترة زمنية معينة، وبنوعية جيدة، بيد أنه لا توجد الإمكانات المادية التي تسمح بإنشاء البنية الأساسية اللازمة لتوصيل إمدادات مياه للشرب والري والصرف. ففي هذه الحالة، فإن عدم وجود المنشآت المائية اللازمة لإيصال المياه إلى المستخدمين، فضلاً عن عدم توافر إمدادات الصرف الصحي نتيجة للفقر الشديد، يترتب عليه عدم قدرة المستخدمين على الانتفاع بالمياه، وهي نفس النتيجة المترتبة عن عدم وجود المياه كلية أو وجوده بكميات قليلة.

إن الغالبية العظمى من السكان المحرومين من إمدادات مياه الشرب النقية والصرف الصحي المحسن يعيشون في قارتي آسيا وإفريقيا -وهما القارتان اللتان يوجد بهما كل الدول العربية-مقارنة بالقارات الأخرى. كما يتضح من هذه الخريطة أن معظم الدول الإفريقية -وخصوصًا دول إفريقيا جنوب الصحراء-تعاني من محدودية في مواردها المائية.

ووفقًا لدراسة نشرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، فإن كميات المياه المتوفرة للفرد الواحد في إفريقيا آخذة في الانخفاض، وهناك فقط ٢٦ بلدًا من أصل ٥٣ في القارة على مسار تحقيق هدف تخفيض عدد الأشخاص الذين لا يستطيعون الوصول لمياه الشرب النظيفة بحلول عام ٢٠١٥م.

وذكرت الدراسة المعنونة «أطلس مياه أفريقيا» والتي أطلقت خلال أسبوع المياه الإفريقي في أديس أبابا، أن من المتوقع أن تحقق خمسة بلدان فقط في إفريقيا هدف تخفيض عدد السكان الذين يفتقرون لوسائل الصرف الصحي الأساسي بحلول عام ٢٠١٥م، وهو الموعد الذي اتفقت عليه جميع بلدان العالم ومؤسسات التنمية القيادية للأهداف الإنمائية للألفية بهدف تلبية احتياجات فقراء العالم.

شكل (٣): الوقت المتوقع لبلوغ الهدف المتعلق بالمياه في إفريقيا وباقي الأقاليم

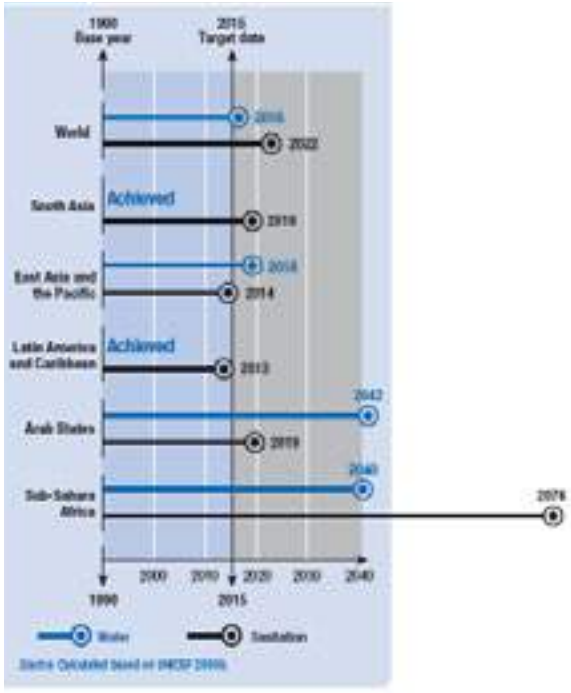

Source: United Nations, UNDP, "Beyond scarcity: Power, poverty and the global water crisis", **Human Development Report 2006**, New York, UNDP, 2006.

ووفقًا للاتجاهات الحالية، سوف تبلغ إفريقيا جنوب الصحراء الهدف المتعلق بالمياه في عام ٢٠٤٠م، والهدف المتعلق بالصرف الصحي في عام ٢٠٧٦م.

إن المستوى المتدني من توفر مصادر المياه والصرف الصحي في المناطق الريفية في البلدان الأقل نموًا معروف بشكل موثق جيدًا، وليست الأمور بأفضل حالاً في البلدان الإفريقية الفقيرة، فنسبة ٤٠٪ تقريبًا من دول إفريقيا جنوب الصحراء لم يتوفر لها الحصول على المياه النظيفة بين ١٩٩٠ و١٩٩٦م، كما لم تكن لدى ما يزيد عن ٥٠٪ تقريبًا من سكان المنطقة -خلال الفترة ذاتها-مرافق للصرف الصحي.

وتكشف الإحصاءات المتعلقة بالمؤشر الاقتصادي للمياه (حالة المياه والصرف الصحي) في تقارير التنمية البشرية الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن القارة الإفريقية، أن هناك تأخرًا في جهود إتمام منشآت «البنية التحتية المائية» (Water Infrastructure) والخاصة بإمدادات مياه الشرب النقية، وإمدادات الصرف الصحي المُحسَّن.

خريطة (٧): توافر خدمات مياه الشرب والصرف الصحي المحسن في أفريقيا

Source:http://sites.google.com/a/bluedemons.org/water-supply-and-sanitation-in-africa/graphs-1

وإذا كانت معظم أقاليم قارة إفريقيا عامة؛ وإفريقيا جنوب الصحراء خاصة؛ تعاني من فقر مائي متمثل في غياب إمدادات مياه الشرب النقية؛ والصرف الصحي المحسن، فإن هذه الإشكالية تزداد وضوحًا في الأقاليم الريفية في إفريقيا مقارنة بالمناطق الحضرية، حيث تبدو الأزمة أكثر وضوحًا وحدة في كل الريف الإفريقي، وربما لا يُستثنى من ذلك إلا مصر وليبيا. وذلك كما يتضح من خريطة (٨).

مع أن مشكلة عدم توفر البنية التحتية المائية من خدمات مياه الشرب والصرف الصحي المحسن؛ ليست في سبيلها للحل، بل مستمرة، وربما آخذة في التزايد. فقد بينت دراسة صادرة عن المعهد الدولي لإدارة المياه (IWMI) أنه بحلول علم ٢٠٢٥م فإن إفريقيا جنوب الصحراء سوف لن تعاني من مشكلة مائية كمية، بيد أن المشكلة الأساسية ستتمثل في الفقر المائي الاقتصادي الناجم عن العوز في توافر البنية التحتية المائية من إمدادات الصرف الصحي ومياه الشرب النقية. وذلك على النحو المبين في خريطة (٩).

خريطة (٨): خدمات مياه الشرب والصرف الصحي المحسن في الريف والحضر الأفريقي

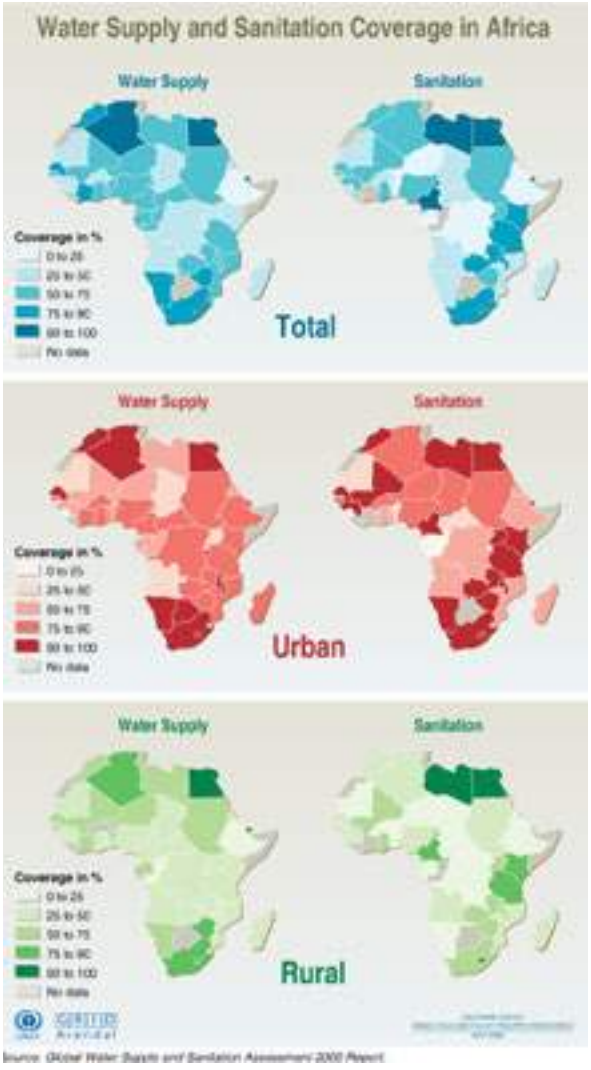

خريطة (٩): توقعات الندرة الكمية والاقتصادية للمياه العذبة في إفريقيا والعالم عام ٢٠٢٥م

بيد أن المعدلات السابق الإشارة إليها فيما يتعلق بتوافر «الحق الإنساني للمياه» في إفريقيا جنوب الصحراء -حسب المؤشر الاقتصادي الذي يُحسب بتوافر البنية التحتية المائية في مجالي المياه والصرف الصحي- تعتبر أعلى من المعدلات المناظرة لها عالميًا، خاصة عند مقارنة أعداد الأشخاص الذين لا يتوافر لهم الحصول على مصدر مياه محسن، وكذا الذين لا يتوافر لهم الحصول على مرافق الصرف الصحي في جنوب الصحراء، بنظرائهم في كلٍ من جنوب وشرق آسيا ومنطقة المحيط الهادي.

المياه والجفاف في إفريقيا:

يعتبر الجفاف أهم المشكلات التي تواجهها إفريقيا، خاصة منطقة الصحراء الكبرى بشكل روتيني، حيث تعاني القارة من جفاف قاتل مرة أو مرتين سنويًا، ما يتسبب في وفاة عددٍ كبيرٍ من البشر ونفوق مئات الآلاف من الحيوانات. ناهيك عن وفيات حروب القبائل للحصول على الموارد المائية.

وبالإضافة إلى ذلك، يلقى عشرات الآلاف من سكان القارة حتفهم جراء نقص المياه النظيفة وما يسببه ذلك من أمراض كالإسهال والعمى والبلهارسيا وسوء التغذية، ما يؤدي إلى الوفاة.

المياه والمجاعة في إفريقيا:

إن حروب المياه القادمة لها أبعاد أكثر خطورة، تمتد إلى وقوع مجاعة حقيقية نتيجة لندرة المياه المستخدمة في الزراعة، لأنها تمثل الركيزة الأساسية التي تعتمد عليها برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وإذا نظرنا إلى كمية المياه التي تحتاجها الزراعة، فقد أكدت إحصائيات الأمم المتحدة عام ٢٠٠٣ أن الزراعة تستحوذ على ٨٠٪ من مخزون المياه؛ حيث يُستهلك ١٠٠٠ طن من المياه لإنتاج كل طن من الحبوب. وترتفع نسبة الاستهلاك في إفريقيا وآسيا، نظرًا لارتفاع درجات الحرارة، ولتخلف الإمكانات الزراعية وتأخر التقنيات المستخدمة.

أما عن كمية المياه المطلوبة لإنتاج مقدار الاستيراد السنوي لحبوب الشرق الأوسط وشمال إفريقيا فإنها تعادل مجرى نهر النيل السنوي، كما أن حجم المياه المطلوب في عام ٢٠٢٥م، سيزيد بمقدار٥٠٪ بسبب العدد السكاني المتزايد والبحث الدائم عن مستوى زراعي أفضل.

وتشير التقديرات إلى نقطة أكثر خطورة، إذ أنها تؤكد أن الندرة الفائقة في المياه ستؤدي إلى تقليل طعام العالم بنسبة ١٠٪ ويؤدي ذلك إلى ارتفاع في أسعار المحاصيل والذي قد يشكل مشكلة حقيقية لما يزيد عن ١١٠ مليون شخص يمثل دخلُهم دولارًا واحدًا أو أقل يوميًا.

خريطة (١٠): مستقبل نصيب الفرد من المياه في إفريقيا والعالم (٢٠٢٥م)

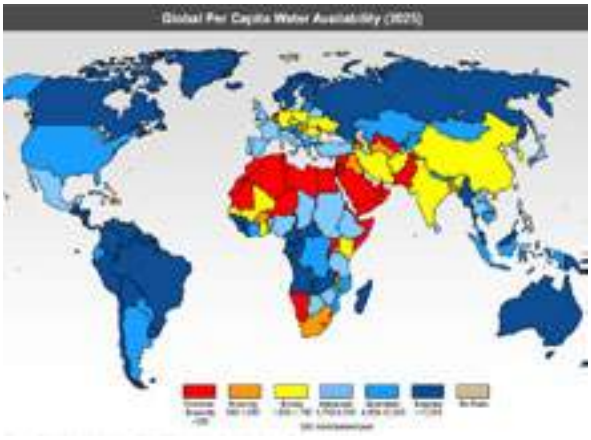

حروب المياه في إفريقيا:

إذا نظرنا إلى مصادر المياه في إفريقيا والتي تتمثل في مجموعة من الأنهار والبحيرات أهمها أنهار النيل، والنيجر، الفولتا، وزامبيزى، نجدها مشتركة بين مجموعة دول، ومقسمة بينها بحسب عدد السكان، الذي يتزايد، وفي المقابل ترتفع معه حاجة السكان إلى المياه، مما يفتح الباب إلى نشوب الصراعات والحروب بين الدول.

فنهر النيل يضم بخلاف مصر والسودان تسع دول إفريقية أخرى، وباتت العلاقات الهيدروبوليتيكية فيه تهدد بارتفاع المنحى الصراعي بين دوله، ولاسيما بين مصر وإثيوبيا.

أما نهر الكيتو، والذي يمر في بوتسوانا، ناميبيا وأنجولا يعتبر مصدر توتر في العلاقات بين الجيران.

وفي وسط وغرب إفريقيا، يعتمد ما يزيد على ٢٠ مليون شخص في ست دول على بحيرة تشاد فقط، والتي قلت مياهها بمقدار ٩٥% خلال الـ ٤٣ عامًا الماضية؛ مما قد يهدد بأزمة سياسية أخرى.

وفي المقابل تعاني ١٣ دولة في إفريقيا من ندرة أو ضغط المياه، وستنضم إليهم ١٢ دولة أخرى بحلول عام ٢٠٢٥م.

الصراع الدولي حول المياه في حوض النيل:

توضح المستجدات الراهنة في خريطة التفاعلات الهيدروبوليتيكية (المائية-السياسية) في حوض النيل، أن ثمة تطورات صراعية هيمنت على العلاقات النيلية -النيلية، ولاسيما بعد الإخفاق في عملية التفاوض حول الاتفاقية الإطارية، والتوقيع عليها بشكل منفرد من جانب ست من دول المنابع. وبالتوازي، جاءت التطورات السلبية على ملف مياه النيل من خلال التحرك الإثيوبي المكثف لإنشاء عدد من السدود الجديدة على منابع النيل.

وبالنظر إلى النظام الإقليمي المائي لحوض نهر النيل، يتبين أنه يشهد نمطين من التفاعلات الهيدروبوليتيكية: بعضها تعاوني، والآخر صراعي. وتتمثل مجالات الصراع المائي التي تؤثر في الحوض منذ ستينيات القرن العشرين في ثلاثة مجالات رئيسية:

أولها: الصراع حول «مشروعية» الاتفاقيات السابقة التي وقعت في نهايات القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين، ومدى مرجعيتها كإطار قانوني ينظم المسائل الإجرائية المتعلقة بالنهر.

وثانيها: الصراع حول تقاسم المياه المشتركة في حوض النيل، والدعوة إلى إعادة توزيع الحصص والأنصبة المائية بين دوله.

وثالثها: الصراع حول «لزومية» شرط الإخطار المسبق عند القيام بمشروعات مائية قطرية من قبل دول منابع النهر.

كانت هذه المجالات الثلاثة -بالإضافة إلى مجالات أخرى- محاور أساسية للتفاوض المائي بين دول حوض النيل منذ عام ٢٠٠١م، للتوصل إلى اتفاقية إطارية تنظم إدارة الموارد المائية في الحوض من مختلف الأوجه.

ودار التفاوض حول هذه المجالات الثلاثة في صورة «مناظرات» فكرية وسياسية وقانونية واقتصادية وهيدروليكية، ما بين دول منابع حوض النيل، وبين دولتي المصب والمجرى (مصر والسودان).

خريطة (١١): حوض نهر النيل

تقدير الموقف بشأن «الاتفاقية الإطارية»:

لقد تعثرت المفاوضات المائية السياسية التي بدأتها دول حوض النيل مع مطلع الألفية الجديدة، ووقفت مجموعة من العقبات السياسية والفنية حائلاً دون التوصل إلى اتفاق حول الصياغة النهائية للاتفاقية الإطارية التي كانت من المفترض أن تقنن وتنظم إدارة عملية الانتفاع بموارد النهر.

ويكشف تأمل المشهد السياسي قبل وأثناء وبعد جولات التفاوض حول الاتفاقية الإطارية لحوض النيل؛ والتي بدأت بلجانٍ تفاوضية؛ ثم اجتماعات وزراء مياه النيل بدءًا من اجتماع أديس أبابا في يناير ٢٠٠٦م؛ وانتهاءً باجتماع شرم الشيخ في أبريل ٢٠١٠؛ والذي كان بمثابة الإعلان عن فشل مفاوضات الاتفاقية الإطارية لحوض النيل، والتي استمرت زهاء الخمس سنوات (٢٠٠٦-٢٠١٠م)، يكشف تأمل أحداث ذلك المشهد السياسي عن قدرٍ كبيرٍ من تحول مواقف دول المنابع، وتبنيها مواقف أكثر تشددًا. ومن ثم، تصاعد وتيرة التفاعلات الصراعية في حوض النيل.

فقد أقدمت خمس دول من دول المنابع النيلية في ١٤ مايو ٢٠١٠م، بالتوقيع بشكل منفرد على الاتفاقية الإطارية «عنتيبي» لتأسيس مفوضية حوض النيل، دون الأخذ في الاعتبار اعتراض دولتي المصب والمجرى (مصر والسودان). ثم بادرت بوروندي -باتخاذ خطوة تصعيدية- بالتوقيع على الاتفاقية في فبراير ٢٠١١م، ليكتمل النصاب القانوني ببلوغ الدول الموقعة ست دول من مجموع الدول النيلية.

وازداد الموقف تأزيمًا بعد انفصال جنوب السودان في ٩ يوليو ٢٠١١م، ذلك الحدث الذي ألقى بظلال سلبية على تطورات المعادلة الهيدروبوليتيكية (المائية-السياسية) في حوض النيل، وضاعف من حالة الاحتقان السياسي؛ ولاسيما في ضوء التصريحات التي خرجت من «جوبا» في ٢٢ مارس ٢٠١٣م، لتنادي بالتبرؤ من اتفاقية الانتفاع الكامل بمياه النيل عام ١٩٥٩م، والتلويح بالانضمام إلى اتفاقية «عنتيبي». ومن ثم، مزيد من التطويق السياسي والجيوستراتيجي لمصر.

إن التحليل السياسي للسلوك التفاوضي حول المسائل النيلية، يُوضح أن ثمة قضايا خلافية حالت دون التقاء وجهات نظر دول المنابع مع دولتي المصب (مصر والسودان)، وظلت تلك القضايا تشغل حيزًا بين الشد والجذب، بين القبول والرفض، بين التقابل والتنافر. كما يكشف تحليل المواقف التفاوضية لطرفي المعادلة النيلية (المصب-المنابع) أنها تنطلق من مسلمات تاريخية تمثل بالنسبة لهذه الدول ثوابت سياسية يصعب التحرك خارجها، أو التنازل عنها. الأمر الذي قد يجعل من تلك المفاوضات كما لو أنها مباراة صفرية العائد (***zero sum game***).

لقد بدا واضحًا أن مفاوضات الاتفاقية الإطارية لحوض

الصحراء الكبرى تضم أكبر مستودع مياه في العالم وإفريقيا تضم ١٣ خزانًا جوفيًا من بين الخزانات الـ ٣٧ الأكبر في العالم

النيل يعوزها النجاح للأسباب الآتية:

(١) عدم اكتمال الاتفاق (عدم التوصل إلى توافق في الآراء).

(٢) غياب نص خاص بحقوق مصر المكتسبة على نهر النيل.

(٣) غياب نص يعالج الإخطار المسبق.

(٤) عدم وجود نص يحكم العلاقة بين مبدأ التوزيع العادل ومبدأ عدم الأضرار.

وبالفعل، تمحورت المواد الخلافية في الاتفاقية المذكورة في ثلاث مواد بالأساس وهي:

١- المادة الثامنة-فقرة (ب) المتعلقة بتبادل المعلومات ذات الصلة بشرط الإخطار المسبق (Planned Measures).

٢- المادة ١٤ -فقرة (ب) المتعلقة بما سمي في الاتفاقية بالأمن المائي، حيث اشترط المفاوض المصري -والسوداني-ضرورة تضمين الاتفاقية بندًا يحمي «الأمن المائي والاستخدامات والحقوق الحالية لأي دولة في الحوض». كما أكدت مصر ضرورة تضمين هذا البند ما يفيد الالتزام باحترام الاتفاقيات القائمة. وهو ما لم يلقَ القبول من جانب دول المنابع.

٣- المادة ٣٤ -فقرة(ب) و(ج) المتعلقة بطريقة اتخاذ القرارات ذات الصلة بحوض النيل، حيث نصت المادة على أن يكون توافق الآراء بالأغلبية (Consensus) هو الآلية المعمول بها في اتخاذ القرارات. وهنا اشترطت مصر والسودان تفسير مفهوم «التوافق» إما بأن يكون بإجماع الآراء، أو بالأغلبية المشروطة التي تتضمن كلاً من مصر والسودان بوصفهما دولتي المصب.

وهكذا، وقفت تلك المواد الخلافية حائلاً دون التوصل إلى قبول عام يُرضي جميع دول الحوض. وكان القرار مصر والسودان الامتناع عن توقيع الاتفاقية بشكلها الحالي. بيد أن هذا القرار لم يمنع دول المنابع الست المذكورة سابقًا من التوقيع على الاتفاقية بوضعها الحالي من جانب أحادي، كنوع من الضغط والابتزاز السياسي على كلٍ من مصر والسودان الشمالي.

تقدير الموقف بشأن «سد النهضة الإثيوبي»:

إن التطور الأعقد والأهم في وتيرة التفاعلات الهيدروبوليتيكية في حوض النيل، هو استغلال إثيوبيا حالة الارتباك الداخلي الشديد في مصر إبان ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١م، وقامت بالإعلان -بشكل أحادي الجانب-في فبراير ٢٠١١م، عن مشروع «سد النهضة الإثيوبي العظيم»، والإعلان عن اعتزامها بناء ذلك السد بمواصفات فنية من شأنها تهديد الأمن المائي المصري.

وبالفعل، شرعت إثيوبيا بوضع حجر أساس «سد النهضة» في ٢ أبريل ٢٠١١م، لتبدأ حلقة جديدة من حلقات الصراع المائي بين مصر وإثيوبيا.

ولاسيما أن «سد النهضة الإثيوبي» أصبح يثير إشكاليات سياسية وقانونية تتعلق بعدم التزام إثيوبيا بشرط الإخطار المسبق عند قيامها بتنفيذ المشروعات المائية، وعدم مراعاتها لواحدة من أهم وأبرز قواعد القانون الدولي العرفية رواجًا وقبولاً في الساحة الدولية، وهو مبدأ «عدم التسبب في ضرر».

ولقد كانت الجولات الختامية للتفاوض حول الاتفاقية المذكورة كاشفة وفاضحة لحجم الهوة والخلاف بين طرفي التفاوض من ناحية، وكاشفة للأخطاء التفاوضية التي وقع فيها المفاوض المصري طوال السنوات السالفة. بعد أن وصل الأمر إلى طريق مسدود، بسبب استنفاد الوقت والجهد والموارد المالية في مفاوضات ذات معادلة صفرية نتيجتها إما (***I win - you lose***) أو (***I lose - you win***).

فقد كان واضحًا منذ الوهلة الأولى للتفاوض بشأن سد النهضة؛ حينما تشكلت «اللجنة الفنية لتقييم آثار سد النهضة»، والتي ضمت في عضويتها عشرة من الخبراء الفنيين (اثنين من مصر ومثلهما من كل من السودان وإثيوبيا، فضلاً عن أربعة خبراء دوليين)، كان واضحًا أن المفاوض المصري يتم استدراجه من الجانب الإثيوبي لإطالة أمد التفاوض في سياق «استراتيجية إثيوبية للتفاوض» تقوم على كسب الوقت والمماطلة والتعنت اللا مبرر. لقد كانت كل المؤشرات خلال محادثات ومفاوضات تلك اللجنة تشير إلى سياسة «الاستدراج المنهج من الجانب الإثيوبي».

وصفوة القول فيما خصَّ تأثير سد النهضة على العلاقات الهيدروبوليتيكية في حوض النيل، فإن المشروعات المائية -الحالية والمزمعة في المستقبل- في إثيوبيا أو غيرها من دول حوض النيل، يمكن أن تكون وسيلة للتقارب بين دول الحوض، وذلك إذا ما تم التعامل معها من منظور الربح للجميع (**Win – Win Approach**)، بحيث يتم التوافق والتراضي بين مختلف دول الحوض على المشروعات التنموية التي تولد الطاقة لدول المنابع، بما لا يؤثر بالسلب أو يضر بالمصالح المائية لدول الحوض؛ وبما لا يخل بالحصة المائية المصرية والسودانية، وبما يحقق المصالح الجماعية لكل شعوب حوض النيل. بيد أن ذلك المنهج التعاوني يظل مرهون بقبول دول المنابع لشرط الإخطار المسبق قبل المضي في تنفيذ أية مشروعات مائية.

وبمنطق المخالفة، فإن إحجام إثيوبيا عن تبني شرط الإخطار المسبق، والتذرع بالسيادة الإقليمية المطلقة على جزء النهر الواقع في أقاليمها، قد يفتح الباب على مصراعيه لتسارع وتزايد وتيرة التفاعلات الهيدروبوليتيكية الصراعية في حوض النيل.

دول الخليج والاستفادة من الإمكانات المائية الإفريقية:

الزراعة خارج الحدود لتفعيل «المياه الافتراضية»

تسعى كل الدول إلى حل معضلة الأمن المائي والأمن الغذائي، من خلال توفير المتطلبات الغذائية دون تحميل ميزانها المائي مزيداً من التبعات.

ويوضح الطلب على المياه العذبة في الخليج، أن النمو السكاني يزيد عادة الطلب على المياه في جميع القطاعات الاقتصادية: الزراعية والصناعية والمنزلية. بيد أن الزراعة تستهلك الأغلبية العظمى من المياه. فزهاء ٨٠٪ في المتوسط من المياه المستخدمة في المنطقة هي للاستخدام الزراعي، والنسبة المتبقية موزعة بين القطاعين الصناعي والمنزلي. وفي الفترة بين ١٩٦٥ و١٩٩٧م، تضاعفت تقريباً المساحة الإجمالية المروية في المنطقة، ويعود ذلك جزئياً إلى أن النمو السكاني زاد من الطلب على الغذاء.

ويزداد الطلب على المياه في قطاعي الصناعة والخدمات مع توسعهما لتلبية طلب أعداد متزايدة من السكان. فالصناعة تحتاج للمياه للصناعات التحويلية والتبريد وكذلك لإزالة النفايات. في حين الطلب على المياه ازداد بسرعة في جميع القطاعات بالمنطقة، فإنه ازداد بأكبر سرعة في الاستخدامات المنزلية، فحصة القطاع المنزلي من المياه هي الآن أعلى بكثير من حصة قطاع الصناعة في بعض الدول الخليجية؛ إذ يمثل الاستخدام المنزلي ٢٥٪ أو أكثر من مجموع استخدام المياه في البحرين والكويت.

كما أن ارتفاع مستويات المعيشة والنزعة الاستهلاكية يؤديان إلى ارتفاع الطلب على المياه في قطاعات أخرى. فارتفاع الدخل، مثلاً، يؤدي إلى زيادة استهلاك اللحوم. ويحتاج إنتاج اللحوم إلى مدخلات إضافية كبيرة من المياه والحبوب التي هي محاصيل تتطلب كميات كبيرة من المياه. وتعتمد الحكومات الخليجية -بشكل متزايد- على الأغذية المستوردة.

في هذا السياق، وللتعامل مع «معضلة الماء-الغذاء»، تبنت دول الخليج سياسة استيراد الغذاء من الدول الغنية بالمياه والمصدِّرة للسلع الغذائية، وذلك في صورة «مياه افتراضية» (Virtual Water)، ويقصد بهذا المفهوم «المياه المستخدمة في أماكن أخرى لإنتاج الأغذية التي يتم تصديرها إلى مناطق الشح المائي».

إن «المياه الافتراضية» مفهوم حديث نسبياً، ظهر في منتصف التسعينيات، ويعتبر «توني آلن» (Tony Allan) -أستاذ الجغرافيا السياسية بكلية الدراسات الشرقية والإفريقية بجامعة لندن- أول من دشن هذا المفهوم. وطرح Allan هذا المفهوم بهدف حل مشكلة محدودية الموارد المائية في المناطق الجافة عموماً، وفي منطقة الشرق الأوسط خصوصًا؛ إذ يرى أنه: «بما أن المياه من المتغيرات المهمة في إنتاج المحاصيل، لذا يتعين على مختلف البلدان تحديد كمية المياه اللازمة لإنتاج الأغذية التي هي بحاجة إليها، وعندما يستورد بلد ما طناً من القمح والذرة، إنما يستورد فعلياً أيضاً مياهاً افتراضياً أي المياه اللازمة لإنتاج تلك المحاصيل».

١٪ من المياه العذبة فقط في بحيرات وأنهار للاستخدام البشري على الأرض

ويؤكد Allan أن «نظرية المياه الافتراضية» التي طرحها، يمكن أن تسهم في حل مشكلة الندرة المائية في الشرق الأوسط، حيث يمكن للدول التي تعاني من شح مائي أن تستعيض عن زراعة المحاصيل الكثيفة في استخدام المياه، باستيرادها من الدول ذات الوفرة المائية. وبهذه الطريقة، تحقق البلدان المستوردة وفورات من خلال تجارة «المياه الافتراضية». وجدير بالذكر أن الدراسات الحديثة قد توصلت لحسابات دقيقة حول المياه الافتراضية الموجودة في كل أنواع السلع الغذائية من لحوم وفواكه وخضروات. وعلى الرغم من أن نظرية «المياه الافتراضية» قد تبدو منطقية من الناحية الاقتصادية، بيد أن هناك اعتبارات سياسية واستراتيجية تحول دون اعتماد دول المنطقة اعتمادًا شديدًا على استيراد الحبوب من الخارج، حيث إن هذه البلدان كثيرًا ما تشعر أن إنتاج حبوبها بنفسها مسألة مهمة استراتيجيًا.

في هذا الإطار، تبدو «استراتيجية الزراعة خارج الحدود» ذات وجاهة وفعالية في ضوء تفعيل مقولة المياه الافتراضية. وذلك بأن تقوم الدول الخليجية بشراء أراضٍ زراعية أو قابلة للزراعة في المناطق الغنية بالموارد المائية بعيدًا عن المناطق القاحلة والفقيرة مائيًا، إما بعقد تملك أو عقود انتفاع طويلة الأجل، ويتم زراعة تلك الأراضي بالاستفادة من الوفورات المائية المتاحة في تلك المناطق. وتتبدى الجدوى السياسية والاقتصادية لتلك الاستراتيجية بشكل أعمق إذا ما طُبِّقت في القارة الإفريقية الغنية بمواردها المائية وأراضيها القابلة للزراعة. واعتمادًا على «استراتيجية الزراعة خارج الحدود»، يمكن للدول الخليجية إحلال سياسية «الإنتاج في الخارج» محل سياسة «الاستيراد من الخارج».

*أستاذ العلوم السياسية . جامعة القاهرة . عضو المجلس المصري للشؤون الخارجية

تفعيل الشراكة الخليجية ـ الصينية في القارة السمراء ضرورة استراتيجية

الخليج العربي وجاذبية القوى الآسيوية في إفريقيا: الصين نموذجاً

بدأت منذ ثمانينيات القرن الماضي تظهر مؤشرات سعي الصين إلى أن تتحول للاعب أساسي في مناطق أوسع من العالم، وبانتهاء الحرب الباردة دفعت الاحتياجات الاقتصادية والتطلعات الاستراتيجية للصين إلى الاهتمام المكثف والمنظم بالقارة الإفريقية، جعلها محط أنظار قوى آسيوية أخرى، كمجموعة الآسيان واليابان ودول الخليج العربي.

د. فؤاد فرحاوي

العلاقات الصينية بإفريقيا جنوب الصحراء: المجالات والآليات

العلاقات الاقتصادية الصينية الإفريقية وأهم مجالاتها

التطور الاقتصادي للصين خلال العقدين الأخيرين جعلها في حاجة أكبر إلى موارد الطاقة والمعادن، وفرض عليها تركيز استثماراتها في هذا المجال بالدول الغنية بالموارد الطبيعية في إفريقيا، خاصة الجزائر، أنغولا، الكونغو الديموقراطية، زامبيا، غينيا، نيجيريا، والغابون، حيث استحوذت فيها بكين على نسبة مهمة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ولتسهيل تصدير المواد الأولية والطاقة، أنشأت الصين عددًا من مشاريع البنية التحتية بإفريقيا، بما فيها تهيئة الموانئ وخطوط السكك الحديدية. وأعطت أهمية خاصة لهذه المشاريع في كينيا، تانزانيا، وإثيوبيا، لكونها تربط سياستها في شرق إفريقيا باستراتيجياتها في المحيط الهندي الأهم لتجارتها الدولية. وأنشأت الصين في أنغولا ونيجيريا مشاريع في مجال البنية المرتبطة بالطاقة، بما فيها مصفات تكرير النفط والطاقة الكهربائية.

والملاحظ، أن الشركات الصينية التابعة للدولة هي التي تقود الاستثمارات بإفريقيا في قطاعات الزراعة والطاقة والمعادن والبنية التحتية، بينما الشركات الخاصة تركز على التصنيع والخدمات (الجدول رقم: ١). وعمومًا، مشاريع البنية التحتية التي أنجزتها الصين بإفريقيا، بقدر ما أسهمت في التطور الاقتصادي داخل دولها، أعطت دفعة لاندماج أكبر بين دول القارة. وبغية تحقيق اندماج اقتصادي أوسع مع إفريقيا، اعتمدت الصين أيضا على آلية إنشاء «المناطق الاقتصادية الحرة»، كتلك التي أقامتها في مصر، الجزائر، إثيوبيا، موريتيوس، نيجيريا، وزامبيا.

الجدول رقم ١: الدول العشر الأوائل التي تستثمر فيها الشركات الخاصة والعامة الصينية في إفريقيا إلى غاية ٢٠١٢ م

Rank	Country	SOEs	Country	PEs
1	Zambia	94	Nigeria	183
2	Nigeria	89	South Africa	126
3	Ethiopia	62	Ethiopia	75
4	Tanzania	57	Egypt	73
5	Sudan	54	Ghana	70
6	South Africa	53	Zambia	65
7	Angola	52	Congo DR	53
8	Ghana	47	Tanzania	52
9	Algeria	46	Angola	48
10	Kenya	46	Zimbabwe	48

Source: Juan Zhang, William X., "Stratigic Entry and Determinants of Chinese Private Enterprices Into Africa", Journal of African Business, Vol. 14, N.2, 2013, p:100.

- **القطاع الزراعي**

بدأت الصين تهتم بالقطاع الزراعي مع إفريقيا في سياق سياسة «تصدير الثورة الخضراء»، تعززت مع توجس الصين من ارتفاع أسعار المواد الغذائية لما يمكن أن يسبب لها من توترات اجتماعية إذا لم تتمكن من سد احتياجاتها المتزايدة، لذلك ركزت أيضًا على الاستثمارات الزراعية في إفريقيا، ونتج عنها ظاهرة شراء الأراضي في عدد من دول القارة، مثل بنين ومدغشقر وسيراليون. وتنافست الصين في هذا المجال عدد من الدول الآسيوية الأخرى، كماليزيا، كوريا الجنوبية، سنغافورة، وفيتنام. وعمومًا، استثمر في القطاع الزراعي بإفريقيا حتى ٢٠١١م، ٢٣٧٢ شركة صينية، أغلبها في زامبيا، نيجيريا وإثيوبيا، تنزانيا، جنوب إفريقيا، أنغولا، ومصر.

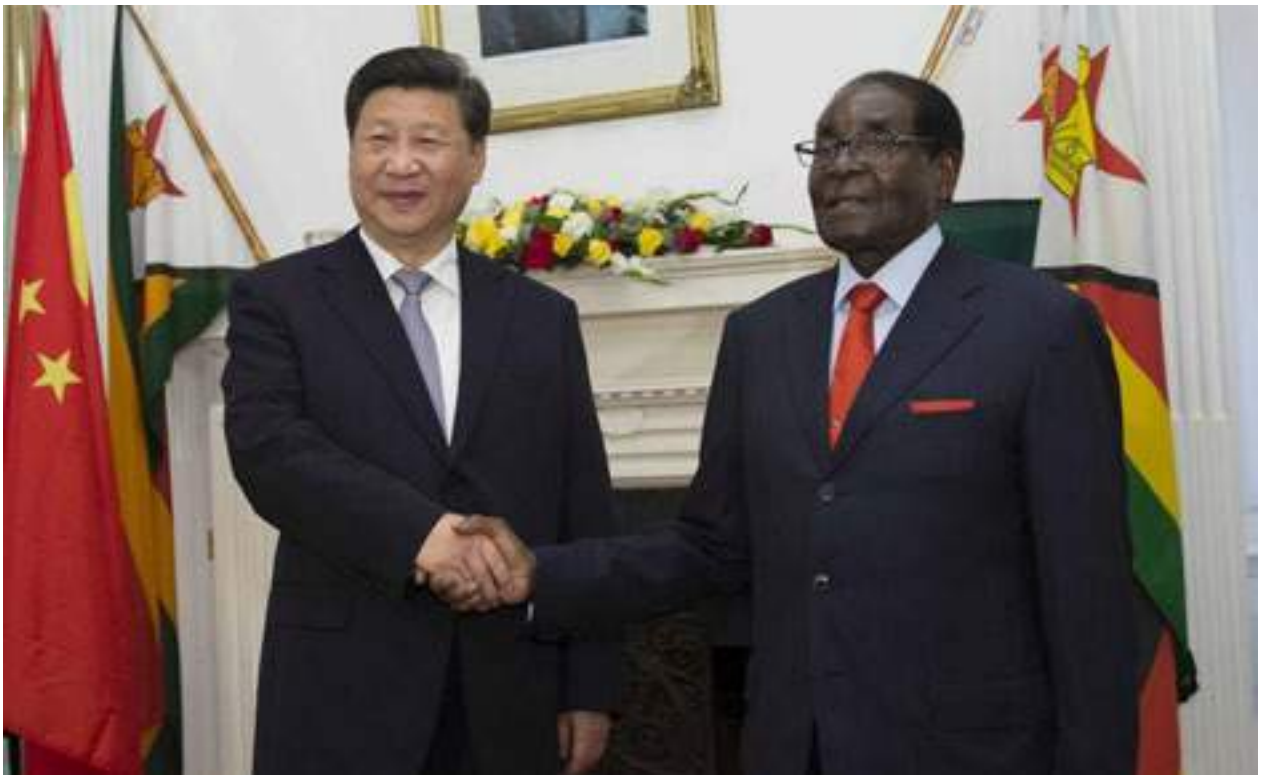

رفعت البنوك الصينية المساعدات للمشاريع الاقتصادية والتنموية في إفريقيا إلى ٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٢

وتعزز بكين التعاون في مجال التدريب الزراعي مع عدد من المؤسسات في إفريقيا. وخلال يونيو ٢٠١٠م، تم تأسيس إطار تعاون صيني - إفريقي لتشجيع المزيد من الاستثمارات في القطاع الزراعي بإفريقيا، بمبادرة كل من «مجموعة تنمية التعاون الفلاحي الوطني الصيني» (CNADC) التابعة للدولة و«بنك التنمية الصيني الإفريقي» ومجموعة من الشركات التجارية الفلاحية.

• دور البنوك الصينية في العلاقات الاقتصادية الإفريقية

تأسس «بنك الاستيراد والتصدير الصيني» عام ١٩٩٤م، لتشجيع الاستثمار والتجارة الخارجية، عبر القروض الميسرة التي يقدمها، وفي ظرف وجيز أصبح ضمن أكبر المؤسسات البنكية في العالم التي تقدم القروض على هذا المستوى، بما فيها المقدمة للاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا، خاصة في مجال البنى التحتية والمعادن. ويعتبر أيضًا «البنك الصيني للتنمية» أحد أذرع بكين لدعم مشاريع التنمية في إفريقيا، كما أنه المؤسسة المالية الرئيسة في تنفيذ أجندة «المنتدى الاقتصادي الصيني الإفريقي للتعاون»، وذلك بالتنسيق مع عدد من المؤسسات الأخرى، أهمها وزارة التجارة الصينية.

وتطور دور البنوك الصينية في إفريقيا بتأسيس بكين لـ«الصندوق الإفريقي الصيني للتنمية» في يونيو ٢٠٠٧م، برأسمال أولي قدره ٥ مليارات دولار، مخصصة لتشجيع الاستثمارات، ومنذ ٢٠٠٩م، صار له ممثلية بـ«جوهانسبورغ» في جمهورية جنوب إفريقيا. وقد أنجز «الصندوق» عددًا من المشاريع في قطاعات مختلفة، منها تخصيص ٢٢,٦ مليون دولار لزراعة القطن في مالاوي، الموزمبيق، وزامبيا، و١٦,٤ مليون دولار لمحطة كهربائية ومشاريع أخرى في إثيوبيا والمناطق الصناعية الحرة في نيجيريا ومصر. وعمومًا، فقد ساعدت هذه البنوك على رفع المساعدات والمشاريع الاقتصادية والتنموية لإفريقيا، إذ انتقلت من ١,٢ مليار دولار عام ٢٠٠٠م، إلى ٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٢م.

• الاعتناء الصيني بالموارد البشرية الإفريقية

- التعاون العلمي والثقافي الصيني الإفريقي

اهتمت الصين مبكرًا بالتعاون العلمي والثقافي مع إفريقيا، خاصة منذ الثمانينيات عندما بدأت الصين بالاندماج مع إفريقيا، كنتيجة لسياسة الانفتاح على الخارج خلال هذه

المرحلة. وأثناء التسعينيات رفعت بكين أعداد الأساتذة المبتعثين إلى إفريقيا، فضلا عن زيادة عدد الطلاب الأفارقة الوافدين إليها، إذ انتقل عددهم من طالبين عام ١٩٨٩م، إلى ١٥٨٠ طالب عام ١٩٩٩م وبتأسيس «المنتدى الإفريقي الصيني للتعاون» ستتطور العلاقات الثقافية والعلمية بشكل أكبر، خاصة بعد إنشاء «معهد كونفوشيوس» عام ٢٠٠٣م، لتعليم اللغة الصينية عبر العالم. ويتوفر بإفريقيا عدد من هذه المعاهد، فضلًا عن أقسام تابعة لها افتتحت في بعض جامعات القارة، حيث بلغت ٦٩ قسمًا ومعهدًا، في الوقت الذي يصل عددها إلى ٧٠١ في أمريكا، و٤٢٦ في أوروبا، و٢٠٠ في آسيا.

وبمبادرة من «الرابطة العالمية البارزة للتجار الصينيين» و«مؤسسة الشباب الصيني للتنمية» و«مجموعة تجانيو هابيناس القابضة»، تخطط الصين منذ ٢٠١٠م، لبناء ١٠٠٠ مدرسة ابتدائية كهدية لإفريقيا، سميت بـ«مشروع الأمل إفريقيا –الصين». وقد تم بناء عدد منها في إثيوبيا، وكينيا، وناميبيا، ورواندا، وبوروندي، وتنزانيا. ويرافق بناء المدارس، توثيق علاقات التعاون بين الجامعات، فضلا عن تشبيك العلاقات بين المراكز البحثية الصينية والإفريقية. وعمومًا، يلاحظ أن الصين تؤسس بنية من العلاقات في مجال التعليم لتهيئة النخب الإفريقية التي ستكون الجسر الأساس لضمان الوجود الصيني واستمراره المستقبلي بالقارة.

١٠٠٠ مدرسة ابتدائية و ٦٩ قسمًا ومعهدًا علميًا بجامعات القارة السمراء لنشر الثقافة الصينية

- التعاون الإعلامي الصيني – الإفريقي

بدأت بكين في توسيع نشاطها الإعلامي بإفريقيا بعد قمة «المنتدى الإفريقي الصيني للتعاون» ٢٠٠٦م، عبر القروض والدورات التدريبية وبرامج التبادل مع الأفارقة في هذا المجال. وخلال عام ٢٠١٢م، تم فتح قناة «CCTV Africa» في نيروبي بكينيا، شغلت فيها صحفيين كينيين وصينيين لتغطية الأحداث في مختلف مناطق القارة. وافتتحت في كينيا أيضًا إذاعة ناطقة باللغتين الإنجليزية والسواحلية، فضلا عن إصدار جريدة باسم «China Daily». ومنحت بكين قرضًا لزيمبابوي عام ٢٠١٢م، قيمته ٥ ملايين دولار لتوفير سيارات البث الإذاعي لفائدة قناة «ZBC»، كما قدمت قرضًا بقيمة ٣٠,٦ مليون دولار لولاية كادونا في شمال نيجيريا لتطوير المؤسسات الإعلامية، فضلا عن ٤ ملايين دولار لتحديث الإعلام الليبيري. وخصصت قروضاً أخرى ومساعدات تقنية في مجال الإعلام لناميبيا، ليسوتو، موريشيوس، جنوب إفريقيا، موزامبيق، ومالاوي، وسيشيل، وجيبوتي، الغابون، وجزر القمر وغيرها.

- التعاون الصحي الصيني الإفريقي

ركزت الصين منذ ستينيات القرن الماضي على المساعدات الطبية في علاقاتها مع الدول الإفريقية، من خلال إرسال فرق طبية إلى عدد من دول القارة، كانت أولاها عام ١٩٦٣م. وخلال الثمانينيات توسع دور وزارة الصحة في المساعدات الطبية الخارجية، كما انخرطت بكين في عدد من برامج الأمم المتحدة للصحة. وتنوعت أشكال التعاون مع إفريقيا بين إرسال الفرق الطبية والقروض والبرامج المشتركة والإعانات المجانية (أنظر الجدول: رقم٢).

وبعد إنشاء «المنتدى الصيني الإفريقي للتعاون» تتطور دور البرامج الصحية بصورة أكبر في ديبلوماسية التنمية للصين في إفريقيا. واحتلت بكين الرتبة التاسعة ضمن أكبر الدول المساهمة في الإعانات الدولية الموجهة لقطاع الصحة بالقارة مابين ٢٠٠٠ و٢٠١٠م، بلغت قيمتها ٣ مليارات وما يقارب ٣٠ مليون دولار. وتعتبر كل من الكاميرون، التشاد، كينيا، السودان، زيمبابوي وأنغولا وموريشيوس، كوديفوار، زامبيا، والنيجر، ضمن أكبر الدول الإفريقية المستفيدة من الاعانات الصينية في المجال الصحي. ويشكل بناء المستشفيات وتجهيزها، النسبة الأكبر في الإعانات الصحية لإفريقيا، تليها محاربة مرض الملاريا، ثم البعثات الطبية ومشاريع الصرف الصحي وغيرها. وعندما ظهر مرض الإيبولا في غرب إفريقيا عام ٢٠١٤م، أرسلت الصين مساعدات إلى سيراليون، و٢٠٠ طبيب إلى «مستشفى الصداقة الصيني السيراليوني» للعمل على محاصرة المرض.

الجدول رقم ٢: المساعدات الطبية الصينية لإفريقيا خلال الثمانينيات من القرن العشرين

Funding Source	Countries
Recipient countries (5)	Algeria, Mczambique, Morocco, Tunisia, Sao Tome and Principe
Joint contribution (11)	Guinca, Botswana, Madagascar, Mali, Niger, Congo, (French), Gambia, Guinea-Bissau, Sudan, Tanzania, Senegal
Chinese loan (7)	Gabon, Somalia, Sierra Leone, Central African Republic, Upper Volta, Zaire, Equatorial Guinea
Free aid (4)	Mauritania, Togo, Djibouti, Benin

Source: Huang Yanzhong, "Domestic Politics and China's Health aid to Africa",***China: An International Journal,*** Vol. 12, N.3, December, 2014, p:182.

ولكن الملاحظ أن الإعانات الصحية الصينية مرتبطة بظاهرتين، الأولى أنها تقدم لنفس الدول التي لها فيها

استثمارات، خاصة في مشاريع البنية التحتية والموارد الطبيعية التي توظف عمال صينيين. أما الظاهرة الثانية فهي أن الفرق الطبية التي ترسلها بكين إلى دول بعينها في إفريقيا تنتمي إلى المحافظات الصينية التي لها علاقات اقتصادية مع تلك الدول، سواء من حيث المبادلات التجارية أو الاستثمارات. ويجب الإشارة أيضًا أن الإعانات الصينية الطبية لإفريقيا لا تخلو من أبعاد تجارية لشركاتها الخاصة في القطاع الصيدلاني.

• التعاون الأمني والعسكري الصيني بإفريقيا جنوب الصحراء

- المشاركة الصينية في قوات حفظ السلام بإفريقيا

إن تزايد الأهمية الاقتصادية لإفريقيا في السياسة الخارجية يوازيها تنامي الحضور الأمني والعسكري، عبر المشاركة في قوات حفظ السلام الدولية. وتشارك بكين في سبع بعثات أممية من أصل ثمانية في إفريقيا بقوات عددها ١٥٠٠ شخص، أي ما يعادل ٧٥٪ من مجموع قوات الصين المشاركة في بعثات السلام الأممية نحو العالم. ولعبت الصين دورًا بارزًا في بعثات السلام نحو السودان وجنوب السودان ودارفور، فضلًا عن دورها في القوات الأممية بليبيريا وساحل العاج والصحراء المغربية وبوروندي والموزامبيق وناميبيا وسيراليون وإثيوبيا وإريتريا.

وخلال عام ٢٠١٣م، حصل تحول نوعي في مشاركة الصين ضمن بعثات الأمم المتحدة، إذ لأول مرة ترسل قوات قتالية في إطار عمليات الأمم المتحدة في مالي. وتتوسع الأدوار الأمنية الصينية في إفريقيا بشكل تدريجي، ففي قمة «المنتدى الإفريقي الصيني للتعاون» عام ٢٠١٢م، طرحت الصين «مبادرة التعاون الصيني الإفريقي المشترك من أجل السلام والأمن»، حددت ضمن أهدافها تمويل بعثات حفظ السلام التابعة للاتحاد الإفريقي وتدريب قواتها. ويتوقع أن تلعب الصين دورًا أكبر خلال السنوات القادمة في القضايا الأمنية بإفريقيا، عبر «أجندة الأمم المتحدة لعام ٢٠٣٠م» باعتبارها أحد الداعمين والمشاركين في صياغة تلك الأجندة، التي تطرقت إلى التحديات الأمنية في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل وكينيا.

- العلاقات العسكرية الثنائية الصينية الإفريقية

تحرص الصين على تطوير علاقاتها العسكرية مع الدول الإفريقية على الصعيد الثنائي، سواء عن طريق فتح ملحقيات عسكرية في سفاراتها بإفريقيا، أو تبادل الزيارات بين البعثات العسكرية، أو عبر برامج بيع الأسلحة الصينية. وتمتلك الصين ١٦ ملحقية عسكرية تغطي ٣٠ بلدًا إفريقيًا، في مقابل ٢٨ ملحقية عسكرية للدول الإفريقية في بكين. وحسب تقرير ٢٠١٦م، لـ«المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية»، فإن ٦٨٪ من الدول الإفريقية أصبحت تستورد الأسلحة الصينية، وما بين ٢٠٠٥ أضيفت ١٠ دول مستهلكة للسلاح الصيني، هي الجزائر وأنغولا والرأس الأخضر ونيجيريا والتشاد وجيبوتي وغينيا الاستوائية والغابون وأوغاندا وغانا (أنظر الخريطة).

واستراتيجية الصين تنظر إلى شرق إفريقيا كأولية استراتيجية. وعندما قام الأسطول الصيني بأول رحلة حول العالم عام ٢٠٠٠م، كانت تنزانيا أول محطة ينزل فيها هذا الأسطول. ومنذ عام ٢٠٠٨م، بدأت تستدعي الصين البحرية المصرية والجنوب الإفريقية كملاحظين في المناورات البحرية التي تجريها في مياهها الإقليمية، وخلال نفس السنة شاركت الصين في العمليات البحرية الدولية بالخليج لتأمين الملاحة ضد القرصنة قبالة السواحل الصومالية.

وبعد أن أنشأت بكين قاعدة عسكرية لها في جيبوتي عام ٢٠١٥م، يرتقب أن تنشط العلاقات العسكرية مع دول شرق إفريقيا بصورة أكبر، دلت عليها مثلا زيارة وفد عسكري كيني في دجنبر ٢٠١٥م، للقوات الصينية المشاركة في بعثة السلام الأممية بجنوب السودان. وأثناء زيارة رئيس موزامبيق «فيليب جاكينتو» إلى الصين في ١٥ مايو ٢٠١٦م، تم التوقيع على اتفاقية الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، تتضمن تعزيز قدرات القوات الدفاعية الموزامبيقية. ولتقوية حضورها البحري في شرق إفريقيا، بدأت البحرية الصينية أيضا في مايو ٢٠١٦م، بزيارة لمصر وجنوب إفريقيا.

خريطة الدول الإفريقية التي تستورد الأسلحة من الصين ما بين ٢٠٠٥ و ٢٠١٥ م

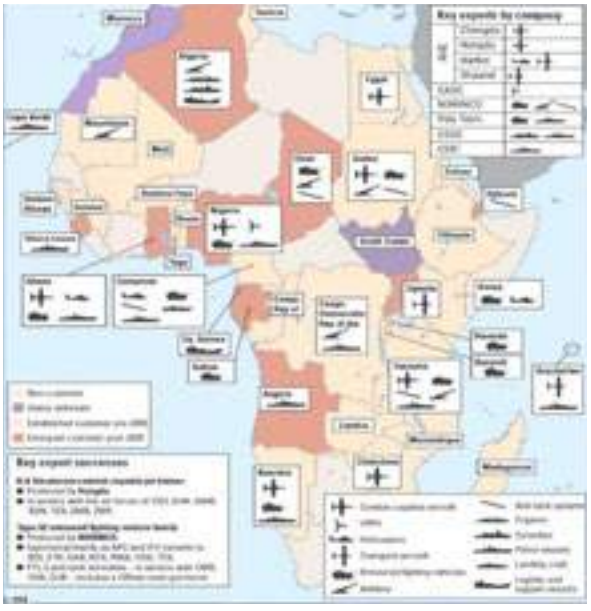

Source: The International Institute for Strategic Studies)IISS(, Military Balance Report, 2016, P: 21.

الخليج العربي في قلب التنافس الأمريكي ـ الصيني ما يتيح للدول الخليجية الفرصة لتجديد مكانتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية

الصعود الصيني في إفريقيا والتشبيك المتوازن للخليج العربي شرق إفريقيا بين «الحزام البحري الصيني» و «الحزام الخليجي الآمن»

إن النمو الاقتصادي الذي شهدته الصين وحاجتها إلى التدفق الآمن للطاقة، جعلها تركز على تطوير علاقاتها مع دول غرب المحيط الهندي، خاصة وأن نسبة كبيرة من احتياجاتها تتدفق عبر مضيق هرمز بالخليج العربي، فضلًا عن أهمية التجارة الصينية عبر مضيق باب المندب وقناة السويس نحو أوروبا. ونتيجة تزايد مكانة الملاحة البحرية في التجارة الدولية بمنطقة آسيا وارتباطها بالخليج وإفريقيا، أعلنت الصين عام ٢٠١٣ م، عن مشروع «طريق الحرير البحري».

ولكن قبل إعلانها عن «طريق الحرير البحري» أنشأت الصين شبكة من البنية التحتية في الدول المطلة على المحيط الهندي، بما فيها الموانئ وطرق المواصلات البرية المؤدية إليها، مثل «ميناء كوادير» الاستراتيجي في باكستان القريب من مضيق هرمز. وأقامت الصين أيضًا عددًا من البنى في ميناء موميا بكينيا وربطت شبكة المواصلات الداخلية به، فضلا عن بنى أخرى أنشأتها في تنزانيا. وقد أصبحت منطقة الخليج العربي ذات أهمية أكبر في مشروع «طريق الحرير البحري»، نظرًا لتزايد ترابط المصالح الصينية بشرق إفريقيا والبحر المتوسطي، لاسيما بعد شراء شركة «كوسكو» الصينية لـ ٦٧٪ من «ميناء بيراووس» في أبريل ٢٠١٦، وإنشائها لمنطقة اقتصادية خاصة جديدة في أديس ابابا في ماي ٢٠١٥م، لتكون إحدى المراكز الصناعية الكبيرة للصين في شرق إفريقيا.

• الحاجة إلى «حزام بحري خليجي آمن»

يوضح «طريق الحزام البحري الصيني» ومساره والمناطق الجغرافية التي تشملها، بما فيها شرق إفريقيا، أن منطقة الخليج العربي ستحتفظ بمركزيتها على الصعيد الاستراتيجي المستقبلي. وبالرغم من التراخي الأمريكي في الاهتمام بهذه المنطقة، إلا أن السياسة الصينية التي أصبحت تربط بين شرق آسيا وشرق إفريقيا والبحر المتوسطي، يجعل الخليج العربي في قلب التنافس الأمريكي الصيني في العالم. وهذا يعني أن الدول الخليجية تمتلك فرصة لتجديد مكانتها الاستراتيجية في العلاقات الدولية، حتى مع افتراض تراجع أهمية الطاقة في السياسة الأمريكية نحو الخليج العربي.

إن الجغرافية السياسية للخليج العربي في ظل التطورات المتسارعة في محيطه، يقتضي التفكير في إنشاء «حزام خليجي آمن» مكون من مثلث «شرق المتوسط -شرق إفريقيا- شرق آسيا»، وهو حزام بقدر ما يسعى إلى الاستفادة من التناقضات الموجودة في محيطه الاستراتيجي، فإنه في نفس الوقت يضع أسسًا وبنيات تجعل من الصعب تجاوز دور الخليج في التفاعلات الإقليمية والدولية المستقبلية. ويدخل في هذا الإطار السعي إلى الاستفادة القصوى والذكية للديناميات التي خلقتها الصين في محيط الخليج، على الأصعدة الاقتصادية والاستراتيجية والأمنية. ويشكل إعلان السعودية عن «رؤية ٢٠٣٠» فرصة للاندماج الاقتصادي مع دول شرق إفريقيا، خاصة إثيوبيا وكينيا التي أصبحت توصف «بالنمور الاقتصادية لإفريقيا». فالبنيات التحتية التي أنشأتها الصين في هذه البلاد تخلق دينامية اقتصادية في غرب المحيط الهندي، يمكن الاستفادة منها في عدة مجالات، مثل مشاريع توسيع الموانئ، ومشاريع النقل البحري والجوي، والاستثمار في قطاع البيتروكيماويات وغيرها.

إن «الشراكة الصينية ـ السعودية» المعلن عنها في يناير ٢٠١٦م «ورؤية ٢٠٣٠ السعودية» تستطيع أن تكون أيضًا أرضية لمشاريع صينية ـ خليجية مشتركة في شرق إفريقيا، مثل المشاريع الزراعية مع ربطها بأبعاد الأمن الغذائي الخليجي، فضلًا عن الاستفادة من المناطق الاقتصادية الحرة التي أنشأتها الصين بين إثيوبيا وموزامبيق. ويوفر الاندماج الخليجي في اقتصاديات شرق إفريقيا ميزة التعاون مع الدول الآسيوية الأخرى التي أصبحت تهتم أكثر بإفريقيا، خاصة اليابان، أي أن الخليج العربي ينبغي أن يستفيد من ميزة القرب الجغرافي ليتحول إلى محطة أو حلقة في العلاقات اليابانية الإفريقية، خاصة بعدما أنشأت طوكيو قاعدة عسكرية في جيبوتي. ويستطيع الخليج العربي أيضًا أن يكون حلقة وصل بين مجموعة الآسيان وشرق إفريقيا عبر قطاع اللوجستيك والنقل والاستثمار المشترك. ولكن يجب الإشارة أن استفادة الخليج العربي من الميزات الاقتصادية والاستراتيجية لشرق إفريقيا لا تكتمل إلا بوضع موريتيوس وسيشيل وجزر القمر ومدغشقر في دائرة الاهتمام، فحولها تتقاطع مجموعة من الاستراتيجيات في المحيط الهندي، بما فيها الدول الغربية والصين والهند وإيران.

غرب إفريقيا الجار البعيد للخليج العربي

• نحو التداخل مع النخب الاقتصادية

إن البعد الجغرافي لمنطقة غرب إفريقيا عن المشرق العربي لا يعني أنها ليست لها أهمية بالنسبة للخليج العربي، فهذه المنطقة تستقطب العديد من الاستثمارات الأجنبية، بما فيها الاستثمارات الآسيوية. وقد استطاعت الصين أن تنشئ شبكة من المشاريع في البنيات التحتية والفلاحية والطاقة والتعليم يمكن أن تفتح آفاقا للخليج العربي. ويشكل العنصر البشري المتداخل مع المصالح الصينية مفتاحًا مهما لذلك، فقبيلة اليوروبا في نيجيريا والموريديين في السنيغال يلعبون دورًا كبيرًا في العلاقات الاقتصادية مع الصين، بسبب شبكة العلاقات الاجتماعية التي يمتد تأثيرها نحو أوروبا وأمريكا، كما يعدون الفئة التجارية الأساسية الوافدة على منطقة «بيو» في شرق الصين التي تعتبر إحدى المراكز الدولية الكبرى للتجارة في الصين.

اهتمت بعض الدول الخليجية بالاستثمار في غرب إفريقيا في عدد من القطاعات، من بينها الاستثمارات القطرية والإماراتية في قطاع البنوك، وهو ما يفتح المجال للعب دور الوسيط المالي بين النخب الاقتصادية في هذه المنطقة والصين، خاصة بعد أن أعلنت نيجيريا في عام ٢٠١٥م، عن نيتها إنشاء مدينة جديدة باسم «إيكو أتلانتيك» لتصبح المركز المالي في نيجيريا وغرب إفريقيا. ونظرًا لضعف الوجود الخليجي في غرب إفريقيا، فإنها في حاجة إلى التعاون والشراكة مع دول أخرى لها خبرة في التعامل مع غرب إفريقيا، وبحكم الشراكة الاستراتيجية المغربية ـ الخليجية فإن بإمكان المغرب أن يكون إحدى البوابات لتوسيع المصالح الخليجية الاقتصادية في هذه المنطقة، خاصة وأن المغرب يعد من أهم المستثمرين فيها. وبعد أن وقع المغرب اتفاقية الشراكة الاستراتيجية مع الصين خلال مايو٢٠١٦م، فإنه يمكن أيضًا الحديث عن تعاون اقتصادي ثلاثي «مغربي صيني خليجي» في غرب إفريقيا في عدد من القطاعات، أهمها الاستثمار فيما يصطلح عليه بـ«الاقتصاد الأزرق»، أي استغلال الإمكانات الاقتصادية للبحار، مثل الاستثمار في مجال تربية الأسماك بالأحواض البحرية في بعض دول غرب إفريقيا، كالسنغال، خاصة أن لدى المغرب خبرة في هذا المجال عبر آليات تطبيق اتفاقية الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي.

• التدرج من التنسيق إلى التعاون الاستراتيجي

الحضور الخليجي في إفريقيا جنوب الصحراء لا يمكن أن يتحقق إلا بوضع أسس للتعاون الأمني والعسكري مع غرب إفريقيا. وبما أن السعودية أنشأت «التحالف الإسلامي ضد الإرهاب»، فإن مجال اهتمامه يجب أن يشمل أيضا دعم البنيات التي تعمل على محاصرة ظاهرة الإرهاب في إفريقيا، خاصة بعد تدويل الأعمال الإجرامية لـ«حركة بوكو حرام» والحديث عن علاقاتها بـ«حركة الشباب الصومالية» في شرق إفريقيا. وستكتسب دول الخليج شرعية دولية إذا تمكنت من الإسهام في محاصرة الإرهاب في هذه المنطقة، خاصة لدى القوى الآسيوية التي تتعاظم مصالحها في غرب إفريقيا.

ولكن الإسهام الخليجي في محاربة ظاهرة الإرهاب بإفريقيا، يحتاج إلى رؤية شمولية يتداخل فيها الأمني بالاقتصادي والتنموي، فـ«حركة بوكو حرام» مثلا بدأ نشاطها في «بورنو» بأقصى الشمال الشرقي التي تعد من بين أكثر المناطق فقرًا في نيجيريا. ويقتضي هذا الواقع وضع مشاريع تنموية للرقي بالمناطق الشمالية، خاصة في التعليم من المستويات الأولية إلى الجامعة ومراكز التكوين المهني، كما تفعل الصين ودول أخرى. ولكن هذه المشاريع تحتاج إلى جهود إقليمية مشتركة، كالتعاون مع الجامعة العربية والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وكذلك مع دول عربية إفريقية كمصر والمغرب.

محاربة الإرهاب في إفريقيا يتطلب رؤية يتداخل فيها الأمني بالاقتصادي ومحاربة الفقر

تعاني دول غرب إفريقيا أيضا من إشكالية النزاعات العرقية، ما جعلها تحتضن عددًا من بعثات الأمم المتحدة للسلام، كليبيريا والكوديفوار وغيرها. والملاحظ أنه بالتوازي مع تزايد المصالح الاقتصادية لبعض البلدان الآسيوية في إفريقيا، كالصين واليابان وإندونيسيا، فإنها أصبحت تشارك بصورة أكبر في بعثات الأمم المتحدة هناك. ويقتضي ذلك أن يكون للخليج أيضًا اهتمامًا أوسع بعمليات حفظ السلام، وقد يكون من الأجدى إنشاء مؤسسة خاصة لتدريب القوات الإفريقية المعنية بعمليات السلام ودعمها لوجيستيا. ولكن هذا الدور يحتم أولًا توسيع الاتفاقيات الأمنية والعسكرية الخليجية مع الدول الإفريقية، ولعل مشاركة بعضها في «مناورات رعد الشمال» في فبراير ٢٠١٦م، مقدمة لمأسسة الحضور الخليجي بشكل أوسع على الصعيدين الأمني والعسكري بإفريقيا.

بكلمة، إن تحول القارة الإفريقية إلى ساحة للتنافس الدولي وبروز القوى الآسيوية كفاعل مهم في القارة، يفتح الآفاق لتنسيق علاقات دول الخليج العربي بهذه القوى على الصعيد الإفريقي. وتشكل الأدوات الثقافية والتعليمية والاقتصادية والأمنية والعسكرية التي تعتمدها الصين فرصة للاستفادة من تجاربها واعتماد مثلها من قبل الدول الخليجية، مع التعاون مع حلفائها الاستراتيجيين لتحقيق أكبر المكاسب الممكنة.

* أستاذ بمؤسسة البحوث الاستراتيجية الدولية (أوسك). أنقرة. تركيا

النفط الإفريقي يهدد الثروة الإحفورية الخليجية.. والصراع الدولي يحتدم

العلاقات الخليجية ـ الإفريقية.. بين التكامل أو التنافس

أدركت القوى الدولية أهمية أفريقيا «جنوب الصحراء» في أول مؤتمر استعماري (مؤتمر برلين أو مؤتمر الكونغو ١٨٨٤-١٨٨٥م) عقد بين الدول الأوروبية لإقرار الوضع القائم في إفريقيا وتنظيم التجارة، في حوض الكونغو، وإقرار حرية الملاحة في النيجر، ووضع مبادئ عامة لمنع اصطدام القوى الاستعمارية بعضها ببعض حتى تم استعمار إفريقيا في القرن التاسع عشر.[1]

أمينة العريمي

تضم إفريقيا «جنوب الصحراء» ثلث أراضي العالم المُتاحة للاستثمار إلى جانب الطاقة الكهرومائية، إضافة إلى موارد بحرية ومعدنية، واحتياطيات من النفط والغاز رشحت الدول الإفريقية أن تحل محل دول الخليج العربي في تصدير النفط، فثمة اكتشافات نفطية تطرح القارة الإفريقية ضمن مناطق الاهتمام الأمريكي.

ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مجمل الاحتياطي النفطي لإفريقيا بـ ٨٠ مليار برميل، أي ما نسبته ٨٪ من الاحتياطي العالمي الخام، ومن هنا يمكن أن نفسر كثافة التواجد العسكري الأمريكي في أفريقيا، بل والتدخل إذا لزم الأمر(كليبيريا مثلاً)، ولاشك أن أهمية وجود قوات أمريكية في الساحل الغربي لإفريقيا يكمن في تأمين أنابيب النفط «تشاد-الكاميرون» إلى خليج غينيا، بالإضافة إلى أن النفط الإفريقي يتفوق على النفط الخليجي بميزات مثل قربه الجغرافي من السواحل الشرقية الأمريكية وأوروبا، وانخفاض نسبة الكبريت فيه مما يقلل من عملية التكرير، وكذلك عدم قدرة الدول الإفريقية على تبني سياسة نفطية مُوحدة تجاه الغرب وأمريكا».

لذلك لابد أن تعمل دول مجلس التعاون الخليجي بشكل جماعي على الاهتمام بملف العلاقات الخليجية الإفريقية ولن تستطيع دولة خليجية أن تعمل بمفردها في تلك الساحة التي تشهد تنافس دولي.

إفريقيا كما ينبغي أن نراها «رؤية خليجية»

تعددت الروايات حول أصل كلمة إفريقيا، فهناك من يقول معناها «الكهف» في إشارة إلى أن الأفارقة كانوا يسكنون الكهوف، وهناك من يقول إن الاسم يعود إلى ملك من ملوك التبابعة «إفريقيس بن المنار»، أما المصريين القدامى فإفريقيا عندهم تعني أرض الميلاد، في حين يرى اليهود أن إفريقيا تعود إلى «لافير» أحد أحفاد إبراهيم في العهد القديم، أما اليونانيين فيقولون أن إفريقيا تعني» أرض البرودة والرعب».

تعتبر إفريقيا أقدم المناطق المأهولة بالسكان على وجه الأرض، وسكنتها مجموعة من الصيادين يطلق عليهم «الخويسان» إحدى السلالات الإفريقية القديمة للإنسان الحديث وأكد العلماء أن تلك السلالة متمايزة جينيًا مع جميع الأفارقة لأنها لم تختلط مع أي اثنية إفريقية منذ ما يزيد عن ١٥٠عامًا، والخويسان هو اصطلاح يطلقه علماء الأنثروبولوجيا على تجمع قبيلتي الخوي (هوتنيتوت) والسان (بوشمن) فاشتق الأسم من الخوي والسان ليصبح» الخويسان»، فبعد انتهاء العصر الجليدي عاد الأفارقة إلى المرتفعات الداخلية بعد أن تحولت صحراء إلى ربوع خضراء إلا أن المناخ الجاف الذي ساد عموم إفريقيا منذ ٥٠٠٠ سنة قبل الميلاد دفع الأفارقة إلى وادي النيل وأسسوا ممالك عظيمة مثل النوبية والمروية والفرعونية.

ونجح الغرب في إيجاد الانقسامات التي تضمن له استمرارية تجارة الرق بل ونشأ الرق الداخلي لصالح الفئة التي كانت تخدم مصالح الاستعمار، ونجح الغرب بعد ذلك في ابتكار الوسائل والسياسات التي يحافظ من خلالها على إفريقيا في موقع التابع بعدما نجح

في أن يجعل من الاستقلال استقلالاً شكليًا، بل وما زال هناك ١٤ بلدًا إفريقيّا يضع ٨٥٪ من احتياطاته الأجنبية في البنك المركزي الفرنسي كضريبة لفوائد الاستعمار، ويُسمح لتلك الدول بالوصول إلى ١٥٪ فقط وإذا احتاجت تلك البلدان لمبالغ إضافية فعليهما من الـ ٦٥٪ من أموالهم الخاصة في الخزانة الفرنسية وبأسعار تجارية.

أما واشنطن، فبعد بروز القوى الإسلامية في القرن الأفريقي، فقد طرحت ما يسمى بالقرن الأفريقي الكبير، وتأسيس المجلس الاستشاري الإفريقي، وإنشاء أفريكوم، تلا ذلك إصدار (African Oil Policy Initiative Group) كتابًا أبيض ينص على ضرورة استبدال النفط الخليجي بالنفط الإفريقي خاصة بعد صدور تقارير اقتصادية أمريكية تؤكد أنه بحلول عام ٢٠٢٠م، ستحصد الولايات المتحدة ربع نفطها من إفريقيا، أضف الى ذلك أن النفط الإفريقي له ميزات يتفوق بها على النفط الخليجي مثل، انخفاض نسبة الكبريت مما يقلل عملية التكرير، وقرب السواحل الإفريقية من الساحل الشرقي لأمريكا وهذا ما أعطى النفط الإفريقي ميزة القرب الجغرافي التي ينافس النفط الخليجي، كما أن الدول الإفريقية متمايزة عرقيًا وثقافيًا لا يضمها رابط ثقافي تاريخي مشترك مما يعيق تبنيها سياسة نفطية موحدة تجاه واشنطن والغرب، ومن هنا يمكن أن نفهم حرص واشنطن على تمديد قانون النمو والفرص في إفريقيا لمدة عشر سنوات مما سيوفر الضمانات اللازمة للاستثمارات الأمريكية طويلة الأجل، أما الصين فأسست ما يسمى بمنتدى التعاون الصيني الإفريقي- فوكاك- وبلغت قيمة الاستثمارات الصينية في إفريقيا ٢٦ مليار دولار أمريكي.

إفريقيا: رؤية خليجية

بما أن دول الخليج تهدف إلى تهيئة اقتصادها للتنافسية والانفتاح، فيمكن الاستفادة من الساحة الإفريقية، فنظراً لحاجة إفريقيا لنحو ٩٣ مليار دولار سنويًا لتلبية احتياجات البنية التحتية للقارة الإفريقية حتى عام ٢٠٢٠م، فإن قطاع البنية التحتية أهم القطاعات التي يمكن التعاون فيها بين مجتمعي الأعمال الخليجي والإفريقي.

من جانب آخر، تظل إفريقيا هي القارة الأهم في مجال الإنتاج الزراعي والغذائي، حيث يمثل قطاع الزراعة أحد أهم القطاعات التي يمكن لدول الخليج النظر إليها لتوفير الأمن الغذائي، كما يمكن استثمار الموقع الجغرافي الخليجي كجسر بين إفريقيا والصين وذلك يتطلب تفعيل الهياكل المؤسسية وإقناع الشركات الاقتصادية الإفريقية بإنشاء مراكز لها في دول الخليج حيث ستجد الكثير من المزايا الإيجابية من ناحية التكلفة بما في ذلك عدم وجود ضريبة على الشركات والدخل والطاقة الرخيصة، ومن المُفيد للشركات الخليجية أن تنظر إلى الخصائص الاستثمارية في الأسواق الإفريقية كل على حدة.

معوقات العلاقات الخليجية ـ الإفريقية

بلغ متوسط النمو في الدول الإفريقية قرابة ٦,٥٪ ، ومن المتوقع أن تشهد القارة نموًا بنسبة تزيد عن ٨ ٪، كما يُتوقع أن تكون سبع دول إفريقية من بينها إثيوبيا، وموزمبيق، ونيجيريا، من بين اقتصادات دول العالم العشر الأسرع نموًا في السنوات الخمس القادمة، ووفقًا

لـ ايرنست ويونغ فإن عدد مشاريع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في إفريقيا ارتفعت بنسبة ٢٧٪، ووفقًا لمفوضية الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، و تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى دول إفريقيا جنوب الصحراء ارتفعت إلى أكثر من ٣٦,٩ مليار دولار ، كما ارتفع الاستثمار فيما بين هذه الدول بنسبة ١٧٪.

ورغم ذلك فالحضور السياسي الخليجي في إفريقيا ما زال متواضعًا وانحصر على حصول بعض دول مجلس التعاون على عضوية في المنظمة الفرانكفونية والاتحاد الإفريقي بصفة مراقب، والدليل على ضعف الحضور الخليجي في إفريقيا كان في القمة الأمنية الأخيرة التي عُقدت في أبوجا ٢٠١٦/٥/٢١م، فلم تشهد مشاركة أي وفد خليجي يمثل المصالح الخليجية في نيجيريا، رغم احتضان نيجيريا لاستثمارات خليجية في قطاع الاتصالات والبنى التحتية، وصندوق تنمية غرب إفريقيا وهو صندوق سعودي يمارس نشاطه في غرب إفريقيا، كما أنّ دول الخليج من الفاعلين في مكافحة القرصنة بخليج غينيا، ولعل من الأسباب الرئيسية التي ساهمت في ضعف الحضور الخليجي في إفريقيا هو الحضور الأمريكي المتصاعد والمهتم بالنفط الإفريقي الأقل تسيسًا من نفط الشرق الأوسط وهو ما يمكن أن يحول العلاقة بين إفريقيا والخليج العربي من التعاون إلى تنافس، كما أن ضعف التمثيل الدبلوماسي الخليجي في هذه الدول يعتبر أهم معوق لتطور العلاقات السياسية ويرجع ذلك إلى عدم الاستقرار السياسي لبعض الدول الإفريقية، ووجود صورة سلبية في الذهنية الخليجية عن دول إفريقيا، إلا أن الحضور الاقتصادي الخليجي في إفريقيا يتفوق على الحضور السياسي، فدول الخليج نجحت في تدشين بعض المشاريع الاستثمارية في بعض هذه الدول، إلا أنها لم توظف هذه الاستثمارات بما يخدم مصالحها السياسية فعلى سبيل المثال توجد استثمارات خليجية في أريتيريا وأثيوبيا تجاوزت ١٣ مليار دولار إلا أن هذه الدول لم تدعم عاصفة الحزم، بل لم تكتف بالحياد أمام ما يجري في اليمن بل تحولت أريتيريا لقاعدة تحتضن ما يسمى بالحرس الثوري الإفريقي التابع للحرس الثوري الإيراني والذي كان يساند مليشيات الحوثي، أما أديس أبابا فهي لا ترغب بوجود عربي فاعل قريب من دول القرن الإفريقي نكاية في مصر من جانب وفي الصومال من جانب آخر، فالقاهرة تحظى بدعم مجلس التعاون باعتبارها حليف استراتيجي، أما الصومال فهو يطالب بإقليم أوجادين المغتصب من أثيوبيا ،إضافة إلى افتقار أديس أبابا لمسطحات مائية جعلها تدعم الاقتتال وانفصال الصومال المركزي عن إقليمي بونتلاند وصوماليلاند واستغلال موانئ تلك الأقاليم الصومالية لإنعاش صادراتها ووارداتها.

أرى أنه لابد أن يكون هناك تحليل منطقي للوضع في إفريقيا جنوب الصحراء لأن الصورة ما زالت سلبية في الخليج عن هذه الدول، فرغم أهميتها وأصبح أغلبها أعضاء في تكتلات اقتصادية قوية مثل البريكس والإيكواس والكوميسا إلا أن دول مجلس التعاون تكاد تكون غير حاضرة «سياسيًا» في تلك الساحة.

٦,٥٪ متوسط النمو في إفريقيا وسبع دول أفريقية مرشحة ضمن الاقتصادات العشرة الأسرع نمواً

الدول الإفريقية المؤهلة لتعزيز التواجد الخليجي

أولاً: مدغشقر

تنبع أهمية مدغشقر كونها مصدر لأحد أثمن التوابل في العالم -زراعة الفانيلا-وعضو في رابطة دول المحيط الهندي للتعاون الإقليمي، وعضو في منظمات الكوميسا والساداك ومنظمة التجارة العالمية والأونكتاد وأحد الاقتصادات الناشئة في إفريقيا هذا بالإضافة إلى سعيها لإقامة ممر ملاحي من نهر النيل إلى مدغشقر وهي ميناء رئيسي لدول شرق إفريقيا كونها رابع أكبر جزيرة في العالم بموقعها الاستراتيجي على المحيط الهندي، ووضعتها الوكالة الأمريكية لمعلومات الطاقة في قائمة دول إنتاج البترول المستقبلية في إفريقيا ويقدر الاحتياطي بنحو ١,٧ مليار برميل.

تشهد جزيرة الفانيلا اليوم تنافساً دولياً لا تخطئه العين فالولايات المتحدة رفعت كل القيود عن المساعدات المباشرة لمدغشقر، كما قامت بتوجيه دعوة لرئيس مدغشقر لحضور القمة الأمريكية-الإفريقية، وقدمت واشنطن لها برامج للأمن الغذائي والصحة وتعهد البنك الدولي بتقديم دعمًا ماليًا لها بقيمة ٤٠٠ مليون دولار، أما فرنسا، فقد قامت شركة النفط الفرنسية توتال بشراء حصة تبلغ ٦٠٪ في حقل بيمولانجا من شركة مدغشقر أويل وحصلت على ترخيص الحقل، وقدمت منحة قيمتها ٣,٨ مليون يورو لمدغشقر لضمان الاستثمار والخروج من الأزمة الاقتصادية، ومن جانب آخر نرى أن الصين كونها أكبر شريك تجاري لإفريقيا، فقد أسست معهد كونفوشيوس بجامعة أنتاناناريفو لتأهيل الطلبة المدغشقريين لدراسة اللغة الصينية ونظمت جائزة أطلق عليها جائزة الإسهام البارز في نشر ثقافة الصين لعام ٢٠١٥م، من جانب آخر انعقدت القمة الآسيوية الإفريقية الأخيرة في جاكراتا ابريل ٢٠١٥م، برئاسة مشتركة بين إيران ومدغشقر وكانت بعنوان تعزيز تعاون الجنوب-الجنوب لتعزيز السلام والرفاهية العالمية، ويمكن فهم

ذلك كمؤشر على ما يتم تداوله في الصحافة الإسرائيلية بأن مدغشقر إحدى الساحات المحتملة للتنافس الإيراني الإسرائيلي.

طهران كما نجحت في تنسيق سياسات اقتصادية في نيجيريا والسنغال ومالي أضرت بالمصالح الخليجية والعربية هناك فإنها ستسعى للنجاح في شرق إفريقيا ونجاحها يعني توقف المفاوضات التي وصفت بالمتقدمة بين دول الخليج ومدغشقر لإدارة أحد الموانئ فضلاً عن ميناءين جاري توقيع عقود إداراتهما، وإضعاف الاستثمارات الخليجية والعربية الهادفة إلى التركيز على قطاع الغاز الطبيعي المُسال كونه أهم القطاعات التي تدعم توسعها المستقبلي خاصة في ظل الدراسات المستقبلية التي تتوقع تضاعف حجم سوق الغاز الطبيعي المُسال بحلول ٢٠٢٠م، كما يمكن لإيران أن تلعب دورًا في مدغشقر مثل التأثير على النظام السياسي بدعم مرشحين للرئاسة تمامًا كما حدث في جزر القمر عندما دعمت الرئيسين أحمد سامبي وخليفته إكليل ظنين خاصة أن هناك جالية شيعية في مدغشقر ومراكز جعفرية مثل مركز الزهراء في مدينتي نوسيبي وانبيلوبي.

• الشراكة الخليجية المدغشقرية

وقعت دول مجلس التعاون اتفاقية مع حكومة مدغشقر لرصف وتطوير طريق سوينرانا افونجو مانانارا ذي المسارين بطول ١١٧ كم، وتشييد جسور جديدة لربط المناطق الريفية بالعاصمة انتاناناريفو، وتمويل مشروع توليد الطاقة الكهرومائية في مدغشقر ويقدم المشروع اليوم نحو ٥٨ ميغاوات من الكهرباء، إلا أن الدور الخليجي في جزيرة مدغشقر ما زال ضعيفاً، ويمكن لدول الخليج تعزيز دورها بدعم الشراكة ومضاعفة الجهود في التعاون الإقليمي، والاستفادة من الفرص المتاحة والممكنة كتعزيز دور موانئ دبي العالمية في إفريقيا خاصة أن التعاون البحري سيصبح أحد أعمدة الاستراتيجية الإفريقية الآسيوية ومن المفيد لدول الخليج أن تبرز دورها في اتحاد التعاون الإقليمي القادم الذي سيقام في اكتوبر ٢٠١٦م، بالشراكة مع أحد الدول الإفريقية المرشحة لقيادة إفريقيا في المرحلة القادمة كنيجيريا مثلاً، كما يمكن تعزيز ومضاعفة الاستثمارات في الموانئ الإفريقية مثل ميناء جيبوتي، وميناء بربره في الصومال، ميناء تاماتاف في مدغشقر، ومحطة بونتايوروبا البحرية في غينيا الاستوائية، ومحطة حاويات ميناء مابوتو في موزمبيق بمحطة موانئ دبي العالمية – دكار في السنغال أكبر محطة بحرية في غرب إفريقيا، من جانب آخر جزيرة الفانيلا غنية بالمياه حيث يبلغ الحجم الكلي للموارد المائية لتلبية الاحتياجات المتنوعة للسكان في مدغشقر حسب ما أصدره صندوق التنمية الإفريقي لعام ٢٠١٥ (٤٤٩) مليار م٣ سنويًا بما يعني أن الموارد المائية تفوق حاجات السكان، كما تمتلك مدغشقر إمكانيات مائية من الموارد الجوفية والسطحية إلا أن ضعف البنية التحتية والتوزيع الجغرافي المتفاوت للموارد حالت دون حصول الكثير من السكان على هذا المورد الحيوي الأساسي فأقل من ٥٠٪ من سكان مدغشقر يحصلون على مياه الشرب، وبالتالي يمكن لدول الخليج الاستفادة من تلك المياه لزيادة استثماراتها الزراعية في مدغشقر خصوصًا بعد أن أطلقت الحكومة هناك برنامجًا مدته أربع سنوات من ٢٠١٥-٢٠١٩م، لتحقيق ارتفاع يناهز النصف مقارنة بالوضع الحالي إضافة إلى الترفيع في معدل الحصول على البنية التحتية للصرف الصحي والنظافة من ٥٠٪ إلى٦٧٪ بحلول ٢٠١٩م، ويحتاج لتنفيذه ١٦٣ مليون دولار، فالبرنامج يهدف إلى إعادة التوازن لتلك المقاربة التي تؤكد أن سرعة تدفق المياه تبلغ ١٠م^{3} في الثانية ما يعني إمكانية الاستفادة من تلك المياه وتصديرها واستخدام الإيرادات لتمويل أشغال الإمدادات، غير أن مدغشقر لا تستعمل تلك الأموال التي كان بمقدورها الحصول عليها، وبما أن التعاون البحري سيصبح أحد أعمدة الاستراتيجية الإفريقية الآسيوية الجديدة خاصة أن الدول الإفريقية اليوم تتجه نحو تعزيز التجارة والاستثمار كمحرك للنمو وإعادة الزخم للقضايا الجوهرية الخاصة بحركة دول الجنوب- الجنوب وبشكل خاص القضايا الخاصة بالرخاء والاستقرار للبلدان الإفريقية والآسيوية فبالتالي يمكن إيجاد أرضية مشتركة والتعاون مع الدول الإفريقية، كما يمكن تعزيز دور الأزهر الشريف في مدغشقر.

ثانيًا: الصومال

الصومال، مملكة النبط وأرض الرمح والأبل، أرض العطور ومركز الإشعاع الفكري لشرق إفريقيا منذ أكثر من أربعة آلاف سنه قبل الميلاد، أرض الزعيم الخالد (أحمد جري) الذي يرجع الفضل إليه في نشر الإسلام من الصومال حتى بلاد النوبة في القرن السادس عشر الميلادي. قصدت الصومال عام ٢٠١١م، في رحلة علمية بدأت من أبيدجان في ساحل العاج وانتهت إلى مقديشو، وما بين العاصمتين وجدت أن مفهوم السلم ظل مفهومًا مُحيرًا طوال تاريخ أفريقيا بعد الحقبة الاستعمارية، وثبت أن السلم والتنمية أصعب وأعقد في تحقيقهما مما تنبأ به المتفائلون الأفارقة في الحقبة التي تلت الاستقلال مباشرة وذلك لعدد من العوامل، فبعد الاستقلال خرجت الصومال بصراعات اختلط فيها السياسي بالقبلي بالاقتصادي وإدارات إقليمية انفصالية يضعف ارتباطها بالحكومة الاتحادية ولا تسيطر بالمطلق على الأراضي التي يدعون تمثيلهم لها إلا أن الموقع الاستراتيجي لهذه الأقاليم واحتوائها على مخزون نفطي مع ظهور قوى إسلامية جهادية دفع القوى الدولية والإقليمية على إذكاء الصراع في الصومال ، حتى

٧٠٪ من المخزون النفطي في غرب إفريقيا والقارة السمراء تنتج ٢٥٪ من نفط العالم ٢٠٢٠

جاء ما يسمى بـ (اتحاد المحاكم الإسلامية) وعرفت الصومال فيه نوع من الاستقرار بعد أن نجح في بسط سيطرته على الأراضي الصومالية لمدة ستة أشهر إلا أن المحاولات الإقليمية والدولية نجحت في إنهاء حكم المحاكم الإسلامية بحجة محاربة الإرهاب، ثم جاءت حركة (الشباب المجاهدين) التي كانت الذراع العسكري لاتحاد المحاكم الإسلامية لتبدأ الصومال فصلًا جديدًا من غياب السياسة بمفهومها التوافقي مقابل إعلاء المصالح الخاصة والفئوية فانتشر الفساد والفقر ولغة السلاح.

بدأت القوى الدولية تتصارع في الصومال بعد أن أعلن البنك الدولي أنها مرشحة في ريادة إنتاج النفط، لذلك حرصت بريطانيا على تولي زمام المبادرة لمقاربة في مؤتمري لندن فبراير ٢٠١٢ إلى مايو ٢٠١٣م، ودخول تركيا بقافلة استثمارات قُدرت بالمليارات لبلد لن يستطيع سداد ما يضخُ فيه من أموال، وكانت قد أصدرت سلطة الحماية البريطانية تقريرها الأول الذي خرج بنتيجة أن الاحتياطات المتوقعة في الصومال بلغت مائة مليار برميل نفط وبذلك تكون الصومال قد تساوت مع الكويت من حيث احتياطاتها، ومنذ ذلك الوقت تشهد صراعاً دولياً يرقى لمستوى الحرب الباردة بين جميع الأطراف.

• التنافس الدولي في الصومال

أبرمت شركة (JACKA RESOURCES) الاسترالية اتفاقًا مع (PETROLEUM LIMITED) على أن تحصل على نسبة (٥٠٪) من امتياز النفط في أرض الصومال وأكدت الشركة الاسترالية أن منطقة (هبرقرحجس) شبيهة جيولوجيًا لأحواض أوغندا واليمن التي أكتشف فيها احتياطيات من النفط والغاز الطبيعي، من جانب آخر بدأت شركة (PETRO QUEST AFRICA) التابعة لشركة الاستكشاف الأمريكية (LIBERTY PETROLEUM) بعقد للحصول على قطاع من حكومة أرض الصومال (غالمودوغ) ويبدو أن امتياز شركة ليبرتي تتداخل مع قطاع تزعم شركة (SHELL) الهولندية البريطانية أنها صاحبة الامتياز فيه في رسالة حصرية وجهتها شركة شل بتاريخ ٢٤-٤-٢٠١٣م، تطالب فيه من السلطات الصومالية أن تؤمن حقوقها الحصرية في هذا القطاع، وأعلن تحالف شركات (HORN OIL) و(AFRICA OIL CORP و RED EMPEROR COMPANY) بأعمال حفر لبئرين بترولين في منطقة (نوغال) و(طرور) في الإقليم الشمال الشرقي للصومال، كما تم الإعلان عن تقاسم أمريكي كندي في إنتاج النفط في ذات الإقليم بين شركتي (CANMEX) و (RANGE RESOURCES)،كما أعدت شركة الاستشارات الأمنية البريطانية (أسابي) للمخاطر مخطط وحدة حماية النفط في أرض الصومال (OPU) عام ٢٠١٣م، والتي تتعاقد معها جميع شركات النفط العاملة في أرض الصومال وتتراوح تكلفتها من ٢٠ إلى ٢٥ مليون دولار سنويًا، إلا أن ما يواجه هذه الوحدة غياب قانون ينظم نشاطها مما يؤهلها لتكون قوة شبه عسكرية فأي خدمات أمنيه جديدة خارج إطار أجهزة الشرطة والجيش والاحتجاز يجب أن يقرها البرلمان.

النشاط الاستثماري الخليجي في الصومال

خليجيًا، وقعت شركة (P&O) Peninsular and Oriental Steam Navigation Company) المملوكة لإمارة دبي مذكرات تفاهم لتطوير ميناء بربرة الدولي في مارس ٢٠١٥م، كما قادت دولة الإمارات مبادرة المصالحة بين الأطراف الصومالية التي تمثلت بـ (ميثاق دبي) للمصالحة الصومالية الذي جاء تأكيدًا لمحادثات لندن وإسطنبول لتعزيز المصالحة، ويعد هذا الميثاق الاتفاق الأول من نوعه بين الحكومة الصومالية وحكومة أرض الصومال منذ أكثر من ٢١ عامًا.

نجحت شركة غاز رأس الخيمة، و(DNO) النرويجية الإماراتية في الحصول على عقد بدء العمل في الصومال، كما قدرت الاستثمارات السعودية في الصومال بحوالي ٤٠ مليون ريال ساهمت المملكة بوجه خاص في ارتفاع الصادرات الصومالية على مدى السنوات الست الماضية، في أعقاب خطوة لرفع حظر دام تسع سنوات على استيراد الماشية من الصومال درءًا لانتشار حمى الوادي المتصدع، وتشكل الثروة الحيوانية الدعامة الأساسية للاقتصاد الصومالي، إذ تساهم بنحو ٤٠ ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، أما الاستثمارات الكويتية في الصومال فاقتصرت على محطة الكهرباء في مقديشو، أما دولة قطر فقد أبرمت اتفاقية مع جمهورية الصومال لتنظيم استقدام العمالة الصومالية، إضافة إلى وجود لجنة قطرية - صومالية تم تشكيلها مؤخرًا لدعم الصحة والتعليم في الصومال، وبالرغم من أن هناك سبع دول عربية أعادت فتح سفاراتها في الصومال على مدى السنوات الماضية وجميعها يعمل في مقرات مؤقتة باستثناء سفارة دولة الإمارات التي بنت مقر لها بمقديشو، ورغم ذلك ما زال الدور العربي لم يرق بعد إلى مستوى تطلعات الصوماليين.

ولتعزيز دور خليجي في الصومال لابد من التفريق بين الموقف السياسي الخليجي الداعم لوحدة الأراضي الصومالية وبين المصالح الخليجية المتواجدة في الأقاليم شبه المستقلة فلابد من مضاعفة الفرص الاستثمارية الخليجية في الأقاليم الصومالية خاصة أنها تشهد أمنًا واستقرارًا، والابتعاد عن إشكالية السياسي والإنساني.

ثالثًا: جيبوتي

تأتي أهمية جيبوتي بحكم موقعها الاستراتيجي الهام في العالم بين المحيط الهندي وقناة السويس، كما تؤمن موانئ جيبوتي خطوط المواصلات مع أثيوبيا التي لا تطل على أي مسطحات مائية، وتطمح جيبوتي إلى تغطية كامل القارة، وتأكد ذلك من خلال رؤية جيبوتي المستقبلية لموانئ الأقاليم الصومالية الشبه مستقلة مثل (صومالاند و بونتلاند) التي ترى فيها جيبوتي منافس حقيقي لها، ومع قيام حكومة أرض الصومال بتصدير المواشي الى دول الخليج عبر ميناء بربرة تقدمت جيبوتي باقتراح أن يتم التصدير عبر أراضيها كونها دولة مستقلة معترف بها دوليًا على عكس إقليم أرض الصومال أو إقليم بونتلاند.

جيبوتي ودول الخليج العربي: برزت أهمية جيبوتي بالنسبة لدول مجلس التعاون عندما أعلنت رسميًا فتح مجالها الجوي لتحالف عاصفة الحزم، أما اقتصادياً نجحت جيبوتي في فرض نفسها كنقطة عبور اقتصادية مميزة بين آسيا وإفريقيا وحصلت شركة موانئ دبي العالمية على حقوق الامتياز لإدارة وتشغيل ميناء جيبوتي لمدة ٢٠ عامًا واستثمرت الإمارات مليار دولار في جيبوتي لبناء فنادق وتشييد منطقة حره إلى جانب توفير الخدمات الجمركية، إلا أن صفو الاستثمارات الإماراتية تعكرت في جيبوتي بسبب النزاع القضائي الذي رفعته الحكومة الجيبوتية ضد شركة موانئ دبي العالمية بشأن امتياز ميناء جيبوتي، ولم يثار موضوع إلغاء الامتياز إلا في عام ٢٠١٤م، وهو العام التالي الذي أعلن فيه عزم الصين بناء قاعدة عسكرية دائمة لمكافحة القرصنة وستعمل قبل نهاية ٢٠١٧م، لضمان أمن السفن الصينية التي تمر عبر مضيق باب المندب، والبحرية الصينية قامت بأكثر من عشرين مهمة قتالية في سواحل خليج عدن والسواحل الصومالية، وتحاول الترويج لفكرة أن قاعدة جيبوتي لا تهدف للتوسع في منطقة القرن الإفريقي، ولكن منح الصين ستين مليار دولار لدول إفريقيا جنوب الصحراء على شكل قروض وتأسيسها للمنتدى الصيني – الإفريقي (فوكاك)،يؤكد أن الصين ماضية في طريقها نحو التوسع بدون توقف، أما السعودية فكان هناك مقترح بفتح خط بحري ملاحي بين جازان وجيبوتي لأن المشاريع التي يتم العمل عليها بين الجانبين تتطلب ضرورة توفر خطوط ملاحة لخلق توأمة بين موانئ البلدين، وقدمت الرياض مبلغ ٥٠ مليون دولار كمنحة لدعم برنامج الاستثمار الوطني الجيبوتي لعام ٢٠١٥ م، وذلك في إطار مساعدات دول مجلس التعاون لجيبوتي والتي تقدر بـ ٢٠٠ مليون دولار أمريكي، أما قطر فساهمت في تطوير مشروع طاقة الرياح.

رابعًا: الغابون

الغابون أو غاباو كما أطلق عليها البرتغاليون ذلك الاسم عندما زاروها لأول مره في القرن الخامس عشر وتعني كلمة (غاباو) المعطف بأكمام وقلنسوة الرأس، ومصب نهر كومو في الغابون يشبه ذلك المعطف، ولم تكن للغابون في ذلك الوقت أية عاصمة فظهرت فرنسا بمظهر الحامي للبلاد وقامت بتوقيع معاهدة مع أمراء السواحل الغابونيين بين عامي ١٨٣٩-١٨٤١م وفي عام ١٨٤٩م استولى الفرنسيون على سفينة مُحملة بالرقيق وأطلقوا سراحهم عند مصب نهر كومو فأطلق الرقيق على تلك الأرض (ليبرفيل) ومعناها (المدينة الحرة) التي أصبحت منذ الوقت إلى يومنا هذا هي عاصمة جمهورية الغابون، عندما استقلت الغابون عن فرنسا ١٩٦٠م، كانت المصالح الفرنسية عنصراً حاسماً في تحديد مستقبل الزعامة في الغابون بعد الاستقلال فتدفقت الأموال الفرنسية على الحملة الانتخابية التي ناصرت عامل الجمارك الجابوني المنفي والمُدان بجريمة قتل ومؤسس «الحركة المختلطة الغابونية» التي تحولت بعد ذلك إلى «التكتل الديموقراطي الغابوني» المُرتبطة بالتجمع الديموقراطي الإفريقي السيد (ليون إمبا) الذي أصبح أول رئيس للغابون بعد الاستقلال وعرفت الغابون في عصره القمع وتم تغيير الدستور وأصبح نظام (ليون إمبا)، تولى الحكم بعد ذلك (ألبرت بيرنارد بونجو) عام ١٩٦٧م، الذي اعتنق الإسلام ١٩٧٣م، وغير اسمه إلى (عمر بونغو أونديمبا) وعرفت الغابون في عهده التعددية الحزبية وطوال فترة حكمه الممتدة ٤٣ عاما ١٩٦٧-٢٠٠٩م، كانت البلاد مستقرة واستفادت الغابون من الثروة النفطية، بعد وفاته تولى الحكم ابنه علي بونغو اونديمبا وهو رئيس الغابون الحالي .

أهمية الغابون دوليًا: تأتي أهمية الغابون كونها أحد أهم الدول المطلة على خليج غينيا (أهم مناطق التنافس الدولي) اليوم حيث يتركز ٧٠٪ من مخزون إفريقيا النفطي في الساحل الإفريقي الغربي، ويُتوقع أن يتخطى الناتجُ النفطي العام لدول غرب إفريقيا المطلة على خليج غينيا ومنها (الجابون) الناتج النفطي لدول الخليج العربي بحلول عام ٢٠٢٠م، بمعدل ٢٥٪ مقابل ٢٢٪ لدول الخليج العربي، وهذا ما يدعم أن تتحول دول غرب إفريقيا إلى مورد أساسي للاقتصاد العالمي، وتحصل الولايات المتحدة الأمريكية حاليًا على نسبة ١٥٪ من وارداتها النفطية من منطقة خليج غينيا ويمكن أن ترتفع النسبة لحدود ٢٥٪ في السنوات القليلة القادمة، كما أكد صندوق النقد الدولي أن تشهد دول غرب إفريقيا نمواً بواقع ٥,٨٪ أواخر عام ٢٠١٥م، وبنسبة ٥,١ ٪ لعام ٢٠١٦م، وتضم تلك المنطقة ثلث أراضي العالم المتاحة للاستثمار إلى جانب الطاقة الكهرومائية، وبلغت نسبة الأراضي الصالحة للزراعة والغير مستغلة ما بين ٢٠-٥٠٪.

تعتبر الغابون ضمن دول إفريقيا العشر الرئيسية المصدرة للبترول وهذا ما جعل دخل الفرد فيها أعلى بأربع مرات من متوسط منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، وهي خامس أكبر منتج للنفط في إفريقيا جنوب الصحراء إذ تنتج نحو ٢٥٠ ألف برميل يوميًا والذي يمثل نحو ٨٠ ٪ من صادراتها ومن المقرر اكتمال بناء مصفاة نفط ثانية لتكرير ٥٠ ألف برميل يوميًا وتحويل جزء من نفط البلاد إلى منتجات عام ٢٠١٦م.

الغابون اليوم عضو في تجمع (السيماك) «الاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط إفريقيا» (CEMAC) والذي يهدف إلى تعزيز عملية التكامل الاقتصادي بالإضافة إلى استخدام عملة موحدة قابلة للتحويل وهي الفرنك الإفريقي، هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي يمثل سوقاً لـ ٣٠ مليون مستهلك ،وتفتخر الغابون بامتلاكها شبكة اتصالات قوية.

أمريكا تحصل على ١٥٪ من وارداتها النفطية من خليج غينيا وترتفع النسبة إلى ٢٥٪ قريباً

العلاقات الغابونية الخليجية: وقعت الإمارات في أغسطس ٢٠١٥م، اتفاقية الأجواء المفتوحة مع الغابون، وبناء على ذلك ستكون شركات الطيران لكلا الطرفين الحق في أداء الخدمات الجوية المنتظمة بين البلدين، وفي ملتقى الاستثمار السنوي الذي أقيم في الإمارات حضر وزير التجارة والشركات الصغيرة والمتوسطة لجمهورية الغابون (غابرييل تشانغو) الذي دعا شركة الاتصالات الإماراتية للاستثمار في شركة (موبيل) للاتصالات الغابونية، كما شاركت دولة الإمارات في أعمال منتدى نيويورك - إفريقيا الذي انطلقت أعماله بالعاصمة الغابونية ليبرفيل عام ٢٠١٤م، أما السعودية فقد أبرمت مع الغابون في سبتمبر ٢٠١٥م، اتفاقية تجنب الازدواج ومنع التهرب الضريبي، فيما ترتبط الكويت بمعاهدة للتعاون الاقتصادي مع الغابون منذ عام ١٩٧٥م، وقدم الصندوق الكويتي للتنمية قرضاً بقيمة (٧,٥) مليون دينار كويتي لتحسين المطارات المحلية و تحسين الطريق في الغابون.

خامسًا: الكونغو كينشاسا

الكونغو هي الأغنى عالميًا بالموارد الطبيعية وهذا ما سبب لها ما يُعرف بلعنة الموارد الطبيعية التي كانت سببًا في الصراعات المتواصلة بين القوى الدولية، فهي تملك احتياطات هائلة من المعادن المُختلفة بالإضافة إلى معادن نادرة مثل (الكولتان) وتحتوي أراضيها على ثاني احتياطي عالمي من النحاس، وتمتلك ٥٠٪ من الغابات الإفريقية ومجموعة من الأنهار التي يمكن أن تستخدم لإنتاج الطاقة الكهرومائية للقارة الإفريقية بأكملها وفقًا لتقرير

الأمم المتحدة حول أهمية البلاد، إضافة إلى امتلاكها حوض الكونغو (مركز الاهتمام العالمي)، فأهم ما يميز نهر الكونغو هو عدم وجود دلتا له ولديه قوة هائلة في دفع الماء إلى البحر وهذا يعني أنه أغزر من نهر النيل وهذا ما أدركته القاهرة وجعلها تطرح ما يسمى بمشروع (ربط نهر الكونغو بنهر النيل) الرامي إلى التحكم بالموارد المائية وهذا المشروع من المرجح أن يحقق الاكتفاء الذاتي من الكهرباء لمصر والكونغو والسودان.

تحاول الكونغو تحرير اقتصادها إلا أن الوضع الاقتصادي لا يزال ضعيفًا بسبب سياسات نادي باريس وسياسات التكيف الهيكلي، كما أن الكونغو ما زالت تعيش في دوامة من الاستغلال للثروات الطبيعية، فكثير من الموارد الطبيعية يتم تهريبها من المناطق الحدودية، وازدهر هذا الانتهاك للثروات الطبيعية والذي يتم بصورة مخططة ومنهجية بسبب الهياكل المعدة سابقًا والتي تمت تنميتها أثناء حروب متمردي قوات التحالف الديموقراطي لتحرير الكونغو والذين كان يطلق عليها (AFDL) بقيادة لوارنس كابيلا، بالإضافة إلى وجود شبكات غير قانونية شاركت فيها دول الجوار في فترات سابقه مثل رونـدا، انغولا، اوغندا، وبوروندي، ومن الجدير بالذكر أن دولة بوروندي والتي لا تنتج الذهب والماس والرصاص والكوبالت قامت بتصدير هذه المعادن بالتزامن مع وجود قواتها في الأجزاء الغربية لجمهورية الكونغو الديموقراطية التي كانت غارقة بقوات عسكرية من الدول المجاورة، إضافة إلى دور الشركات الأمنية الخاصة التي تمارس نوع جديد من المهام نيابة عن الحكومات وتقوم بأعمال ذات طابع عسكري وأمني وتقوم بمهام الجيوش النظامية مثل التدريب العسكري والاستخبارات والدعم اللوجستي والعمل الأمني والقتالي في مناطق النزاعات ولقد أكد الاتحاد الدولي للتحقيق الصحفي (INTERNATIONAL CONSORTIUM OF INVESTIGATIVE JOURNALISTS) أن معظم تلك الشركات الأمنية ضالعة في تجارة عالمية لصناعة الحرب تبلغ عائداتها مئات الملايين من الدولارات وبمراجعة العقود التي أبرمتها الولايات المتحدة مع ١٢ شركة أمنية من أصل ٢٤ شركة أمنية أمريكية المنشأ والمقر تبين أن هذه العقود بلغت ٣٠٠ بليون دولار أمريكي، وقامت تلك الشركات بالعديد من الأنشطة في دول أفريقية عديدة مثل الكونغو الديموقراطية، زامبيا، سيراليون، انجولا، رونـدا، بوروندي لحماية مواقع انتاج النفط والمعادن الطبيعية مما جعل لها نفوذًا كبيرًا في إفريقيا جنوب الصحراء.

الاستثمار الخليجي في الكونغو - كينشاسا

قامت مجموعة أبو ظبي الاستثمارية الإماراتية بتنفيذ العديد من المشاريع في مجالات الاتصالات في الكونغو بتكلفة ٣١٨ مليون دولار، وفي ملتقى الاستثمار السنوي بالإمارات قال رئيس غرفة تجارة الكونغو أن بلاده نجحت في استقطاب الاستثمارات الإماراتية مشيرًا إلى نجاحها في مجالات الفندقية والمعارض والمجمعات التجارية في كينشاسا، كما تولت دولة الكويت من خلال (Rakomesko Group)[٢٨] للتجارة العامة والمقاولات مجموعة من المشاريع الزراعية وافتتحت فرعًا لها في كينشاسا، وتعاونت شركة قطر للبترول مع توتال الفرنسية في مشروع (نورث أويل) البالغ إنتاجه ١٠٠ ألف برميل نفطي يوميًا في الكونغو، وتوقعت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني أن ينمو اقتصاد الكونغو بنحو ١٠,٢٪ على مدى العامين المقبلين بفضل ضخ استثمارات أجنبية كبيرة في قطاع التعدين والاستهلاك.

معوقات الاستثمار الخليجي في الكونغو-كينشاسا

-ارتفاع الأنشطة الاقتصادية غير القانونية والتي لا تُذكر في إحصائيات الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما دفع الحكومة مؤخراً إلى إنشاء مناطق اقتصادية خاصة والتي ركزت على الصناعات الزراعية، والتعدينية.

-الاختلال بين العرض والطلب والذي تسبب في انتشار القطاعات الاقتصادية غير الرسمية، كما أن الشركات الصغيرة والمتوسطة تشكو من إطار تنظيمي غير مُلائم.

-افتقار الكونغو لشبكات طرق حديثة بسبب سوء البنية التحتية.

-سوء إدارة الاقتصاد والصراع الداخلي أدى إلى انعدام الرغبة الجادة في الاستثمار.

-الكونغو الديموقراطية ما زالت منجم للثروات الطبيعية إلا أنها ترزح تحت وطأة حكومات تحافظ على المصالح الغربية وخلق ما يسمى بمصلحة (win-win) المربحة لجميع الأطراف ما عدا الأطراف الوطنية.

وبناء على ما سبق يمكن لدول مجلس التعاون الخليجي تحقيق تواجد حقيقي في دول إفريقيا جنوب الصحراء من خلال الآتي:

- دعم شركة موانئ دبي العالمية العاملة في الدول المطلة على خليج غينيا وتعزيز مؤتمرات مكافحة القرصنة.
- مشاركة دول الخليج في المؤتمرات الإفريقية المختلفة.
- المشاركة في دورات مبادرة «South The Climate»، التي تهدف إلى تحديد دور دول الجنوب العالمي في التصدي لتغير المناخ وصياغة حلول قابلة للتنفيذ.
- تعزيز العلاقات الثنائية بين دول مجلس التعاون الخليجي ودول إفريقيا جنوب الصحراء وتفعيل آليات العمل الإسلامي المشترك.
- دعم سياسة الأجواء المفتوحة بين دول الخليج ودول إفريقيا جنوب الصحراء.

*باحثة إماراتية في الشأن الإفريقي

القوى الناعمة العربية أكثر تأثيرًا في مواجهة المد الإيراني جنوب الصحراء

التعاون الأمني والعسكري الخليجي-الإفريقي: ضرورة لمواجهة الإرهاب واستقرار المنطقة

في مناورات تاريخية لامتصاص صدمة المتغيرات الإقليمية والدولية، طفقت دول الخليج تقيم شراكات استراتيجية شرقًا وغربًا. ومن بينها محاولات تعزيز التعاون والشراكة بين الخليج والدول الإفريقية جنوب الصحراء كخيار استراتيجي. فإفريقيا مسرح مناسب لتنافس كثير من القوى الإقليمية والدولية الصاعدة؛ لموقعها الهام وتوسطها الممرات الملاحية بين القارات الخمس، ولأنّ عبقرية المكان ستتضاعف في القرن الحادي والعشرين، مما جعلها مهمة لدول الخليج ليس لكون الأمن العالمي مترابط، فحسب، بل لكون دول جنوب الصحراء تعاني من ضعف في الموارد المالية جعلها غير قادرة على السيطرة على قرارها وعلى حدودها. فمن أشكال التنافس على دول جنوب الصحراء الاستنزاف المغلف بمحاربة الإرهاب والقرصنة كدخول الولايات المتحدة وفرنسا والصين والهند وإسرائيل وإيران وتركيا. وفي الأسطر القادمة سوف نحاول تتبع إمكانية تفعيل التعاون الأمني والعسكري بين دول الخليج والدول الإفريقية جنوب الصحراء بالتعرف على التحديات التي تواجهها الدول الإفريقية وارتباط هذه التحديات بأمن الخليج، كما سنحاول بحث المقاربات الخليجية لتعاون ناجح مع هذه الدول.

د. ظافر محمد العجمي

تحديات تمس الخليج في دول جنوب الصحراء

للطابع الشمولي لتأثيرات العولمة، تداخلت المنظومة المصطلحية الخليجية رغم تعدد صورها، مع مصالح الدول الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى. وتضمن ذلك الانغماس المشترك في الصراعات والنزاعات الإقليمية لكن أشدها وضوحًا هو التعامل مع الإرهاب بوصفه تهديدًا عابرًا للحدود ثم التحدي الإيراني لدول الخليج منطلقًا من إفريقيا بكافة صوره.

الإرهاب ومثلث الرجال والسلاح والمال

دفعت الخيارات الصعبة جراء الظلم وغياب العدل والديمقراطية وتفشي البطالة، الشباب الإفريقي إلى الانضمام للجماعات الجهادية كبديل لقوارب الموت والهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وشكّلت منطقتا الساحل والقرن الإفريقي فضاء للإعداد والتدريب والتزود للإرهاب، كما كانتا المكان المناسب للإنبات والإعداد لهجمات مسلّحة في القارّة وخارجها، ولاحقًا أتاح الربيع العربي إمكانيات وفيرة للتمكين والإعداد للتنظيمات الإرهابية أما السلاح، فقد أدى سقوط نظام القذافي وانهيار المؤسسات الأمنية في ليبيا إلى تحويل هذا إلى مستودع أسلحة للإرهاب يضم السلاح الفردي والصواريخ المضادة للدروع وللطائرات. وفي غياب استراتيجية لمواجهة تنظيمات الإرهاب في دول جنوب الصحراء أسهم التمويل الذاتي الوافر لتمدد الإرهاب عبر عمليات خطف وطلب الفدية مقابل إطلاق سراح الرهائن وتوفير الحماية لعمليات تهريب السلع والمخدرات والأسلحة. ويتواجد تنظيم القاعدة في ٦ دول إفريقية هي الجزائر مالي النيجر موريتانيا ليبيا والصومال. وحتى ظهور تنظيم الدولة «داعش» في إفريقيا عبر البوابة الليبية عام ٢٠١٤م، كان يتبع لتنظيم القاعدة جماعات جهادية عدة كتنظيم «جماعة أهل السنّة للدعوة والجهاد» في نيجيريا، المعروف باسم «بوكو حرام». والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. وأنصار الشريعة في ليبيا وتونس، وشباب المجاهدين في الصومال، جماعة «المرابطون» بشمال مالي وجنوب ليبيا. والعلاقة شائكة بين تنظيم القاعدة وبين تنظيم الدولة وهي علاقة يلفها الكثير من الغموض مثل تحول «بوكو حرام» لمبايعة تنظيم الدولة الإسلامية وقبول

داعش البيعة في ١٢ مارس ٢٠١٥م، وكانت تتبع القاعدة وأقامت سمعتها الدموية على دعم القاعدة حيث قتلت أكثر من ٢٠ ألف شخص وأجبرت أكثر من ٢,٦ مليون آخرين على الفرار. ويوجد تنظيم داعش في أكثر من ١٠ بلدان إفريقية، فالتنظيم في ٧ دول إفريقية على شكل مجموعات مسلحة في مصر، ليبيا، الجزائر، تونس، نيجيريا، مالي، والنيجر، بينما يوجد في شكل خلايا نائمة لا تقل عن ٣ وهي المغرب وموريتانيا والسودان. فهناك داعش في نيجيريا ويمثّله تنظيم بوكو حرام. وهناك داعش في مالي عبر تنظيم «الملثمون» المنشق عن تنظيم «المرابطون» التابع للقاعدة. وداعش في الصومال وهم الشباب المجاهدون التي نفذت العديد من العمليات المسلحة في كينيا. وهناك داعش في السودان في إقليم دارفور. كما أن هناك جيش تحرير أوغندا المسلم وقد بايع «داعش» في خريف ٢٠١٥م.كما أن هناك جماعات داعشية صغيرة ومنتشرة بجنوب إفريقيا وموريتانيا وبوركينا فاسو.

إيران ونوافذ إفريقيا على جزيرة العرب

متدثرة بمبادئ الإمام الخميني لنجدة قارة المستضعفين، تسربت إيران بصمت في مفاصل إفريقية عدة، ثم شرعت لها نوافذ مطلة على الجزيرة العربية مدخلة منها السلاح للحوثيين والتدخل في شؤون صنعاء والرياض وشكلت تهديدًا جادًا للأمن القومي لدول مجلس التعاون الخليجي. فالاختراقات التي حققتها إيران في إفريقيا شكلت مشروعًا واستراتيجية عبر محاور سياسية واقتصادية وأمنية وثقافية واضحة.

– نجاح إسرائيل في إفريقيا وإبعادها عن الصراع العربي الإسرائيلي، أغرى إيران لتكون قاعدة إفريقيا خلفية لسياستها وحساباتها الإقليمية والدولية. فبدت إفريقيا حاضرة وبقوة في الاستراتيجية الإيرانية ففي المحور السياسي وعبر أكثر من ثلاثين سفارة، تمكنت طهران من الحصول على عضو مراقب في الاتحاد الإفريقي. وقد ساهم تواجد جالية لبنانية كبيرة تتبعها طائفيا من تسهيل تغلغلها في بلدان إفريقية عدة، فحظيت من دول غرب إفريقيا بدعم في المحافل الدولية وصل تأييد حقها في امتلاك برنامج نووي سلمي.

– وفي المجال الاقتصادي بلغ عدد البعثات ومكاتب التمثيل التجاري الإيراني حوالي ٢٦ بعثة ومكتب. فحققت في أفريقيا مكاسب اقتصادية ضخمة، فأصبحت المصدر الأول للنفط لجنوب إفريقيا، ووقعت مع أوغندا العديد من الاتفاقيات التجارية، وأقامت علاقات قوية مع السنغال، كما عرضت على كينيا المساعدة في إقامة مشروعات للطاقة، وهو الباب الذي استخدمته بتوسع كبناء مشاريع البنية التحتية للطاقة، ومصافي النفط، ومحطات توليد الكهرباء، بل وتكنولوجيا الاستخدام السلمي للطاقة النووية. يسند ذلك التوسع خط جوي منتظم لمعظم إفريقيا ،علاوةً على تأسيس خطوط بحرية منها (ممباسا- بندر عباس) يسنده توقيع مذكرة تفاهم حول سبل تعزيز التعاون الإيراني الكيني.

– أعطت إيران أهمية قصوى للحضور البحري الأمني على البحر الأحمر، وأهم مكان لتواجدها هو ميناء عصب اللإريتري، كما كان لها وجود في جمهورية جزر القمر وجيبوتي. ويرجع اهتمامها بالتواجد العسكري في دول جنوب الصحراء لأسباب عدة منها:

– يمكّنها تواجدها بالقرن الإفريقي بالتواصل مع الحوثة في اليمن ودعمهم بالأسلحة، وما يترتب عليه من ضغط على دول مجلس التعاون الخليجي وبشكل خاص المملكة العربية السعودية.

– يتيح تواجدها فرصة المساومة مع القوى المنافسة كالولايات المتحدة وإسرائيل. كما يعطيها نقطة ارتكاز تمكنها من القيام بمهام قتالية ضد القوى الغربية، ولعل سعي إيران لتطوير علاقاتها مع كينيا وتنزانيا وجزر القمر يؤكد هذا المنحى الاستراتيجي في الاختراق الإيراني لإفريقيا.

تسربت إيران إلى مفاصل إفريقيا وفتحت نوافذها لتهديد الأمن الخليجي عبر الحوثيين

– كشف تقرير لمركز بحوث تسليح الصراع عن أنه من بين ١٤ حالة كشف فيها عن وجود أسلحة إيرانية، هناك فقط ٤ حالات كانت مع الحكومات والعشر الباقية مع جماعات غير نظامية، قد دعمت الانفصاليين في السنغال، ومتمردي ساحل العاج، وغامبيا، وحركة الزكزاكي في نيجيريا.

–التعاون بالقوة الناعمة اللإيرانية يظهر في إفريقيا بأشكال عدة، فقد عززت وجودها بشرق إفريقيا بإنشاء فرع لرابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية الإيرانية، ودعمت إنشاء عدد من المدارس والمساجد والمستوصفات الصحية بعدد من المدن بشرق إفريقيا، وتقوم برعاية الأُسر الفقيرة، وتأسيس جمعيات خيرية، وتعطي منحاً للطلاب للدراسة في إيران. ولكون الغالبية العظمى من المسلمين السنة في دول إفريقيا جنوب الصحراء، تتبع المنهج الصوفي الذي يكره التطرف، فقد تشكلت موجة تحول بين الأفارقة من سنة إلى شيعة. وأشار تقرير إلى أن عدد المتحولين للمذهب الشيعي، في نيجيريا وهي الأكبر من حيث عدد السكان بلغ ١٢٪ من سكانها المسلمين، البالغ عددهم ٩٠ مليونًا، وكانت نسبتهم صفر تقريبًا في عام ١٩٨٠م. وتبلغ نسبة الشيعة في تشاد ٢١٪، من إجمالي عدد المسلمين، و٢٠٪ في تنزانيا، و٨٪ في غانا.

الشراكات الخليجية مع دول جنوب الصحراء

في الأدبيات السياسية العربية اعتبر ولوقت طويل أن صغر المساحة وقلة عدد السكان للدولة ملاذًا آمنًا للانكفاء على نفسها، وتجنب

تضحيات أن تكون مؤثرة في محيطها الإقليمي. لكن دول الخليج قلبت تلك المعادلة وصارت صوتًا مسموعًا ليس في الشرق الأوسط فحسب بل وفي الجوار الآسيوي والإفريقي. ولدول مجلس التعاون الخليجي ٣٠ بعثة دبلوماسية أو قنصلية بالدول الإفريقية جنوب الصحراء، فيما لا يوجد أي تمثيل دبلوماسي لدول مجلس التعاون في ٢٦ دولة إفريقية. ربما لكون دول الخليج تسعى إلى إيجاد علاقات مع عواصم أكثر استقراراً لتضييق الخناق على التمدد الإيراني.

– فبهدف إحداث توازن استراتيجي في المنطقة ضد إيران تحركت السعودية نحو إريتريا، وتوصلت معها إلى اتفاق تعاون عسكري وأمني واقتصادي لمحاربة الإرهاب والتجارة غير المشروعة والقرصنة في مياه البحر الأحمر، وعدم السماح لأي تدخلات أجنبية في الشأن اليمني. وفي الوقت نفسه نجحت الرياض بتعزيز العلاقات مع اثيوبيا وتطويرها. كما شكّلت عمليات «عاصفة الحزم» نقطة تحول في العلاقة بين دول الخليج والخرطوم، فبعد أن كانت موانئ الخرطوم مفتوحة على مصراعيها للسفن الإيرانية، شاركت السودان رسمياً مع التحالف العربي في حرب اليمن ضد حلفاء طهران من الحوثة. كما قدم صندوق التنمية السعودية، خلال عام ٢٠١٤،١٣ م، قرضًا ميسَّرًا إلى الدول الإفريقية من إجمالي ٢٠ قرضًا قدمها خلال ذلك العام. كما سعت السعودية إلى بناء قاعدة عسكرية في جيبوتي، المطلة على مضيق باب المندب، ومنحتها ٥ زوارق بحرية سريعة ومتطورة، فساهمت جيبوتي بنجاح في تحرير جزيرة ميون اليمنية من سيطرة الحوثة، فاستعادوا السيطرة على مضيق باب المندب، واستلمته قوات الجيش الوطني اليمني الذي وصل هناك عبر جيبوتي.

– نشطت دولة قطر بالقوة الناعمة وحققت نجاحات كبيرة في دول جنوب الصحراء، فكان لها دور سياسي ركزت من خلاله على التوسط لحل النزاعات وإقامة الشراكات، أبرزها الوساطة بين الحكومة السودانية وحركة العدل والمساواة في دارفور ٢٠١٣م، كما توسطت بين إريتريا وجيبوتي في عام ٢٠١٠م. والصومال وإثيوبيا، وقضية الصحراء الغربية. أما الدور التنموي فتعد دولة قطر إحدى أكبر الدول الداعمة مالياً لمؤتمرات المانحين في أفريقيا، فساهمت في تشكيل الأساس لتعاون خليجي إفريقي. كما حدث في النيجر والصومال. كما أن هناك مد إعلامي تمثل في قيام قناة الجزيرة بتغطية مناطق جنوب وشرق إفريقيا وكسر احتكار إذاعة «بي بي سي» لتلك المنطقة، بالإضافة إلى دورها الإغاثي في القارة من خلال الهلال الأحمر القطري وجمعيات ومنظمات أهلية وخيرية، لبناء المساجد، ودعم المدارس الإسلامية، والمراكز الصحية بمواقع الصراعات المسلحة الخطرة. ومن جهة أخرى ساهمت القوات المسلحة القطرية بلعب دور بارز بالإسهام في قوات حفظ السلام التي شكلتها الأمم المتحدة في العديد من مناطق العالم، فكانت في ليبيا ثم تواجدت قوة الواجب القطرية لمراقبة الحدود الجيبوتية الإريترية لحين توصل البلدين لاتفاق سلام نهائي حدودي.

– أشادت مصادر أممية بالمؤسسات الإماراتية الإنسانية العاملة في مجال الإغاثة في القرن الإفريقي. كما نجحت استثمارات تجارية إماراتية عدة في دول جنوب الصحراء. ولم تفشل دولة الإمارات العربية المتحدة في ترجمة المبلغ الضخم الذي بموجبه أصبحت ثالث أكبر مستورد للأسلحة في العالم في ٢٠٠٩م. بل أصبحت قوة عسكرية فعالة مقارنة بالقوى العسكرية الأخرى بجوارها الإقليمي، حيث حققت معادلة جيش صغير وفعال، وسجلت العسكرية الإماراتية أكبر حضور عربي في ساحات القتال الاقليمية والدولية خلال العقدين الماضيين. وفي ١٩٩٣م، شاركت في عملية إعادة الأمل بالصومال. وشاركت مع قطر وحلف شمال الأطلسي في إسقاط الطاغية معمر القذافي ٢٠١١م، كما دعمت ‹عملية القط المتوحش› في مالي ٢٠١٣م.

– وتستند الكويت في تواجدها في دول جنوب الصحراء على إرث تاريخي حمله الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وجدده رجل بقامة إنسانية عالية هو الدكتور عبد الرحمن السميط عبر منظمة العون المباشر. ففي أقل من ٣٠ عامًا، قامت هذه المنظمة ببناء أكثر من ٨٠٠ مدرسة، و٢٠٠ عيادة طبية، وأكثر من ٢٠٠ مركز لتدريب النساء. كما حفرت الآلاف من آبار المياه، وساعدت ببناء العديد من المشاريع الزراعية والري ووزعت آلاف الأطنان من المواد الغذائية والإمدادات الطبية في المناطق المنكوبة. أما في المجال العسكري فشاركت القوة البرية الكويتية عام ١٩٩٢م، في قوة حفظ السلام في الصومال.

المسارات الخليجية المطلوبة

المسارات الأمنية الخشنة

في التقرير الصادر عن موقع «جلوبال فاير باور ٢٠١٥» المتخصص في تنظيم القوة العسكرية للدول لأقوى جيوش العالم، جاء ترتيب دول جنوب الصحراء الإفريقية بجيش دولة جنوب إفريقيا كأكثرها تأهيلًا ،ثم الجيش النيجيري، والجيش الإثيوبي، وجيش دولة كينيا، وجيش أنجولا، وجيش النيجر، وجيش أوغندا، و جيش تشاد، وجيش زيمبابوي، وجيش ساحل العاج، و جيش جمهورية الكونغو الديمقراطية، وجيش غانا، وجيش جمهورية إفريقيا الوسطى، وجيش ناميبيا، وجيش مدغشقر، وجيش جمهورية الكونغو، وجيش الجابون، وجيش الكاميرون، وجيش تنزانيا، وجيش جنوب السودان ، وجيش زامبيا، وجيش مالي، وجيش موزمبيق. وما يقلق أن التحديات التي تواجه دول الخليج وتحديدًا الإرهاب، والتغلغل الإيراني نجدها في أقوى هذه الدول وأضعفها على حد سواء، كنيجيريا في رأس القائمة ومالي في أسفلها.

إيران تقود موجة تشيع بين الأفارقة وعدد المتشيعين و١٢٪ في نيجيريا و٢١٪ في تشاد و٢٠٪ في تنزانيا و٨٪ في غانا

– المقاربة الأمنية الخليجية عبر الهياكل الأممية: كالقوات الأممية ممثّلة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة لتحقيق الاستقرار في إفريقيا الوسطى «مينوسكا»، والتي تشكّلت مطلع ٢٠١٤م، وقوامها أكثر من ١٠ آلاف رجل، لمراقبة حدود إفريقيا الوسطى مع الكاميرون وتشاد.

–المقاربة الأمنية الخليجية عبر الهياكل الغربية: حيث ظلت الاستراتيجية المتبعة من قبل دول الغرب تنصبُّ على المقاربة الأمنية، وبشكل خاص من قبل فرنسا والولايات المتحدة كالتالي:

– حددت المصالح الفرنسية السياسة التي قامت بتنفيذها فرنسا في القارة الإفريقية، في مجالات ثلاثة هي المصالح الاقتصادية، والمصالح الاستراتيجية بالسيطرة على المواقع الهامة، فوصلت قواعدها العسكرية بالستينيات لـ ١٠٠ قاعدة عسكرية، وكانت أكبرها جيبوتي وداكار في السنغال، وليبرفيل في الجابون ونجامينا في تشاد، وقاعدة يوريون في ساحل العاج، وتتمركز فيها قوات للمشاة والبحرية وقوات جوية. وقد شاركت دول الخليج في عمليات القوات الفرنسية في عملية القط المتوحش» المسماة عملية سيرفال» ٢٠١٣م، ونجحت في استعادة معظم شمال ووسط مالي من الجماعات المسلحة. ثم عملية «سانغاريس» ٢٠١٣. لتتسلّم الواجب بعدها عملية» برخان» لمطاردة المجموعات الإرهابية الناشطة في الساحل الإفريقي ٢٠١٤. وهي عمليات ناجحة يمكن المشاركة فيها لولا محاذير منها بعض التعاطف هناك جراء الادعاء أن القاعدة وبوكوحرام حركة تحرر من الهيمنة التاريخية الفرنسية.

– الركائز الأربع الاستراتيجية الأميركية تجاه البلدان الإفريقية جنوب الصحراء الكبرى كما قال الرئيس أوباما هي: لتقوية المؤسسات الديمقراطية، ولتحفيز النمو الاقتصادي، والتجارة، والاستثمار، ثم لدفع السلام والأمن قُدمًا، و أخيرًا تعزيز الفرص والتنمية،بالعمل مع الأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة. وفي أعقاب هجمات ١١ سبتمبر دشَّنت الولايات المتحدة ما سُمِّي بشراكة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء واستهدفت مساعدة حكومات موريتانيا، ومالي، وتشاد، وبوركينا فاسو، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال والاستعانة بالاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية. وفي ٢٠٠٨م، أقامت واشنطن «أفريكوم» كقيادة عسكرية موحَّدة للقارة، ونقلت إليها مسؤوليات مبادرة مكافحة الإرهاب. ثم خلال ٢٠١١ –٢٠١٢م، وضعت أمريكا اعتمادات بلغت ٩٥ مليون دولار لفائدة مبادرة التعاون الأمني مع دول غرب إفريقيا. ومن المرجح أن تكون واشنطن أنشأت خلال السنوات الأخيرة ما لا يقل عن ١٢ قاعدة عسكرية «سرية» صغيرة في العديد من البلدان الإفريقية، بدليل أن الأمريكان نفّذوا ما بين ١٠ إلى ١٤ غارة بطائرات دون طيار، وما بين ٨ إلى ١١ عملية سرية في الصومال منذ عام ٢٠١١م. والمساندة الخليجية يمكن أن تتم على أشكال عدة أهما:

–مساندة ميدانية مباشرة: من خلال قوات واجب خليجية بعضها سبق له التمركز على الأرض في المناطق المعنية أو في محيطها، والأخرى تضطلع بمهام الرصد والدعم اللوجستي للقوات الإفريقية نفسها، فسلاح النقل الجوي الخليجي فاعل ومتطور وله خبرة كبيرة في إفريقيا نتيجة عمليات الإغاثة.

– المساندة الاستخبارية: فالدول الخليجية عانت من العمليات الإرهابية، ولديها قاعدة بيانات كبيرة عن الإرهابيين، وقد واكتسبت خبرة في تتبعهم، ولها نجاحات مشهودة بالتبادل المعلوماتي، والتي أعاقت عمليات إرهابية عدة خارج حدودها.

–المسار التنموي والتوغل الثقافي.

يجزم البعض بالدور الإيجابي لـ «التحالف الإسلامي العسكري»، بقيادة الرياض، في التصدّي للإرهاب في القارة الإفريقية، إلاّ أنّ هناك من يرى أنّ هذا الإئتلاف الذي يضم ٣٤ دولة، سيواجه ذات «العقبة المحورية» التي طرحت على «القوة الإفريقية المشتركة» للتصدّي لـ «بوكو حرام» في حوض بحيرة تشاد. وهي «التعثّر وغياب التنسيق. وعليه يمكن إلحاق الهزيمة بالإرهاب ليس بالحل العسكري، بل عبر تحرك تنموي بهدف اجتثاث الأسباب التي أوجدته، وتوفير فرص عمل للشباب الإفريقي، بالضبط كما نجحت الرياض في سبعينيات القرن الماضي من انتشال اندونيسيا من السقوط في براثن الشيوعية بتوفير فرص عمل لشبابها.

ولكون إفريقيا مرتكز للتحولات الكبرى ، يمكن مساعدة شعوبها باليقظة الإسلامية الشعبية بإرسال رجال الدين المسلمين من إفريقيا والخليج، ومن خارجها بطريقة تطوّعية لمعاضدة جهود الجيوش النظامية، وشرح الإسلام الحقيقي، فعدم الاهتمام بالعلاقات الثقافية، والاقتصار على الجوانب الاستثمارية غير مبرر، كما أن القنوات الثقافية للجانب العربي ستكون أكثر تأثيرًا أمام التوغل الإيراني الطائفي، فالعلاقة الثقافية والتنموية بين الدول العربية وإفريقيا عميقة الجذور، وهي أكثر ديمومة من التواصل العسكري، فكما ان الدول العُظمى لا تحتضر على الفراش بل تحتضر في أماكن قوتها ، فالدول الصاعدة الطموحة قد تضيع في أدغال إفريقيا.

* المدير التنفيذي لمجموعة مراقبة الخليج

العرب وإفريقيا: امتداد جغرافي.. صلات تاريخية.. عمق استراتيجي

الإرهاب وإسرائيل وإيران .. ثالوث الخطر القادم على العرب من إفريقيا

في إفريقيا عشر دول عربية من اثنين وعشرين دولة عربية (مصر، السودان، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا، الصومال، جيبوتي، وجزر القُمُر). يعيش في هذه الدول العربية الإفريقية، ٧٠٪ من عدد سكان العالم العربي (٣٩٠ مليون نسمة).. يقطنون في مساحة تقدر بـ ٦٠٪ من مساحة العالم العربي البالغة: ١٣.٣٣٣ مليون كم مربع، تساهم هذه الدول العربية الإفريقية بما مقداره ٣٨٪ من الناتج الإجمالي للعالم العربي البالغ: ٢.٧٥ ترليون دولار (إحصاءات ٢٠١٥م). إذن: في أفريقيا، عدد أقل نسبيًا، من الدول العربية، وإن كان بها ما يزيد عن ثلثي العرب، في مساحة من الأرض تزيد مرة ونصف عن تلك التي يقطنها أشقاؤهم في المشرق (الآسيوي)، وإن كان عرب المشرق يساهمون في الناتج الإجمالي للعالم العربي بما يصل إلى ثلاثة أضعاف نصيب أشقائهم من عرب المغرب العربي (الإفريقي).

د. طلال صالح بنّان

هذه الأرقام، رغم تفاوتها، إلا أنها تعكس تعددية ثقافية وحضارية لشعوب العالم العربي، أكثر منها مجرد اختلافات جهوية، قد تفرضها تضاريس الجغرافيا ورحابة المساحة، ولا نَقُل بعد المسافة. كما أن تلك التعددية الثقافية والحضارية -في حقيقة الأمر- تعكس صلات تاريخية وامتداد جغرافي، بل وعمق استراتيجي، في مساحة أوسع وعدد أكبر من البشر، يربط عرب المشرق والمغرب معًا، بالقارة السوداء (أفريقيا)، حيث موطن الإنسان الأول. ليس هناك بين شعوب الأرض ما يمكن للمرء أن يرصد ويسجل تقاربًا، من الناحية الثقافية والتاريخية والعرقية، عابر للقارات، مثل ذلك الذي يربط العرب، في مشرق العالم العربي ومغربه، بإفريقيا، خصوصًا شرق وغرب إفريقيا، وحتى جنوب الصحراء الكبرى. فمنطقة الصحراء الكبرى، تمثل خطًا عريضًا، غني بالثقافة والحضارة والدين، وحتى اللغة، يشكل امتدادًا جغرافيًا وصلة تاريخية، بل وحتى عمقًا استراتيجيًا للعرب، في نصف الكرة الجنوبي، بما لا يتوفر للعالم العربي، على تخومه الشرقية والجنوبية الشرقية، ولا حتى الشمالية، لو أستثنينا، إلى حدٍ ما تركيا.

الإسلام: بداية التاريخ

لم تقبل الإسلام بخلفيته الثقافية (العروبية) مناطق جغرافية أو جماعات سكانية، كما رحبت به إفريقيا وشعوبها. أكثر من ضعفي العرب يقطنون إفريقيا، وأكثر من مرة ونصف من مساحة العالم العربي تقع في إفريقيا... حقيقة جغرافية، بجوانبها التضاريسية والإنسانية، لا نجد لها محاكاة، في المناطق التي فتحها المسلمون العرب من شبه الجزيرة العربية، على تخوم العالم العربي الشرقية والجنوبية الشرقية والشمالية. لقد قبلت إفريقيا، سكانها، خاصة في شمال إفريقيا، وأيضًا مناطق شاسعة في الصحراء الكبرى، وعلى الساحل الشرقي والغربي لإفريقيا، الاثنين معًا: الإسلام واللغة (العربية)، التي أُنزِل بها القرآن.

وإن كانت هذه الحقيقة الثقافية والإنسانية ظاهرة في دول الشمال الإفريقي العربية، إلا أنها أيضًا، حاضرة في شعوب منطقة الصحراء الكبرى، وفي مناطق شاسعة في دول شرق وغرب إفريقيا، مثل: السنغال والنيجر ونيجيريا وتشاد وأثيوبيا وأريتريا وكينيا وتنزانيا. ما جعل العربية تنحسر، رسمياً، في مجتمعات تلك الدول، النزعة القومية التي غذّاها الاستعمار وتبنتها الأقليات غير المسلمة، منذ بداية القرن الماضي. بالرغم من ذلك نجد اللغة العربية منتشرة في تلك المجتمعات، ولو بصورة غير رسمية، تطبيقاً لمبدأ قبول الإسلام والعربية، معًا، الذي جاء مع الفاتحين العرب الأوائل، ووجدوا أرضًا خصبة بفطرة أهلها السليمة لنشر الإسلام وتعلم لغة القرآن.

على العرب الالتفات لمكامن الخطر واستشعار التحدي القادم من العمق الاستراتيجي الإفريقي

الإسلام، وإن كان تاريخيًا، جديدًا على إفريقيا وأهلها، كما هو على العرب في شبه الجزيرة، إلا أن العربية كانت متواجدة على تخوم العالم العربي الغربية (الإفريقية)، امتدادًا من الضفة الشرقية لدلتا النيل، وحتى جنوب السودان، على طول الساحل الإفريقي للبحر الأحمر، وحتى جنوب الصومال، على الساحل الغربي للمحيط الهندي، بعمق الهضبة الأثيوبية. لم يكن لعمرو بن العاص، بما لديه من جند لا يتجاوزون بضعة آلاف مقاتل من فتح مصر، لولا القبائل العربية المتواجدة في سيناء والشرقية، وعلى حواف ضفة النيل الشرقية، وحتى صعيد مصر. هذه القبائل العربية لم تقدم لجيش المسلمين الفاتح المدد والعتاد اللازم، من باب الحمية العربية إذ لم يدخلوا بعد في الإسلام، فحسب... بل قدموا، أيضاً: خدمات «لوجستية» ومعلومات «استخباراتية» مهمة لها علاقة مباشرة بحاميات ومواقع الإمبراطورية الرومانية، التي كانت تحتل مصر، وتحكم شعبها بالحديد والنار. عمرو بن العاص، استعان أيضاً بهذه القبائل العربية، التي كانت تتقن اللغة المصرية، في إدارة حكمه لمصر، ولم يكونوا بعد قد دخلوا الإسلام.

لقد أخذ من العرب المسلمين أربعة قرون لتصبح مصر ولاية عربية خالصة للخلافة الإسلامية، حتى أن الخلافة الإسلامية انتقلت إلى القاهرة لفترة قصيرة بعد سقوط الخلافة العباسية في بغداد (١٠ فبراير ١٢٥٨م). لم يأخذ المصريون الإسلام، فقط، لكنهم أخذوا لغة القرآن (العربية)، أيضاً. حتّى أقباط مصر، الذين لم يُكْرهوا على ترك دينهم، لم يُحال بينهم وبين كنائسهم وأديرتهم وصلبانهم ورهبانهم، من قبل الحكم الإسلامي، أقبلوا على اللغة العربية... وما أن جاء القرن العاشر الميلادي إلا وكان معظم أقباط مصر قد دخلوا الإسلام وانصهروا مع أخوتهم العرب المسلمين.. وما بقي منهم على دينه، ترك لغته القبطية وجعل اللغة العربية لسانه... حتى شعائر الصلاة في كنائس أقباط مصر كانت تؤدى باللغة العربية... واستمر هذا الأمر إلى يومنا هذا، حيث أصبحت مصر عربية ١٠٠٪ ومسلمة بما يزيد عن ٩٥٪ من سكانها العرب.

ما تطور في مصر، من انتشار للإسلام ولغة الضاد، انتشر على طوال ساحل البحر المتوسط الجنوبي في الشمال الإفريقي، وجزء كبير من ساحل الأطلسي الشرقي من الغرب الإفريقي. حتى كانت مدينة (تمبوكتو) وسط النيجر، إلى القرن التاسع عشر، منارة لنشر الإسلام وحاضرة لتعلم اللغة العربية، يشع نورها منطقة الصحراء الكبرى، على طول الحافة الشمالية للمنطقة الاستوائية في وسط إفريقيا. الآن كل دول الصحراء الكبرى وجنوبها دولاً إسلامية، تحرص في مناهجها التعليمية على دراسة اللغة العربية وعلوم الدين الحنيف.. وكان للأزهر الشريف في مصر، وكذا المعاهد العلمية وجامعات المملكة العربية السعودية، خاصة الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة، دورٌ مشهودٌ في نشر تعلم اللغة العربية والدراسات الإسلامية في الدول الإفريقية، حتى جنوب الصحراء الكبرى... بل أن الأزهر والمعاهد العلمية الدينية بالمملكة أمتد برنامجهم للبعوث الإسلامية إلى ما وراء ذلك، خارج إفريقيا، في دول جنوب شرق آسيا وشبه القارة الهندية، ودول آسيا الصغرى وحتى، الصين وكوريا واليابان، في تجسيد قوي لما تتمتع به كلٌ من مصر والمملكة العربية السعودية من قوة ناعمة مؤثرة، تجمع موارد العرب وإرثهم الثقافي والحضاري، مشرق العالم العربي (الآسيوي) ومغربه (الإفريقي)، على امتداد العالمين العربي والإسلامي.

المد القومي.. ونشأة الدولة الحديثة

بداية القرن الماضي، كانت حقائق الجغرافيا، بتضاريسها وبعدها الإنساني، يفرضان بمنطقهما، سلوك العرب، في مشرق العالم العربي (الآسيوي) ومغربه (الإفريقي)، معًا. كان حلم وحدة الشعوب والأرض حاضراً، لدى النخب السياسية على ضفتي العالم العربي الآسيوية والإفريقية، متجذراً في ضمير الشعوب العربية، من الخليج للمحيط. كانت البداية، في أوج معمعة الحرب الكونية الأولى (١٩١٤-١٩١٩م)، بطموحات شريف مكة الحسين ابن علي، لإنشاء دولة عربية واحدة في مشرق العالم العربي. من أهم مسببات فشل هذا المشروع، أن طموحات شريف مكة كانت محدودة، إذ اقتصرت على مشرق العالم العربي (الآسيوي) ولم تمتد إلى مغرب العالم العربي (الإفريقي)، بحاضرته العربية الكبرى (مصر).. وكذا اعتماد شريف مكة على قوة كبرى (بريطانيا العظمى)، لها حساباتها الاستعمارية، التي لم يفطِن إليها، أو أنه بالغ في تقديره لاهتمام وحاجة الإنجليز إليه. كانت النتيجة أن الحسين بن علي لم يحقق طموحاته، بل وخسر إمارته، ذات المكانة التاريخية والاستراتيجية العظمى، بالنسبة للعالمين العربي والإسلامي، لصالح عدوه اللدود ابن سعود (الملك عبد العزيز بن عبد الرحمن آل سعود)، الذي كان أكثر ذكاء وحنكة.. وتواضعا في طموحاته.. ودراية بتوازن القوى العالمي، في فترة ما بعد الحرب الأولى، ومعرفة بحركة التاريخ من شريف مكة الحسين بن علي.

أخذ من العرب ربع قرن، دارت خلالها حرب عالمية ثانية ضروس (الحرب الكونية الثانية ١٩٣٦-١٩٤٥م)، ليعي العرب القيمة الاستراتيجية العظمى، لربط شرق العالم العربي (الآسيوي) بغربه (الأفريقي)، فكان مشروع الجامعة العربية الذي بادرت بالدعوة إليه والدفع باتجاهه مصر. وإن جاء مشروع الجامعة العربية كتوجه فطري، بضرورة إنشاء كيان إقليمي مشترك بين شرق العالم العربي الآسيوي، وغربه الإفريقي اتساقاً، مع حقائق الجغرافيا، ببعديها التضاريسي والإنساني.. وصلات التاريخ، بمتغيراتها الثقافية والدينية واللغوية والعرقية، إلا أنه لا يمكن تجاوز البعد الاستراتيجي الأمني لمشروع الجامعة العربية. لقد ظهر للعرب جلياً، استحالة إقامة وحدة سياسية عربية -أو على الأقل كيان تكاملي إقليمي -متين يجمع الدول العربية، حتى بين تلك الدول المؤسسة للجامعة العربية، وذلك بسبب منطق وواقع نموذج الدولة القومية الحديثة السائد، حينها، بين تلك الدول المؤسسة للجامعة العربية، أو أي دولة عربية تنال استقلالها، ومن ثَمّ تطلب الانضمام للجامعة العربية.

مع ذلك كان على العرب، من الناحية الاستراتيجية، مواجهة تحدي احتمال وجود إسرائيل في قلب العالم العربي، الذي من الناحية الجغرافية يمكن أن يشكل عازلاً جغرافياً بين شق العالم الشرقي (الآسيوي)، وشقه الغربي (الإفريقي)، الذي تحقق فعلاً، بعد الحرب العربية الإسرائيلية الأولى سنة ١٩٤٨م، عندما استولت إسرائيل على قرية أم الرشراش المصرية، وأصبح لها منذ ذلك الحين منفذاً على خليج العقبة، الذي كان من قبل قيام إسرائيل واحتلال مدينة أم الرشراش المصرية، التي أقيمت عليها مدينة إيلات، بحيرة عربية بالكامل، ليصبح مدخله الجنوبي على البحر الأحمر (مضيق تيران) ممرًا دوليًا. تأكد ذلك، بصورة فعلية، بنتيجة حربي ١٩٥٦، ١٩٦٧م. وبعد ذلك بصفة رسمية بمعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في: ٢٦ مارس ١٩٧٩م.

قيام الجامعة العربية (٢٢ مارس ١٩٤٥م) يعكس أول جهد إقليمي عربي، في العصر الحديث، لربط مشرق العالم العربي في آسيا بمغربه في إفريقيا، وذلك قبل إعلان قيام إسرائيل في ١٥ مايو ١٩٤٨م، ليتواصل شقي العالم العربي الآسيوي والإفريقي، ولو على المستوى السياسي، رغماً عن التحدي الاستراتيجي المحتمل لوجود إسرائيل على أرض فلسطين، وبعد ذلك إطلالة الدولة العبرية على خليج العقبة. إلا أن هذا الحاجز الجغرافي، الذي تطور بقيام إسرائيل على أرض فلسطين وتوسعها لاحقاً بخلق إطلالة لها على خليج العقبة، قد تسبب تضاريسياً في فصل شرق العالم العربي الآسيوي، عن غرب العالم العربي الإفريقي، لكنه لم ينجح (استراتيجياً) في جانبه الجغرافي الإنساني ولا (ثقافياً) في قطع صلات العالم العربي التاريخية بين شقه الآسيوي، وشقه الآخر الإفريقي. حتى عندما تمكنت إسرائيل، بعد حرب الأيام الستة ١٩٦٧م، من توسيع الشَّق باحتلال كامل فلسطين، مع كامل شبه جزيرة سيناء المصرية، ظل منطق الاستراتيجية.. ووشائج الجغرافية الإنسانية، وصلات التاريخ الحميمة تربط شطري العالم العربي، الأفريقي والآسيوي. بل أن وجود إسرائيل نفسه، حتى مع توسعها على حساب الأراضي الفلسطينية ووصولها إلى قناة السويس، بعد حرب يونيو ١٩٦٧م، أحيت العمق الاستراتيجي الإفريقي للعالم العربي، خارج حدود العالم العربي في أفريقيا، ليمتد إلى أفريقيا، بأسرها.

استقلت العشرات من الدول الأفريقية بنضال شعوبها ودعم دولتين عربيتين أساسيتين هما مصر والسعودية

بعد عدوان السادس من يونيو١٩٦٧م، لم تبق دولة إفريقية كانت تربطها علاقات مع إسرائيل قبل تلك الحرب، إلا وقطعتها، مع تل أبيب، حتى عقدت مصر اتفاقية السلام مع إسرائيل (٢٦ مارس ١٩٧٩م)، لتعود إسرائيل للتغلغل من جديد في إفريقيا، حتى أنها طالت أطراف العالم العربي الإفريقية في أقصى الغرب، عندما اعترفت موريتانيا بإسرائيل وأقامت معها علاقات دبلوماسية كاملة في: ٢٨ أكتوبر ١٩٩٩م. إلا أن القفز على الجغرافيا، تضاريسياً، يظل بعيداً عن إلحاق الضرر بالبعد الإنساني للجغرافيا، وكذا منطق الاستراتيجية الأمني. لازالت دول الاتحاد الإفريقي، بالرغم من علاقات بعضها القوية مع إسرائيل، تناصر قضايا العالم العربي، في صراعه مع إسرائيل، بصفة خاصة القضية الفلسطينية، وإن كان الأمر لم يعد بنفس الحماس الذي كان عليه الحال في الخمسينيات والستينيات، وحتى نهاية السبعينيات، عندما أقدمت أكبر دولة عربية أفريقية بتوقيع معاهدة سلام منفرد مع إسرائيل.

ربما يكون البعد الاستراتيجي للعمق الإفريقي قويًا وصامدًا، في مواجهة تحديات نظرية التوسع الإسرائيلية، من ذلك الذي يتجلى -على المستوى الرسمي -في حالة السلام البارد السائدة بين إسرائيل وبعض دول المواجهة المباشرة، في مشرق العالم العربي الآسيوي، ومغربه الإفريقي. ما بدا وكأنه سلام بين إسرائيل وموريتانيا، لم يمكث أكثر من عشر سنوات، لتقوم موريتانيا بقطع علاقتها الدبلوماسية مع إسرائيل، وطرد السفير الإسرائيلي من نواكشوط، في: ٦ مارس ٢٠٠٩م، احتجاجًا على العدوان الإسرائيلي على غزة: فبراير ٢٠٠٩م، لتعلن رسمياً إنهاء كافة أشكال العلاقة بين البلدين في: ٢١ مارس ٢٠١٠م. يتسق هذا السلوك الموريتاني تجاه إسرائيل، الذي تطور في مغرب العالم العربي (الإفريقي) مع فشل محاولات إسرائيل لمد أذرعًا

لها، على أطراف العالم العربي الآسيوي، شرقًا، في محاولة لحصار العالم العربي من أطرافه، الآسيوية والإفريقية، معًا، بعد أن نجحت في حلحلة الحصار عليها على مستوى الجبهة المباشرة معها، باتفاقيتي السلام مع مصر والأردن. بالإضافة إلى إنهاء موريتانيا، في أقصى تخوم العالم العربي الإفريقية غربًا، لكل أشكال العلاقة مع إسرائيل، تزامن ذلك مع إنهاء كل مشاريع الاتصال الهشة مع إسرائيل في مشرق العالم الآسيوي، خاصة مع بعض دول الخليج العربي، حيث جمدت أو علقت، أو قطعت، بصورة رسمية، جميع أشكال الاتصال مع إسرائيل، رسميًا.

تزامُن في سلوك عربي سلبي، تجاه إسرائيل، وإن كان يبدو عفوياً، أكثر منه مخططاً، إلا أنه يأتي في إطار الاستشعار القوي تجاه الخطر الاستراتيجي من وجود إسرائيل، على أمن العرب ومصالحهم، شرقاً وغرباً، الذي يستحيل الاطمئنان إلى سلامتهما، مع وجود إسرائيل على مفصل الالتقاء الجغرافي بين مشرق العرب (الآسيوي)، ومغربه (الإفريقي).

حركات التحرر الوطني في العالم العربي

عند إعلان قيام الجامعة العربية (٢٢ مارس ١٩٤٥م) كانت هناك سبع دول عربية هي المؤسسة للجامعة العربية، ست منها في مشرق العالم العربي، وواحدة فقط في مغربه الإفريقي (مصر). بينما في ذلك التاريخ لم يكن في إفريقيا كلها سوى ثلاث دول مستقلة منها واحدة عربية (اتحاد جنوب أفريقيا ٣١ مايو ١٩١٠، مصر: ٢٨ فبراير ١٩٢٢م، وأثيوبيا: ديسمبر ١٩٤٤م). اليوم هناك: ٢٢ دولة عضو بالجامعة العربية و ٥٢ دولة عضو في الاتحاد الإفريقي. في فترة والستينات استقلت العشرات من الدول العربية والإفريقية، وما كان ذلك ليتم، بعد نضال شعوب تلك الدول العربية والإفريقية لنيل استقلالها، لولا مساعدة دولتين أساسيتين من مؤسسي الجامعة العربية، وقد لا تكون مصادفة أن تكون هاتان الدولتان تقعان على جانبي العالم العربي الآسيوي والأفريقي، ونعني بهما: المملكة العربية السعودية، ومصر.

في الملحقين الخاصين بفلسطين والتعاون مع الدول العربية غير الأعضاء التي يحول واقع الاحتلال الأجنبي عليها، من انضمامها بصورة كاملة لعضوية جامعة الدول العربية، اللذان يعتبران جزءًا لا يتجزأ من ميثاق جامعة الدول العربية، نص يقول: تعتبر الدول الأعضاء المؤسسة لجامعة الدول العربية تلك الدول التي تحول بينها وبين العضوية الكاملة في الجامعة، بسبب ظروف قاهرة، دولا عربية، لها حق المشاركة في فعاليات الجامعة، كما يلتزم أعضاء الجامعة بمساعدة تلك الدول، بكافة الوسائل السياسية وغيرها، حتى تنال استقلالها وتتمكن من العضوية الكاملة في جامعة الدول العربية. (ملحق رقم: ١، ٢ من ميثاق جامعة الدول العربية)

طبعاً: لم يكن سوى للفعاليات المهمة والنافذة في النظام العربي الرسمي، في ذلك الحين الذي تمثله جامعة الدول العربية، والمعني بها هنا، على وجه التحديد، مصر والمملكة العربية السعودية، إلا أن يقوما بالجهد الأكبر للوفاء بذلك الالتزام القومي، حتى تم خلال ثلاثين سنة من قيام الجامعة العربية استقلال ١٥ دولة عربية، منها ست في مشرق العالم العربي (الكويت ١٩٦٠، اليمن

أكبر ملحمتين خاضها أقوى ذراعي العالم العربي مصر والسعودية هما معركتي استقلال الجزائر والبحرين

الجنوبي ١٩٦٧، الإمارات العربية المتحدة قطر عُمان البحرين ١٩٧١م). وعشر دول عربية إفريقية (ليبيا: ١٩٥٣.. السودان، المغرب: ١٩٥٦.. تونس: ١٩٥٨.. موريتانيا، الصومال: ١٩٦٠.. الجزائر: ١٩٦٢.. جيبوتي: ١٩٧١.. جزر القُمُر: ١٩٧٥م).

لعل أكبر ملحمتين خاضها أقوى ذراعي العالم العربي، في مشرقه الآسيوي ومغربه الإفريقي (المملكة العربية السعودية ومصر)، هما معركتي استقلال الجزائر، بداية الخمسينيات، واستقلال البحرين، بداية سبعينيات القرن الماضي. قد لا تكون مصادفة أن ذراعي الأمة العربية القويين والنافذين في جانبي العالم العربي المشرقي (الآسيوي) والمغربي (الإفريقي)، يشتركان سويًا في معركتين فاصلتين، مشرق العالم العربي ومغربه، دفاعًا عن الهوية العربية لأرض العرب على قارتي آسيا وإفريقيا، ذوداً عن الأمن القومي العربي، الممتد إلى العمق الاستراتيجي للعرب، في آسيا وإفريقيا.

في الجزائر كانت فرنسا، تُمارس أبشع أشكال الاستعمار الاستيطاني، لاقتطاع الجزائر من النسيج العربي في الثوب الإفريقي، لدرجة الادعاء أن الجزائر جزء من فرنسا، اللذان يفصلهما البحر المتوسط، بزعم: أن الجزائر «جولوجياً» في إفريقيا، امتدادا للبر الفرنسي في أوربا! كما أن فرنسا، طوال ١٣٠ سنة من استعمارها الجزائر حاولت أن تطمس الهوية العربية الإسلامية للشعب الجزائري العربي المسلم، وتلبسه ثقافة «فرانكوفونية» غريبة عنه، ومستهجنة منه. الاستعمار الفرنسي للجزائر طال بعدي جغرافية الجزائر التضاريسية والإنسانية، في مخطط استعماري جهنمي امتد ١٣٠ سنة، في سابقة نادرًا ما تكررت في أشكال الاستعمار الأخرى، بما فيها الاستعمار الفرنسي، نفسه، في مواقع أخرى من العالم.

لقد تصدت كلٌ من مصر والمملكة العربية السعودية، وضحتا الكثير من مواردهما الوطنية، لدعم شعب الجزائر ضد المستعمر الفرنسي. لقد بذل الشعب الجزائري العربي المسلم مليون شهيد لنيل استقلاله من المستعمر الفرنسي. إلا أن ذراعي الأمة العربية، في مشرق العالم العربي ومغربه، لم يبخلا على شعب الجزائر، لا بالدعم المادي بتزويده بالسلاح والعتاد والمؤن، ولا بالدعم السياسي في المحافل الدولية لدعم قضية شعب الجزائر. بل لا نبالغ، إذا قلنا: أن هاتين الدولتين العربيتين، كانتا تراهن على استقلال شعب الجزائر، حتى بأمنهما واستقلالهما. العدوان الثلاثي، على مصر ١٩٥٦م، لم تكن قضية تأميم قناة السويس، إلا واجهة سياسية بولغ إعلامياً في تضخيمها، لتخفي فرنسا ومعها بريطانيا وإسرائيل الأسباب الرئيسية للعدوان على مصر. في واقع الأمر كان السبب الرئيس لذلك العدوان على مصر، هو: معاقبة مصر على دعمها لشعب الجزائر وتبنيها للمد القومي، الذي أخذ يهدد المصالح الاستعمارية لفرنسا في مغرب العالم العربي وأفريقيا ومصالح بريطانيا في مشرق العالم العربي، وبالذات أمن إسرائيل.

في المقابل، لم تكن مصر بإمكاناتها الدفاعية المتواضعة، ذلك الوقت، قادرة لوحدها مواجهة العدوان الثلاثي لولا الدعم اللوجستي والمادي والسياسي، التي وفرته المملكة العربية السعودية من أجل انتصار مصر والعرب في تلك المواجهة غير المتكافئة مع أطراف العدوان الثلاثي. لقد قدمت المملكة عمقاً استراتيجياً لمصر بإيواء سلاح الطيران المصري ومن ثم حمايته من المواجهة غير المتكافئة مع طيران أطراف العدوان الثلاثي. وقد لا يعرف الكثيرون أن المملكة العربية السعودية، استخدمت سلاح النفط لأول مرة في تلك الحرب العدوانية على مصر، وقطعت إمدادات النفط عن بريطانيا وفرنسا وكل الدول الغربية، التي دعمت العدوان الثلاثي على مصر. سلوك تكرر من المملكة العربية السعودية في حروب العرب اللاحقة مع إسرائيل ١٩٦٧، ١٩٧٣م. المملكة العربية السعودية في قيامها بالتزاماتها القومية تلك كانت تخاطر بأمنها وثروتها، بل حتى احتمالات غزوها... ومع ذلك كانت تقدر عالياً التزاماتها القومية بقناعة استراتيجية ماضية، بضرورة الحفاظ على كيان الأمة العربية الجغرافي، ببعديه التضاريسي والإنساني، في قارتي آسيا وإفريقيا، وإلا فإن البديل الآخر لا يمكن تصور تبعاته السياسية والأمنية، الذي قد يطال احتمالات الاستمرار والبقاء.

المعركة الأخرى التي خاضاها معاً ذراعا الأمة العربية (المملكة العربية السعودية ومصر) الممتد عبر فاصل الجغرافيا بين مشرق العام العربي الآسيوي، ومغربه الإفريقي، وقعت هذه المرة على حدود العالم العربي الشرقية المطلة على الخليج العربي، عندما حاولت إيران عرقلة استقلال البحرين، بدايات سبعينيات القرن الماضي، بالتهديد باحتلال البحرين، حال انسحاب بريطانيا، في احتمال تكرار خطير لسيناريو إعلان قيام إسرائيل، عقب إعلان بريطانيا إنهاء انتدابها على فلسطين. لولا الوقفة العروبية الشجاعة والحاسمة، لكلٍ من الملك فيصل بن عبد العَزِيز والرئيس جمال عبد الناصر، باتخاذ كافة الوسائل المتاحة والمحتملة للدفاع عن عروبة البحرين، لكان تكرر سيناريو

احتلال إسرائيل لفلسطين باحتلال إيران للبحرين. نفس الحجج (التوسعية) التي ساقتها فرنسا لتبرير عدم خروجها من الجزائر، ساقها شاه إيران لتبرير خطط استيلائه على البحرين. كانت معركة استقلال البحرين والحفاظ على عروبتها بمثابة نجاح عربي منقطع النظير حققه النظام العربي، رغم تواضع إمكاناته، عندما تتوفر الإرادة السياسية الحاسمة والقيادة التاريخية الحازمة، لتتسقا مع مسيرة حركة التاريخ.

حركات التحرر الوطني في إفريقيا

كما سبق ذكره، عند إنشاء العرب لجامعتهم العجوز، كانت هناك ثلاث دول إفريقية مستقلة، منها دولة عربية واحدة (مصر). لا يمكن لأحد أن يتجاهل دور مصر، سواء بمفردها أو من خلال جامعة الدول العربية ومساندة المملكة العربية السعودية بالذات، في تحقيق استقلال الكثير من الدول الإفريقية، بما فيها جميع الدول العربية الإفريقية العشر، التي نالت استقلالها، في الثلاثين سنة، التي أعقبت قيام جامعة الدول العربية. لقد دعمت مصر، الكثير من حركات التحرر الوطني في إفريقيا، خلال خمسينيات وستينيات القرن الماضي. لم يتوقف دعم مصر لحركات التحرر الوطني في إفريقيا، عند حدود الدعم السياسي، بل كانت مصر فاعلة، بصورة حاسمة على جبهة النضال الإفريقية، بالسلاح وأحياناً، بالتدخل العسكري المباشر، كما حدث في الكونغو، ومصر لتوها خارجة من معركة عسكرية خاسرة مع إسرائيل يونيو ١٩٦٧م، لم يكن ذلك اتساقاً مع الخط الثوري الذي اتخذته مصر عقب ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، فحسب لكنه -في حقيقة الأمر- كان اتساقاً مع متطلبات الأمن القومي العربي، استشعاراً بالعمق الاستراتيجي لإفريقيا، في صراع العرب ضد قوى الاستعمار وأعوانه في المنطقة، بالذات إسرائيل.

على مستوى التكامل الإقليمي في إفريقيا، الذي يعتبر في الفكر القومي رافداً من روافد العمق الاستراتيجي للعرب في القارة السوداء، كانت مصر الداعية وأحد الأعضاء المؤسسين، لمنظمة الوحدة الإفريقية، التي أعلن عن إنشائها في أديسا أبابا في: ٢٥ مايو ١٩٦٣م، وكان عدد الأعضاء حينها ٣٠ دولة، لتصل إلى ٥٣ دولة عند تحول مسماها إلى الاتحاد الإفريقي، في: ٩ يوليو ٢٠٠٢م. أيضاً، اتساقاً مع التوجه القومي، وكأحد متطلبات الصراع مع إسرائيل، تزعمت مصر الجهود العربية والإفريقية لمقاومة النظام العنصري في جنوب إفريقيا، والتأكيد على علاقته وتطابقه، مع ممارسات إسرائيل العنصرية ضد الفلسطينيين، بمحاولة ربط التجربة العنصرية الصهيونية في فلسطين، بتلك التي يمارسها نظام الفصل العنصري للبيض (الأبارتايد)، في جنوب إفريقيا. وقد تواصل الدعم العربي والإفريقي، مع دول عدم الانحياز، حتى تم التخلص من نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا، وإعلان قيام جمهورية جنوب إفريقيا، في: مايو ١٩٩٤م.

البعد عن الاستقطاب العالمي وتوسيع العمق الاستراتيجي

كما أن العالم العربي، بزعامة قوته الفاعلة والنافذة، في مشرق العالم العربي الآسيوي ومغربه الإفريقي (المملكة العربية السعودية ومصر)، لم تعملا فقط على دعم عمق العالم العربي الاستراتيجي، في إفريقيا، فحسب، بل امتد ذلك، إلى ما وراء العالم العربي، بعمقه الإفريقي، إلى عمق آسيا، بل وحتى أوربا وأمريكا اللاتينية. في: ١٨ أبريل ١٩٥٥م، عقد مؤتمر باندوج وشهد العالم في ختام فعالياته مولد منظمة أممية جديدة تمثل الخيار الآخر لنظام القطبية الثنائية، الذي كان سائداً منذ نهاية الحرب الكونية الثانية، والذي أحكم سيطرته على العالم، وزج به في أتون نظام غير مستقر عرف بنظام الحرب الباردة، كان يهدد وجود البشرية بفناء شامل، في أي لحظة، حتى ولو عن طريق الخطأ. جاءت المبادرة لإنشاء هذه المنظمة الأممية الجديدة من ثلاثة زعماء كبار يمثلون ثلاث قارات (جمال عبد الناصر، مصر.. جواهر لال نهرو، الهند.. جوزف بروز تيتو، يوغسلافيا). تأسست حركة عدم الانحياز من ثلاثين دولة، حضرت مؤتمر باندونغ، وبلغ عدد الدولة المشتركة في الحركة ١١٨ دولة في آخر مؤتمر عقد في طهران في: أغسطس ٢٠١٢م.

كان من أهم أهداف الحركة الإفلات من سيطرة معسكري نظام الحرب الباردة، بمحاولة البعد عن استقطابها، خدمة لاستقلال الدول الأعضاء، وصوناً لسلام العالم وأمنه. كما أن حياد هذه المجموعة لم يكن سلبياً، بل إيجابياً، مما يوفر للمجموعة وأعضائها حرية الحركة للبعد عن نفوذ معسكري الحرب الباردة، وربط علاقات أعضاء المجموعة بالقوتين العظمتين (الولايات المتحدة، والاتحاد السوفيتي) على أسس ندية مصلحية، وليس على أسس تبعية أيدلوجية. ومن أهم أهداف المجموعة مقاومة استراتيجيات قطبي نظام الحرب الباردة في التوسع والاحتواء، خارج مناطق حدودهما التقليدية في أوروبا.

كان أبرز عائد للعالم العربي من قيام مجموعة عدم الانحياز، مقاومة التوسع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط، بإفشال مبدأ

السبب الحقيقي للعدوان الثلاثي هو معاقبة مصر على دعمها لاستقلال الجزائر وتهديدها لمصالح الاستعمار

الرئيس أيزنهاور بالاحتواء، عن طريق بناء ساتر حديدي يُبقي الدب الروسي داخل عرينه، في عمق الجليد الروسي المتجمد، حتى لا يمتد إلى المناطق الدافئة في منطقة الشرق الأوسط، بالذات المنطقة العربية. بجهود ثنائية بين ذراعي العالم العربي (مصر والمملكة العربية السعودية) تم إفشال مشروعي حلف بغداد (٢٤ فبراير ١٩٥٥م) والحلف المركزي، بعد انسحاب العراق من حلف بغداد، بسبب قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م، وكان نتيجة ذلك إبعاد تخوم العالم العربي الشرقية من النفوذ الأمريكي، بموجب استراتيجية الاحتواء تلك، وبعدت بالتبعية، المنطقة العربية من مرمى نيران أي حرب نووية محتملة قد تندلع، لو بطريق الخطأ، بين قطبي نظام الحرب الباردة.

كما أن من أهم إنجازات حركة عدم الانحياز إدخال مارد نووي كبير إلى حماها (الصين). الصين وجدت في الحركة مخرجاً من العزلة المفروضة عليها من قبل قطبي الحرب الباردة.. ومجموعة عدم الانحياز وجدوا في الصين رادعاً غير تقليدي، يُؤمن مسيرة المجموعة ويدعم جهودها الدولية في الانعتاق من ابتزاز قطبي نظام الحرب الباردة، ونفوذهما.

الخطر من قِبَل عمق العرب الاستراتيجي في إفريقيا!

وجود ٢٢ دولة عربية على جانبي حدود أكبر قارتين في العالم، يحدد مصير العرب والأفارقة المشترك، في السلام والأمن والتنمية، بما لا يمكن أن يتوفر في أي تجمع إقليمي، بهذا التوسع والامتداد والغنى بالتاريخ والثقافة وصلات الدم ووشائج الجغرافيا، ببعديها التضاريسي والإنساني. شاهدنا، على مستوى حركة مسيرة النظام العربي، مدى تشابه التحديات الأمنية والاستراتيجية، التي عصفت بالعالم العربي، طوال السبعة عقود الماضية.. وكيف أن إفريقيا، كانت توفر العمق الاستراتيجي الرحب للأمن القومي العربي، بالرغم من محاولات أعداء العرب، إسرائيل على وجه الخصوص، النيل من صمود عمق العرب الاستراتيجي في إفريقيا. العرب، من جانبهم، لم يبخلوا على دول وشعوب إفريقيا، بكل عون ومساعدة باستطاعتهم تقديمها. لقد كان أكبر إنجاز للعرب، في هذا المجال تبنيهم لقضايا الشعوب الإفريقية العادلة في الاستقلال والحريّة. العرب لم يناضلوا من أجل نيل الكثير من الدول الأفريقية استقلالها، فحسب... بل قدموا الكثير من المساعدات الاقتصادية والفنية لبناء مؤسسات الدولة ومجتمعات تلك الدول، حيث لم تبخل الدول العربية الرائدة في النظام العربي، بتقديمها العون لشعوب ودول القارة السوداء.

حتى تستمر هذه العلاقة الاستراتيجية الوطيدة بين العرب وإفريقيا، على العرب أن يقتربوا أكثر من إفريقيا، وأن يعيدوا أمجاد إنجازات الخمسينات والستينات، وحتى نهاية سبعينيات القرن الماضي في إفريقيا. لقد رجعت إسرائيل بقوة إلى إفريقيا، بعد أن حرّمها عليها العرب، حتى نهاية سبعينيات القرن الماضي. الآن بعض الدول الأفريقية تخدم أجندات أعداء العرب الإقليمين، بمساعدة قوىً عظمى لم تخف يومًا عدائها للعرب. أثيوبيا، اليوم تبني سد النهضة، دون اعتبار لمصلحة دولتين عربيتين أفريقيتين جارتين، عضوتين في الاتحاد الأوربي، تتمتعان بحقوق تاريخية في مياه النيل. يكفي النظر في الدول الممولة لبناء السد التي توفر لأثيوبيا المشورة والمعونة الفنية والاستشارية والمالية، لنعرف السبب الرئيس من بناء سد النهضة الأثيوبي. إيران، الخصم الإقليمي الرئيس على تخوم العالم العربي الشرقية، لم تكتفِ بالتعبير عن عدائها الفارسي الثأري المستحكم للعرب، لدرجة التدخل العسكري السافر كما هو حادث في العراق وسوريا.. أو عن طريق استخدام الحقد الطائفي لتهديد أمن المملكة العربية السعودية، على الحدود الجنوبية مع اليمن... إيران، هذه، نجدها تغزو أفريقيا، وتبث سموم الطائفية بالعمل الدؤوب لنشر المذهب الشيعي، في مجتمعات أفريقية عربية وغير عربية، لم تعرف أبداً ولم تعتنق طوال تاريخها، منذ الفتح الإسلامي، سوى مذاهب أهل السنة والجماعة.

لاستمرار العلاقة الاستراتيجية العربية - الإفريقية: إعادة أمجاد إنجازات الخمسينيات و الستينيات

إذا أهمل العرب إفريقيا، ولم يعودا ينظرون إليها النظرة الاستراتيجية، التي واكبت ظهور نظامهم الإقليمي الحديث، وعولوا فقط على ما بقي من صلات قربى ودم وجغرافيا وثقافة، دون أن يراعوا حق تلك الصلات الاستراتيجي الموضوعي المصلحي، فإن ضرراً استراتيجياً جسيماً سيصيب الأمن القومي العربي. لعل ما يحدث اليوم على جبهة العالم العربي المشرقية، في سوريا والعراق واليمن، وقبل ذلك على بعض مواقع جبهة العرب الإفريقية في الصومال.. وما يحدث اليوم في دول الصحراء الكبرى من تمدد لجماعات الإرهاب.. وما يحدث من تمدد إيراني في دول شرق وغرب إفريقيا.. بالإضافة إلى ما يحدث عند مدخل البحر الأحمر، بسبب الوجود الإسرائيلي المكثف في أريتريا وأثيوبيا ودول حوض النيل، لهو إشارة لنذر شر مستطير مقدم عليه العالم العربي، من داخل عمقهم الاستراتيجي الإفريقي.

على العرب أن يلتفتوا، مرة أخيرة، وبعين فاحصة، تدرك مكامن الخطر الاستراتيجي على أمنهم، بل ومصير بقائهم وتستشعر نذره المستطيرة، القادم عليهم من داخل عمقهم الاستراتيجي التاريخي والجغرافي (إفريقيا).

*أستاذ العلوم السياسية. جامعة الملك عبد العزيز. جدة

تتجاوز المساعدات الاقتصادية.. والآفاق واسعة

العلاقات الخليجية ـ الإفريقية: رؤية مستقبلية

شهدت السنوات ٢٠١٢-٢٠١٥م، عدة أحداث تشير إلى ازدياد أهمية قضية العلاقات الخليجية ـ الإفريقية كان منها استضافة دولة الكويت لمؤتمر قمة التعاون العربي الإفريقي في ٢٠١٣م، والسياسة السعودية النشطة في عدد من الدول الإفريقية، والتي كان من مظاهرها في ٢٠١٦م، الجولات التي قام بها وزير الخارجية السعودي في إفريقيا واستقبال الرياض لعدد من رؤساء الدول الإفريقية، واهتمام سلطنة عمان بالبحث والتوثيق في علاقاتها التاريخية بمنطقة شرق إفريقيا والتي تبلورت في عقد مؤتمر عن هذا الموضوع نظمه مركز الدراسات العمانية بجامعة السلطان قابوس في مسقط في ٢٠١٢م، وآخر عن علاقات السلطنة التاريخية بجزر القمُر في ديسمبر ٢٠١٥م، وهو المؤتمر الخامس الذي نظمته هيأة الوثائق والمحفوظات الوطنية بالسلطنة لدراسة جذور علاقات عُمان بدول القرن الإفريقي، والتي شملت علاقاتها بأثيوبيا ومدغشقر وموريشيوس وجيبوتي والصومال.

د. عليّ الدين هلال

والحقيقة، أن التحليل العلمي لموضوع العلاقات الخليجية الإفريقية ينبغي أن يتم في إطار ثلاث سياقات: أولها، خبرة العلاقات العربية الإفريقية والدروس المستفادة منها حتى لا تتكرر الأخطاء ونعيد فتح الجراح، وثانيها، سمات المشهد الإفريقي الراهن والخصائص العامة للدول الإفريقية التي سوف يتم التعاون معها، وكذلك القوى الدولية الأخرى الفاعلة في القارة ومدى قبولها أو ترحيبها بدور خليجي أكبر، وثالثها آفاق العلاقات الخليجية الإفريقية.

أولاً: خبرة العلاقات العربية الإفريقية

تمتد العلاقات العربية ـ الإفريقية في أعماق التاريخ، فمن المؤكد أنه قد حدثت هجرات إفريقية عبر البحر الأحمر إلى شبه الجزيرة العربية قبل الإسلام، وكانت الحبشة معروفة لدى القبائل العربية في ذلك الوقت وإليها كانت الهجرة الأولى للمسلمين. وفي القرون التالية، انتشر الإسلام في مختلف أرجاء إفريقيا، فانتقل من شرق القارة إلى منطقة البحيرات الإستوائية وصولاً إلى الغرب، وظهرت مراكز ثقافية كبيرة في مدن زنجبار وكلوة ومُمباسا. هذا بالإضافة إلى نشر الإسلام والعروبة في دول الشمال الإفريقي من مصر إلى موريتانيا. وفي مرحلة الاستعمار الأوروبي، استمر الوجود العربي الإسلامي، وحدثت مواجهات بين الطرفين لعل أبرزها المواجهة العسكرية بين سلطنة عمان والبرتغال في زنجبار والتي انتهت بطرد البرتغاليين منها، والسيطرة العمانية عليها من ١٨٥٦ وحتى ١٩٦٤م.

لقد كان هدف هذا العرض الموجز هو تبيان العمق التاريخي للعلاقات العربية (بما فيها الخليجية) الإفريقية. ولكن التأسيس الحديث لهذه العلاقات حدث في حقبة الخمسينيات من القرن العشرين، وازدهر في السنوات التالية حتى بلغ أوجه عام ١٩٧٣م، ثم بدأت مرحلة الأفول في الثمانينيات وما بعدها.

يعود هذا التأسيس إلى الدور الذي قامت به مصر بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر في مرحلة الخمسينيات في دعم حركات التحرر الوطني الإفريقية ضد الاستعمار وإنهاء الاحتلال الأجنبي للقارة. لقد أدرك الرئيس عبد الناصر مبكرًا أهمية البعد الإفريقي لمصر وللمصالح العربية، وأشار إلى «الدائرة الإفريقية» في كتابه بعنوان «فلسفة الثورة» كأحد مجالات

الاهتمام الخارجي المصري والذي ضم أيضًا «الدائرة العربية»، و«الدائرة الإسلامية». ووفقًا لهذه النظرة، قامت مصر بتوفير الدعم السياسي والمالي والعسكري لحركات التحرر الإفريقية، واستضافت قادة هذه الحركات، وأنشأت مجموعة من الإذاعات الموجهة إلى الشعوب الإفريقية الناطقة بلغاتها، ودافعت عن قضاياها في الأمم المتحدة وحركة عدم الانحياز ومنظمة الشعوب الآسيوية الإفريقية. وكان من شأن هذه الجهود – مع الاتحاد السوفيتي والهند ويوغوسلافيا – صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٠م، الخاص بإقرار حق تقرير المصير ومنح الاستقلال للشعوب المستعمرة. وفي بداية الستينيات، شارك كل من الجزائر والمغرب في مد بساط علاقات التعاون العربية الإفريقية بعد حصولهما على الاستقلال.

حفظ الجيل الأول من القيادات الإفريقية هذا الدور العربي، فرفضوا الدعاوى الاستعمارية الغربية بالفصل بين شمال القارة وجنوبها، والذي يعني الفصل بين «العرب» الذين يعيشون في الشمال و«الأفارقة» الذين يعيشون في جنوب الصحراء، وأكدوا على وحدة القارة بإنشاء منظمة الوحدة الإفريقية في ١٩٦٤م، وكان الرئيس عبد الناصر والملك محمد الخامس من الآباء المؤسسين لها.

في هذا المناخ، ساندت الدول الإفريقية القضايا العربية في المحافل الدولية وخصوصًا القضية الفلسطينية، والتي اعتبرتها منظمة الوحدة الإفريقية «قضية عربية –إفريقية»، وضمن هذا للعرب كتلة تصويتية مؤيدة في الأمم المتحدة تقرب من ٥٠ صوتًا. وفي المقابل، دعمت الدول العربية قضية إفريقيا الأساسية وهي إنهاء نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا وروديسيا، واعتبرتها جامعة الدول العربية «قضية إفريقية – عربية».

وفي أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧م، تضامنت الدول الإفريقية مع مصر، وقامت الواحدة تلو الأخرى بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل باعتبارها قوة احتلال لجزء من إقليم الدولة المصرية. وتواصل هذا الدعم في حرب أكتوبر ١٩٧٣م، مما أدى إلى إصدار مؤتمر القمة العربية المنعقد في الجزائر في العام نفسه قراراً يشيد فيه بموقف الدول الإفريقية، وتم إنشاء الصندوق العربي للمعونة الفنية الإفريقية والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، وإن كانت بعض الدول الإفريقية قد أعربت عن تضررها من ارتفاع أسعار النفط الذي فرض أعباء مالية إضافية عليها، وتم تشكيل لجنة مشتركة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الإفريقية لبحث آثار ارتفاع أسعار النفط على الدول الإفريقية وكيفية التخفيف منها.

استمر زخم العلاقات العربية ـ الإفريقية، فأيدت المجموعة الإفريقية في الجمعية العامة للأمم المتحدة قرار اعتبار الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية في ١٩٧٥م، وانعقد مؤتمر قمة التعاون العربي الإفريقي الأول في القاهرة في مارس ١٩٧٧م، والذي أصدر مجموعة من الوثائق الخاصة بمبادئ التعاون بين الطرفين في المجالات المختلفة، وأنشئ مجموعة من المؤسسات لتنظيم هذه العلاقات. أكدت هذه الوثائق على أن التعاون بين الطرفين يقوم على مبادئ التحرر الوطني، والتعاون الاقتصادي، والتفاهم بين الشعوب. وشملت المؤسسات التي أقرها المؤتمر: مؤتمر القمة والمجلس الوزاري واللجنة الدائمة واللجان المتخصصة.

ومن نهاية السبعينيات وما تلاها من سنوات، تعرضت العلاقات العربية الإفريقية لسلسلة من الأزمات والمحن، ويمكن تلخيص أهم الدروس المستفادة منها فيما يلي:

تضررت الدول الأفريقية من تصدير العرب خلافاتهم للقارة السمراء بعد كامب ديفيد وخلاف البوليساريو

١- تضرر الدول الإفريقية من قيام الدول العربية بتصدير خلافاتهم وصراعاتهم إليها مما أوجد عاملاً انقساميًا بينها، من ذلك نقل الخلاف العربي حول اتفاقية كامب ديفيد التي أبرمتهما مصر في ١٩٧٨م، إلى الساحة الإفريقية والدعوة لتجميد عضوية مصر في منظمة الوحدة الإفريقية، ومنها الخلاف بين الجزائر والمغرب بشأن منظمة البوليساريو ومستقبل الصحراء، وهو الأمر الذي انتهى إلى مقاطعة المغرب لأنشطة المنظمة بعد تبني الأغلبية الإفريقية لوجهة النظر الجزائرية.

أضف إلى ذلك شكوى الأفارقة من التنافسات العربية ـ العربية على النفوذ في القارة، وخصوصًا السياسات التي مارستها ليبيا في عهد العقيد معمر القذافي، وهو الأمر الذي أدى بمنظمة الوحدة الإفريقية إلى إصدار قرار في ١٩٧٨م، يطلب فيه عدم تدخل الدول العربية في قضية القرن الإفريقي، وعدم تدخل السياسات العربية في شؤون القارة الإفريقية. وارتبط بذلك –خصوصًا في حقبة الثمانينيات وبعد عودة العلاقات الدبلوماسية الإفريقية مع إسرائيل– طلب الأفارقة عدم ربط التعاون العربي الإفريقي بضرورة تبني الدول الإفريقية مواقف معادية لإسرائيل.

٢- المفارقة بين طموح الشعارات وقصور التنفيذ، إذ تبرز الفجوة الهائلة بين الأهداف والإنجاز في مجال التعاون العربي–الإفريقي. وعلى سبيل المثال، انعقد مؤتمر القمة الأول في ١٩٧٧م، والذي اعتبر بمثابة المؤتمر التأسيسي لقواعد التعاون ومؤسساته، ونص المؤتمر في مقرراته على اجتماع اللجنة الدائمة للتعاون العربي الإفريقي والتي تضم ٢٤ دولة (١٢ من كل طرف) كل ٦ شهور، واجتماع المجلس الوزاري المشترك كل ١٨ شهرًا، واجتماع القمة كل ٣ سنوات، ولم يتحقق ذلك. وتكفي الإشارة إلى أن مؤتمر القمة الثاني والذي كان من المقرر عقده في ١٩٨٠م، انعقد بعد ٣٣ سنة في ٢٠١٠م، في مدينة سرت الليبية،

ولكنه لم يحقق نجاحًا يذكر، وظهر ذلك جليًا في مستوى التمثيل الإفريقي المتدني في المؤتمر، ومن الأرجح أن ذلك هو ما دفع إلى عقد المؤتمر الثالث في الكويت في ٢٠١٣م.

ومن مظاهر هذه المفارقة بين القول والفعل القرار الذي اتخذته قمة سرت بدعوة مندوب من الاتحاد الإفريقي لحضور جميع اجتماعات جامعة الدول العربية والعكس، وهو ما لم يتحقق أيضاً.

٣- انتقال أفكار التطرف الديني النابعة من البلاد العربية إلى عدد من الدول الإفريقية، وخصوصًا بعد استفحال خطر المنظمات الإرهابية التي تستخدم العنف بمبررات أو تفسيرات دينية.

تبقى الحقيقة أنه من أصل ٢٢ دولة عربية، فإن عشرة منها تقع جغرافيًا في إفريقيا، ويبلغ عدد شعوبها ثلثي العرب. لذلك، ورغم تراجع العلاقات العربية ـ الإفريقية بشكل عام، فقد استمرت الجهود للحفاظ عليها، وخصوصًا في إطار الأمم المتحدة التي شهدت في ٢٠١٢م، اجتماعًا على مستوى الوزراء بين الدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن العربي، والدول الأعضاء في مجلس السلم والأمن الإفريقي، وذلك على هامش اجتماعات الجمعية العامة.

ثانيًا: سمات المشهد الإفريقي الراهن

إذا كان السياق الأول الخاص بخبرة العلاقات العربية الإفريقية يشير إلى دروس الماضي، فإن السياق الثاني بسمات المشهد الإفريقي يشير إلى الحاضر، فمن المهم إدراك طبيعة الواقع الذي سوف يتم التعامل معه. وكلما كان الإدراك صحيحًا فإن السياسات المتبعة سوف تتمتع بحظ أكبر من النجاح. وفي سياق أنه من الصعوبة بمكان إصدار تعميمات على ما يزيد عن خمسين دولة، فإن هناك خصائص عامة يمكن الإشارة إليها.

أول هذه الخصائص هو **الطابع الديمقراطي لأشكال نظم الحكم،** فقد تحولت كل دول القارة الإفريقية من نظم الحزب الواحد إلى نظم تعدد الأحزاب، والانتخابات الرئاسية والنيابية الدورية. لم يكن هذا التطور تلقائيًا أو طوعيًا، وإنما كاستجابة ورد فعل لضغوط المشروطية السياسية والاقتصادية التي مارستها الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي فيما عُرف باسم «سياسة دعم الديمقراطية». وكان من شأن اتباع هذا النظام انتقال سلطة رئاسة الدولة من شخص إلى آخر. وإن كان هذا التطور لا يعني اختفاء صور التسلطية السياسية التي تستتر خلف هذا المظهر أو الشكل الديمقراطي في بعض الدول.

ولكن التطور المهم هو أن الديمقراطية بمعنى تولي الحكم من خلال الانتخابات العامة أصبحت قيمة سياسية مقننة في ميثاق الاتحاد الإفريقي الذي ينص على تجميد عضوية أي دولة يحدث فيها تغيير سياسي بالقوة أو عن غير طريق الانتخاب كالانقلابات العسكرية. وارتبط بذلك توطيد أركان الاتحاد الإفريقي كمنظمة إقليمية وفرت إطارًا مؤسسيًا جماعيًا لحماية الأمن والسلم دون الحاجة لتدخل الدول الكبرى بشكل مباشر في الشؤون الإفريقية، ومن ذلك الدور العسكري للاتحاد في الصومال ودولة جنوب السودان، ودورها السياسي في حل المنازعات بين الدول الأعضاء.

وثانيها، **أن الدول الإفريقية انتهجت سياسات التحرر الاقتصادي،** وسعت إلى بناء اقتصادات مفتوحة ومتكاملة مع الاقتصاد العالمي مما أدى إلى ازدياد تدفق الاستثمارات الأجنبية، وازدياد الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من ٢٠٠٤ – ٢٠٠٨م، بمعدل ٤,٩% سنويًا، وهو ضعف معدل الزيادة في العقدين السابقين. وفي ٢٠٠٨م، بلغ حجم الناتج المحلي الإجمالي ١,٦ تريليون دولار وهو ما يضع إجمالي الاقتصاد الإفريقي في مصاف القوى الاقتصادية الكبرى.

وثالثها، **أنه لا ينفي هذا النمو الاقتصادي وجود مشكلات هيكلية** تعاني منها أغلب الاقتصادات الإفريقية مثل ضعف البنية الأساسية، وارتفاع العجز المالي، وانخفاض مستوى المعيشة، وضعف نسبة نمو القطاع الصناعي التي بلغت ٢% في ٢٠١٤م، والتداعيات السلبية الناتجة عن أنشطة الجماعات الإرهابية مثل بوكو حرام والشباب الصومالي وجيش الرب الأوغندي.

ورابعها، **تعدد الفواعل الدولية التي أقامت علاقات وثيقة مع الدول الإفريقية** وسعت إلى الاستفادة من مواردها الطبيعية ومن الترويج لصادراتها في أسواقها، إضافة بالطبع إلى إيجاد مواقع للنفوذ السياسي والعسكري.

وتعتبر الولايات المتحدة اللاعب الرئيسي في القارة بسبب مصالحها السياسية والاقتصادية التي تتمثل في قواعدها العسكرية في عدد من الدول الإفريقية، وفي طرحها عدد من المبادرات في مجال مكافحة الإرهاب مثل مبادرة الشراكة الإفريقية المنبثقة من قوات الأفريكوم التي أنشأت عام ٢٠٠٦م، وإطلاق إدارة أوباما «استراتيجية نحو إفريقيا جنوب الصحراء» في ٢٠١٢م، وارتفاع الصادرات والاستثمارات الأمريكية خلال الفترة من ٢٠٠٩ –٢٠١٣م، بنسب ٤٥% و٣٧,٥% على التوالي. وإلى جانب الولايات المتحدة تتزايد أدوار الصين والهند وتركيا وإيران وإسرائيل. وعلى سبيل المثال فقد أنشأت الصين المنتدى الصيني الإفريقي عام ٢٠٠٠م، وبلغ حجم الاستثمارات الصينية المباشرة مبلغ ٥٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٩م، ولديها حسب تقارير

٤,٩٪ نسبة النمو في إفريقيا سنويًا وحجم الناتج الإجمالي ١,٦ تريليون دولار بالقارة السمراء

الاونكتاد لعام ٢٠١٤م، ما يقرب من ٢٢٠٠ شركة تعمل في دول إفريقيا جنوب الصحراء، وارتفعت التبادلات التجارية بين الطرفين بحيث بلغت التجارة مع الصين نسبة ٢٥% من إجمالي التجارة الإفريقية. وساعد الصين على ذلك استثماراتها في مجال البنية التحتية والطاقة وتطوير عدد من الموانئ لتسهيل عمليات النقل والتبادل التجاري مثل تطوير ميناء لامو الكيني.

وقامت تركيا باستضافة القمة التركية الإفريقية في ٢٠٠٨، والتي تلاها إنشاء مكاتب تجارية لها في ٢٢ دولة إفريقية. أما إيران، فقد ركزت على منطقة شرق إفريقيا من خلال إنشاء فرع لرابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية الإيرانية بها، وقامت بتسيير خط بحري منتظم بين ميناء بندر عباس الإيراني وميناء ممباسا الكيني. كما أنشأت منتدى التجارة الإيراني الإفريقي، ودعت إلى إنشاء سوق تجارية إفريقية آسيوية تكون هي مركزها. من جانب أخر نشطت إسرائيل لتطوير علاقاتها ونفوذها مستغلة في ذلك ظروف جمود العلاقات العربية الإفريقية والأزمات التي تعرضت لها. فركزت على المعونات الفنية والتعليم التكنولوجي، وأولت اهتمامًا خاصًا لتدريب الكوادر العسكرية والاستخباراتية.

ثالثًا: آفاق العلاقات الخليجية ـ الإفريقية

لا تبدأ العلاقات الخليجية الإفريقية من فراغ، فبالإضافة إلى الصلات التاريخية التي تم الإشارة، فإن بعض الدول الخليجية كالسعودية تمارس سياسة إفريقية نشطة، ومن الضروري تطويرها وتنشيطها في إطار خليجي. وفي هذا السياق، يمكن التأكيد على العناصر التالية:

١- تحديد الإطار السياسي والأخلاقي للتعاون، فطرح مؤتمر الكويت عدة مفاهيم يمكن البناء عليها كمفهوم الشراكة الاستراتيجية بين الطرفين، وشركاء في التنمية والاستثمار، فأي تعاون في الوقت الراهن له أسسه ومبرراته ولا يمكن اختزاله في المساعدات الاقتصادية. وعلى سبيل المثال، فإن تجارب التعاون الدولي اليوم تتأسس على أن هدفها هو المشاركة في بناء مستقبل أفضل لكل الأطراف. وهذا المستقبل يتضمن بالطبع التنمية الاقتصادية والارتفاع بمستويات النمو والمعيشة، ويتضمن أيضًا العدالة في توزيع عوائد التنمية، واحترام حقوق الإنسان، وتأكيد قيم المواطنة والمساواة، وتعزيز الثقة والتفاهم بين الشعوب، وأنه يقوم على المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة بين الأطراف دون ربطها باتخاذ مواقف مع أو ضد أطراف أخرى، وفي إطار من الندية والتكافؤ.

كما أن التعاون الدولي اليوم لا تقتصر أطرافه على الحكومات والهيآت الرسمية، وإنما يشمل أطراف أخرى كالجامعات ومراكز البحوث والغرف التجارية والجمعيات الأهلية. وهكذا، فإنه يهدف إلى تنمية رأس المال الاجتماعي الذي يعتمد على قدرات البشر وتعليمهم وخبراتهم. وأخيرًا، فبفعل التداخل بين الداخل والخارج، فإن التعاون الدولي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية في الدول أطراف التعاون.

٢- إيجاد الإطار المؤسسي للعلاقات، فمن الأهمية بمكان أن تنتظم هذه العلاقات في أطر مؤسسية، وذلك من خلال إقامة لجان للتعاون المشترك لتنظيم العلاقات مع عدد من الدول الرئيسية الإفريقية، وإن كان يعيب هذا التصور غياب إطار جماعي للعلاقات مثل المؤتمرات التي تنظمها الولايات المتحدة وفرنسا والصين والهند وتركيا، والتي توجه الدعوة فيها إلى جميع الدول الإفريقية.

وقد يكون من المتصور في هذا الشأن إما أن يتم التعاون في إطار جماعي يتم تنظيم العلاقات فيه بين مجلس التعاون الخليجي من ناحية، والاتحاد الإفريقي من ناحية أخرى، أو أن تقوم المملكة العربية السعودية بالدعوة إلى مثل هذا اللقاء أسوة بالدول التي تم الإشارة إليها على أن يكون انعقاد هذا المؤتمر بصفة دورية، وأن تُدعى للمشاركة في مداولاته بقية الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجي.

وقد يكون المنتدى السعودي – الشرق إفريقي الذي انعقد في أديس أبابا في نوفمبر ٢٠٠٩م، أو منتدى الاستثمار الخليجي الإفريقي الذي دعت إليه الرياض في ٢٠١٠م، وشارك فيه رؤساء كل من السنغال وبنين وأنجولا وتنزانيا وكينيا وموزمبيق والكونغو بادرة يمكن البناء عليها.

وفي كل الحالات، فإن تطوير العلاقات الخليجية الإفريقية، ينبغي ألا يبدو منافسًا للعلاقات العربية الإفريقية، وإنما متمم ومكمل لها.

٣- واقعية الأهداف، فقد أوضحت الخبرات السابقة أن التركيز على موضوع المساعدات المالية هو اتجاه قصير النظر، ويجعل الدول الأخرى تنظر إلى الطرف الخليجي كمصدر للمال وحسب. وتزداد أهمية هذه النقطة في ظروف انخفاض أسعار النفط وتأثيرها على الموازنات العامة في دول الخليج.

هناك آفاق واسعة لتطوير العلاقات الخليجية الإفريقية: اقتصاديًا في مجال الزراعة وإنتاج الغذاء أو الصناعة وتطوير البنية التحتية في هذه الدول، وسياسيًا ضد الأنشطة الإرهابية والقرصنة البحرية والهجرة غير المشروعة. ولكن هذه الآفاق ليست بدون حواجز أو عوائق منها: الاتجاهات السياسية غير الصديقة تجاه الدول العربية من جانب بعض النخب الإفريقية، وغياب الإطار القانوني لحماية الاستثمارات في بعض الدول الإفريقية، وغياب البنية التحتية بالنقل ومنافذ التصدير، ومواقف القوى المنافسة التي من الأرجح أن يعمل بعضها ضد تطوير العلاقات الخليجية الإفريقية.

* أستاذ العلوم السياسية - جامعة القاهرة

الحلول المثلى تكمن في التصنيع الزراعي محليًا ونقل المنتج إلى دول الخليج

الاستثمار الزراعي الخليجي في إفريقيا: المتاح والممكن وتعظيم الاستفادة

تقع المنطقة العربية في واحدة من أشد مناطق العالم حرارة ويتراوح مناخها بين شديد الحرارة والحار وبين شديد الجفاف والجاف. يؤدي ارتفاع درجات الحرارة إلى زيادة استهلاك الزروع للماء وكذا زيادة معدلات البخر من الموارد المائية وسطح التربة وبالتالي فإنتاج الغذاء في المنطقة العربية يستهلك من المياه ضعف ما يستهلكه إنتاج الغذاء في المناطق الباردة والمطيرة، بما يؤدي إلى تراجع العائد من وحدة المياه في القطاع الزراعي.

د. نادر نور الدين محمد

الماء هو العامل المحدد للزراعة – وليس التربة – وما يزرع من الترب الزراعية مرهون بما هو متاح من المياه، وتتسم المنطقة العربية بكونها ليست من مناطق الوفرة المائية وبالتالي فهي ليست من مناطق الوفرة الزراعية. وهناك عدد من الأمور المهمة حول ندرة المياه في البلدان العربية نوجزها على النحو التالي (المرجع: تغيرات المناخ ومستقبل الأمن الغذائي العربي لكاتب المقال: ٢٠١٠ كتاب الخليج دولة الإمارات العربية المتحدة):
تمثل مساحة الدول العربية ١٠,٢% من مساحة العالم إلا أنها تستقبل ٢,١ % فقط من الأمطار العالمية.

لا تمتلك الدول العربية أكثر من ٠,٣ % فقط من الموارد المائية العالمية المتجددة سنويا لعدد سكان يمثل ٥% من سكان العالم (٣٧٠ مليون نسمة في تعداد ٢٠١٤م).

هناك ١٢ دولة عربية يقل فيها نصيب الفرد من المياه عن ٥٠٠ متر مكعب سنويًا والمتوسط في دول الخليج ١٦٩ متر مكعب/سنة.

تتسم المنطقة العربية بتسجيلها أعلى نسبة تزايد سكاني في العالم بمتوسط يتراوح بين ١,٧ إلى ٢,٣% بما يمثل ضعف متوسط نسبة الزيادة السكانية العالمية (١,١%) بل أن هذه النسبة تتجاوز ٣,٥% في بعض الدول العربية.

تعتمد جميع البلدان العربية على توفير مياهها الإقليمية من أحواض سطحية أو جوفية مشتركة بما لا يوفر لها الأمن المائي المستقر ويتطلب منها متابعة يقظة لكل ما يدور في هذه الأحواض المائية مثل أحواض نهر النيل والفرات ودجلة والعاصي والأردن واليرموك وتهامة وجوبا، وجميعها أحواض عابرة للحدود وتأتي من دول غير عربية. وبالمثل أيضًا أحواض المياه الجوفية المشتركة مثل الحوض الرملي النوبي لمصر وليبيا والسودان وتشاد، وحوض شمال الصحراء الكبرى لدول الجزائر وتونس وليبيا، والخزانات الجوفية لشبه الجزيرة العربية لدول المملكة العربية السعودية والأردن والإمارات والبحرين والكويت وقطر واليمن والعراق ثم أخيرًا الأحواض الجوفية الكلسية التي تمتد عبر لبنان وسوريا والأردن.

وعلى الرغم من أن القطاع الزراعي هو المستهلك الأعظم للمياه في الدول العربية حيث يستحوذ وحدة على ٨٢% من إجمالي الموارد المائية المتاحة ومع ذلك فهو لا يساهم في اقتصاديات الدول العربية إلا بقدر يتراوح بين ١٣ إلى ٢٠% فقط بما لا يتناسب مع حجم استنزافه للمياه ولا يزيد عائد المتر المكعب في قطاع الزراعة في المنطقة العربية عن نصف إلى دولار فقط بينما يصل في القطاع الصناعي إلى ٥ – ٨ دولارات وفي القطاع الفندقي والسياحي إلى ٥٠ – ٦٠ دولارا، وعلى ذلك فإن أولوية استخدامات المياه الجوفية كمورد ثمين ونادر في المنطقة العربية في القطاع الصناعي أولا ولو أرتبط الأمر بالأمن الغذائي فلا بد من تكامل الزراعة مع التصنيع الزراعي. وفي هذا الصدد يمكن القول إن ٦٠ – ٨٠% من مبيعات السوبر ماركت أصبحت عبارة عن سلعًا غذائية مجمدة أو مبردة أو محفوظة أو سابقة التجهيز أو مجففة (بصل وثوم...) بسبب تنامي عمل

إفريقيا المكان المناسب للاستثمارات الخليجية النظيفة لتحقيق الأمن الغذائي وليس استنزاف الموارد مثل الغرب

الزوج والزوجة سواء دوليًا أو عربيًا وبالتالي تبرز أهمية التصنيع الزراعي وحفظ المنتجات الزراعية وتقليل الفاقد وزيادة القيمة المضافة للعائد من وحدة المياه في القطاع الزراعي. ومع زيادة طلب قطاعي الاستخدام الصناعي والمحليات (منزلي ومدارس وجامعات ومستشفيات ومباني حكومية وحدائق عامة) سيزيد طلبهم على المياه العذبة نتيجة للتقدم الحضري والحضاري المستمر وسيكون ذلك خصمًا من مياه القطاع الزراعي المستنزف الأكبر للموارد المائية، إلا أن الدلائل المستقبلية تشير إلى حاجة الدول العربية إلى المزيد من المياه في القطاع الزراعي لمواجهة الأخطار المستقبلية الناجمة عن زيادة الطلب على الغذاء وتضاعف عدد السكان واستمرار ندرة المياه بالإضافة إلى الاحترار العالمي وربما تراجع الموارد المائية العربية بما سيؤدي إلى اتساع الفجوة الغذائية في العالم العربي والذي يستورد نحو ٦٠% من غذائه من الخارج.

نصيب الفرد من المياه في الدول العربية أقل من حد الندرة (١٠٠٠ م٣/سنة)

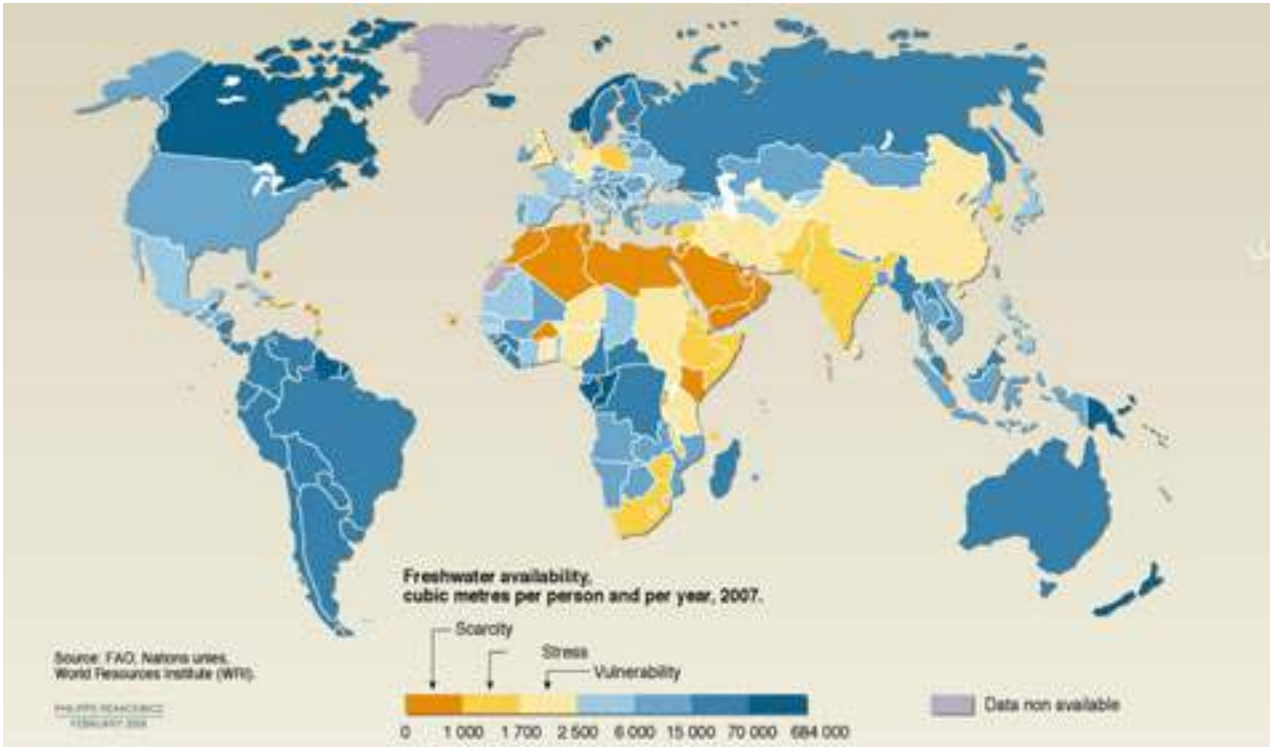

نصيب الفرد من المياه في المنطقة العربية في سبيله للتحول إلى الفقر المائي المدقع

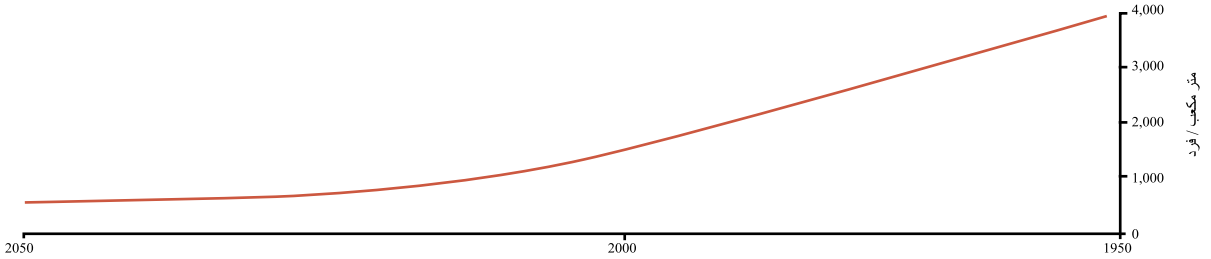

المصدر: البنك الدولي ٢٠٠٩: تحسين الأمن الغذائي في البلدان العربية

المنطقة العربية هي المستورد الأول للحبوب في العالم

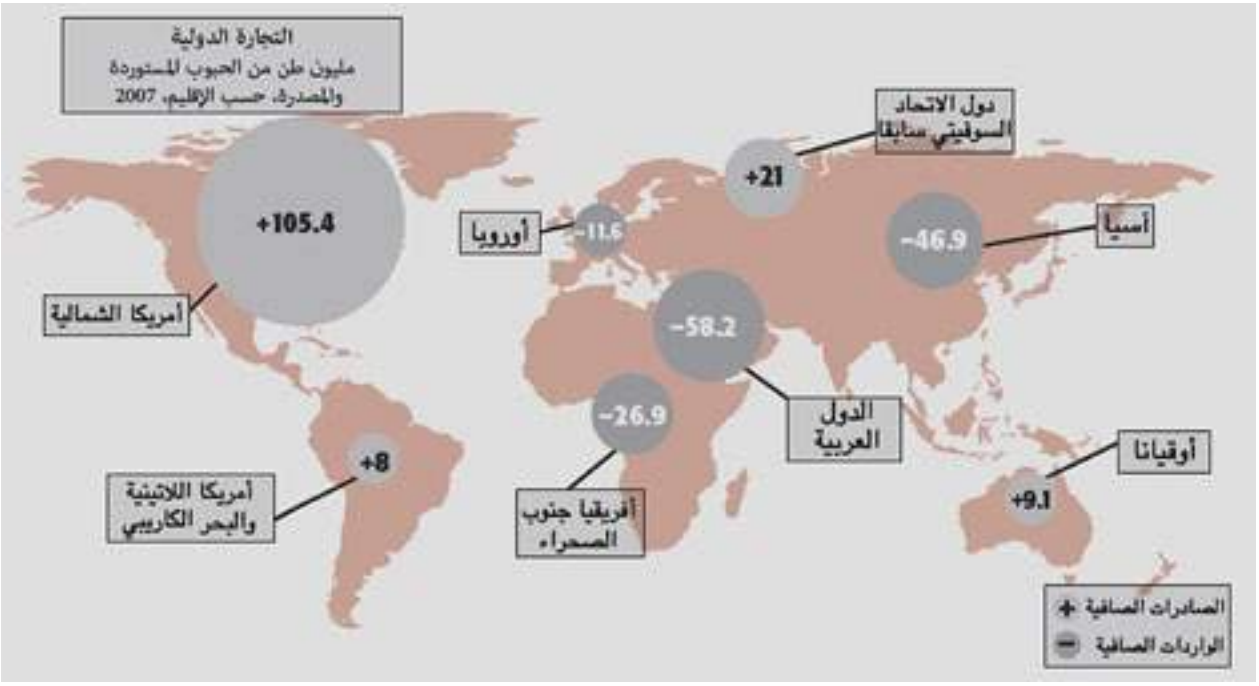

نفس المصدر السابق للبنك الدولي

تقدر المساحة المنزرعة في المنطقة العربية بنحو ٧٢,١ مليون هكتار (مساحة الهكتار عشرة آلاف متر مربع) وهو ما يعادل ٥,٤% فقط من المساحة الإجمالية للوطن العربي (المنظمة العربية للتنمية الزراعية: تقرير أوضاع الأمن الغذائي العربي ٢٠١٤م). يزرع من هذه المساحة نحو ١٣,٣% بالزراعات المستديمة (بساتين فاكهة وقصب السكر وبعض أنواع المراعي)، ونحو ٧٠,٢% بالمحاصيل الاقتصادية، ومازال هناك نحو ١٦,٥% متروكة بدون زراعة.

وفي الجانب الآخر تبلغ الموارد المياه المتاحة في الوطن العربي نحو ٢٥٧,٥ مليار متر مكعب سنويًا، ولا يتجاوز متوسط نصيب الفرد من المياه إلى ٦٦٣ م٣ سنويًا أي تحت خط الفقر المائي المحدد بألف متر مكعب للفرد في السنة، وفي الطريق إلى الفقر المزمن والمدقع عندما يقل نصيب الفرد عن ٥٠٠ م٣/سنة (نفس المصدر السابق). وفي المقابل تبلغ موارد المياه العذبة في العالم حاليًا نحو ٤٥٠٠ مليار متر مكعب سنويًا يستخدم منها حاليًا نحو ٣٥٠٠ مليار متر مكعب سنويًا (إحصائيات الفاو المائية).

ندرة المياه في المنطقة العربية قادتنا إلى فجوة غذائية عميقة حيث لا نحقق الاكتفاء الذاتي سوى في الخضروات الطازجة والفاكهة والبطاطس والأسماك ونقترب من الاكتفاء الذاتي من البيض (٩٧%). يتربع السكر المكرر على قمة الفجوة الغذائية العربية بنسبة اكتفاء ذاتي لا تتجاوز ٣٢,٧% وتليه الزيوت النباتية للطعام بنسبة اكتفاء ٣٤,٤ ثم مجموعة الحبوب بنسبة ٥١,٥% (قمح وشعير وأرز وذرة)، ثم تأتي البقوليات بنسبة اكتفاء ذاتي ٦٥,٥%، والدواجن ٧١%، ثم الألبان ومنتجاتها ٨٣%، واللحوم الحمراء ٨٠%. وعلى الرغم من هذه الفجوة الغذائية العميقة والتي تتطلب من الجميع الحفاظ على المنتج الغذائي النادر إلا أن نسبة الفاقد من الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية يزيد من الإحساس بالفجوة ويتجاوز أغلب المعدلات العالمية حيث تبلغ أقصاها في الخضروات بنسبة ٣٦% يليه الفاقد في الحبوب بنسبة ٢٢,٥% ثم الفاكهة بنسبة ٢٢%، مع نسب فقد محسوسة أخرى في الألبان ومنتجاتها والبطاطس وباقي الصنوف الغذائية. وتساهم أربع دول عربية من إجمالي ٢٢ دولة عربية وهي المملكة العربية السعودية ومصر ودولة الإمارات العربية المتحدة ودولة الكويت بنحو ٦٤,٥% من إجمال الفجوة الغذائية العربية منها ٢٠% للمملكة وحدها ونحو ١٩% لمصر (تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية ٢٠١٤م).

لم يكد العالم يلتقط أنفاسه من أزمة الغذاء العالمية ٢٠٠٨/٢٠٠٧م، والتي أرتفع فيها سعر القمح إلى الرقم القياسي العالمي ٤٨٠ دولارًا للطن وبرميل النفط إلى ١٤٨ دولارًا مع زيادة كبيرة خاصة في أسعار زيوت الطعام وذرة الأعلاف

والسكر والزبدة والألبان ومنتجاتها، حتى عادت الأزمة بعنف مرة أخرى عام ٢٠١٠م، بما أيقظ الوعي العام لدى الحكومات بخطورة موقف الأمن الغذائي للمنطقة العربية حيث أستنفذ ارتفاع أسعار الغذاء وحده (وليس ثمن الغذاء) أكثر من ١% من الناتج المحلي للدول العربية. تكرار نوبتين لارتفاع أسعار الغذاء خلال عامين فقط لفتت الانتباه بشدة إلى أهمية الأمن الغذائي وتوفير متطلبات الدول من غذائها بعيدًا عن مضاربات المجرمين في بورصات الغذاء العالمية وسيطرة البعض على أسعار الغذاء بسبب الاحتكارات وتعمد تعطيش الأسواق لأن الأمر قد يصل بنا إلى أن يكون النفط مقابل الغذاء، بل أن بعض الدول رفعت شعار أن مياه اليوم هي بترول الغد وهي أيضًا ذهب وبلاتين بعد الغد. ثم يأتي دخول تغير المناخ في الحسابات وأضافته لأهمية مضاعفة للأمن الغذائي مع التوقعات بنقص محصول الحاصلات الاستراتيجية بنسب تتراوح بين ١٠ إلى ٢٠% خاصة في المنطقة العربية مع احتمالات يقينية بتحرك الأمطار شمالًا وتراجعها على أغلب الدول العربية.

نتيجة لكل ما سبق اتجهت الأنظار عالميًا وعربيًا إلى دول الوفرة الزراعية لكل من المياه والترب الزراعية خاصة في الدول منخفضة الكثافة السكانية سواء في دول جنوب آسيا أو شرق أوروبا أو بعض دول الأمريكيتين ثم أخيرًا القارة البكر إفريقيا حيث أقل النسب لاستغلال المتاح من المياه ومن الترب الزراعية والبحث عن جذب استثمارات خارجية تنهض بمستوى المعيشة للفقراء من السكان حيث تعتبر القارة السمراء هي الأكثر في عدد الدول التي تعاني من الفقر والجوع بينما تمثل القارة الآسيوية الكثافة الأكبر لعدد الفقراء في العالم. بدأ الرصد العالمي للزراعة في الخارج والدول التي تعرض أراضيها للاستثمارات الزراعية وهي منتشرة في قارات الدنيا الخمس بدءًا من الأمريكيتين ثم شرق أوروبا وروسيا وبلدان البحر الأسود وصولا إلى آسيا وإفريقيا. ففي أمريكا الجنوبية كانت الأرجنتين الأكثر جذبًا للاستثمارات الزراعية ثم كندا في أمريكا الشمالية، ثم في القارة الآسيوية كانت كمبوديا وإندونيسيا ولاوس وميانمار، ثم في القارة الإفريقية التي تصنف بالمارد النائم أو سلة غذا العالم في المستقبل كانت الاستثمارات الزراعية وفيرة في موزمبيق ومدغشقر وإثيوبيا وتنزانيا والسودان وجوب السودان والسنغال ومالي والكاميرون والكونغو وكينيا وغانا.

القارة السمراء كانت الأكثر جذبًا للاستثمارات العالمية بسبب وفرة الأراضي والمياه بمختلف أنواعها سواء الأمطار أو المياه الجوفية القريبة أو الأنهار والبحيرات العذبة، بالإضافة إلى وفرة الأراضي الزراعية غير المستغلة وانخفاض أسعارها أو طرحها بالمجان في بعض الأحيان بسبب ما تعانيه هذه الدول من الندرة التقنية والاقتصادية أي غياب أصحاب التخصصات المختلفة في الزراعة والري واستخدامات المياه وأيضًا غياب رأس المال والاعتمادات المالية اللازمة لزراعة الأراضي الوفيرة وأيضًا لتوفير البنية الأساسية الزراعية.

تصنف موزمبيق على أنها الدولة الأكثر جذبًا للاستثمارات الزراعية الأجنبية بنحو ١٤ مليون هكتار ويسيطر على أغلب الاستثمارات الزراعية بها اليابان والبرازيل، ثم تأتي مدغشقر ثانيًا باستثمارات زراعية تجاوزت ١,٤ مليون هكتار أغلبها استثمارات في زراعات الذرة وزيت النخيل وأغلبها استثمارات كورية بالإضافة إلى سيطرة الاستثمارات الأوروبية حديثًا بنسبة ٧٠% مقابل ١٩% آسيوية وفقط ١١% شرق أوسطية (دراسة لجامعة أكسفورد عام ٢٠١٥م، عن الاستغلال الزراعي لأراضي إفريقيا). تأتي إثيوبيا بعد ذلك بسبب مشروعاتها للتوسع في إقامة السدود على أنهارها العديدة وتجذب حتى الآن استثمارات لنحو ١,٥ مليون هكتار ومثلها في قوائم الانتظار وأغلبها استثمارات صينية وهندية وتنافسها من بعد الاستثمارات الخليجية. ثم تأتي السودان ومعها أيضًا جنوب السودان واللتان أصبحتا من الدول الجاذبة للاستثمارات خاصة الكورية (صاحب أكبر مصنع لإنتاج الإيثانول في أفريقيا والمقام في الخرطوم) والهندية والصينية ثم الخليجية، ويمكن لجنوب السودان أن تكون من أكثر مناطق القارة جذبًا للاستثمارات في مجال الثروة الحيوانية لوفرة أراضي المروج والغابات والمستنقعات وتليها مناطق الأراضي السودانية ثم الإثيوبية وإن كان يعيب الأخيرة عدم وجود نظام رعاية بيطرية أو تطعيمات وأمصال لضمان سلامة الثروة الحيوانية وسلامة الغذاء بالإضافة إلى تكرار تعرض العديد من مناطقها للجفاف والقحط كما هو حادث حاليا ولتسع سنوات متصلة والاعتماد على الزراعة المطرية بنسبة تتراوح بين ٨٥ – ٩٠% وبالتالي فهي تتطلب استثمارات مالية كبيرة للتحول للزراعة المروية الأقل مخاطرة وأيضا الوفيرة المحصول.

وبسبب قرب شرق القارة الأفريقية من السواحل والموانئ الخليجية فإنها تستأثر بمعظم الاستثمارات الخليجية للمملكة

جنوب السودان الأكثر جذبًا للاستثمار في الثروة الحيوانية لوفرة الأراضي والغابات والمستنقعات وتليها السودان

العربية السعودية والكويت والإمارات وقطر والبحرين بينما كانت مالي والنيجر وتشاد الأكثر استحواذًا على الاستثمارات الزراعية الليبية قبل أن تصل ليبيا إلى وضعها الحالي. ويمكن للاستثمارات الخليجية الزراعية الاستثمار في حاصلات الفجوة الغذائية العربية خاصة في الحاصلات التي تجود في دول شرق ووسط إفريقيا وهي أيضًا الحاصلات ذات الاحتياجات المائية الكبيرة وأهمها قصب السكر والأرز وزيوت النخيل والذرة بمختلف أنواعها خاصة الذرة الصفراء للأعلاف ثم الشعير وبنسب أقل الاستثمارات في زراعات القمح نظرا للمناخ الإفريقي الحار ثم تأتي الثروة الحيوانية واللحوم الحمراء والتي تنمو على المراعي الطبيعية والسفانا ومعها أيضًا الاستثمار في أخشاب الغابات وصناعات الورق كما في غابات الكونغو (تبلغ ٢٢٠ مليون فدان وتعتبر ثاني أكبر مساحة غابات في العالم بعد غابات الأمازون) والتي تستأثر بها الصين وحدها حتى الآن دون منافسة كما تحاول الصين أن تستأثر بأغلب الاستثمارات الزراعية في إثيوبيا وتنزانيا ومعها الهند وإسرائيل وكوريا الجنوبية بل نستطيع أن نقول أن الصين واقعة تماما في غرام إثيوبيا، حيث تقيم الصين والهند ملتقيات سنوية تحت مسمى «الصين وإفريقيا» و «الهند وإفريقيا» على الرغم من إدانة تقارير الأمم المتحدة لاستنزاف الصين والهند ومعهما كوريا الجنوبية للثروات الطبيعية للدول الإفريقية سواء في زراعات الوقود الحيوي لإنتاج بدائل للبنزين والسولار أو لاستغلال الغابات خشبيا وإقامة مصانع للورق ولتصنيع الأثاث مع الابتعاد عن إقامة مشروعات لإنتاج الغذاء بما وصفته الأمم المتحدة بأنه احتلال للأراضي تحت مسمى الاستثمار الزراعي أو هو استغلال لإمكانيات المارد الأفريقي دون عائد يذكر على سكانه الفقراء ودون المساهمة في تقليص الفجوة الغذائية ونسب الفقر والجوع Land Grabbing in Africa، وعلى ذلك فإن القارة الإفريقية التي تحقق ميزان تجاري في صالحها لعلاقاتها التجارية مع الصين بسبب استنزاف الصين للموارد الطبيعية في القارة الإفريقية.

العلاقات التجارية بين الصين وإفريقيا

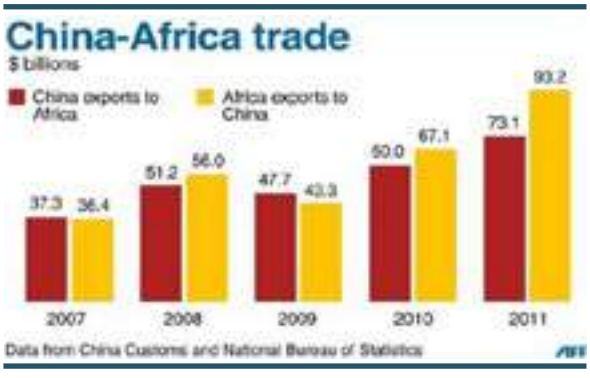

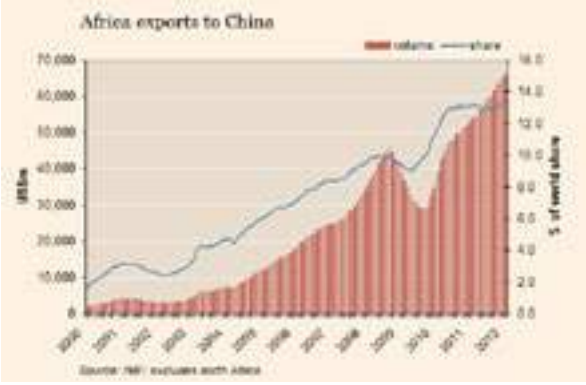

ببناء مصنع السكر، وبالمثل فإن الاستثمارات في الثروة الحيوانية في الأبقار والضأن والجمال يتطلب إنشاء وحدات بيطرية حديثة لرعاية المواشي وتطعيماتها ثم مسالخ ومصانع تعبئة وتبريد لنقل اللحوم الطازجة والمبردة إلى دول الخليج بما يمثل قيمة مضافة كبيرة وتتحول إلى استثمارات نظيفة وصديقة للبيئة. الاستثمار الأمثل للموارد الزراعية الوفيرة وتحقيق قيمة مضافة من الاستثمارات الخليجية في دول القارة الإفريقية يتطلب حتمية إدخال التصنيع الزراعي في هذه الدول ونقل المنتج النهائي فقط إلى دول الخليج، فإقامة مشروعات لزراعات قصب السكر على الأمطار المجانية بجدواه الاقتصادية العالية يكتمل يضاف إلى ذلك أيضًا مصانع الألبان للمواشي التي تعيش على الموارد الطبيعية وبالتالي إنتاج الألبان الأورجانيك وجميع منتجاتها بالإضافة إلى اللحوم نفسها كمنتج عضوي خالص ناتج من مراع ومروج طبيعية لا يضاف إليها لا مبيدات ولا أسمدة وبالتالي تكون قادرة على غزو دول الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية وتباع بأسعار تتراوح بين ٣ – ١٠ أضعاف المنتجات التقليدية غير العضوية بالإضافة إلى تأثيراتها الإيجابية على الصحة العامة بسبب خلوها من الكيماويات. وبالمثل أيضًا الخضروات والطماطم والتي تكتمل بمصانع مركزات الطماطم (الصلصة) والخضروات المبردة والمجمدة والمحفوظة وسابقة التحضير بدون مواد حافظة، ونفس الأمر في فاكهة العصير من المانجو والموالح والأناناس والخوخ وغيرها والتي تكتمل بالتصنيع الزراعي ومصانع العصائر ومركزات الفاكهة.

قارة بكر مع رؤوس أموال خليجية واستثمارات نظيفة تساهم في أمن الغذاء في دول القارة الأفريقية ومعها المنطقة العربية يمكن أن تكون استثمارًا نظيفًا وليس استغلال واستنزاف للموارد كما تفعل الدول الغربية عن المنطقة، فما أصعب أن ننتزع الغذاء من أياد جائعة.

*الأستاذ بكلية الزراعة جامعة القاهرة

أربعة مجالات مهيأة للاستثمارات العربية بالقارة السمراء

الموارد الطبيعية في إفريقيا: الفرص والإمكانيات ومصالح دول الخليج

القارة الإفريقية هي ثاني أكبر قارة في العالم من حيث المساحة، وتشكل ٢١٪ من مساحة الكتلة الأرضية (٣٠,٣ مليون كم٢)، ويسكن بها نحو ١,٢ بليون نسمة عام ٢٠١٦م (١٦٪ من سكان العالم)، كما تزخر بالكثير من الموارد الطبيعية، مثل النفط والغاز الطبيعي والمعادن والأخشاب والأراضي الصالحة للزراعة، والثروة الحيوانية، والمياه العذبة من أمطار وأنهار وبحيرات ومياه جوفية، وطاقة شمسية، وطاقة رياح، علاوة على الموقع الاستراتيجي الجغرافي، والتي لا تزال في معظمها غير مستغلة بسبب ضعف البنية التحتية، وعدم الاستقرار السياسي والأمني، وانتشار الجهل والمرض والفقر والفساد، ونقص الاستثمارات.

د. عباس محمد شراقي

رغم أن الكثير من الموارد الطبيعية في إفريقيا مازالت تحت الاستكشاف، إلا أنها تشكل حجر الأساس للاقتصاد الإفريقي، حيث تعتمد معظم الدول الإفريقية عليها في التصدير. لعبت الموارد الطبيعية في القرنين الماضيين دوراً رئيسياً في جلب الاستعمار الى القارة الإفريقية بغية الاستفادة منها في نموه الاقتصادي، وتركها في ستينات القرن الماضي تواجه مصيرًا صعبًا في مواجهة التحديات الاقتصادية حيث أن بها حاليًا ٣٥ دولة من مجموع ٥٠ دولة هي الأفقر عالميًا طبقًا لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠١٥ م.

عاد التنافس الدولي على القارة الإفريقية مرة أخرى خاصة في العقدين الأخيرين بين الأقطاب الرئيسة للنظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية، وأوروبا، والصين، ولكن بشكل جديد يتفق مع طبيعة النظام الدولي الحديث، وازداد مؤخرًا ظهور دول الخليج العربي وتركيا والهند وإيران ومن قبلهم اسرائيل على الساحة الإفريقية بهدف الاستفادة من ثروات القارة ومواردها الطبيعية عن طريق الاستثمار والتعاون المشترك.

أولًا-الموارد المعدنية:

تحتوي القارة الإفريقية على أكثر من ٣٠٪ من مجموع احتياطي الموارد المعدنية للكرة الأرضية، مركزة في وسط وجنوب القارة (شكل ١)، منها ما يشكل أكثر من ٩٠٪ من الاحتياطي العالمي مثل البلاتين والكروم، ومنها ما هو أكثر من ٤٠٪ مثل الذهب والماس والكوبالت والمنجنيز والفوسفات (شكل ٢)،

شكل (١): التوزيع الجغرافي لأهم المعادن الإستراتيجية في أفريقيا عام ٢٠١٥م.

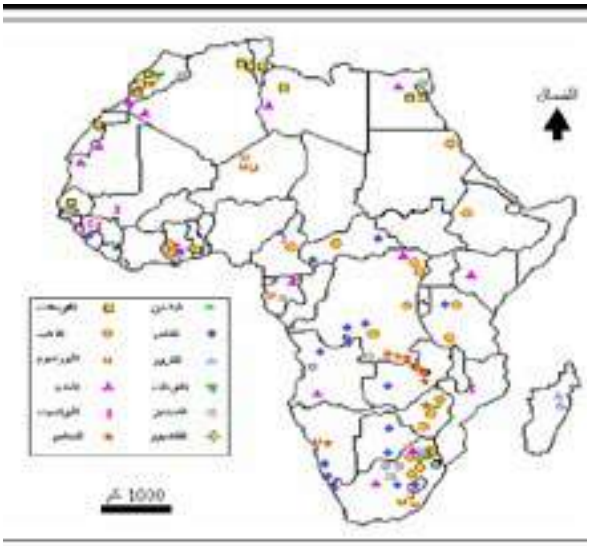

شكل (٢): نسبة الإنتاج والاحتياطي العالمي للمعادن في إفريقيا عام ٢٠١٥م.

إفريقيا تضم ٣٠٪ من احتياطي الموارد المعدنية في العالم
تتركز في وسط وجنوب القارة السمراء

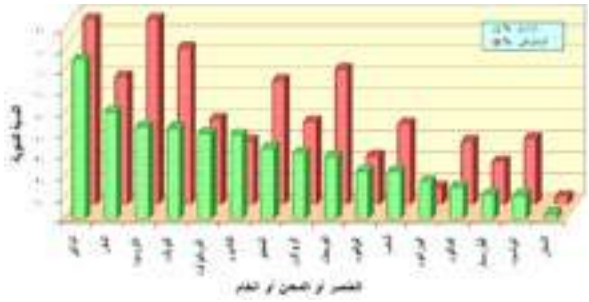

أهم الدول الإفريقية في مجال التعدين هي: جنوب إفريقيا، غانا، زيمبابوي، تنزانيا، زامبيا، وجمهورية الكونغو الديمقراطية. وتعد جمهورية جنوب إفريقيا واحدة من أكبر دول العالم في مجال التعدين من حيث التنوع المعدني وكمية الإنتاج والاحتياطي، فهي تحتوي على أكبر احتياطي عالمي من الكروم والذهب والفاناديوم والمنجنيز والبلاتين، كما أنها تعتبر رائدة القارة في الإنتاج والاحتياطي لمعظم المعادن باستثناء الماس (بتسوانا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) واليورانيوم (النيجر) والنحاس (زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية) والفوسفات في المغرب.

ثانيًا-النفط والغاز الطبيعي في إفريقيا:

تملك إفريقيا إمكانات نفطية كبيرة رغم تواضع النشاط الاستكشافي بها، وخاصة في خليج غينيا ودول شمال وشرق إفريقيا حيث الأحواض الرسوبية والتراكيب الجيولوجية المناسبة.

تقوم حوالي ١٦ دولة إفريقية بتصدير النفط هي: نيجيريا، أنجولا، ليبيا، الجزائر، السودان، جنوب السودان، غينيا الاستوائية، الكونغو برازافيل، الجابون، تشاد، مصر، تونس، الكاميرون، كوت ديفوار، جمهورية الكونغو الديمقراطية، وموريتانيا. تنتج القارة الإفريقية أكثر من ١١٪ من إنتاج النفط العالمي على مدار العقد الماضي، ولكن لا يزال عائد النفط ضعيف جدًا، وفي المقابل استهلاك النفط في معظم الدول الإفريقية منخفض للغاية.

تحتل إفريقيا المرتبة الثالثة عالميًا (١٠٪) في احتياطي، ووفقًا لتقارير BP الإحصائية للطاقة، فإن احتياطي النفط المؤكد في إفريقيا ازداد بمقدار ١٥٠٪ عنه عام ١٩٨٠م، حيث ازداد من ٥٣ بليون برميل إلى ١٣٠ بليون برميل في نهاية عام ٢٠١٣م، ومن المتوقع أن يستمر في هذه الزيادة، ويقدر احتياطي النفط عبر مياه البحار بحوالي ١٠٠ بليون برميل.

أهم الدول التي يصدر إليها النفط الإفريقي هي الولايات المتحدة الأمريكية (٢٣٪)، الصين (١٤٪)، إيطاليا (٨٪)، والهند (٨٪).

على الرغم من الموارد النفطية الكبيرة في إفريقيا، إلا أن طاقة التكرير محدودة للغاية، نتيجة لذلك فإن دولًا مصدرة لخام النفط مثل أنجولا ونيجيريا تستورده مرة أخرى كمشتقات بترولية بتكلفة إضافية. ويعوق صناعة تكرير البترول في إفريقيا عدة مشاكل منها الفساد، وسوء الصيانة، والسرقة.

يشكل احتياطي الغاز الطبيعي في إفريقيا حوالي ٧,٦٪ من الاحتياطي العالمي عام ٢٠١٤م، ازداد هذا الاحتياطي من ٢١٠ ترليون قدم مكعب في عام ١٩٨٠م، إلى ٥٠٠ ترليون قدم مكعب عام ٢٠١٣م، محققًا نموًا قدره ١٣٨٪. ويشكل إنتاج الغاز الطبيعي في إفريقيا حوالي ٥,٨٪ من الإنتاج العالمي عام ٢٠١٤م، وأهم الدول المنتجة هي الجزائر (٤١٪) ومصر (٢٤٪) ونيجيريا (١٩٪) وليبيا (٦٪).

ثالثًا-الأراضي الصالحة للزراعة:

إفريقيا لديها إمكانات كبيرة في المجال الزراعي، حيث تتوفر التربة الزراعية التي هي مورد طبيعي غير متجدد وضروري لتحقيق الأمن الغذائي، وتبلغ مساحة الأراضي الصالحة للزراعة في إفريقيا حوالي ٦٣٠ مليون هكتار (٢١٪ من مساحة القارة)، ويعتمد ٥٠٪ من سكان إفريقيا على النشاط الزراعي الذي يشكل ٣٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP).

تحتوي القارة الإفريقية على ٢٥٪ من إجمالي الأرضي الصالحة للزراعة في العالم، إلا أنها تنتج حوالي ١٠٪ فقط من الإنتاج الزراعي العالمي، ولذا فهي تعتمد بشكل كبير على استيراد الغذاء وكذلك على المعونات الخارجية الغذائية لأسباب عديدة منها عدم استغلال كثير من الأراضي القابلة للزراعة، وانخفاض إنتاجية الأراضي الزراعية لعدم تطبيق أساليب الزراعة الحديثة، وعدم استخدام نظم الري، حيث تعتمد إفريقيا بنسبة ٤٪ فقط على الزراعة المروية والباقي زراعة مطرية، ومن المعروف أن الري يمكن أن يزيد الإنتاج الزراعي بنسب تتراوح بين ١٠٠-٤٠٠٪، تدهور الأراضي بسبب التعرية الشديدة وزيادة التملح، ضعف البنية التحتية خاصة الطرق والطاقة ووسائل تخزين المحاصيل حيث تفقد إفريقيا حوالي ٥٠٪ من هذه المحاصيل نتيجة التخزين السيئ وضعف التسويق والاتصالات، وانتشار الأمراض مثل الإيدز والملاريا والحمى الصفراء وغيرها.

رابعًا-الموارد المائية في إفريقيا:

تحظى القارة الإفريقية بأكثر من ٦١ حوض نهري مشترك

تغطي ٦٤٪ من مساحة القارة، وتحتوي على ٩٣٪ من الموارد المائية المتجددة السنوية، أهمها خمسة أحواض نهرية كبرى هي: الكونغو (٣,٧ مليون كم٢)، النيل (٣ مليون كم٢)، النيجر (٢,١ مليون كم٢)، والزمبيزي (١,٤ مليون كم٢)، الأورانج (٨٩٠ ألف كم٢)، كما تحتوي على ٤٠ خزان جوفي مشترك.

يبلغ متوسط كمية المياه السطحية المتجددة سنويًا في إفريقيا حوالي ٤٠٥٠ بليون م٣ وهي تمثل ٩٪ عالميًا، بالرغم من أن إفريقيا تشكل ١٦٪ من سكان العالم، ونحو ٢٠,٣٪ من مساحة القارات، كما يبلغ نصيب الفرد السنوى من المياه في إفريقيا حوالي ٣٦٨١ م٣/سنة في ٢٠١٥م، وهي تمثل تقريبًا نصف نصيب الفرد العالمي ٦٣٠٥ م٣/سنة.

تحظى جمهورية الكونغو الديمقراطية بمفردها على حوالي ٥٧١٤ بليون م٣ مياه أمطار يجري منها على السطح ١٣٠٠ بليون م٣ (٣٢٪ من المياه السطحية الإفريقية) هي حصيلة التصرف السنوي لنهر الكونغو على مدار العام، وهي تعادل ١٥ ضِعْف مايأتي به نهر النيل سنويًا عند أسوان، تصرف جميعها في المحيط الأطلنطي لعدم حاجة الكونغو لها بسب الأمطار الدائمة طوال العام.

تحظى إفريقيا بـ ٦١ حوض نهري مشترك تغطي ٦٤٪ من مساحتها وتضم ٩٣٪ من الموارد المائية

تعاني أغلب المناطق العربية من ندرة المياه نظرًا للموقع الجغرافي الكائن في المنطقة الجافة وشبه الجافة من الكرة الأرضية حيث قلة الأمطار، وارتفاع درجة الحرارة وزيادة معدلات البخر. انخفض نصيب الفرد السنوي من المياه المتجددة خاصة فى دول الخليج العربي إلى أقل من ١٠٠ م٣/سنه (شكل ٣) نتيجة زيادة النمو السكاني والعمراني السريع، وتزايد النشاط الصناعي والزراعي، وتزايد استهلاك الفرد.

شكل (٣): نصيب الفرد العربي من المياه المتجددة عام ٢٠١٥ والمتوقع عام ٢٠٢٥م.

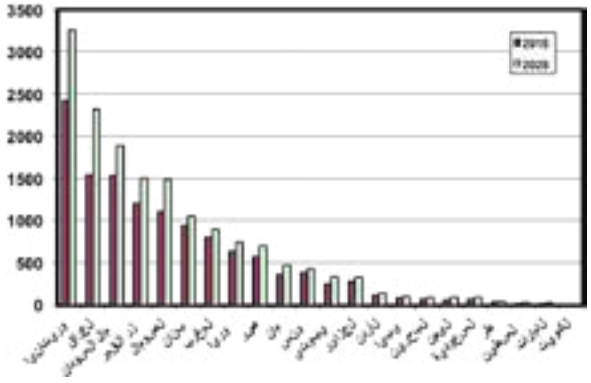

خامسًا-الطاقة الكهرومائية:

توفير الطاقة هو التحدي الاقتصادي الرئيسي الذي يواجه القارة الإفريقية وكثير من الدول العربية، تتمتع القارة الإفريقية بإمكانات طاقة كهرومائية ضخمة تكفي لتلبية احتياجات القارة من الكهرباء والتصدير خارج القارة. أكبر التصرفات المائية تأتي من نهر الكونغو ثم الزمبيزي والنيجر والنيل. تتميز الطاقة المائية بأنها نظيفة ومتجددة، ورخيصة التكلفة حيث يتراوح سعر الكيلو وات ساعة بين ٠,٠٣ – ٠,١٠ دولار أمريكي. تنتج إفريقيا حوالي ٣٪ فقط من إنتاج الطاقة المائية في العالم، وهذا يشكل أقل من ١٥٪ من إمكاناتها الكهرومائية، ويرجع ذلك الى التحديات التقنية والمالية والبيئية الرئيسية التي يجب التغلب عليها لتطوير هذه الموارد. وتشهد إفريقيا تقدمًا كبيرًا في استغلال الطاقة المائية في السنوات الأخيرة، ويوجد تحت الإنشاء حاليًا مشروعات لإنتاج حوالي ١٧ ألف ميجاوات.

إمكانات إنتاج الكهرباء من الأنهار الإفريقية يزيد على ٢٠٠ ألف ميجاوات، تصل إمكانات نهر الكونغو فقط الى حوالي ١٠٠ ألف ميجاوات، منها أكثر من ٤٠ ألف ميجاوات من مشروع سد انجا العظيم (Grand Inga)، سوف يعتبر أكبر مشروع مائى لانتاج الكهرباء فى العالم، والذى يحتاج إلى حوالى ١٠٠ بليون دولار أمريكي، ولذا فهو يعتبر مشروع اقليمي وليس قومى يحتاج إلى تكاتف الجهود الدولية، حيث أن جمهورية الكونغو الديمقراطية من أفقر ١٠ دول فى العالم فهي لاتستطيع تنفيذ هذا المشروع بمفردها، ويصل جملة من تنتجه من كهرباء حوالي ٢,٤١٠ ميجاوات من ١٧ مشروع مائي منها أنجا الأول (٣٥١ ميجاوات)، أنجا الثاني (١٤٢٤ ميجاوات)، وتحت الإنشاء أنجا الثالث (٤٣٢٠ ميجاوات ليبدأ العمل ٢٠١٣م، من إجمالي محتمل ٧٨٠٠ ميجاوات).

إمكانات إثيوبيا من الطاقة المائية تصل إلى حوالي ٤٠ ألف ميجاوات، ينتج منها حتى نهاية عام ٢٠١٥م حوالي ٣٠٠٠ ميجاوات من مشروعات مائية أهمها جيبى ١ عام ٢٠٠٤م (١٨٤ ميجاوات)، تاكيزى عام ٢٠٠٩م (٣٠٠ ميجاوات)، جيبى ٢ عام ٢٠١٠م (٤٢٠ ميجاوات)، تانا-بليس عام ٢٠١٠م (٤٦٠ ميجاوات)، سد جيبى ٣ عام ٢٠١٥ (١٨٧٠ ميجاوات)، وتحت الإنشاء حاليًا سد النهضة الذي سوف ينتج حوالي ٦ آلاف ميجاوات بنهاية عام ٢٠١٧م.

يصل إجمالي الطاقة المائية الإفريقية في نهاية عام ٢٠١٤م إلى ٢٨ ألف ميجاوات، ٩٠٪ منها يتركز في ثمانية دول هي: جمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا، مصر، الجابون، نيجيريا،

زامبيا، مدغشقر، وموزامبيق. ويمكن الاستفادة من الطاقة المائية الإفريقية في الخليج العربي عن طريق الربط الكهربائي.

سادسًا-الطاقة الشمسية وطاقة الرياح:

تعرف إفريقيا بأنها قارة الشمس حيث التأثير الأعظم على مستوى العالم من حيث كثرة ساعات السطوع الشمسي على مدار العام، كما تتميز إفريقيا بسمائها الصافية عدا المنطقة الاستوائية الأكثر انتشارًا للسحب.

تسجل منطقة شرقي الصحراء الكبرى/ شمالي شرق إفريقيا بشكل خاص أرقامًا فريدة لعدد ساعات سطوع أشعة الشمس (٤,٣٠٠ ساعة/سنة) بنسبة ٩٧٪، كما تسجل أيضا الحد الأقصى لشدة السطوع الشمسي السنوي (أكثر من ٢٢٠ كيلو سعر / سم٢).

إمكانات طاقة الرياح في إفريقيا عالية وهي تختلف من مكان إلى آخر، وتشمل المناطق ذات سرعات الرياح العالية شمال وجنوب إفريقيا، النيجر في غرب إفريقيا؛ تشاد في وسط إفريقيا؛ جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، السودان، الصومال، وأوغندا؛ وليسوتو وملاوي وجنوب إفريقيا وتنزانيا وزامبيا.

تنتج إفريقيا حوالي ٢٤٦٢ ميجاوات من الرياح بنهاية عام ٢٠١٤م، أهم الدول المنتجة لطاقة الرياح هي: المغرب (٧٨٧ ميجاوات)، مصر (٦١٠ ميجاوات)، تونس (٢٥٥ ميجاوات)، إثيوبيا (١٧١ ميجاوات).

المشكلة الرئيسية في استخدام طاقة الرياح أو الطاقة الشمسية في إفريقيا هي التكلفة العالية التي تتراوح بين ٠,١٣ – ٠,٢٦ دولار أمريكي/كيلو وات ساعة للطاقة الشمسية، ولطاقة الرياح بين ٠,٠٥ – ٠,٢ دولار أمريكي/كيلو وات ساعة، لأن معظم المعدات والخلايا المطلوبة يتم استيرادها من أوروبا والصين، ولو أمكن للدول العربية توفير هذه الصناعة داخل الأراضي العربية أو الإفريقية لانخفضت هذه التكاليف إلى مايقرب من النصف.

سابعًا-الموارد الحيوانية والمراعي في إفريقيا:

تحتوي إفريقيا على منطقتين متميزتين في الحياة الحيوانية: المنطقة الشمالية والشمالية الغربية، بما في ذلك الصحراء الكبرى، والمنطقة الأثيوبية، وجميع إفريقيا جنوب الصحراء. وتتميز المنطقة الشمالية والشمالية الغربية بانتشار الأغنام والماعز والخيول والجمال. المنطقة الأثيوبية تشتهر بمجموعة مميزة كبيرة ومتنوعة للحيوانات والطيور.

تنتشر الحيوانات المستأنسة في مناطق المراعي التي تلعب دورًا هامًا في إمداد الإنسان بالمنتجات الحيوانية في جميع أنحاء العالم، وتستخدم أساسًا لإنتاج اللحوم والألبان والبيض. الفئات الرئيسية من الماشية المحلية في إفريقيا الاستوائية المجترات الكبيرة (الأبقار والإبل)، المجترات الصغيرة (الأغنام والماعز)، وغير المجترة رعي الحيوانات (الحمير والبغال والخيول والخنازير والدجاج).

تحتوي إفريقيا على ٢٩٪ من الماعز في العالم (أكثر من ٥٠٠ مليون)، ١٦٪ من الأبقار (٢٤٠ مليون)، ٨٪ دواجن (١,٥ بليون)، ٣٪ خنزير (٢٥ مليون).

تعاني الثروة الحيوانية في إفريقيا من كثير من المشاكل منها ضعف البنية التحتية من كهرباء وطرق وعدم توفر مجازر حديثة وثلاجات تخزين، ومصانع للإنتاج الحيواني، وقلة الاستثمارات وضعف الرعاية البيطرية والتسويق.

الاهتمام العربي بإفريقيا

مما سبق يتضح أن إفريقيا تمتلك مقومات الاستثمار في شتى المجالات، خاصة التعدينية والزراعية، علاوة على مواردها البشرية وموقعها الاستراتيجي مما أشعل التنافس بين القوى العظمى على مواردها، واليوم تشهد نشاطًا اقتصاديًا واسعًا وتدفقًا لاستثمارات كبيرة من بعض دول الخليج العربي، فقد ارتفع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا من ١٥ مليار دولار في ٢٠٠٢م، إلى ٥٧ مليار دولار في ٢٠١٣ م، وتوقعات كبيرة في زيادة الاستثمارات الأجنبية في إفريقيا.

ومما يزيد من أهمية إفريقيا كمصدر للموارد أنها أصبحت سوقًا واعدًا لتصريف المنتجات خاصة الصناعية نتيجة اهتمام الدول الإفريقية بمجالات التنمية، وتحسن مستوى المعيشة للمجتمع الإفريقي مما ساعد على تحوله إلى مجتمع استهلاكي لمختلف المنتجات بما فيها السلع الثمينة، وتزايد استخدام التكنولوجيا. ولقد بلغت عملية التنمية فيها أعلى معدل إذ يتراوح نموها ٥-١٠٪ بمعدل ٦,٥٪ في ٢٠١٤، بينما النمو الاقتصاد العالمي لا يتجاوز ٣,٦٪، مما يجعل إفريقيا أكثر القارات نموا في العالم، وتشهد بعض الدول الفقيرة نموًا اقتصاديًا غير مسبوق في عام ٢٠١٦م مثل أثيوبيا (١٠,٥٪)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (٨,٥٪)، كوت ديفوار (٧,٧٪).

فرص التعاون بين دول الخليج العربي وإفريقيا:

إفريقيا بالنسبة لدول الخليج هي مصدر للموارد الطبيعية والغذائية، وسوق لتصريف المنتجات الصناعية المستقبلية، ومكان للاستثمار العربي، مما يزيد من علاقات الشراكة والمنفعة المتبادلة بين العرب والأفارقة.

١-مجال الموارد المعدنية:

يتوفر في إفريقيا خامات استراتيجية هامة مثل الذهب، النحاس، والألومنيوم، الحديد، الماس، وتحتاج إفريقيا لمزيد من الاستكشافات باستخدام التكنولوجيا الحديثة، ومن المتوقع أن تحتوي إفريقيا على مايقرب من نصف خامات العالم المعدنية، ويمكن للشركات العربية بالتعاون مع مثيلاتها الأجنبية في العمل داخل القارة الإفريقية فى مجالات التعدين.

كما يمكن استيراد المواد الخام الإفريقية وتصنيعها على الأراضى العربية، وهناك بعض الدول أصبح لها باع كبير فى صناعات لا تتوفر خاماتها في أرضيها مثل إسرائيل التي تستخدم الماس الإفريقي وتعده كحُلى إلى أن أصبحت من أشهر دول العالم فى صناعة الماس.

إفريقيا واعدة أيضًا في مجال النفط والغاز الطبيعي، وللشركات العربية خبرة كبيرة في هذا المجال، وهناك كثير من الدول الإفريقية لم يحظ بهذه الثروة ويحتاج إلى مشتقات البترول وخاصة البنزين والسولار، والغاز المسال.

٢-مجال الزراعة:

تمتلك إفريقيا ٦٠٪ من الأراضي غير المزروعة في العالم، وحتى الآن لم يستغل منها إلا ٦٪ فقط، ولذا فإنها تحتاج إلى تطوير هذا القطاع وتغيير أساليب الإنتاجية بالاعتماد على التكنولوجيا المتطورة، والتركيز على تصنيع مواردها الزراعية الخام ومن ثم تصديرها، بدلاً من الاعتماد على تصديرها كموارد أولية فحسب، وهذا التصنيع يزيد من القيمة المضافة للموارد، وفي نفس الوقت تحتاج دول الخليج العربي (غير المؤهلة للزراعة) إلى هذه المنتجات الزراعية ومشتقاتها نظرًا لندرة المياه بها، كما يوفر الاستثمار العربي في هذا المجال مياه الدول العربية المحدودة للاستفادة بها في مشروعات أخرى خاصة الصناعية، و يوفر أيضًا فرص عمل لملايين الأفارقة في المستقبل، السعودية على سبيل المثال تستثمر حوالي ٢ مليون هكتار في عدد من الدول الإفريقية.

كما تحظى إفريقيا أيضًا بثروة حيوانية هائلة تحتاج إلى رعاية طبية، وأدوية، ومجازر حديثة وثلاجات حفظ ، وصناعة لحوم وألبان، وكلها منتجات تحتاجها جميع الدول العربية.

٣-الاستثمار في مجال تطوير البنية التحتية الإفريقية:

تتجه جميع الدول الإفريقية إلى تهيئة وتطوير البنية التحتية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، خاصة إنشاء الطرق والجسور وبناء محطات إنتاج كهرباء ومدارس ومستشفيات ومناطق سكانية، وإنشاء شبكات اتصال وهذا يشكل استثمار جيد للشركات العربية في إفريقيا.

٤-الاستثمار في مجال الطاقة المتجددة:

القارة الإفريقية مؤهلة لإنتاج الكهرباء من المصادر المتجددة مثل الطاقة المائية، وهي الآن تنتج أقل من ١٥٪ من امكاناتها التي تصل إلى أكثر من ٢٠٠ ألف ميجاوات، وهذا مجال واعد فى إفريقيا وتستطيع الدول العربية الحصول على احتياجاتها الكهربائية من الطاقة المائية الإفريقية وتوفير النفط لاستغلاله في إنتاج مشتقات لا يمكن الحصول عليها من أى مصدر آخر.

وكذلك في مجال الطاقة الشمسية وما أكثرها في القارة الإفريقية، وتحتاج الدول العربية غزو هذه الصناعة عن طريق إنشاء المصانع التي تنتج المعدات اللازمة بدلًا من استيرادها من أوروبا أو الصين، وبالتالي تساهم في خفض تكلفة الإنتاج وتشجيع جميع الدول العربية والإفريقية على استخدام الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح.

* رئيس قسم الموارد الطبيعية. معهد البحوث والدراسات الإفريقية. جامعة القاهرة

تغلغل إيران في القارة السمراء من أخطر مهددات الأمن العربي

حراك سعودي ـ خليجي لمحاصرة النفوذ الإيراني في إفريقيا

هناك نجاح محدود في مفاوضات التجارة متعددة الأطراف، بل غموض يحيط بمفاوضات الدوحة، إذ تتسع قاعدة المنتقدين لوهم القرية الدولية والتي تتسع يومًا بعد يوم، لكن يعتبرها البعض بنية أساسية لإقامة تكتلات اقتصادية أخرى، مثل الحفاظ على القدرة التفاوضية داخل منظمة التجارة، تم التوصل إلى اتفاق على قواعد المنشأ للبلدان الأقل نموًا، من بينها نص يؤكد على أن منتجات الدول النامية يجب أن تصنع بنسبة ثلاثة أرباع، على الأقل، داخل الدولة النامية، كي تتمتع بالمزايا التي تقدمها لها منظمة التجارة، بجانب الاتفاق في الحفاظ على شروط المنافسة التصديرية بين الدول الأعضاء، وهو اتفاق تم اعتباره لحظة تاريخية، ولم تتوصل الدول الأعضاء سوى توسيع نطاق الاتفاق المتعدد الأطراف بشأن تحرير منتجات تقنية المعلومات التي تمثل ١٠ في المائة من التجارة العالمية، إذ يعتبر هذا الاتفاق الواسع النطاق أول مبادرة متعددة الأطراف على إزالة التعريفات الجمركية التي أكملت عامها العشرين من المفاوضات بنهاية عام ٢٠١٥م، التي عقدت في نيروبي.

د. عبد الحفيظ عبد الرحيم محبوب

في المقابل تنشط التكتلات الأخرى وبشكل خاص تحرص الولايات المتحدة على تحقيق اتفاقية التجارة عبر الأطلسي بعدما حققت اتفاقية التجارة عبر المحيط الهادئ، حيث يهدف الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة إلى وضع المعايير العليا في توسيع التجارة الدولية بدلا من تقييدها ووضع آلية لتسوية المنازعات بين المستثمر والدولة، وتشمل المفاوضات اثنين من المواضيع المثيرة للجدل، التي تنتقده الشركات الأوربية التي ترى أن محكمة الاستثمار التي اقترحها الاتحاد الأوربي لا يعالج معظم مشاكل وآليات الانتصاف خارج نطاق القضاء، بجانب التعاملات التجارية الضخمة خاصة في مجال التعاون التنظيمي ولا سيما في الصناعات والخدمات.

وفي مجموعة العشرين التي عقدت في أنطاليا في تركيا في نوفمبر ٢٠١٥م، وكانت السعودية البلد العربي الوحيد الذي شارك في هذه المجموعة، والذي تعهد قادة العشرين بمعالجة التباين في النمو العالمي.

السعودية وبقية دول الخليج يتجهون إلى تكامل خليجي برؤية سعودية يمتد في العمق الاستراتيجي في إفريقيا الضفة الغربية والتي لا يفصلها عنها سوى البحر الأحمر والقرن الأفريقي، خصوصا وأن إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي تعد امتدادًا طبيعيًا للأمن القومي العربي الخليجي، وهي أقرب المناطق إليها وأكثرها خطورة إذ بإمكان أي قوة في العالم أن تحكم سيطرتها على منطقة الخليج والتحكم في بقية الدول العربية وخصوصًا مصر والسودان، وبالفعل نلحظ هناك اهتمامًا دوليًا وإقليميًا غير مسبوق بهذه المنطقة، وهو ما يظهر في كم القواعد العسكرية التي أقامتها قوى دولية وإقليمية فيها بعيدًا عن الاهتمام الخليجي العربي، من الولايات المتحدة وفرنسا وأخيرًا الصين التي أدركت مؤخرًا الأهمية الاستراتيجية للمنطقة في الحفاظ على مصالحها الاقتصادية، لكن إيران تهدف إلى محاصرة وتطويق دول الخليج والسعودية بشكل خاص ونشر مشروعها الفارسي عبر مذهب آل البيت.

تتأرجح العلاقات الإيرانية ـ الإفريقية بين الاهتمام والفتور والعداء منذ أن وثق الشاة علاقات إيران بإفريقيا لصالح الولايات المتحدة، لكن الأمر تغير بعد الثورة الخمينية بسبب رؤية إيران للقارة الإفريقية بأنها قارة مستضعفة وعليها

رفسنجاني استبدل تصدير الثورة بالتجارة .. وإيران أسست ٣٠ سفارة وحصلت على صفة مراقب في الاتحاد الأفريقي

مساعدتها وحمايتها لكن قوبل تصدير الثورة بتخوف إفريقي وفتور في العلاقة، لكن في عهد الرئيس علي أكبر رفسنجاني الذي استبدل أيديولوجية تصدير الثورة ببلورة مشروع الاهتمام بالتجارة والترويج لإنشاء تكتل وسوق تجاري بين الدول الإفريقية والآسيوية تكون إيران طرفًا فيه حتى تمكنت إيران من تأسيس ٣٠ سفارة إيرانية في القارة الأمر الذي منحتها إفريقا بصفة العضو المراقب في الاتحاد الإفريقي.

لكن اكتشفت الدول الإفريقية أن إيران تتعامل كقوة استعمارية توظف الاضطرابات لصالحها، وتنتهج في تأجيج الصراعات من خلال فتح قنوات غير رسمية مع حركات غير نظامية معارضة لضمان ولائها، فعلى سبيل المثال تدعم إيران الانفصاليين في السنغال، ومتمردي ساحل العاج، وجامبيا، ونيجيريا، ويبرهن على تورط إيران في تأجيج الصراعات الداخلية اكتشاف شحنة أسلحة قادمة من إيران باتجاه جامبيا بهدف تزويد متمردي الجنوب السنغالي بالسلاح، كما رصدت السلطات النيجيرية نقل أسلحة قادمة من إيران في طريقها إلى جامبيا، وهو التدخل الذي رفضته الدول الإفريقية، تمثل في وقف تعاون نيجيري ـ إيراني في مجال التكنولوجيا النووية عام ٢٠٠٨م، وهو نفس ما قامت به جنوب إفريقيا من وقف للواردات النفطية الإيرانية عام ٢٠١٢م، استجابة للعقوبات الدولية على إيران.

تمدد إيران ووضع قدم لها في الساحة الإفريقية أتى نتيجة غياب خليجي عربي الذي استطاعت إيران بهذا التواجد إلى حضور ٤٠ دولة إفريقية في إحدى القمم في العاصمة الإيرانية طهران، وانتشار التشيع في غرب إفريقيا، وثلث إفريقيا دول عربية وهي أقرب إلى دول الخليج من إيران.

كان الوجود الخليجي في إفريقيا يفتقد إلى استراتيجية الإرادة، خصوصًا أن لمنطقة القرن الإفريقي أهمية خطيرة حيث يكتسب القرن الإفريقي الذي يضم الصومال واريتريا وجيبوتي

بجانب أثيوبيا رغم أنها لا تطل على المحيط لكن إلى جانب تلك الدول لها أهمية استراتيجية كبرى بسبب أنها تطل على المحيط الهندي من ناحية، وتتحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، حيث مضيق باب المندب من ناحية ثانية، ومن ثم فإن دوله تتحكم في طريق التجارة العالمي، خاصة تجارة النفط القادمة من دول الخليج، والمتوجهة إلى أوربا والولايات المتحدة، كما أنها ممرًا مهمًا لأي تحركات عسكرية قادمة من أنحاء العالم في اتجاه دول الخليج والعكس.

ولا تقتصر أهمية دول القرن الإفريقي على اعتبارات الموقع ووجود الجزر الكثيرة ذات الأهمية الاستراتيجية بل تتعداها إلى أهميتها في امتلاك موارد طبيعية كالنفط والذهب والغاز الطبيعي وامتلاكه احتياطيات كبيرة من المعادن التي تستخدم في الصناعات الثقيلة والنووية مثل الكوبالت واليورانيوم.

إلى جانب تلك الدول هناك دول منطقة البحيرات أوغندا والكونغو ورواندا وبوروندي وهي نقاط تماس عربية إفريقية، وهناك تداخل إقليمي يفرض على دول الخليج إدراج منطقة القرن الإفريقي كجزء من أمن الخليج العربي، حيث فكرة تطويق منطقة الخليج العربي فكرة قديمة منذ زمن الاتحاد السوفيتي التي أرادت أن تلتف حول المنطقة، وهي ما تحاول إيران محاكاة الاتحاد السوفيتي التي تعتبر دول الخليج وخاصة السعودية عدوها الأول بعدما استطاعت أن تجد لها نفوذًا في كل من لبنان وسوريا والعراق واليمن والتواجد في منطقة القرن الإفريقي آخر المناطق التي يتم تطويق منطقة الخليج، والذي يلقي بظلاله ليس فقط على أمن منطقة الخليج العربي بل وعلى الأمن العربي برمته.

وتشير الأرقام إلى أن إيران تقوم بتهريب الأسلحة إلى الحوثيين المتمردين في اليمن والصومال بل وتدريب الحوثيين بمعسكر دنقللو الإريتري بالإضافة إلى تواجدها في تلك السواحل بحجة محاربة القرصنة بجوار قاعدتها العسكرية التي أنشأتها في ميناء عصب الأريتري، وهي حروب مكملة لما يجري في العراق وسوريا وفرض نفسها على المنطقة خصوصًا وأن هناك معلومات تناقلتها وسائل الإعلام عن تزويد إيران إرتيريا بمئات من عناصر فيلق القدس وضباط البحرية والخبراء العسكريين من الحرس الثوري الذين يشرفون على قواعد صاروخية منتشرة على طول الساحل الإرتيري لتعزيز تواجدها في البحر الأحمر وخليج عدن وقبالة السواحل الصومالية لمرافقة سفنها وحمايتها من القرصنة.

لكن تزامنت عاصفة الحزم التي قادتها السعودية في اليمن ضد الانقلابيين المدعومين من إيران بدعم تحالف عربي تحركات سعودية لمواجهة النفوذ الإيراني في القرن الإفريقي حيث أصبحت السعودية ثاني مستثمر في أثيوبيا ب ٢٩٤ مشروعا بقيمة ٣ مليارات دولار، ووقعت السعودية مع جيبوتي اتفاقا امنيا يقضي بإنشاء قاعدة عسكرية، حيث يأتي هذا التحول في العلاقات الخليجية بدول القرن الإفريقي بعد أن أدركت السعودية أهمية ملء الفراغ الأمني عسكريًا من خلال الحضور والتواجد في منطقة القرن الإفريقي خصوصًا بعد انسحاب حاملة الطائرات الأمريكية ثيودور روزفلت التي كانت في مياه الخليج العربي منذ عام ٢٠٠٧م.

إيران تحاكي الاتحاد السوفيتي وتعتبر دول الخليج عدوها الأول ورسخت نفوذها في القرن الأفريقي

التواجد السعودي المكثف في منطقة القرن الإفريقي من أجل أن يتحول إلى موقع انطلاق متقدم يضيف مميزات قتالية عالية المستوى للقوات السعودية، يسهم في إيجاد حالة من التكامل الدفاعي عن السعودية من الشرق والغرب وفي نفس الوقت يخدم عملياتها وقوات التحالف العربي في اليمن بصورة أساسية، بجانب خلق حالة من التوازن الدفاعي والهجومي التي يمكن أن يتعرض لها الأمن السعودي العربي خصوصًا في منطقة البحر الأحمر التي تجري فيها العمليات لأي تهديد.

التحول الذي حدث في العلاقة السعودية ـ الإيرانية هي وفق المعاملة بالمثل وهي قاعدة أساسية الحاكمة بين الدول، بسبب بحث إيران عن مصالحها على حساب حقوق دول الخليج وبقية الدول الأخرى، وتحقيق طموحات تاريخية عبر اختراق المناطق الرخوة والضعيفة، واستثمرت احتلال أمريكا العراق، وضرب البلاد العربية ثورات مفاجئة، خصوصًا وأنها استطاعت في الفترة الماضية ارتباطها بقوى اجتماعية وفاعلين من غير الدول لكنهم ديناميكو التحرك ويمتلكون كافة الوسائل والأدوات يتبعون ولاية الفقيه التي وجدتها فرصة في دعمها بالسلاح للانقلاب على دولهم عندما تحين الفرصة التي ترسمها لهم إيران وتعطيهم الضوء الأخضر للتحرك، دون احترام لحقوق الجار والقانون الدولي.

خلقت واقعًا مرتبكًا تهيمن من خلاله بل يوفر لها طمأنينة نتيجة التركيبة الطائفية والعرقية والمذهبية بسبب أن الدول العربية لم تتمكن قبل ثورات الربيع العربي من تعزيز أطر الدولة بين المكونات داخل الدولة، خصوصًا في ظل إعلام عربي مضطرب، أو إعلام موجه وطائفي يخدم أجندة ولاية الفقيه. الحراك السعودي في مواجهة النفوذ الإيراني في إفريقيا، وما نجده مؤخرًا نتيجة التحرك السعودي أن سعت دول إفريقية

للاستعانة بالسعودية لمساعدتها في الحد من المد الإيراني تحت غطاء المد الشيعي، وهو ما ظهر جليًا في مواقف تلك الدول وزياراتها الأخيرة للعاصمة الرياض، وكرست السعودية جهودها الدبلوماسية للوقوف إلى جوار العديد من الدول الإفريقية لمقاومة مخاطر المد الشيعي التي تستخدم نفس استراتيجية التنصير في استغلال الفقر وعبر أنشطة ثقافية وخدمية بنشر التشيع بطريقة غير مباشرة، تستغل إيران حب الشعوب لدينهم ولآل البيت، واستطاعت تجنيد عدد من التجار في غرب إفريقيا.

لكن قطع السعودية علاقاتها مع إيران بعد الهجوم على سفارتها وقنصليتها في إيران تبعت السعودية العديد من الدول الإفريقية في طرد سفراء إيران من دولهم، وجدتها تلك الدول فرصة بعد المعاناة من التمدد والنفوذ الإيراني في مناطقهم، وكانت في المقدمة دولة السودان، وأصبحت علاقات السعودية متينة مع أثيوبيا وجيبوتي وحتى أرتيريا التي أعلنت عن إقامة تحالف جديد يهدف للحد من انتشار التشيع في القارة السمراء وفق المخطط الفارسي.

بل تخفت تحركات إيران في موريتانيا وراء ستار التصوف ما جعل السعودية توقف مساعداتها وقروضها المالية لموريتانيا عام ٢٠٠٨م، التي أوقفت انتشار التشيع، كما أعلنت المخابرات الصومالية عن القبض على شخصيات إيرانية وصومالية المذهب الشيعي واعتبرته يهدد أمن الصومال وعقيدة مواطنيه.

استطاع التحرك السعودي أن يحاصر ويحرر دول القرن ال'فريقي من النفوذ الإيراني، لكن جاء إعلان السودان عن قطع علاقاته مع إيران بذلك يكتمل الطوق الذي يحيط بالسعودية بعيدًا عن النفوذ الإيراني، خصوصًا بعدما أوصدت السودان الباب على العلاقات السودانية الإيرانية بالكامل، وأكدت عن تضامنها مع السعودية ودول الخليج.

يعكس هذا القرار ملامح المرحلة القادمة خصوصًا بعد انضمام السودان إلى عاصفة الحزم وإرسالها جنود سودانيين في صفوف التحالف العربي في اليمن ما يعني التماهي الكامل مع النظام العربي الجديد بقيادة السعودية، بعدما أصبحت الصناديق السيادية شريان الحياة في السودان التي تساعد الاقتصاد السوداني على الانتعاش، والتي أصبحت تحتل المرتبة الأولى عربيًا بـ ٥٩٠ مشروعًا سعوديًا في السودان تصل تلك الاستثمارات إلى ١١ مليار دولار أغلبها في قطاع الزراعة، وتعهدت السعودية بضخ مزيد من الاستثمارات، وتستحوذ السعودية على ٣٠٪ من مصنع سكر كنانة كأكبر وأقدم مصنع في الوطن العربي حيث يقدر إنتاجه ٤٥٠ ألف طن سنويا وفقا للسودان تريبيون. كما تعهدت السعودية ببذل مجهود تجاه رفع العقوبات على السودان، حيث يمثل التحول نحو السعودية مسارًا جديدًا يسلكه الرئيس السوداني عمر البشير بعد ٢٥ عامًا في بلد مضطرب من خلال التنقل بين تحالفات مختلفة حيث عانت السودان بعدما لبست ثوبها الإسلامي بين مطرقة السعودية وسندان إيران.

عانت السودان من فتنة النموذج والإعجاب الشديد بالثورة الخمينية خصوصًا من قبل حسن الترابي بعدما أوصل بجماعته إلى الحكم عقب الانقلاب العسكري عام ١٩٨٩م، لكن البعض يرى أن حسن الترابي براغماتي ولم يكن معجبًا بنظام الدولة القائم على ولاية الفقيه، ولحسن الترابي آراء واضحة على هذا الصعيد، رغم ذلك استطاعت إيران أن تشيد مصنعا لإنتاج الأسلحة في الخرطوم وفق الاتفاقية بين الجانبين في عام ٢٠٠٨م، وأن تقيم إيران قاعدة عسكرية اعتبرت إيران السودان التي لا تبعد عن السعودية سوى بضع مئات من الكيلومترات من ساحل البحر الأحمر.

ساعد إيران على إبراز نفوذها في إفريقيا باعتبار السودان مدخلًا رئيسيًا لتصدير السلاح الإيراني داخل القارة السمراء، وتغلغل المذهب الشيعي في عمق القارة الإفريقية عبر بوابة السودان، ومرور شحنات الأسلحة سرًا إلى حماس وسيناء عبر أراضيه، مما اضطر المجتمع الدولي إلى وضع السودان على لائحة الإرهاب وفرض عليه عقوبات، نتيجة ذلك تعرض السودان إلى تدمير مصنع ذخيرة في انفجار غامض عام ٢٠١٢م.

لكن يذهب حيدر طه إلى أن إيران خلقت علاقات وثيقة مع قادة تنظيمات الإخوان المسلمين في السودان وحتى في مصر، أي أن السودان ركب موجة الصحوة الإسلامية في الفترة الماضية في تجربة خائبة، يبدو أن قيام السعودية في القيام بدور الحسم في مواجهة النفوذ الإيراني بنفس السبل التي تتبعها إيران لاسترداد الحق العربي والدفاع عن الأمن العربي مكنها من انتشال السودان من الحضن الإيراني، وقفلت هذه البوابة تجاه العمق الإفريقي، وأفقدت السعودية إيران قبضتها على بوابتها إلى إفريقيا، واستفادت السعودية من أن السودان وإيران ليسا حليفين استراتيجيين، وعلى اثر قرار قطع السودان العلاقة مع إيران، تلقى البنك المركزي السوداني وديعة سعودية بمليار دولار. كذلك لم تتوان السعودية وخصوصًا دولة الإمارات في دعم

الغياب الخليجي/العربي أدى إلى تمدد إيران في القارة السمراء وانتشار التشيع في غرب أفريقيا

مصر حجر الزاوية في الأمن العربي والحفاظ على الهوية والدفاع عن وحدة الدول ووقف النفوذ الإيراني

مصر منذ قيام ثورة الثلاثين من يونيو ٢٠١٣م، خصوصًا الموقف الخليجي الداعم للدولة المصرية في المؤتمر الاقتصادي الذي عقد في شرم الشيخ حيث قدمت كل من السعودية والإمارات والكويت وسلطنة عمان مساعدات تقدر بـ ١٢,٥ مليار دولار إلى مصر في صورة ودائع واستثمارات، كما تعد زيارة الملك سلمان للقاهرة دلالة على أن مصر تمثل حجر الزاوية في تحقيق الأمن القومي العربي والحفاظ على الهوية والدفاع عن وحدة الدول العربية ضد ما يتهددها من مخاطر التقسيم والتفتيت ووقف النفوذ الإيراني الذي استباح المنطقة.

لذلك لم تكتف مصر في تأييد التحالف العربي في اليمن بل شاركت بقوات جوية وبحرية حيث شاركت ١٦ طائرة مصرية بجانب تحرك قطع بحرية إلى مضيق باب المندب لتأمينه لمواجهة أية احتمالات حيث تنطلق القيادة المصرية من رؤية سياسية دائمًا بأن الأمن القومي المصري يمتد من أمن الخليج العربي، حيث تعمل إيران على تطويق السعودية من الجنوب من خلال السيطرة على اليمن وهي تمثل عمقًا استراتيجيًا للجزيرة والخليج مما يجعل من اليمن عاملا مهما لأمن واستقرار المنطقة.

وقع البلدان على مجموعة اتفاقيات من تطوير التعاون العسكري، وتعزيز التعاون المشترك في مجالات الطاقة والربط الكهربائي والنقل، وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدين والعمل على جعلهما محورًا رئيسيًا في حركة التجارة العالمية أهمها كان إنشاء جسر الملك سلمان الذي يساهم في تعزيز الربط بين دول الخليج وإفريقيا خصوصًا بعدما افتتحت مصر القناة الثانية لزيادة حركة التجارة.

السعودية ومصر ترسمان ملامح مستقبل النظام الإقليمي العربي ومواجهة كل التحديات التي تعوق تقدمه، وعلى رأسها التحديات الإرهابية والمذهبية التي وجدت في غياب الأمن والاستقرار فرصة للتوسع والتي تغذيها إيران وأذرعها في المنطقة.

ولا يزال مشروع القوة العربية المشتركة حاضر، رغم أن السعودية اتجهت إلى تشكيل تحالف إسلامي عسكري لمواجهة التحديات التي تواجه المنطقة، ووقف النفوذ الإيراني بسبب أن هناك عدد من الدول العربية لا زالت تعارض مواجهة التدخل الإيراني مثل العراق بسبب الهيمنة الإيرانية على القرار السياسي، وكذلك لبنان والجزائر، رغم أن إيران فشلت في ضرب العلاقات السعودية ـ الجزائرية، خصصوا بعدما شرعت الجزائر في تفكيك ألغام علاقتها مع السعودية وذلك بإيفاد وزير الدولة المستشار الخاص لرئيس الجمهورية الطيب بلقيز إلى المملكة حاملا رسالة من الرئيس ونقلها للملك سلمان.

والجزائر والسعودية عازمتان على تجاوز سوء تفاهمهما في بعض القضايا وتجلت هذه الرغبة من خلال إعادة الرياض لسفيرها السابق بالجزائر سامي العبد الله حيث تتفق الجزائر مع منتجي النفط والغاز وبضغط من روسيا على ضرورة إعادة التوازن للسوق عن طريق خفض الإنتاج مثلما حدث من قبل ولكن السعودية تتمسك بحصص الإنتاج وتريد ترك الأسعار للسوق.

أصبح الدور السعودي فاعلا دوليا وإقليميا في قيادة أسواق النفط، بل نجد أن روسيا بدأت تغازل السعودية من أجل التوصل إلى تنسيق حول استقرار أسواق النفط الذي أثر على تراجع اقتصادها الذي يعتمد على النفط بنحو ٥٠ ٪، فيما تعتمد الجزائر على مداخيل النفط بنسبة ٨٥ ٪ وكذلك دول الخليج، لكن الاستراتيجية الجديدة التي تراها السعودية هي التمسك بحصص الإنتاج حتى لا تذهب الحصص إلى دول منتجة من خارج أوبك، وتكون أوبك قد خسرت الحصص وكذلك الأسعار، وهي تدافع عن مصالح دول أوبك وليس عن مصالح الدول المنتجة من خارج أوبك التي تنتج البترول بتكاليف عالية مثل البترول الصخري والبترول الموجود في سيبيريا أو في المياه العميقة، وهي تدرك أن بترول أوبك الأقدر على المنافسة.

العلاقات السعودية المصرية تتشابه بينهما التوجهات، وتكتمل تحقيقا للآمال العربية والإسلامية، وهي الطريق إلى الوحدة، خصوصًا بعد افتتاح القناة الجديدة التي سيصاحبها مشروعات تنموية عملاقة، وستضع مصر على خارطة الاستثمار العالمي لإرساء دعائم عصر جديد للنهضة، خصوصًا وأن مصر على أعتاب تخطي أزمة الطاقة بعد اكتشافات غازية جديدة أعلنتها شركة ايني الإيطالية، وكانت تقديراتها نحو ٣٠ تريليون قدم مكعبة في المياه الإقليمية المصرية في البحر المتوسط سيساعد على تلبية احتياجات مصر من الغاز لعقود مقبلة تعادل نحو ٥,٥ مليار برميل من المكافئ النفطي، ويغطي مساحة تصل إلى ١٠٠ كيلومتر مربع، تعرضت إسرائيل لضربة قوية بعد تلقيها نبأ الكشف، بسبب أنها تريد أن تصبح قوة عالمية في تصدير الغاز الطبيعي.

* أستاذ بجامعة أم القرى . مكة المكرمة

نموذجان لمستقبل العلاقات السعودية - الإفريقية

إفريقيا: الأكثر جذبًا لتحقيق الاستثمارات والمصالح الخليجية

حققت دول إفريقيا جنوب الصحراء في السنوات الأخيرة أقوى معدلات النمو وأدنى معدلات التضخم المسجلة منذ ثلاثين عامًا، وكثير من البلدان الإفريقية تجاوزت المرحلة الحرجة، وأنها في سبيلها لتحقيق معدلات نمو اقتصادية أشدّ ثباتًا وأكثر سرعة، وهي معدلات ضرورية لتخفيض مستويات الفقر المرتفع»، فقد سجلت إفريقيا معدل نمو متوسط بلغ ٥,٤% على مدى العقد الماضي.

د. سالي محمد فريد

اهتمت الدول الإفريقية بتهيئة بيئاتها الاستثمارية، وخاصة دول إفريقيا جنوب الصحراء التي ظلت تعاني أوضاعًا سياسية غير مستقرة، إضافة إلى ضعف معدلات النمو، وعدم ملاءمة كثير من السياسات الاقتصادية المطبقة فيها؛ لذلك سارعت الحكومات الإفريقية من خلال أجهزتها المعنية إلى إيجاد بيئة استثمارية مناسبة، فقامت بمراجعة سياساتها الاقتصادية، وسنَّت العديد من التشريعات والقوانين والأنظمة واللوائح الجديدة التي تشجع الاستثمار وتدعمه، واستحدثت الهيآت والمؤسسات التي تخطط له وتنظمه. ووضعت امتيازات كثيرة، منها: تيسير شروط الاستثمار وتخفيف القيود على تدفقاته، والحد من المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الاستثمارات، والشفافية في توفير المعلومات الضرورية للمستثمر وكسب ثقته، وتبسيط الإجراءات، وتقديم ضمانات متعلقة بنقل الأموال إلى الخارج، والإعفاءات من الرسوم الجمركية. وفي ظل هذه التوجهات الجادة للحكومات، وحرصها على جذب الاستثمارات الخارجية وتشجيعها، تسابقت الدول والشركات والمؤسسات نحو إفريقيا.

تهدف هذه الورقة إلى التعرف على تطور حجم الاستثمار في إفريقيا والفرص الاستثمارية الأكثر جذبًا والتحديات التي تواجه الاستثمار في إفريقيا، وتقديم نماذج للاستثمارات الخليجية والسعودية في إفريقيا، وأخيرًا عرض عدد من السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الإفريقية، وذلك من خلال النقاط التالية:

أولًا: الفرص الاستثمارية والقطاعات الجاذبة في إفريقيا.

ثانيًا: التحديات التي تواجه الاستثمار في إفريقيا وسبل مواجهتها.

ثالثًا: نماذج للاستثمارات الخليجية في إفريقيا.

رابعًا: نماذج للاستثمارات السعودية في إفريقيا.

خامسا: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية الإفريقية.

أولًا: الفرص الاستثمارية والقطاعات الجاذبة في إفريقيا

يُشير تقريرُ الاستثمار الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD عام ٢٠١٤م، إلى التنامي الواضح في مستويات الاستثمارات الموجهة للقارة الإفريقية رغم تواصل المعوقات السياسية والأمنية التي يفترض أن تعوق تدفق الاستثمارات إليها. وحسب التقرير، تضاعف حجم استثمارات القطاع الخاص في القارة خمس مرات خلال العقد الماضي، من ١٤ مليار دولار عام ٢٠٠٢ إلى ٦٧ مليار دولار عام ٢٠١٢م، بينما ارتفع حجم المعونات الحكومية من ١٨ مليار دولار إلى ٤٣ مليار دولار خلال الفترة نفسها. وبلغت قيمة الاستثمارات الواردة إلى القارة الإفريقية ٥٧ مليار دولار عام ٢٠١٣م، وشهد العام نفسه زيادةً في صفقات الدمج والاستحواذ لتسجل ألف صفقة، بقيمة إجمالية ٣٠ مليار دولار. وتبرز في هذا الإطار دول البريكس (البرازيل، وروسيا، والهند، والصين، وجنوب إفريقيا) التي تشكل مصدراً لأكثر من ربع الاستثمارات في القارة.

وقد حدث تحول تدريجي من التركيز على قطاعات الصناعات «الاستخراجية» والمتعلقة بمصادر الطاقة والموارد الطبيعية، إلى قطاعات الصناعات الاستهلاكية. جاء هذا التحول مدفوعًا

بنتائج التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية، وزيادة الكثافة السكانية، واتساع نطاق الطبقة الوسطى، مما ساهم في رفع مستويات المعيشة، وأحدث تحولا في أنماط الاستهلاك. فتنامت قطاعات الصناعة الاستهلاكية بمقدار ٣٠% خلال العقد الماضي، لتصل إلى قاعدة تشمل ١٢٠ مليون مستهلك. ساهم ذلك في تدفق الاستثمارات إلى قطاعات الزراعة، وتصنيع المواد الغذائية، وتكنولوجيا المعلومات، والسياحة، والخدمات المالية، وتجارة التجزئة. وانعكست هذه التحولات على الاستثمارات الموجهة إلى مشروعات البنية التحتية. فيلاحظ زيادة الاستثمارات بالقطاعات الخدمية (التشييد، والنقل، والتخزين، والاتصالات، وخدمات الأعمال، وإمدادات المياه والكهرباء والغاز) إلى ٨,١ مليار دولار عام ٢٠١٣م، مقارنة بـ ٣,٢ مليار دولار عام ٢٠١٢م. كما ازدادت الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات التصنيعية إلى ٧,٦ مليار دولار مقارنة بـ ٤ مليار دولار عام ٢٠١٢م. لكن الاستثمارات في الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية مثل الصناعات البترولية، تراجعت بنسبة ٧٠%، لصالح زيادة الاستثمارات في قطاعات صناعية أخرى، أبرزها النسيج، وصناعة السيارات.

ويعرض الشكل البياني التالي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا وفقا للقطاعات عام ٢٠١٤م، ويتضح من الشكل أن قطاع الخدمات يحتل المرتبة الأولى حيث يمثل ٤٨% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا عام ٢٠١٤م، يليه قطاع التصنيع يمثل ٣١%، ثم قطاع السلع الأساسية ٢١%، والقطاعات الأخرى ١%.

شكل رقم (١) الاستثمار الأجنبي المباشر وفقا للقطاعات في إفريقيا عام ٢٠١٤م

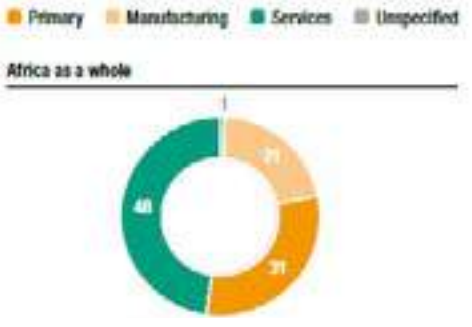

United Nations Development Program, **African Economic Outlook** 2015, Regional Development and Spatial Inclusion,)New York, UNDP, 2015(.

وتتمثل الفرص الاستثمارية الأكثر جذبا في إفريقيا في قطاع الاتصالات ويرجع ذلك إلى انخفاض المخاطر في هذا القطاع مقارنة بغيره من قطاعات البنية التحتية. هذا بالإضافة إلى قطاع النقل حيث تستقطب الموانئ اهتمام الشركات يتبعها قطاع الطيران وبدرجة أقل بناء المطارات والطرق. ولعل أبرز المشروعات في هذا القطاع، إدارة موانئ دبي العالمية لمحطة حاويات دوراليه عام ٢٠٠٠م، حيث استثمرت موانئ دبي العالمية ١,٥ مليار دولار مما جعل جيبوتي التي تعتبر البوابة البحرية لأثيوبيا، ثالث أكبر ميناء للحاويات في إفريقيا، وجعلها تساهم بحوالي ربع الناتج المحلي الإجمالي في جيبوتي. كما تابعت موانئ دبي العالمية الاستثمار في الموانئ في الجزائر ومصر والسنغال وموزمبيق، مما منحها تغطية واسعة في جميع أنحاء القارة وعزز من تكامل الاقتصادات الإفريقية ضمن منظومة التجارة العالمية. كما أن إمكانات قطاع البنية التحتية تبعث على التفاؤل، فلا تزال هناك فجوة تمويلية تتمثل في الحاجة لنحو ٩٣ مليار دولار سنويًا لتلبية احتياجات البنية التحتية للقارة الإفريقية حتى عام ٢٠٢٠م، في حين أن نصف هذا الرقم متوفر حاليًا، وفقا لبنك التنمية الإفريقي.

ويعتبر سوق الصكوك في إفريقيا سوقًا ناشئًا متواضعًا، حيث يشكل ٠,٦% فقط من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية القائمة. ومع ذلك، فقد توقع العديد من المؤسسات، بما في ذلك وكالة «ستاندرد آند بورز»، والمركز الماليزي المالي العالمي أن تسجل سوق الصكوك في إفريقيا نموًا محتملًا.

إن البلدان الإفريقية تمتلك موارد كبيرة في جميع المجالات مثل: الموارد المعدنية والنفطية، والموارد الزراعية، والموارد السمكية، وموارد الغابات، إن هذه الموارد تمثل مجالات استثمارية قوية، بجانب فرص أخرى متاحة في مجال بناء المنشآت الأساسية والبنية التحتية، كبناء الطرق والسكك الحديدية والمطارات والموانئ، وتوليد الكهرباء والسدود والخزانات وإمداد الماء.

وتعد الموارد البشرية من أهم مجالات الاستثمار التي تقاس بها ثروة الأمم، وقد أصبح العنصر البشري ودرجة كفاءته هو العامل الحاسم لتحقيق التقدم، وإفريقيا التي يبلغ عدد سكانها قرابة ١,١٧ مليار نسمة، لا يزال الاستثمار فيها محدودًا في مجال التنمية البشرية، برغم اهتمام بعض الجهات المستثمرة بالتنمية الحضارية للمجتمع، والبيئة والصحة، وزيادة معرفة الفرد، والارتقاء بدرجة وعيه وقدراته عن طرق التعليم والتدريب. وبالنسبة للموارد الأخرى غير البشرية، فإن إفريقيا التي تتميز بموقعها الجغرافي، وبمساحة إجمالية تبلغ ٣٠,١٩٠ مليون كم٢، وتمتلك أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن الاستيراتيجية، فمن بين ٥٠ معدنًا هامًا في العالم يوجد ١٧ معدنًا منها في إفريقيا باحتياطيات ضخمة. فهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي «البوكسيت، والفروكروم، والكوبلت، والماس، والذهب، والمنجنيز، والفوسفات، والمعادن البلاتينية، والتيتانيوم، والفاناديوم».

كما أنها تتمتع بإمكانيات هائلة في مجال الزراعة، تؤهلها لأن تكون سلة الغذاء العالمي كما يرى كثير من الخبراء؛ فهي تشتهر بمواردها المائية حيث يجري فيها ١٣ نهرًا ، هي: (زامبيزي، شيري، بونجولا، لونجوا، أوجوي، نهر ساند، ليمبوبو، روفيجي، أوكافانجو، مارا، فكتوريا، النيل، أوليفانتس)، وأطولها نهر النيل الذي يبلغ طوله ٦٦٩٥ كم)، إضافة إلى ارتفاع معدلات سقوط الأمطار في بعض مناطقها المناخية المتنوعة، ومخزونها الضخم من المياه الجوفية، وتقدّر الطاقة الكامنة للريّ في القارة الإفريقية بأكثر من ٤٢,٥ مليون هكتار، مع مراعاة الطاقة الكامنة للريّ لكلّ من الأحواض والموارد المائية المتجددة. ونظرًا لاتساع رقعة إفريقيا الجغرافية فإنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية، وبمستويات ونوعيات مختلفة من التربة الغنية، وبمواسم زراعية متنوعة، وهو ما يجعل منها « بيئة ملائمة لزراعة وإنتاج جميع المحاصيل والحبوب والخضروات. وتقدر نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة فيها بحوالي ٣٥% من إجمالي مساحة القارة، يستغل منها ٧% فقط في الزراعة بشتى أنواعها، ولا تزيد مساحة الزراعة المروية في الجزء الواقع جنوب الصحراء من إفريقيا عن ٥٠ ألف كم٢ من إجمالي ٢٣ مليون كم٢. فإن الاستثمار في المجال الزراعي يعد من أفضل الخيارات التي تقدمها إفريقيا للمستثمرين للإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي والأمن الغذائي في إفريقيا.

٥٧ مليار دولار استثمارات خارجية في إفريقيا عام ٢٠١٣ ودول البريكس تمتلك ربع الاستثمارات في القارة

وفي مجالات الطاقة ومصادرها، فرغم ضخامة الطاقة الكهرومائية الكامنة في إفريقيا، والتي تناهز ١٧٥٠ تيراواط ساعة، ورغم إمكانية ضمان أمن الطاقة من خلال توليد الطاقة الكهرومائية، إلا أنه لم يُستغلّ سوى ٥% من هذه الطاقة الكامنة. أما بالنسبة للنفط والغاز فيقدر الخبراء حجم النفط الإفريقي ما بين ٧ – ٩% من إجمالي الاحتياطي العالمي، أي ما يوازي ٨٠ -١٠٠ مليار برميل خام، حيث تنتشر حقول النفط داخل القارة في كثير من دولها وعلى شواطئها الغربية، وهو الأسهل والأسرع في استخراجه، بحيث تصبح مشتقاته جاهزة للتحميل والتصدير مباشرة، وهو ما يحقق وفرًا اقتصاديًا، ويعد النفط الخام المستخرج من إقليم خليج غينيا من النوعية الممتازة.

تحرص إفريقيا في مجال الصناعة على تعميق وتطوير شراكات استثمارية، وقد جاء مؤتمر القمة الإفريقية العاشر تحت شعار «التنمية الصناعية في إفريقيا»، تأكيدًا لأهمية التوجه نحو تطوير قطاع الصناعة الذي لا يزال الاستثمار فيه ضعيفًا؛ حيث إن «مخرجات القطاع الصناعي بالقارة لا تتعدى ٢% من الإنتاج العالمي، وصادراتها الصناعية تبلغ ١% فقط من إجمالي الصادرات العالمية»، فالقطاع الصناعي في إفريقيا أكثر القطاعات حاجة إلى الإمكانات الفنية والمالية، والمعلومات والخبرات حول تنفيذ البرامج الخاصة بالتنمية الصناعية.

وعن توزيع الاستثمارات على مستوى الأقاليم الفرعية في القارة، يلاحظ تراجع معدلات جذب الاستثمار في أقاليم شمال وغرب ووسط إفريقيا، لأسباب تتعلق إما بالقلاقل السياسية والأمنية، أو غموض الإجراءات والتشريعات الاقتصادية، مقابل تناميها في أقاليم جنوب وشرق إفريقيا. فقد تراجعت الاستثمارات في إقليم شمال إفريقيا بنسبة ٧%، ولكن هناك مؤشرات على عودة مرتقبة وقوية للاستثمارات. كما تراجعت الاستثمارات في غرب إفريقيا بنسبة ١٤% لتسجل ١٤,٢ مليار دولار عام ٢٠١٤م. وتعتبر الأوضاع في نيجيريا سببًا رئيسيًا في ذلك التراجع، بسبب عدم وضوح القواعد الحاكمة لقطاع الصناعات البترولية، بالإضافة إلى استمرار توتر الأوضاع الأمنية. وانخفضت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في وسط إفريقيا بنسبة ١٨% لتسجل ٨,٢ مليار دولار، بسبب استمرار القلاقل السياسية والنزاعات المسلحة في دول مثل جمهورية إفريقيا الوسطى، وجمهورية الكونجو الديمقراطية.

في المقابل، تزايدت الاستثمارات بنسبة ١٥% و٥٠% في شرق وجنوب إفريقيا على التوالي. فقد ساهم صعود كلٍّ من كينيا وإثيوبيا في شرق إفريقيا كمراكز جديدة للأعمال في انتعاش الاستثمارات التي بلغت ٦,٢ مليار دولار. واتجهت الاستثمارات في كينيا إلى مجالات الطاقة التقليدية، والمواصلات، بالإضافة إلى القطاع الصناعي، وكانت الاستثمارات الصينية هي الأبرز في إثيوبيا. وفي الإقليم الجنوبي توالى تدفق الاستثمارات إلى جنوب إفريقيا وموزمبيق.

ثانيًا: التحديات التي تواجه الاستثمار في إفريقيا وسبل مواجهتها

تبرز قضية البنية التحتية الضعيفة في معظم الدول الإفريقية كأبرز التحديات، وبشكل خاص ما يتعلق بتدهور الطرق التي تربط بلاد القارة بعضها ببعض، وفي قطاع الطاقة يعتبر التحدي الرئيسي هو ضعف الطاقة الكهربائية المتاحة وارتفاع أسعارها. ويمثل تجاوز هذه المعضلة في إفريقيا، خاصةً فيما يتعلق بمشروعات البنية التحتية التي تشترك فيها أكثر من دولة، تحديًا كبيرًا نظرًا للتعددية الكبيرة التي تتميز بها القارة، والتي بها ٣٤ لغة رسمية، والعشرات من اللهجات المحلية، وأكثر من ٤٠ عملة، بالإضافة إلى التفاوت الكبير في القدرات المالية والبنية المؤسسية القائمة بين دولها، وكذلك غياب مؤسسات لها القدرة على تنفيذ الاتفاقيات المشتركة في مجال مشروعات البنية التحتية.

من ناحية أخرى، فإن اعتماد القارة على تصدير المواد الأولية يجعلها عرضة للتأثر بتقلبات أسعار هذه المواد في السوق العالمية، والذي يرتبط بعوامل خارج نطاق القارة نفسها. وتشير دراسة للبنك الدولي حول النمو الاقتصادي في إفريقيا إلى أنه إذا تراجع طلب الصين على المواد الأولية، مثل النحاس الذي يمثل الطلب الصيني عليه ٤٥% من إجمالي الطلب العالمي، بينما يستمر إنتاجه في الارتفاع؛ فإن أسعار النحاس قد تتراجع بشكل حاد، مما يكون له آثار سلبية شديدة على الدول التي تعتمد على تصديره. ولهذا فإن تحقيق التنوع في صادرات دول القارة، والبعد عن الاعتماد على تصدير المواد الأولية، خاصة البترول؛ يُعد من أهم التحديات التي يجب أن تواجهها لمواصلة نموها الاقتصادي.

تتسابق الدول نحو إفريقيا في تنافس محموم، في مقدَّمتها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا والصين وروسيا إضافة إلى إيران وتركيا وماليزيا والهند وكوريا وتايوان والبرازيل، جميعها تسعى للنفاذ إلى ثروات القارة، وخاصة مصادر النفط فيها. وقد سارعت الولايات المتحدة في محاولتها لتعزيز السيطرة على النفط الإفريقي من خلال المجلس الاستشاري لإفريقيا، وهو تحالف يضم شركات أمريكية عملاقة، ويعد هذا المجلس شريكًا أصيلاً للحكومة الأمريكية في كل ما يخص إفريقيا، وهو وراء تضخم الاستثمارات الأمريكية في قطاع النفط في غرب إفريقيا حتى تجاوزت ٧ مليار دولار بعد أن كانت مليارًا واحدًا في بداية التسعينيات. كما دعا أفارقة إلى إعداد إستراتيجية إقليمية وقارية للعلاقة مع الصين لتجنب الاختلال في علاقاتهما الثنائية مشيرين إلى أن «الاستثمارات الصينية مرتبطة بالاحتكارات الكبرى للدولة الصينية» وأنها تركز على قطاع المناجم والمسح الجيولوجي أو على البنية التحتية.

سبل مواجهة التحديات

إن تحقيق الاستفادة القصوى من الاستثمار الخارجي في تطوير الاقتصاد وتحقيق ثباته واستقراره في الدول الإفريقية، يتطلب وضع إستراتيجية شاملة وسياسات راشدة توجه تدفقاته، ومن ذلك وضع محددات وشروط أساسية **أهمها:**

- التعاون مع الدول الإفريقية كمجموعة واحدة يتم التنسيق بينها من خلال استراتيجية تنموية متوازنة ومتكاملة للقارة عبر مؤسساتها القارية كمفوضية الاتحاد الإفريقي وغيرها.
- ربط الاستثمارات الخارجية بخطط التنمية المحلية للاستفادة منها بصفتها موارد تمويلية، وتحقيق التوازن والتكامل بينها وبين الخطط الإستراتيجية للدول، وبينها وبين الاستثمارات المحلية.
- توظيف الاستثمارات للمساهمة في تحقيق التنمية الشاملة، وتنفيذ المشرعات الاستراتيجية، وخاصة ما يتعلق بالأمن الغذائي والبنية التحتية لإفريقيا.
- المشاركة في تنمية رأس المال البشري في الدول الإفريقية من حيث التخطيط والتنمية والتوظيف.
- المساهمة في تحقيق الجانب الأمني للمجتمعات الإفريقية بمعالجة المشكلات المزمنة كالفقر، والبطالة، والمرض، وتوفير الخدمات الأساسية لحياة الإنسان.
- وضع الموازنة السليمة لتدفقات رؤوس الأموال الخارجية بالنسبة للناتج القومي الإجمالي، تجنبًا لتعرض اقتصاديات الدول الإفريقية للانهيار في حال انسحاب هذه الأموال عند ظهور أية بوادر لعدم الاستقرار، مع التركيز على الاستثمارات طويلة الأجل.
- إتاحة الفرص على نطاق واسع للشراكة مع القطاع الخاص في التخطيط والتنفيذ لتلك الاستثمارات.

ثالثًا: نماذج للاستثمارات الخليجية في إفريقيا

لقد أدركت دول الخليج العربي أنه لتحقيق الأمن الغذائي فلا بد أن تتجه إلى التنمية الزراعية، وهو ما جعل الخيار الاستراتيجي للخليج هو تحقيق تنمية زراعية بشراء الأراضي أو تأجيرها أو توجيه الاستثمارات نحو دول حوض النيل. فبادرت المملكة العربية السعودية بإعلان أنها على استعداد لشراء المياه من أية دولة بها فائض مائي، وتعدى هذا الأمر إلى شراء الأراضي أو تأجيرها، لاسيما في القارة الإفريقية، مع توجه السياسات الإفريقية نحو الاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية.

ولهذا رأت دول الخليج أن تدفع مواطنيها وشركاتها للاستثمار الزراعي صوب دول حوض النيل، وعقد اتفاقيات شراكة مع عدد من التجمعات الاقتصادية الإفريقية، مثل الكوميسا التي تضم ١٩ دولة إفريقية في شرق وجنوب القارة. وتداعت إلى عقد مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي الأول بالرياض، في أبريل ٢٠١٠م، بمشاركة سبع دول إفريقية منها تنزانيا، وكينيا، والكونغو الديمقراطية. ونظمت غرفة تجارة وصناعة الشارقة، في فبراير ٢٠٠٩م، لقاءات في كل من كينيا وإثيوبيا، بهدف تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات، وأهمها المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، والبدء في مشاريع ومبادرات بين رجال الأعمال والهيآت الاقتصادية، وتشجيع التبادل التجاري على نطاق واسع، وكذا في المجال الزراعي.

وتستحوذ كل من الإمارات والسعودية على أكثر من ٤٠% من التدفقات الواردة إلى إفريقيا من الدول العربية. وتصدرت الإمارات مجموعة الدول العربية في هذا المجال، بقيمة ١٠,٥ مليار دولار، وبحصة بلغت ٢١,٦%، تليها السعودية في المركز الثاني بقيمة ٩,٣ مليار دولار، وبحصة بلغت ١٩,٢%.

الأراضي الصالحة للزراعة في إفريقيا ٣٥٪ من مساحة القارة
يستغل منها ٧٪ والاستثمار الزراعي أفضل الخيارات

تشهد الاستثمارات الخليجية في مجال الغذاء في دول إفريقيا تناميًا كبيرًا منذ عام ٢٠٠٨م، عقب الارتفاع الكبير في أسعار الغذاء على أصداء الأزمة المالية العالمية. وتبدو الإستراتيجية التي وضعتها دول الخليج التي تقوم على شراء أراضي في بعض الدول الإفريقية بحيث تستفيد هي كمستثمر وتفيد الدول التي تشتري فيها هذه الأراضي، وتأتي أثيوبيا على رأس قائمة هذه الدول بسبب ارتفاع عدد سكانها الذين يقيمون في مناطق ريفية ويعملون بالزراعة. وحظت السودان باهتمام خليجي كبير، حيث بادر عدد كبير من رجال الأعمال الخليجيين إلى شراء مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية موزعة على معظم ولايات السودان. حيث يمتلك السودان حوالي ٤٨% من جملة الأراضي الزراعية في الوطن العربي، أي نحو ٩٠ مليون هكتار.

وتُعد الاستثمارات الزراعية الإماراتية هي الأكبر بين دول الخليج العربي في السودان، حيث تُقام على مساحة كبيرة تقارب المليون فدان في عدة ولايات، أهمها مشروع زايد الخير على مساحة ٤٠ ألف فدان في ولاية الجزيرة. كما أن شركة الروابي الإماراتية تعمل أيضًا في شمال السودان بالتعاون مع الهيأة العربية للاستثمار الزراعي.

كما قامت حكومة قطر بتأسيس مشروع مشترك مع الحكومة السودانية لإنتاج القمح والذرة والحبوب الزيتية. وقد وقع مستثمرون كويتيون من القطاع الخاص اتفاقًا مع حكومة السودان لاستزراع نحو ٤٠ ألف فدان في ولاية النيل الأبيض. وفي إثيوبيا يقوم عدد من رجال الأعمال السعوديين بالاستثمار في الأراضي الزراعية بمساحات كبيرة تقارب عشرة ملايين فدان. وفي دلتا نهر تانا بكينيا، تمكنت مؤسسة قطرية من الحصول على ١٤٠ ألف هكتار من الأراضي الزراعية، من خلال صفقة وُقعت عام ٢٠٠٨م، حيث تتمكن قطر بموجبها من حق استغلال هذه الأراضي، بينما تحصل كينيا على تمويل قطري لاستكمال منشآت بحرية.

رابعًا: نماذج للاستثمارات السعودية في إفريقيا

تسعى المملكة العربية السعودية في الفترة الراهنة إلى تطوير حجم ومجالات علاقاتها مع العديد من الدول الإفريقية، لتحقيق جملة من الأهداف السياسية والإستراتيجية والاقتصادية **منها:** الحفاظ على أمن البحر الأحمر وخليج عدن والقرن الإفريقي، وهي مناطق حيوية للأمن القومي السعودي، خلق مناطق نفوذ ذات تأثير في المنظمات الإقليمية والدولية، تحقيق مصالح اقتصادية يتوفر من خلالها الأمن الغذائي السعودي.

وتتمتع السعودية بموارد مالية ضخمة، سواء الاحتياطات المالية للدولة، أو الثروات الخاصة للأفراد والمؤسسات، وتسعى لإيجاد فرصًا مناسبة للاستثمار في الخارج. ويعتبر خبراء اقتصاد أن السعودية تمثل شريكًا مثاليًا لدول شرق إفريقيا، منها خمس دول هي: أثيوبيا، أوغندا، تنزانيا، كينيا، جيبوتي، وتعتبر الدول الإفريقية الخمس، سوقًا ضخمة تضم نحو ١٩٠ مليون مستهلك، وهي أسرع الاقتصادات الإفريقية نموًا، وهي في حاجة ماسة إلى استثمارات ضخمة تساعدها على تفعيل طاقاتها ومواردها، وتمكنها أيضًا من خلق فرص عمل للمواطنين، نظرًا إلى كونها من أكثر الدول تمتعًا بالاستقرار السياسي والأمني.

إن الاستثمار السعودي في السودان غطى جميع المجالات، خاصة المجال الزراعي والصناعي والخدمي، حيث تعد السعودية صاحبة أكبر الاستثمارات الزراعية في السودان، منها شركة سكر كنانة واستثمارات سليمان الراجحي في الزراعة والصناعة، بجانب استثمارات صالح كامل. وتوجهت الاستثمارات السعودية الزراعية في السودان لنحو ٢٥٠ ألف فدان في ولاية نهر النيل، وشمال السودان. وقد تمكنت مجموعة حائل للتنمية الزراعية السعودية من استغلال نحو ١٠ آلاف هكتار من الأراضي الزراعية السودانية المطلة على نهر النيل. وعمومًا تعد السعودية شريكًا استراتيجيًا أصيلا للسودان في استثماراته، كما أن السودان بما لديه من موارد طبيعية خاصة في مجال الزراعة، هو الأكثر تأهيلًا ليس فقط لسد فجوة العالم العربي الغذائي التي فاقت الـ٤٠ مليار دولار، بل لسد جزء كبير من الفجوة الغذائية العالمية، وذلك بالتضامن مع رؤوس الأموال العربية الشقيقة.

إن السعودية تدعم عملية زراعة الأعلاف في الخارج ومن ثم جلبها إلى الأسواق المحلية، مما يشجع المستثمرين للدخول في هذا الاستثمار. وتعتبر الدول الإفريقية لها الأفضلية لدى المستثمر السعودي، خاصة في السودان وإثيوبيا وبعض الدول التي تتمتع بمزايا نسبية في وفرة المياه وملائمة المناخ. كما التزمت السعودية بضخ ١٠٩ مليار دولار لتطوير ٤١ جيجاواط من الطاقة الشمسية في الشرق الأوسط وإفريقيا كجزء من خطة واسعة النطاق لنشر ٥٤ جيجاواط من الطاقة النظيفة بحلول عام ٢٠٣٢، ومن المتوقع نمو استثمارات الطاقة المتجددة في دول إفريقيا جنوب الصحراء وبخاصة جنوب إفريقيا وكينيا وإثيوبيا.

يعد الاستثمار السعودي في أثيوبيا واحدًا من أكبر الاستثمارات في منطقة شرق إفريقيا، حيث تنتج أحد الشركات السعودية في أثيوبيا ما يزيد على عشرة آلاف طن من البن من مزارعها التي تبلغ

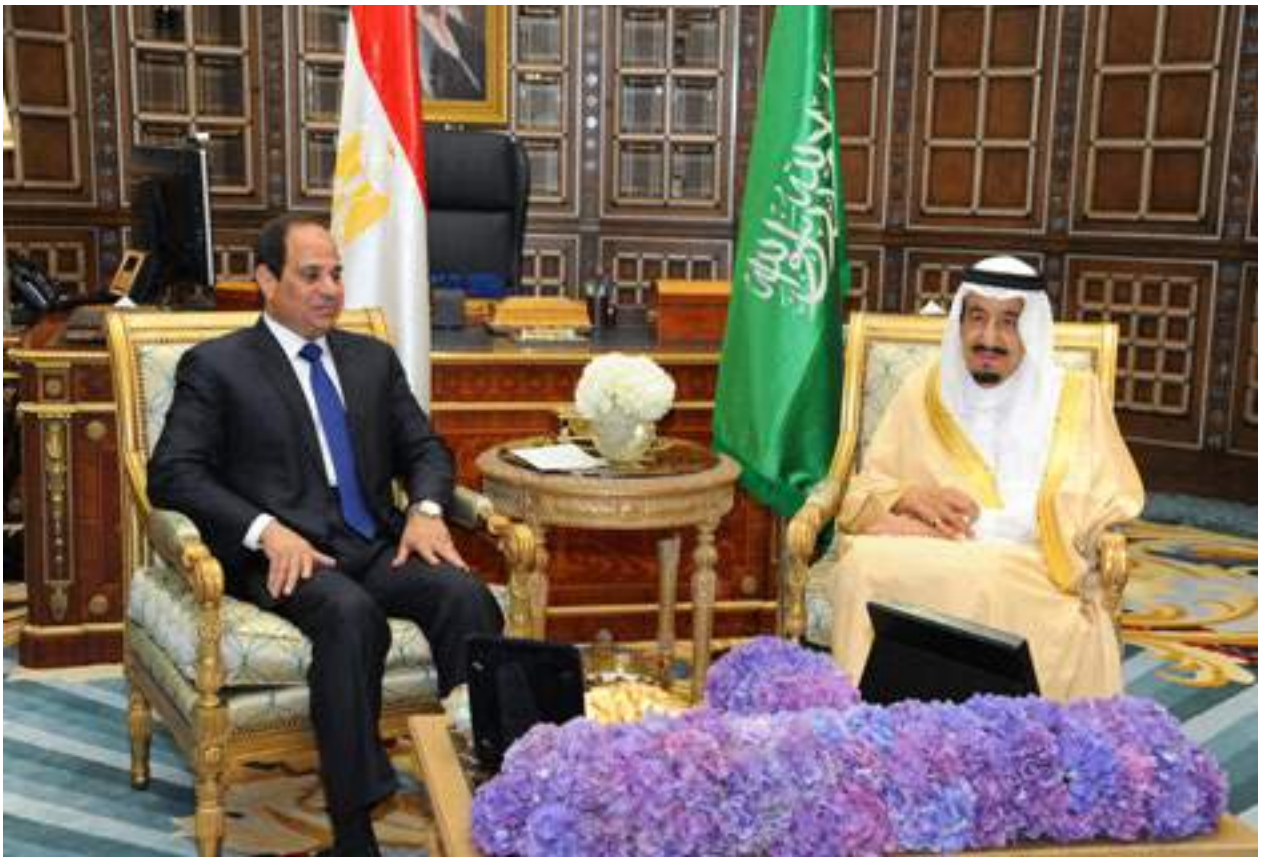

٢٥ ألف هكتار في جنوب إثيوبيا وتصدر ٧٠% من الإنتاج للخارج. وتستثمر السعودية بكثافة في مجالات البناء والزراعة والتعدين والفنادق والمستلزمات الطبية والصحية والتعليم في إثيوبيا، ومن المجالات التي تشهد نموًا إنتاج الشاي، ويتوقع أن تبلغ عائدات شركة «سعودي ستار» ٦٠ مليون دولار عام ٢٠١٦م، بعد الانتهاء من إقامة نظام للري المتقدم في هذه الأراضي، وتصدير ٦٠% من الأرز المنتج إلى الدول العربية. وقد عقدت السعودية نحو ١٦ اتفاقية زرعت بموجبها ١,٧١٣,٣٥٧ هكتار خمس اتفاقيات منها في إثيوبيا وحدها، بالإضافة إلى السودان والسنغال وجنوب السودان.

خامسًا: السيناريوهات المستقبلية للعلاقات السعودية ـ الإفريقية

من المتوقع أن تزداد كثافة العلاقات السعودية الإفريقية بشكل عام لتفعيل منظومة الشراكة مع الدول الإفريقية، رغبة في تحقيق مصالحها الإستراتيجية، التي تتمثل في إيجاد سوق لمواد خام رخيصة، ومصدر لعمالة أقل أجرًا، وتحقيق هدفها في مراقبة الإنتاج النفطي عن قرب في الدول الإفريقية، وهناك سيناريوهان محتملان للعلاقات المستقبلية بين السعودية والدول الإفريقية.

السيناريو الأول: نجاح التجربة السعودية في تفعيل وتنويع علاقاتها بدول القارة الإفريقية خاصة أنها تمتلك الدور الديني، والقوة الاقتصادية، والدور الإقليمي، والثقل الدولي الذي يؤهلها للقيام بدور القائد للعلاقات العربية الإفريقية، وذلك من خلال زيادة حجم التبادل التجاري والتركيز على الفرص الاستثمارية الأكثر جذبًا في إفريقيا.

السيناريو الثاني: تشكيل تحالف عربي في القارة الإفريقية يتكون من مصر-السعودية – الإمارات، وهذا التحالف يحمل عناصر النجاح والاستمرارية لعدة أسباب منها غياب التعارض في المصالح الإستراتيجية والاقتصادية بين الدول الثلاث، وهو الأمر الذي يضمن التنسيق والفاعلية لتحركاتها مجتمعة، والدرجة العالية من التنسيق الاستراتيجي بين الدول الثلاث في العديد من الملفات الإقليمية.

*مدرس اقتصاد، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ـ جامعة القاهرة

استراتيجية لتعزيز الشراكة العربية ـ الإفريقية لم تعد مجرد خيار

التكتلات الاقتصادية الإفريقية: التبادل التجاري ضرورة تنموية

تمتد العلاقات العربية الإفريقية إلى زمن بعيد، حيث جمعتهم ظروف اقتصادية وسياسية واجتماعية متشابهة، لكن على مستوى العلاقات التجارية اتسمت بضعفها وبوهن التكامل الاقتصادي، قد يكون ذلك لاعتماد كل منهما على استيراد الغذاء والتكنولوجيا، وقد يعزو البعض ضعف هذه العلاقات لانخفاض تدفقات الأموال العربية إلى إفريقيا، فغالبا ما تكون هذه الأموال إما في صورة منح أو قروض فمعظمها يأتي من السعودية، الإمارات، والكويت، ثم ليبيا. وأغلبها في شكل ثنائي بين الحكومات لكن يقل ظهور القطاع الخاص في هذا المضمار. بينما ينشط دور مؤسسات التمويل العربية مثل البنك العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا، ودار المال الإسلامي، والبنك الإسلامي للتنمية، والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

د. هويدا عبد العظيم عبد الهادي

تنقسم هذه الورقة إلى جزأين رئيسين يتناول الأول أهم التكتلات الاقتصادية الإفريقية، والثاني يتضمن أوجه التعاون والتبادل التجاري العربي الإفريقي.

أولاً: التكتلات الاقتصادية في إفريقيا: هناك سبعة تجمعات إقليمية رئيسية في إفريقيا

١- الاتحاد المغربي العربي: أنشئ سنة ١٩٦٤م، بغرض تنشيط الروابط الاقتصادية بين دول المنطقة، لكن لم يكتب له النجاح حتى ١٩٨٨م، حيث تم الاتفاق بين الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، وموريتانيا على إقامة الاتحاد المغربي العربي عن قيامه رسميًا بمقره في الرباط ١٩٨٩م، ثم أخذ شكل اتحاد اقتصادي بغرض حرية التجارة كمنطقة حرة، لكنه أخذ يبطئ الخطى منذ ١٩٩٥م. حيث واجه بعض الصعوبات التي عملت على تجمد وتعثر جهوده.

ثم وقعت اتفاقية أغادير بين مصر، المغرب، تونس، والأردن في ٢٠٠٤/٢/٢٢م، وقد دخل الاتفاق حيز النفاذ في ٢٠٠٦/٧/٦م.

٢- سوق الشرق والجنوب الإفريقي (الكوميسا): يضم ١٩ دولة في شرق وجنوب إفريقيا، (بعد انسحاب تنزانيا ٢٠٠٠م، وانضمام ليبيا ٢٠٠٥) المقر (زامبيا) والدول الأعضاء هي: بوروندي، القمر. الكنغو، جيبوتي، مصر، ارتريا، اثيوبيا، كينيا، ليبيا، سيشل، مدغشقر، مالاوي، موريشيوس، رواندا، السودان، سوازيلاندا، اوغندا، زامبيا، زيمبابوي (١٩دولة). نشأ ١٩٨٠م، كمنطقة تجارة تفضيلية بغرض تقوية التجارة بين الدول الأعضاء ثم تحول إلى السوق المشتركة في ١٩٩٤م. في ٢٠٠١م، أنشئت منطقة تجارة حرة وضمت وقتها ١١ دولة ثم انضمت بورندي وروندا في ٢٠٠٤م، ثم ليبيا في ٢٠٠٦م، وجزر القمر وعملت معظم الدول على تكوين اتحاد جمركي ليقوم الأعضاء بتوحيد تعريفة جمركية على الواردات من خارج الاتحاد ثم إقامة اتحاد نقدي يتم على ٤ مراحل تنتهي في ٢٠٢٥م.

وإذا كانت اتفاقية الكوميسا نصت على إزالة كافة الرسوم الجمركية بين الأعضاء مع الالتزام بقواعد المنشأ التي حددتها، لذلك التزمت كل من مصر وكينيا ومدغشقر بتخفيض الرسوم بنسبة ٩٠٪ وهناك بعض الدول(٧) قامت بتخفيض الرسوم بـ٨٠٪ وواحدة بـ ٦٠٪ أما بقية الدول (٩) فلم تطبق أي تخفيضات. في أبريل ٢٠٠٧م، تم الاتفاق على أن يكون هناك تعريفة جمركية موحدة للكوميسا صفر على المواد الخام والسلع الرأسمالية ١٠٪ على المنتجات الوسيطة، ٢٥٪ على المنتجات النهائية، وتمثلت الدول التي بدأت بتطبيق التعريفة الجمركية الموحدة في كينيا ومدغشقر ومالاوي سوازلاند واوغندا وزامبيا واثيوبيا والسودان ورواندا.

تجمع الساحل والصحراء أكبر تجمع إفريقي يضم ٢٨ دولة ونصف
سكان القارة نشأ عام ١٩٩٨م كتكتل سياسي بين المحيطين

٣-تجمع الساحل والصحراء: أكبر تجمع في القارة يضم ٢٨ دولة حاليًا في غرب ووسط وشمال القارة، نشأ ١٩٩٨م، بغرض تكوين تكتل سياسي يمتد بين المحيطين. فيه نصف سكان إفريقيا، بدأ بتشاد، النيجر، ليبيا، السودان، مالي، وبوركينافاسو. وكانت هناك دعوة ليبية إلى دمج الاتحادات الإقليمية الفرعية وتشكيل جماعة اقتصادية واحدة تضم الايكواس، والمغرب العربي تحت رئاسة واحدة، ومصرف وهوية واحدة، وذلك كما جاء في بيان مؤتمر القمة ٢٠٠٦م، فتمت الموافقة على تشكيل لجنة لدراسة تنفيذ هذا القرار.

٤-الاتحاد الاقتصادي لدول وسط إفريقيا الايكاس (المقر ليبرفيل) الجابون يضم ١١ دولة من وسط إفريقيا أنجولا، بوروندي، الكاميرون، إفريقيا الوسطى، تشاد، الكنغو، غينيا الاستوائية، الجابون، ساوتومي، رواندا، وزائير. ونشأ عام ١٩٨٣م، بغرض دعم التعاون والتنمية بين الأعضاء، ثم تحول في ١٩٩٤م، إلى الجماعة الاقتصادية والنقدية (السيماك) وأهم ما يميز هذا التجمع أنه يتعامل بعملة واحدة «السيفا» ولديه بنك مركزي واحد في ياوندي. أهم الاقتصادات: الكاميرون، والجابون وانقطعت الاجتماعات من ٩٢-٩٨ بسبب عدم تسديد الدول الاعضاء اشتراكات العضوية واستمرار الحروب في بوروندي وتشاد. كما اعلنت رواندا عن رغبتها في ايقاف عضويتها نظرا للأعباء التي تتحملها نتيجة لانضمامها لأكثر من تجمع. وفي ١٩٩٩ عقدت قمة الايكاس بغرض انشاء قوة حفظ السلام في المنطقة (الكوباكس) بهدف منع النزاعات القائمة وتم نقلها من ياوندي إلى إفريقيا الوسطى في ٢٠٠٨م، لكنها لم تحقق المرحلة الثانية للتكامل بسبب كثرة الحروب الأهلية والانتماء لأكثر من جماعة. وقعت مصر اتفاق إطاري لإبرام منطقة تجارة حرة بين مصر وجماعة السيماك، كما تتمتع مصر بعلاقات تجارية ثنائية مع الدول الأعضاء في تجمع السيماك، وتعد الكاميرون أكثر هذه الدول تعاملاً مع مصر من حيث مستويات التبادل التجاري، حيث يجعلها ذلك أحد أكبر البوابات الإفريقية للصادرات المصرية، ومن المستهدف إنشاء مخزن دائم للسلع المصرية لتكون نقطة انطلاق إلى باقي دول التجمع. تم اعتماد مصر كدولة صديقة لدى التجمع الاقتصادي لدول وسط إفريقيا ECCAS CEEAC)).

٥- ECOWAS نشأت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا في (لاجوس) عام ١٩٧٥ م، و يضم ١٥ دولة في غرب إفريقيا، بموجب اتفاقية لاجوس، وقد تم تنقيح الاتفاقية المنشأة عام ١٩٩٣م، حيث أعطت اهتماما أكبر بالتنمية الزراعية والصناعية وتحرير التجارة، ثم انتقل المقر إلى ابوجا في١٩٩٥م. وفي ١٩٩٩م، أعلن رئيس الايكواس عن قيام منطقة النقد الثانية وانفتاحها على منطقة النقد الأولى (الايموا) ثم أقاموا اتحادًا جمركيًا واقتصاديًا ونقديًا لغرب إفريقيا يناير ٢٠٠٠م، لتتعامل الدول بعملة واحدة السيفا، وانسحبت موريتانيا من التجمع وعزمت الدول الست غانا غينيا جامبيا نيجيريا ليبيريا، وسيراليون على الدخول في يناير ٢٠٠٣م، وذلك من أجل تسهيل عمليات تبادل الصفقات وانتقال الأفراد .الدول الأعضاء: بنين، بوركينا فاسو، كيب فير، جامبيا ،غانا، غينيا، غينيا بيساو، ساحل العاج ، ليبيريا، مالي، النيجر ، نيجيريا ،السنغال سيراليون، توجو.

ويتضح دور الايكواس في تكوين قوات حفظ السلام ايكوموج والتي تمثل هدفها في وقف إطلاق النار وظهر ذلك واضحا في ليبيريا تم توقيع اتفاق إطاري بين مصر ومفوضية الايموا تمهيداً لتوقيع اتفاق التجارة الحرة (دول الايموا الثمانية أعضاء بتجمع الايكواس). تعد هذه الخطوة هامة على طريق تعزيز العلاقات المصرية مع الدول الإفريقية والتجمعات الاقتصادية الإقليمية في القارة، خاصة في ضوء مسعى مصر لإقامة منطقة تجارة حرة مع الايكواس.

٦-تجمع السادك: يشمل ١٥ دولة، مقره جابروني (بتسوانا) يغطى كل دول الجنوب الإفريقي، نشأ عام ١٩٨٠م، بغرض تقليل الاعتماد على جنوب إفريقيا لكن سرعان ما تحول الى الجماعة الاقتصادية الانمائية للجنوب الإفريقي وزادت التجارة مع جنوب إفريقيا ٣ أضعاف في١٩٩٤م، ثم تحول الى منطقة تجارة حرة في ٢٠٠٨ بغرض إزالة الحواجز الجمركية بين الأعضاء حيث يتم تحرير التجارة بـ ٨٥٪. وسعى إلى إقامة اتحاد جمركي ٢٠١٠م، ليفرض تعريفة جمركية موحدة. كذلك استهدف قيام سوق مشتركة لحرية دخول وخروج عناصر الانتاج ٢٠١٥م، على أن يتم توحيد السياسة التجارية والنقدية في٢٠١٦م. وكذلك العملة الموحدة فتكون في ٢٠١٨م. الدول الأعضاء (انجولا، بتسوانا، ليسوتو، مالاوي، موزمبيق، سوازيلاند تنزانيا، زامبيا، زيمبابوي. ناميبيا، جنوب إفريقيا، موريشيوس، الكنغو، مدغشقر، سيشل) ورفضت رواندا لأسباب اجرائية.

٧- سوق شرق إفريقيا: كان يضم كينيا وتنزانيا واوغندا لكنه تفكك ١٩٧٧م، (بسبب عوامل كثيرة من أهمها عدم التوزيع

العادل بين الدول الأعضاء واستئثار كينيا بالمنافع عن الدول الأخرى) لكن أعادت الدول النظر في إحيائه مرة أخرى ٢٠٠٠ ثم انضمت كل من بورندي ورواندا اليهم(المقر اروشا) تنزانيا سنة ٢٠٠٨م، وبعد مباحثات ومفاوضات بين هذه المجموعة(الاياك) و مجموعة تنمية إفريقيا الجنوبية (السادك) و الكوميسا، توصلت المجموعة لاتفاق بشأن توسيع وتضخيم سوق التجارة الحرة بين بلدان المنظمات الثلاث. وتعتبر المجموعة من ركائز الجماعة الاقتصادية الإفريقية.

في ٢٠٠٩م، وقعت كل من الكوميسا والاياك والسادك على مسودة اتفاقية إنشاء منطقة التجارة الحرة، وفي الخامس من ديسمبر من العام نفسه ووقعت التجمعات الثلاثة على اتفاقية ثلاثية تعد الأولى من نوعها في إفريقيا لتطبيق نظام النقطة الجمركية الواحدة One Stop Borde Point في منطقة شيروندو على حدود زامبيا وزيمبابوي، بهدف تيسير الإجراءات الجمركية وتوفير الوقت والتكاليف وتحسين القدرة التنافسية. ويقوم هذا النظام على أساس عدم الاضطرار إلى اجراء المعاملات الجمركية على طرفي الحدود وإنما يكتفي بإجرائها مرة واحدة. في ٢٥ اكتوبر٢٠١٤م، تم الإعلان عن قيام منطقة التجارة الحرة بين التجمعات الثلاثة السادك والكوميسا والاياك (سوق شرق إفريقيا) ليمتد من القاهرة إلى جنوب إفريقيا متضمنا ٢٦ دولة، يقطنها ٦٢٥ مليون نسمة، بناتج محلى إجمالي١,٢ تريليون دولار، ويشكل ٦٠ ٪ من النشاط الاقتصادي للقارة، ويعد النجاح في هذا التجمع متواضعًا، على الرغم من تنوع الدول الأعضاء ما بين غنية وفقيرة بالموارد الطبيعية، وساحلية وحبيسة فهناك١٥ دولة حبيسة صغيرة وكبيرة. هذا إلى جانب اختلاف اللغات ومجموعات عرقية مختلفة. ومن ثم تعد أكبر منطقة تجارة حرة في إفريقيا.

يؤخذ على التكتلات الاقتصادية الإقليمية الإفريقية أنها لم تحقق الأهداف المرجوة منها سواء على مستوى التجارة الداخلية أو الخارجية. قد يكون السبب راجع إلى: عدم التزام الدول الأعضاء بتنفيذ الاتفاقيات، وعدم قدرتها على حل الصراعات، نقص المشروعات المشتركة كما فشلت الحكومات في ترجمة التزاماتها بالاتفاقيات وعدم وجود جدول زمني لتنفيذ التخفيض في التعريفات، ضعف التمويل الذي يعد من المشاكل الأساسية التي تواجه التجمعات الإقليمية فالمساهمة الفعلية تنخفض بمرور الوقت وغالبًا لا تكفي لمقابلة الاحتياجات وتكون النتيجة بيئة مالية غير صالحة والمثال على ذلك ثلاثة تجمعات مثل(الاياك والكوميسا والسادك) حيث جمعت أقل من نصف مساهمات الدول الإعضاء خاصة في السادك والكوميسا حيث تجاوزت الاحتياجات مساهمات الدول الأعضاء وأصبحت الفجوة كبيرة بين الاحتياجات والمساهمات.

يلاحظ على الجماعات الاقتصادية الإقليمية تقف عند المرحلة الثالثة وفقًا لاتفاقية ابوجا وهي المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي لكل جماعة إقليمية قائمة، وقد اتفق على أن تنتهي هذه المرحلة في غضون عشر سنوات، إلا أنه من الملاحظ تفاوت في اداء الجماعات في مجال تطبيق اتفاقيتها الخاصة بتحرير التجارة البينية. وفي الوقت الذي نجحت فيه كل من الكوميسا والسادك لكن مازال هناك تباطؤ في تنفيذ هذه المرحلة من قبل الايكواس والايجاد.

المغرب الأولى في صناعة السيارات على منطقة شمال إفريقيا والثانية على مستوى القارة بعد جنوب إفريقيا

إجمالاً يمكن القول بان أهم ما يميز التكتلات الاقتصادية الإفريقية هو انخفاض قيمة التجارة البينية ووقوفها عند المرحلة الثالثة وهي منطقة التجارة الحرة وان كان بعضها دخل في مرحلة الاتحاد الجمركي. اما التحدي الاساسي لها هو نقص التمويل فقد يكون ذلك بسبب اعتمادها على تصدير المواد الأولية والخام المتمثلة في المعادن والمواد الزراعية والنفط الخام وخضوعها لتغيرات الأسعار في السوق العالمي.

ثانيًا: أوجه التعاون والتبادل التجاري العربي الإفريقي.

تعتبر إفريقيا الامتداد الإقليمي والجغرافي والاستراتيجي للدول العربية سواء في شمال إفريقيا أو في منطقة الخليج العربي، ولهذا فإن وضع استراتيجية عربية طموحة لتعزيز الشراكة العربية الإفريقية لم تعد مجرد خيار، في ظل التدافع العالمي والخطط التي تعد للسيطرة على أسواق إفريقيا الواعدة ومواردها الطبيعية المتنوعة. فقد لوحظ تركز تجارة التكتلات الاقتصادية الإفريقية مع شركاء بعينهم على رأسهم الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة، والصين، بنسب كبيرة سواء في الصادرات أو الواردات. وغالبًا ما يصدروا السلع الأولية التي تتصدر قائمة الصادرات لمعظم التكتلات خاصة السادك، يليها الصناعات الوسيطة والتي ترجع في معظمها إلى وجود جنوب إفريقيا في هذا التجمع (وهي صاحبة أكبر صناعة تحويلية في هذه الجماعة إلى جانب صناعة السيارات التي تتميز بها عن سائر دول المنطقة)، أو لوجود مصر في تجمع الكوميسا، وكذلك لوجود المغرب في اتفاقية أغادير وأيضًا تجمع الساحل والصحراء التي يرتفع فيه صادراته

من السيارات. ثم يليها السلع الزراعية المتمثلة في الفواكه والخضروات والحبوب.

وأهم شريك تجاري لصادرات السادك هو الاتحاد الأوروبي ويستأثر بالنسبة الأكبر من صادرات بتسوانا على سبيل المثال (٧٥٪ من الماس)، ثم زامبيا تصدر ما يقرب من ٩٤٪ من الفواكه إلى الاتحاد الأوروبي إلى جانب ٩٠٪ من المنسوجات. ثم الولايات المتحدة، يليها الصين. أما بالنسبة للواردات فتظهر الآلات والمعدات كأكبر نسبة في فاتورة واردات السادك ثم السلع الوسيطة والأغذية المصنعة.

سبق وأن أشرنا إلى تكوين منطقة التجارة الحرة الإفريقية للتجمعات الثلاثة وما وصلت إليه من مراحل التكامل الإقليمي، في المقابل كانت هناك منطقة تجارة حرة عربية قامت وفقًا لاتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية بغرض تحرير التبادل التجاري بينها، والتي تم الموافقة عليها بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتاريخ ١٩٨٢/٢/٢٧م، تمثلت رغبة الدول العربية في تنفيذ ذلك من خلال إقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى بعد إقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره بتاريخ ١٩٩٧/٢/١٩م، وتضم هذه المنطقة حاليا ٢٠ دولة عربية منها دول عربية إفريقية.

الغرض من الإشارة لوجود كل من المنطقة الحرة العربية وأخرى إفريقية يشير إلى إمكانية قيام سوق حرة كبيرة عربية إفريقية تتمتع بتخفيض وإزالة الجمارك بين الدول الأعضاء (٢٠) أعضاء المنطقة العربية (٢٦) أعضاء الإفريقية؛ مما يعنى زيادة حجم الطلب نتيجة تزايد أعداد السكان وتنوع الأذواق واتساع حجم السوق .

وتتضح استفادة الدول الأعضاء من التخفيضات الجمركية حينما يقوم المنتِج المصري أو السعودي بالتصدير إلى السودان في إطار اتفاقية تنمية وتيسير التبادل التجاري العربي سيحصل على نسبة من الإعفاءات الجمركية كبيرة وفقًا لجدول التخفيض التدريجي في الاتفاقية العربية وأيضًا وفقًا للإعفاءات المدرجة في اتفاقية الكوميسا. والمثال الآخر يظهر في أن المغرب تحتل المرتبة الأولى في مجال صناعة السيارات على مستوى منطقة شمال إفريقيا (على حساب مصر التي كانت تتصدر المشهد سنة ٢٠١١م، حيث شهدت مبيعات السيارات ارتفاعًا بنسبة ٣،٥٨٪، بقيمة تصل إلى ثمانية مليارات درهم (٩٦٣ مليون يورو). وكانت صادرات السيارات ومكوناتها قد قفزت في عام ٢٠١٤م، بنسبة ٥٣٪ مقارنة بعام ٢٠١٣م، لتصل إلى نحو ملياري دولار) والثانية على صعيد القارة الإفريقية بعد جنوب إفريقيا التي تتصدر قائمة الدول الإفريقية المصنعة والمصدرة للسيارات. في الوقت الذي تعد فيه السعودية أكبر مستورد للسيارات وقطع الغيار، وتعتمد السوق السعودية بشكل كبير على السيارات المشهورة عالمياً، وفي ظل عدم وجود مصانع سيارات في المملكة، ووجود قيود على استيراد السيارات المستعملة. ويصل حجم استيراد المركبات في المملكة السعودية إلى ٧٧ بليون ريال، وهو ما يجعل السعودية أكبر سوق للسيارات في الشرق الأوسط. فبلغ استيرادها في المتوسط نحو ٦٧٩ ألف مركبة سنوياً، وبمعدل نمو سنوي قدره ٩,٥ ٪. بل أضحت السعودية حالياً مركز إعادة تصدير رئيسي للسيارات وقطع الغيار في المنطقة. وبلغت قيمة إعادة التصدير للسيارات وقطع الغيار لعام واحد نحو ستة بلايين ريال، وبمعدل نمو سنوي قدره ١٣٪ ، وهو ما يشكل نواة لدخول منتجات صناعة السيارات السعودية لهذه الأسواق.

فإذا ما تكونت منطقة حرة عربية إفريقية تضم المنطقتين سويا لتمتع كل دولة عضو بإلغاء التعريفات بينها ولتصبح الدول العربية الإفريقية معتمدة على بعضهم البعض وتصبح الدول العربية مثل السعودية والإمارات والكويت على قائمة الصادرات الإفريقية بدلًا من الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة.

والجدير بالذكر هو توافر كميات كبيرة من الوقود الحيوي لإفريقيا ومصادر للطاقة المتجددة التي تكون بمثابة بديل عن مصادر الطاقة القابلة للنفاذ في باقي الدول النفطية، لاسيما وأن النفط مورد قابل للنفاد مما يستلزم البحث عن موارد أخرى بديلة وهي تتواجد بوفرة في إفريقيا مثل الطاقة الكامنة والطاقة الحرارية. وتتمتع إفريقيا بمساحات واسعة من الأراضي تسمح بزراعة الوقود الحيوي والمنتجات الغذائية التي تستوردها كل من الدول العربية وبعض الإفريقية، إلى جانب توافر مصادر المياه (التي تعاني من ندرتها الدول العربية ودول الشرق الأوسط). وإن كان الأمر كذلك فإن إفريقيا في حاجة ماسة إلى التمويل حتى تستطيع استغلال إمكانياتها الزراعية والمعدنية الوفيرة وتسطيع الدول العربية القيام بالتمويل اللازم بدلا من الاعتماد على مؤسسات التمويل الدولية التي تتطلب شروط وضمانات باهظة.

حيث يمكن لإفريقيا أن تساعد العالم العربي في تحقيق أمنه الغذائي، كما أنها ثاني منتج للقطن في العالم، ولكن ما يصنّع من القطن في إفريقيا لا يتجاوز ٥٪ حاليًا، لذلك هناك حاجة ماسة لرفع نسبة التصنيع لتوفير فرص العمل للأفارقة والعرب، وذلك في إطار برنامج إفريقي عربي لتصنيع ٢٥٪ من القطن المنتج في إفريقيا مما يوفر ٥٠ ألف وظيفة جديدة. ونتيجة لذلك أضحى من الضروري إعادة النظر في تنظيم الإنتاج، وتسويق المنتجات الزراعية والمصالح المساندة

ما يصنّع من القطن في أفريقيا لا يتجاوز ٥٪ والشراكة العربية ترفعه إلى ٢٥٪ وتوفّر ٥٠ ألف وظيفة جديدة

للزراعة، بالإضافة إلى توفير الموارد المالية، وتقدر رؤوس الأموال الضرورية لذلك بحوالي ١٨ مليار دولار أمريكي سنوياً. كما يضمن تنظيم وإدارة هذه الموارد، الدخول للأسواق الخارجية التي لا تزال أساسية بالنسبة لتسويق المنتجات الإفريقية من القطن، والكاكاو، والبن، والشاي والمنتجات الأخرى.

إجمالاً: إن الزراعة في إفريقيا تتمتع بإمكانيات نمو كبيرة لكنها تعاني من غياب استراتيجية فيما يخص الموارد المالية والوسائل الفنية. ويمكن سد جزء من هذه الفجوة بالتعاون بين الدول العربية والدول الإفريقية لصالح الطرفين وذلك عن طريق شراكة مفيدة للطرفين يفرضها وجود فرص كبيرة للتكامل بين المنطقتين: بتوفير الموارد المالية والوسائل الفنية من الجانب العربي وتوفير المياه والأراضي واليد العاملة من الجانب الإفريقي .من أهم تحديات الأمن الغذائي العربي قلة الأراضي الخصبة وشح الموارد المائية، إذ يلبي الإنتاج الزراعي العربي ٥٤٪ فقط من الاستهلاك، وتنخفض هذه النسبة إلى ٢٥٪ فقط في بعض البلدان .بينما تقارب نسبة استيراد بعض المواد مثل السكر، والزيت مثلا ١٠٪. وفي نفس الوقت الذي يتوافر لدى الدول الإفريقية مصادر كبيرة من المياه المتجددة سنوياً وهي حاصل المياه الجارية في كل بلد زائداً المياه القادمة من البلدان المجاورة. ويستغل حالياً من هذه المياه حوالي ٥,٥٪.

التوصيات: أهم ما يوصى به هو دعوة الحكومات العربية والإفريقية للحفاظ على القدرة المحدودة للموارد الزراعية والأراضي والمياه لتجديد خدماتها من خلال تبني سياسات مناسبة لتحقيق الأمن الغذائي القائم على استدامة الزراعة، ودعوة الحكومات وأصحاب المصلحة المعنين باتخاذ ما يلزم من سياسات واجراءات لوقف التصحر وتآكل التربة والعمل على تحسين كفاءة مياه الري وتحسين انتاجية المياه من خلال استخدام طرق الري الحديثة والممارسات الزراعية السليمة. أما على مستوى التبادل التجاري فلابد من إزالة الحواجز الجمركية التي تعوق تدفق التجارة سواء للسلع أو الخدمات وتكوين منطقة تجارة حرة عربية – إفريقية لتطوير التجارة والاستثمار والتركيز على دعم شبكة الطرق والمواصلات التي تعمل على تقوية التجارة بين المنطقتين مع تبادل المعلومات والاهتمام بالاقتصاد المعرفي.

ومن أهم المجالات ذات إمكانات لتنمية التبادلات الاقتصادية تتمثل في:

- **بالنسبة لبلدان جنوب الصحراء الكبرى:** تصدير المنتجات التعدينية والزراعية والغذائية واستيراد السلع المصنعة بما في ذلك الأنظمة الميكانيكية والكهربائية، المواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية، المنسوجات، مواد البناء والمواد الغذائية.

- **بالنسبة للبلدان المغاربية:** تصدير السلع المصنعة بما في ذلك الأنظمة الميكانيكية والكهربائية، المواد الكيميائية والمستحضرات الصيدلانية، المنسوجات، مواد البناء والمواد الغذائية، واستيراد المنتجات التعدينية والزراعية والغذائية، الاستثمار المباشر في تنمية الموارد المائية والطاقة والتعدين مع تطوير الإنتاج الزراعي والرعوي والصناعة التجهيزية ذات الصلة وتطوير الخدمات اللوجستية في ميدان النقل والتخزين والحفظ وتجهيز المنتجات المصنعة أو المستوردة.

يؤدي التكامل الاقتصادي والتعاون الإقليمي إلى زيادة الإنتاج والتجارة بين الدول الأعضاء. فالتجارة داخل الإقليم تخلق فرصًا للأعمال التجارية تتشارك في فوائدها كافة الدول المشتركة في التبادل. فالدول العربية والدول الإفريقية تشكل سوقًا كبيرًا يضم حوالي ١٢٠٠ مليون نسمة ١٧,٥٪ من سكان العالم). كما تتمتع هذه الدول بإمكانيات اقتصادية قوامها الموارد الطبيعية الغنية واحتياطيات النفط والغاز ورصيد هائل من القوى العاملة. لذا فإن من شأن استغلال هذه الموارد التسريع في التقدم الاقتصادي والاجتماعي بما يضمن التخفيف من حدة الفقر، وفض النزاعات السياسية، وتحسين مستويات المعيشة، واستدامة التنمية.

بمعنى آخر فإن التعاون في مضمار التجارة والاستثمار يمكن هذه الدول من تسوية خلافتها السياسية وتقليل عدم الاستقرار السياسي. لهذا فإن زيادة التجارة بين الدول العربية والدول الإفريقية أضحى من ضرورات التنمية. إلا أنه ينبغي على التجارة الإقليمية أن تركز على الاقتصادات بدلا عن السياسة.

*أستاذ الاقتصاد بمعهد البحوث والدراسات الإفريقية . جامعة القاهرة

اتفاقيات الرباط مع ٤٠ دولة جنوب الصحراء جسر للتواصل الخليجي

الشراكة المغربية ـ الخليجية بإفريقيا: حتمية استراتيجية تبحث عن المأسسة

تناقش هذه الدراسة الشراكة الخليجية المغربية بإفريقيا، ومستقبلها في ظل الصراعات الدولية والإقليمية. ولذلك سننطلق من سعي الدول الخليجية لبناء تحالفات قادرة على التعامل مع الوضع الدولي الجديد، وارتقائها بعلاقاتها مع المغرب إلى شريك استراتيجي. ونربط هذا الاختيار الخليجي بموقع المملكة المغربية الجيوستراتيجي الرابط بين أوروبا وإفريقيا، وإمكانية تحول المغرب لبوابة تمر من خلالها دول الخليج للعب دور محوري في إفريقيا جنوب الصحراء.

د. خالد يايموت

١- التعاون والشراكة الاقتصادية الخليجية المغربية

تبنى المغرب منذ ٢٠٠٧م، سياسة استراتيجية خارجية، تهدف لتنويع الشركاء الدوليين، والإقليميين؛ وعول كثيرًا على نوعية التقارب الجديد مع دول الخليج، ليكرس دوره كقطب إقليمي متوسطي له امتدادات دولية خاصة بإفريقيا. ولذلك تماهى منذ البداية مع دعوته للانضمام لمجلس التعاون الخليجي، واعتبرها فرصة للتحول إلى شريك استراتيجي للمجلس، والاستفادة من الثقل الدولي والمالي لدوله من جهة. ومن جهة ثانية، تحويل هذا التحالف بين الشريكين العربيين نحو العمق الإفريقي، الذي يعتبره المغرب عمق أمنه القومي والاقتصادي.

ومن جهة ثالثة، يرجع المغرب هذا «التحالف»، إلى طبيعة رؤية الطرفين، وقدرتهما على بناء مؤسسات مشتركة تخدم هذا «التحالف». حيث أكد محمد السادس ملك المغرب في اجتماع القمة المغربية الخليجية الأولى من نوعها، التي افتتحت يوم الأربعاء ٢٠/٠٤/٢٠١٦م، بالرياض، «لقد تمكنا من وضع الأسس المتينة لشراكة استراتيجية، هي نتاج مسار مثمر من التعاون، على المستوى الثنائي، بفضل إرادتنا المشتركة. فالشراكة المغربية الخليجية، ليست وليدة مصالح ظرفية، أو حسابات عابرة. وإنما تستمد قوتها من الإيمان الصادق بوحدة المصير، ومن تطابق وجهات النظر، بخصوص قضايانا المشتركة. لذا، نجتمع اليوم، لإعطاء دفعة قوية لهذه الشراكة، التي بلغت درجة من النضج، أصبحت تفرض علينا تطوير إطارها المؤسسي، وآلياتها العملية".

ومن هنا يمكن فهم اتخاذ الشراكة الاستراتيجية بعدها التضامني، والتنسيق الدائم عربيًا ودوليًا. كما تم تعزيز العمل المشترك المتعلق بالتهديد أو الخطر الإرهابي، والانتقال إلى تبني الطرفين لمقاربة استباقية خاصة بالحق المشروع في الدفاع عن النفس وعن المقومات والقواسم الدينية أمام الأطراف الخارجية والتطرف الديني.

ويبدو أن المغرب حقق جزءًا من الهدف القريب المدى، المتمثل في المساعدات المالية الخليجية والتي بلغت حوالي ٥ ملايين ونصف سنة ٢٠١٢م. وحسب مؤشر "بلومبورغ" المختص في المجال، فإن المغرب احتل المركز ٢١ بين الدول النامية التي حققت أكبر نمو في مجال الاستثمارات الأجنبية، سنة ٢٠١٤م، متقدمًا على كل من روسيا (الرتبة ٢٢)، والهند (المركز ٢٤).

وفي هذا الإطار تضاعف حجم التبادل التجاري بين المغرب ودول الخليج ثلاث مرات في العشر سنوات الأخيرة. وشكلت الاستثمارات الخليجية نسبة مهمة للغاية بالمغرب سنة ٢٠١٣م، حيث (بلغت ٦,٢ مليار درهم / نحو ٧١٠ مليون دولار)، بما نسبته ١٥,٧٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

كما ارتفعت استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي بالمغرب خلال عام ٢٠١٤ م وشكلت ٢٨% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالبلاد. وتمثل استثمارات الإمارات نسبة ٤٤%، متبوعة بالسعودية ٣٨% فيما تتوزع النسبة الباقية على دول الخليج الأخرى.

ويتوقع اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي أن تتجاوز استثمارات دول مجلس التعاون الخليجي بالمغرب ١٢٠ مليار دولار

في الـ ١٠ سنوات المقبلة، وستهم الزراعة والطاقة، قطاع الصناعة والسياحة، ومجال الهيدروكاربورات والاتصالات. وتشكل السياحة والعقار أحد أهم القطاعات المتصدرة لاستثمارات الشركات الخليجية؛ ومنها مجموعة عارف الكويتية للاستثمارات، وشركة القدرة القابضة الإماراتية، والديار القطرية للاستثمار العقاري، وكذا الصندوق البحريني «بيت التمويل الخليجي». كما توسعت هذه الاستثمارات المباشرة، لتشمل قطاعات جديدة خاصة الزراعة، والصحة والنقل الجوي، حيث تم إحداث «الشركة العربية للطيران»، وهي شركة طيران مغربية خاصة تابعة لمجموعة بن صالح وفينانس كوم، والمجموعة الإماراتية العربية للطيران.

وفي نوفمبر ٢٠١٤م، عقد الملتقى الرابع للاستثمار الخليجي المغربي، تحت شعار «المغرب بوابة الخليج نحو إفريقيا"، بمشاركة خمسمائة رجل أعمال مغربي وخليجي. خصص لبحث سبل تعزيز الاستثمار والشراكة الخليجية المغربية في عدة مجالات. وفي كلمته شجع رئيس الحكومة المغربية رجال الأعمال الخليجيين للاستثمار بالمغرب، وتعهد بمعالجة كل العوائق المعرقلة لذلك بقوله: "يمكن أن ننزع كل ما يُزعجكم ليكون المغرب بمثابة الرئة التي تتنفسون منها".

وقد اعتبر وزير الاقتصاد والتجارة القطري الشيخ أحمد بن جاسم آل ثاني، أن موقع المغرب «الجغرافي والتاريخي يجعل منه خيارًا جاذبًا لمختلف دول العالم". وهذا ما يدفع الخليجيين «لإقامة عدد من الاستثمارات التي تعود بالنفع على الجانبين»، مشيرًا أن حجم التبادل التجاري بين دول مجلس التعاون الخليجي والمغرب عرف نموًا ملحوظًا بزيادة قدرها ٢٣٥%. حيث انتقل من ٩٩٧ مليون دولار سنة ٢٠٠٣ إلى ٣,٣ مليارات دولار في ٢٠١٣م.

جدول خاص بالمبادلات التجارية والاستثمارات الخليجية، ما بين سنة ٢٠٠٦م و٢٠١١م. حسب قطاعات (من الأعلى إلى الأسفل)، السياحة، العقارات، الطاقة والمعادن، الاتصالات، الهولدينغ، النسيج، قطاعات أخرى، التجارة، والإشغال الكبرى.

أما تقرير المؤسسة الرسمية المغربية -"مكتب الصرف"- فقد أشار أن مواد الطاقة تشكل ما نسبته ٦٥,٥٪ من واردات المغرب من بلدان الخليج، وأن صادراته نحوها لم تتجاوز ١,٢ مليار دولار عام ٢٠١٣م. فيما احتلت تحويلات المغاربة المقيمين بدول الخليج المرتبة الثانية، بعد المهاجرين بأوروبا، بنسبة بلغت نحو ١٥%.

عمومًا، رغم التقدم المهم الذي عرفته الاستثمارات والتبادلات التجارية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي، فإن مستواها لازال ضعيفًا، ولا يعكس طبيعة العلاقة السياسية. لذلك عمد الطرفان إلى استحداث «لجنة مشتركة» سنة ٢٠١٤م سميت «الفريق المغربي الخليجي» لتسهيل الاستثمارات.

ونشير أن هناك جملة من العوائق تحد من تطوير التجارة، خاصة تلك المتعلقة بالنقل البحري والجوي والوسائل اللوجيستية المتعلقة بهما؛ وكذا تأشيرة المرور الخاصة برجال الأعمال. ولتجاوز هذه الصعوبة اقترح الطرف الخليجي، "تشجيع المشاركة في المعارض وتنظيم تظاهرات للترويج، وإبرام الاتفاقيات وتمويل الدراسات حول الفرص التجارية، وإلغاء التأشيرة بالنسبة لرجال الأعمال".

المغرب وقعت ٥٥٠ اتفاقية مع الدول الإفريقية للتعاون الاقتصادي منها ٨٨ اتفاقاً عام ٢٠١٤

وفي هذا السياق ولتذليل هذه الصعوبات وقع المغرب والسعودية في ٤ يونيو ٢٠١٤م اتفاقية للتجارة الحرة ستلغي الرسوم الجمركية بين البلدين، والضرائب على منتجاتهما. وجاء الاتفاق كذلك "لتوفير ربط بحري مباشر بين البلدين عن طريق إحدى الشركات المتخصصة والمدعومة من قبل حكومة البلدين"؛ يتم من خلالها خلق خط بحري مباشر يربط مينائي «جبل طارق» و«جدة الإسلامي"، لخدمة استثمارات بينية تقدر بحوالي ١١٠ مليارات دولار، مما يعتبر طفرة حقيقية على المستوى التجاري بين البلدين.

وفي إطار الشراكة الاستراتيجية بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي عقد المغرب وقطر في ٢٣ يوليو ٢٠١٤م اتفاقية الدعم المالي؛ وقد خصصت بموجبها قطر هبة مالية قدرها ١,٢٥ مليار دولار لدعم مشاريع تنموية اقتصادية واجتماعية بالمغرب. وكان ملك المغرب والأمير تميم بن حمد آل ثاني قد وقعا مذكرة تفاهم تهم المنح في هذا المجال في ديسمبر (كانون الأول) ٢٠١٣م.

٢- المجال العسكري، الشراكة بدل التعاون

في هذا الإطار، وقع المغرب والسعودية في ١٥ ديسمبر ٢٠١٦م، اتفاقية شاملة للتعاون في المجال العسكري والتقني بين القوات المسلحة الملكية بين البلدين. وتشمل التدريب الذي وسع ليشمل الضباط والأفراد العسكريين في كل التخصصات، كما يهم مجال «التكوين وصناعة الدفاع والدعم اللوجستيكي ونقل الخبرة العسكرية والخدمات الطبية العسكرية وتبادل الزيارات». ونصت الاتفاقية كذلك على إجراء تمارين مشتركة، وتشجيع الصناعة العسكرية، ونقل التقنية العسكرية، وتبادل البحوث في هذا المجال، مع إقامة مشاريع مشتركة لتجميع المنتجات العسكرية وكذا تصنيعها. وتشرف لجنة رسمية على تنفيذ هذا الاتفاق سميت «اللجنة العسكرية المشتركة».

من جانب آخر، أشار الموقع المتخصص "defenseindustrydaily"، في يناير ٢٠١٦ أن السعودية قررت دعم تطوير الصناعة العسكرية بالمغرب، وتم تخصيص مبلغ يقدر بحوالي ٢٢ مليار دولار إلى غاية ٢٠١٩م، قصد الشروع في تأسيس اللبنات الأولى لصناعة عسكرية مغربية. وفي مجال التعاون العسكري دائما، تسعى دول الخليج إلى إشراك المغرب في تكوين قوات مشتركة تابعة لمجلس التعاون الخليجي. وتأهله إمكانياته البشرية والتسليحية، وخبرته للعب دور هام في هذا الإطار؛ فوفق تقارير معهد الدراسات الاستراتيجية العسكرية البريطاني ٢٠١٤م يحتل المغرب المرتبة الثانية عربيًا بعد القوات المسلحة المصرية من حيث عدد الجنود والضباط؛ وتبوؤه قدراته التكنولوجية المرتبة الثالثة إفريقيًا بعد جنوب إفريقيا ومصر.

ويعود التعاون المغربي الخليجي لعقود ماضية، ساهمت فيها القوات المسلحة المغربية في تكوين وتدريب الجيوش في دول خليجية عديدة خاصة، السعودية والإمارات، والبحرين، وسلطنة عمان. وتربط المغرب مع هذه الدول الخليجية اتفاقيات تعاون، أمنية وعسكرية؛ مثل تلك التي وقعها المغرب سنة ٢٠١٤م مع قطر، وأخرى مع السعودية سنة ٢٠١٦م.

وساهم طيارون مغاربة في منتصف تسعينات القرن الماضي في تدريب طيارين خليجيين والإشراف على تكوين صقور وحدات القوات الجوية لثلاثة بلدان خليجية، «وما يزال عدد من الضباط السامين المغاربة يشرفون على التكوين في كليات حربية خليجية، كما أن ضباطًا وتقنيين من سلاح الجو المغربي أعيروا خلال السنوات الأخيرة لبعض بلدان الخليج العربي في إطار اتفاقيات تعاون عسكري وتبادل الخبرات مع قيادة الجيش المغربي.»

كما أرسل المغرب سنة ٢٠١٤م، فريقًا عسكريًا يتكون من نخبة عسكرية متخصصة في التدخل السريع وذا خبرة معترف

بها دوليًا إلى المملكة العربية السعودية. وحسب تصريحات رسمية مغربية فالكومندو المغربي يضم حوالي ١٠٠ فرد لتدريب وحدات عسكرية سعودية على مواجهة خطر «داعش»؛ وكانت العربية السعودية قد استفادت من خدمات كومندو مغربي، بعد هجوم مليشيات الحوثيين عليها سنة ٢٠٠٩.

وفي هذا الإطار قرر المغرب إرسال وحدات عسكرية إلى الإمارات العربية المتحدة من أجل دعمها في مواجهة الإرهاب. "وقال مصدر مغربي رسمي عالي المستوى لـ «الشرق الأوسط» إن المبادرة المغربية تدخل ضمن استراتيجية شمولية واستباقية ضد التهديدات العالمية والمباشرة المتكررة التي تستهدف المغرب علنا".

٣- السياسة الاقتصادية الجديدة للمغرب بإفريقيا

تمثل إفريقيا منطقة استراتيجية غنية بالموارد. ويبدو أن هذه الاعتبارات عامل أساسي في بناء الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية المغربية تجاه القارة السمراء. وكان ملك المغرب قد دعا في الدورة ٢٥ للقمة العربية المنعقدة في الكويت سنة ٢٠١٤م، لتطوير العلاقات مع إفريقيا. حيث أكد أنه «إذا كان العمل العربي قد ارتكز في السابق على تعزيز العلاقات السياسية بين دولنا، فقد تأكد اليوم أن اعتماد التعاون مع دول الجنوب، على أساس الفعالية والمردودية والمصداقية، يعد من أنجع السبل لتحقيق ما نتطلع إليه من نمو اقتصادي، وتنمية بشرية مستدامة، سواء في بعدها الإنساني، أو في جانبها الاستثماري والاقتصادي".

وأضاف الملك محمد السادس، «ندعو لاستثمار الروابط التاريخية والروحية والإنسانية، التي تجمع العالم العربي بالدول الإفريقية جنوب الصحراء، من أجل علاقات التعاون الاقتصادي مع تكتلاتها الإقليمية؛ مؤكدين حرص المغرب على وضع تجربته ورصيد علاقاته المتميزة مع هذه الدول، من أجل بلورة شراكات تضامنية فاعلة معها."

ويواصل المغرب تقدمه من حيث التبادل التجاري مع دول إفريقيا جنوب الصحراء، حيث انتقلت صادرات المغرب من ٢,٢ سنة ٢٠٠٣ إلى ١١,٧ مليار درهم سنة ٢٠١٣، مسجلة ارتفاعًا بنسبة ١٨% سنويًا. ومن الناحية الإجمالية تمثل هذه الصادرات من ٦,٣% سنة٢٠١٣ م، وكانت تمثل ٢,٧% سنة ٢٠٠٣م، ويستحوذ السينغال على حصة١٧%سنة ٢٠١٣ م، تليه موريتانيا (١٠%) وساحل العاج ٨,١ % وغينيا (٨%) ونيجيريا ٧,٧%.

وفي هذا السياق أخذ المغرب يطور علاقاته مع مجموعة من الدول المهمة بإفريقيا، كغانا، وأثيوبيا وأنغولا الغنية بالنفط، كما كثف من جهوده المراهنة على تطوير علاقاته مع نيجيريا، التي لها تأثير على وحدة المغرب الترابية داخل المحور الثلاثي القائم حاليا، بين الجزائر ونيجيريا وجنوب إفريقيا.

وإلى حدود سنة ٢٠١٦م، هناك أكثر من ٥٥٠ اتفاقية موقعة بين المغرب والدول الإفريقية، في مجالات التعاون الاقتصادي، وتلعب الاتفاقيات الثنائية دورًا بارزًا في السياسة المغربية الجديدة، حيث تم توقيع ٨٨ اتفاقًا مع مالي وساحل العاج وغينيا والغابون، من طرف العاهل المغربي الملك محمد السادس في آخر زيارة له لإفريقيا سنة ٢٠١٤م.

ويلعب المغرب دورًا هامًا في جمع أطراف متعددة لمناقشة قضايا الأمن العالمي. حيث استضاف بتاريخ ١٤ فبراير ٢٠١٥م، المنتدى الدولي السادس للأمن بإفريقيا، شاركت فيه حوالي ٨٠ دولة، من إفريقيا وأوروبا وآسيا وأمريكا، وممثلون عن منظمات دولية، وخبراء أمنيون وعسكريون. كما احتضن المغرب بعض المنتديات واللقاءات ذات الطابع الاقتصادي الإفريقي، مثل المنتدى الاقتصادي المغربي الغيني الأول، لتعزيز جهوده ودوره في قيادة مشاريع التنمية الإفريقية وفرص للاستثمار.

من جانب آخر، يتقدم المغرب بشكل كبير نحو التحول للعب دور مركزٍ ماليّ إقليمي في قارة إفريقيا، مستغلا بذلك استقراره السياسي وموقعه الجغرافي. وقد وقع من أجل ذلك عددًا من الاتفاقات بين المؤسسات المالية العالمية، لجلب مزيد من الاستثمارات إلى المغرب. وهو ما بدأ يؤتي أكله، حيث شهدت السنوات الأخيرة تركيز بعض القوى الاقتصادية العالمية مثل الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين واليابان وكندا جهودها في مشاريع التنمية الإفريقية بتنسيق مع المغرب.

وتحدثت الدراسة التي أنجزتها وزارة المالية، أن المبادلات التجارية بين المغرب ودول شمال إفريقيا، وتشمل كلا من، الجزائر، وتونس، وليبيا، ومصر، تمثل نسبة ٦٠ % من إجمالي حجم التبادل التجاري مع الدول الإفريقية، وتمثل الجزائر ٣٥ % من حجم هذا التبادل. بينما بلغت واردات المغرب الطاقية من الجزائر، ما يفوق الـ ١٠ مليار درهم، في عام ٢٠١٣م.

وأشارت الدراسة المشار إليها، إلى أن قطاع البنوك وقطاع الاتصالات، يحتلان صدارة الاستثمارات المغربية بالدول الإفريقية. كما يستثمر المغرب بإفريقيا في قطاعات أخرى مثل السياحة، والعقار، والفلاحة، الطاقة، الكهرباء والموانئ.

وتجدر الإشارة أن هذا التطور، الذي انطلق مع تولي محمد السادس للحكم، راهن على الاستثمارات المغربية بإفريقيا لدعم التنمية المستدامة. وقد كثف المغرب من مجهوداته الاستثمارية، مما أدى لتفوق البنوك المغربية وانتزاعها الصدارة بالقارة لأول مرة من البنوك الفرنسية. وتمكنت من الانتشار في ٢٢ دولة منها: موريتانيا، السنغال، الغابون، الكوت ديفوار، مالي، غينيا بيساو، الطوغو، النيجر، الكونغو، الكاميرون، وبوركينافاسو. وهو أمر له دلالته السياسية والاقتصادية؛

يتقدم المغرب للعب دور مركز ماليّ إقليمي في قارة إفريقيا مستغلًا استقراره السياسي وموقعه الجغرافي

وتؤكد استعداد المغرب لتوسيع حضوره القوي في مجال تابع تقليديا للنفوذ الفرنسي.

تاريخيًا، تعتبر دول غرب إفريقيا منطقة نفوذ مغربية، وتعد السينغال هي الوجهة الأولى للاستثمارات المغربية في إفريقيا. وتفيد الإحصائيات الرسمية الوطنية لسنة ٢٠١٥، أن المغرب يعد أول مستثمر في الكوت ديفوار، هذا البلد الإفريقي الذي حظي باهتمام المغرب سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي وأيضًا الروحي؛ متجاوزا بذلك فرنسا على مستوى استثماراتها في الكوت ديفوار، والتي احتكرت ولعقود طويلة السوق الإيفوارية. ويلاحظ أن حجم الاستثمارات المغربية قد ارتفع في ساحل العاج، في السنوات القليلة الماضية، بحوالي ٥٠ % ما بين سنة ٢٠١٣ و٢٠١٥م؛ أي ما يقارب ١٠ مليارات درهم، همت مجالات مختلفة مما عزز من فرص النمو الاقتصادي الإيفواري، وخلق فرص الشغل ونقل الخبرة والتقنية المغربية لهذا البلد.

عمومًا يمكن التأكيد أن الاستثمارات المغربية بإفريقيا ضعيفة ومتواضعة مقارنة بالفرص والإمكانيات المتاحة في هذا الإطار. إذ «لا يتجاوز ٤٠٠ مليون دولار سنويًا، إضافة إلى ٣٠٠ مليون دولار في إطار المساعدة العمومية للتنمية، أي مقدار ١٠ % من مستوى تبادله التجاري مع القارة ويبلغ حاليًا حجم التبادل البيني المغربي الإفريقي حوالي ٥ مليارات دولار، وهو ما يمكن تطويره بشكل ملحوظ». أما التبادل الاقتصادي المغربي الإفريقي فلا يشكل سوى١٠ % من مجموع النشاط الاقتصادي المغربي الخارجي، ومن المنتظر أن تؤدي المجهودات البينية الحالية، إلى تبادل يصل إلى ٤١في المائة سنة ٢٠١٨م. خصوصًا أمام إصرار المغرب على بناء سياسة مستقلة عن فرنسا، وازدياد اعتماده على رجال الأعمال لتحقيق غرض توسيع الاستثمار بإفريقيا؛ إضافة أن بيانات الاستثمارات الجديدة المعلن عنها في ٢٠١٤م، تظهر» أن قطاعي التصنيع والخدمات يمثلان نحو ٩٠ في المائة من مجموع قيمة المشاريع في كل من إفريقيا وأقل البلدان نموا».

وفي هذا السياق أخذ المغرب يتفاوض منذ سنة ٢٠١٥، بشأن اتفاقيات الشراكة الاستراتيجية مع التكتلات الإفريقية. ويهم هذا التفاوض التأسيس التدريجي لمناطق التجارة الحرة مع المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا ((CEDEAO، وكذلك المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا (CEMA)؛ وهذا التوجه وإن كان يقوي من الحضور المغربي، ويوسع من دائرة شركائه الاقتصاديين الأفارقة، فإنه في نفس الوقت يعني خلق مزيد من التنافس مع فرنسا في مناطقها التقليدية في القارة السمراء. وهو ما سيقوي من اعتماد المغرب على الإمكانيات المالية لدول الخليج لإنجاح استراتيجيته الاقتصادية الجديدة.

٤- دول الخليج وإفريقيا جنوب الصحراء

إن اعتبار إفريقيا مصدرًا عالميًا للمواد الخام، شجع على تدفق، وارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا من ١٥ مليار دولار في ٢٠٠٢م، إلى حوالي ٣٧ مليار في ٢٠٠٦م، وإلى ٤٦ مليار في ٢٠١٢ مع ارتفاع بنسبة ٤٪ سنة ٢٠١٣م. ويتوقع خبراء اقتصاديون، أنه إذا استمر النمو الحالي للقارة، فسيضيف حوالي ١٢ تريليون دولار للناتج المحلي – لجنوب الصحراء إفريقيا بحلول ٢٠٥٠.

ولم تكن دول مجلس التعاون الخليجي خارج هذا السياق الدولي الحادث على أراضي القارة السمراء. فالمملكة العربية السعودية أنجزت استثمارات ضخمة بإثيوبيا همت زراعة القمح وإنتاج الماشية. وكانت المملكة العربية السعودية قد وقعت حوالي ١٦ اتفاقية تهم الزراعة، استغلت بموجبها ١,٧١٣,٣٥٧ هكتار في إثيوبيا وحدها. إضافة إلى مساحات أخرى، في السنغال، السودان، جنوب السودان، مصر، مالي، موريتانيا، زامبيا والنيجر. بينما استثمرت الإمارات العربية المتحدة حوالي ١,٨٨٢,٧٣٩ هكتار في كل من السودان والمغرب والجزائر ومصر وناميبيا وتنزانيا. أما قطر فقد استثمرت في السودان وغانا، ودول أخرى، حوالي ٦٤٢,٦٣٠ هكتار. وفي سنة٢٠١١م منحت إثيوبيا للسعودية ١٠,٠٠٠ كيلومترًا مربعًا لزراعتها.

وكانت غرفة تجارة وصناعة دبي قد أنجزت دراسة استكشافية حول إمكانيات إفريقيا والاستثمارات الخليجية فيها. واستنتجت أن حجم الاستثمار الخليجي في قطاع البنية التحتية بالقارة السمراء، بلغ ٣٠ مليار دولار، بينها ١٥ مليار دولار كاستثمارات مباشرة، و١٥ مليار دولار مساعدات وقروض ومنح، خلال الفترة ما بين ٢٠٠٤ و٢٠١٤م. واستحوذ شمال إفريقيا على ٦٥%. بينما تركزت النسبة المتبقية على دول إسلامية أخرى، مثل الجيبوتي والسينغال والسودان؛ حيث وقع الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، اتفاقًا منح بموجبه ٥٠ مليون دولار للسودان لتطوير مشاريع صحية وتعليمية في شرق جمهورية السودان.

كما تشير نفس الغرفة في دراسة جديدة لها، همت النصف الأول من منتصف ٢٠١٥، أن قيمة الاستثمارات الخليجية المباشرة

في دول إفريقيا جنوب الصحراء وصلت ٢,٧ مليار دولار. غير أن هذه الاستثمارات توجهت لأسواق دول بعينها؛ حيث تمركزت في جنوب إفريقيا ونيجيريا وأوغندا وكينيا، حيث استحوذت هذه الدول على ما بين ١٠ و٢٥ شركة من إجمالي الشركات المستثمرة في دول جنوب الصحراء.

ويبدو أن هناك توجهًا من شركات خليجية جديدة للاستثمار في شرق أفريقيا، ويتعلق الأمر بمجموعتي "روتانا" و"جميرا". "وتضم قائمة المستثمرين الخليجيين في هذا القطاع مجموعة «فنادق الخليج» البحرينية، ومن السعودية مجموعتي «راني للاستثمار» و«المملكة القابضة»، والتي تتميز بأكبر محفظة في إفريقيا، حيث تدير سبعة فنادق في كينيا وغانا وسيشيل وموريشيوس. وتدير مجموعة «آي إف إي» للمنتجعات والفنادق الكويتية خمسة فنادق في جنوب إفريقيا وزنجبار". كما توجد عدة استثمارات إماراتية وسعودية وقطرية بعدة دول مثل جنوب إفريقيا، وجزر القمر ونيجيريا.

٥- بوادر الشراكة الخليجية المغربية بإفريقيا

يعول المغرب كثيرًا على الرأسمال الخليجي لاعتبارات متعددة ترتبط بشكل وثيق باستراتيجيته الجديدة بإفريقيا. فهو يسعى للتحول لأكبر قطب مالي بالقارة من خلال مؤسسة أنشأها بمدينة الدار البيضاء لهذا الغرض. كما يسعى لاستثمار علاقاته الدينية التاريخية بإفريقيا ليكون بوابة الخليج نحو القارة، بما يضمن المصالح العليا للطرفين.

بداية يمكن القول إن الشراكة المغربية الخليجية بإفريقيا، لم تتحول بعد لاستراتيجية محكمة، من حيث التصور ومن حيث الممارسة العملية. ويعود ذلك لأسباب عدة أهمها: أولا، حداثة اهتمام كل من دول الخليج والمغرب بسوق الاستثمارات الإفريقية. ثانيًا ضعف الإمكانيات المالية للمغرب، وهروب الرأسمال الخليجي من مناطق التوتر والحروب بإفريقيا تجنبًا للمخاطر.

ورغم هذا التأخر الملحوظ، والمنافسة الشرسة دوليًا على أسواق إفريقيا جنوب الصحراء؛ فقد كان الاهتمام منصبًا على ميدان الاتصالات منذ عام ٢٠٠٥م، من بعض الشركات الخليجية، خاصة زين الكويتية، و"اتصالات" الإماراتية. وقد سعت أمام طبيعة المنافسة، وتحولات السوق الإفريقية واتساعها، للبحث عن شركاء لهم دراية بالوضع الإفريقي، كما فعلت "اتصالات" في صفقة المغرب، أو "الاستفادة من خبرتها في خدمات المشتركين من ذوي الدخل المحدود في بلدانها، ولا سيما الجاليات الإفريقية والآسيوية الكبيرة في منطقة الخليج".

ففي منتصف ٢٠١٤م، وقعت "اتصالات المغرب"، عقدًا مع «اتصالات» الإماراتية بصفقة قدرت بحوالي ٦٥٠ مليون دولار، بموجبه تم شراء ستة فروع لها بإفريقيا بكل من دولة، البنين، الكوت ديفوار، الطوغو، الغابون، جمهورية إفريقيا الوسطى، النيجر. كما شمل العقد اقتناء شركة «بريستيج تيليكوم» التي تزود هذه الفروع بخدمات الاتصال بالدول المشار إليها.

كما استفادت هذه الشركة الإماراتية-المغربية من فروعها

الإفريقية. وهي: "غابون تليكوم" بالغابون، و"موريتل" بموريتانيا، و«أوناتيل» ببوركينا فاسو، و"سوتيلما" بدولة مالي. ويمكن القول رغم جنينية هذه الشراكة، أن "اتصالات المغرب"، أصبحت واحدة من أنجح الشركات المغربية الخليجية بالقارة السمراء. حيث أصبحت "اتصالات المغرب" واحدة من أكبر الشركات الفاعلة في مجال الاتصالات بإفريقيا، كما أن أرباحها في الدول الجديدة تفوق بكثير أرباحها بالمغرب.

وفيما يخص المؤسسات المالية، تم إنجاز شراكات مغربية خليجية في الميدان البنكي لأول مرة، مستفيدة من انطلاق المؤسسات البنكية للتمويل الإسلامي بالمغرب ابتداء من يونيو سنة ٢٠١٦م. ومن المنتظر أن تتطور هذه الشراكة لتنتقل لبعض الدول الإفريقية التي توجد بها البنوك المغربية التقليدية. فالبنك المغربي للتجارة الخارجية دخل في شراكة مع بنك البركة البحريني للتعاملات المصرفية الإسلامية، وهو ما يؤهل الجانبين لتوسيع استثماراتهما بدول إفريقيا جنوب الصحراء التي توجد بها فروع البنك المغربي للتجارة الخارجية خاصة في بلدان شرق إفريقيا.

خريطة توضح انتشار اتصالات المغرب بأفريقيا جنوب الصحراء.

عمومًا يمكن القول، أن هناك عوامل قوة تؤهل كل من دول الخليج والمغرب لتبني شراكة شاملة متعددة القطاعات بإفريقيا. فالمغرب يوفر للخليجين خبرة تاريخية وموقعًا استراتيجيًا يربط السوق الإفريقية بالأوروبية. كما أن نفوذه الواضح بغرب إفريقيا، وتنوع مجالات استثماراته، وتعدد مجالات اتفاقاته مع أكثر من ٤٠ دولة جنوب الصحراء، يفتح آفاقًا رحبة لهذا التعاون.

من جانبها، تتوفر دول الخليج على رأسمال كبير، وخبرة استثمارية في كبريات الأسواق العالمية، وبالتالي فإن نقل جزء من هذه الإمكانيات المالية المهمة لإفريقيا، سيعزز من مكانة دول الخليج والمغرب بالسوق الداخلية للقارة، خاصة وأن المغرب يتوفر على موارد بشرية، عملت في القارة في المجال الفلاحي، والبنية التحتية والبنكية، والسياحة والعقار، وهذه المجالات مفضلة من المستثمرين الخليجين.

أضف إلى ذلك اكتساب دول الخليج لخبرة كبيرة في مجال التنمية في إفريقيا، من خلال بعض المؤسسات مثل الصندوق السعودي للتنمية، ومؤسسة قطر-إفريقيا، الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، وصندوق أبو ظبي للتنمية.

أما في الجانب الفلاحي، فيمكن استغلال الإمكانيات الضخمة لبعض البلدان الإفريقية التي تربطها علاقات جيدة مع كل من الخليج والمغرب. وفي هذا الإطار يمكن استثمار الخبرة المغربية في كل من السينغال، وتعاونه مع الكوت ديفوار، وبوركينافاسو، في دولة السودان، لتكون «سلة غداء مضمونة»؛ حيث يقدم المغرب الموارد البشرية، ويتكلف مجلس التعاون الخليجي بالجانب المالي، لاستثمار الإمكانيات الفلاحية الضخمة بهذا البلد العربي الإفريقي.

ويمكن كذلك تطوير العمل المشترك بين المغرب ودول مجلس التعاون الخليجي بإفريقيا عن طريق تكثيف التواصل مع النخب السياسية، والاقتصادية الرسمية والمستقلة. مع التركيز على المجالات ذات الاهتمام المشترك بين المغرب ومجلس التعاون الخليجي من جهة، والدول الإفريقية من جهة ثانية. وهذا بدوره، يستوجب العمل على بناء مؤسسات مشتركة خليجية مغربية لرجال الأعمال، وربطها بمؤسسات علمية مختصة بالشؤون الإفريقية، تمكن من استغلال الخبرة البحثية، وتوجيه العمل المشترك بإفريقيا.

خاتمة

يشكل التعاون والشراكة المغربية الخليجية بإفريقيا تحديًا جديدًا للطرفين، وذلك راجع للأهمية الاستراتيجية التي أخذت تحتلها القارة السمراء. ونظرًا لما يملكه الطرفان من إمكانيات هامة، فإنهما قادران على بناء علاقات عربية إفريقية، منافسة بشكل فعال للقوى الكبرى، ومجموعة «بريكس»، وإيران بالقارة.

ولتحقيق ذلك فإن خيار تطوير ومأسسة الشراكة المغربية الخليجية بإفريقيا، أصبح «حتمية» استراتيجية، للحفاظ على المصالح العليا للطرفين وتطويرها بشكل يبقيها قادرة على التنافس الدولي بدول جنوب الصحراء الإفريقي.

*** أستاذ زائر للعلوم السياسية . جامعة محمد الخامس الرباط المغرب**

استراتيجية تعتمد على قوة شمال إفريقيا وعودة الدور المصري

ثلاث قوى عالمية تتصارع في غرب إفريقيا.. والدور الخليجي تحكمه المصالح والسياسة

يشمل غرب إفريقيا الدول العربية المشكلة لشمال القارة الإفريقية، لكن لاعتبارات تتماشى مع أهداف التحليل في هذا الموضوع فإن القصد هو منطقة جغرافية لا تشمل هذه الدول، وبذلك يمكن تحديدها في مجال يعرف بمنطقة الساحل والصحراء، وذلك بناء على مرتكزات متعددة منها ثلاثة أبعاد على الأقل؛ البعد الجغرافي الذي ينهل من المعاني اللفظية للكلمتين العربيتين الدالتين على المجال الممتد من الساحل والذي يطوق الصحراء الإفريقية الكبرى، وهذا يشمل الكتل السياسية التي تمتد من موريتانيا والسنغال غربًا إلى الحدود السودانية غربًا، وهذا البعد يفترض عدم ارتباط التنطيق بالمجال السلطوي لهذه الكتل السياسية بل بالبعد الجغرافي الذي يحددها مجاليًا، لكن ذلك لا يتناقض مع تحديد يقوم على الكتل السياسية أو الدول والذي يعتبر هذه المنطقة هي مجموعة الدول التي شكلت لجنة ما بين الدول لمكافحة الجفاف التي أنشئت سنة ١٩٧١م، والتي كانت تضم كلًا من السنغال وغامبيا وموريتانيا ومالي والنيجر وتشاد وبوركينافاسو ثم أضيفت كل من غينيا بيساو و الرأس الأخضر ونظرًا لزحف الصحراء انضمت كل من السودان وأثيوبيا والصومال.

د. خالد شيات

موضوع من قبيل تفاعل السياسة والاقتصاد والتواجد الأجنبي بغرب إفريقيا والعلاقات العربية يثير إشكالا يتبع التنطيق السابق وسائل السياسات العربية وتفاعلاتها مع المنطقة هو حدود ومآلات وإمكانية بناء رؤية استراتيجية حضارية في ظل وجود تصورات واستراتيجيات قوى إقليمية ودولية مهيمنة على المنطقة؟ وكذا ماهية الإمكانيات المتاحة لبناء نسق متناغم بين الدول العربية وأيضًا إمكانيات تنزيل تصور خليجي بأبعاد تراعي المحددات والعراقيل السابقة؟

أولًا: غرب إفريقيا وإشكال توحيد الرؤية الاستراتيجية العربية

يثير موضوع التعاون العربي عمومًا والخليجي على وجه التحديد مع غرب إفريقيا مسألة تصنيف المدخل الذي يجمع الأبعاد القارة في التحليل مع الأبعاد المتغيرة، وانسجام آلياته التي يمكن أن تؤسس لرؤية متكاملة بين كتلتين متحركتين وغير متناغمتين لا في علاقتهما ببعض ولا في بناها الداخلية، والقصد هنا المجموعة العربية التي تنقسم إلى مجموعتين كبيرتين، هما دول شمال إفريقيا من جهة ودول الخليج من جهة أخرى، والتي بدورها لا تحوز رؤية إستراتيجية موحدة، وكذا دول غرب إفريقيا التي لا توحدها في غالب الأحيان سوى الجغرافيا. وهو ما يثير استشراف إمكانيات التعاون أو الشراكة الإستراتيجية.

ترتبط الدول العربية منذ زمن طويل بإفريقيا وغربها على وجه التحديد بالعديد من الآليات لكن معظمها لم يعد يؤدي دورًا حاسمًا مع تحول المعطيات الجيوسياسية في القارة بعد الحرب الباردة.

١- المحددات الإستراتيجية بين دول شمال إفريقيا العربية وفضاء غرب إفريقيا

يعتبر الجوار الجغرافي محددًا مهمًا في تصور الترابط بين الدول العربية لشمال إفريقيا وغربها، وبذلك كان الامتداد على مر عصور طويلة مرتبطًا بالتحكم الفعلي في الأرض، حيث عرفت

تلاقح حضارات جعلت من الفضاء، في أغلبه وإلى اليوم، فضاءً حضاريًا إسلاميًا.

وتلعب الجغرافيا دورًا حاسمًا في تحديد الرؤية الإستراتيجية للدول العربية لشمال إفريقيا اتجاه غرب إفريقيا طبقا للمحددات العامة التالية:

- **التأثير والتأثر الاجتماعي والثقافي**، بحيث أن الانصهار القبلي جعل من التلاقح بين الأنساب والثقافات أمرًا واقعًا بالنظر إلى المعطيات القبلية، ومثال ذلك تأثير قضية الطوارق على كل من الجزائر وليبيا، والهوية الأفريقانية على موريتانيا، إضافة للمشاكل التي كانت تعرفها الحدود الليبية التشادية والتي يمكن أن تعرف تجددًا في التأثير بعد تراجع نفوذ القوة المركزية في طرابلس.

- **التأثير السياسي**، الذي من خلاله ترتبط بإشكاليات حقوق الأقليات والإدماج السياسي في المنتظمات العربية في شمال إفريقيا من جهة، وأيضا المواقف المتباينة من القضايا السياسية والاستراتيجية بين الدول العربية ودول غرب إفريقيا في المحافل الجهوية والدولية، وهو ما يؤثر على البناء الاقتصادي الذي يرتهن للمواقف السياسية ولا يستطيع تجاوزه نظرًا لطبيعة البنى السياسية غير الديمقراطية في الغالب.

- **التأثير الاقتصادي**، حيث تعتبر المنطقة في علاقتها مع شمال إفريقيا مجالًا للامتداد الاقتصادي، لكن أيضا الإشكالات المرتبطة بكون الفضاء هو مجال جيوسياسي يخص قوى أخرى غير إقليمية، وما يجعل الارتباط لا يقوم على مفهوم الاندماج. ففي هذا الإطار التجاري والاقتصادي تتفاوت العلاقات التي تربط بين الدول العربية لشمال إفريقيا وغرب إفريقيا؛ ففي حين يعتبر المغرب أول مستثمر إفريقي بالمنطقة هناك دول لا ترتبط مع غرب إفريقيا إلا بأسس ضعيفة. وسياسة المغرب مثلا هي نتيجة اعتماد تصور يجمع بين ترسيخ العلاقات الثنائية بعد انسحابه من منظمة الوحدة الإفريقية سنة ١٩٨٤م، وكذا سياسة التجمعات الإقليمية؛ وهي على الخصوص اتحاد المغرب العربي، المجمد منذ حادث أطلس أسني بمراكش الذي عقبه فرض التأشيرة من طرف المغرب على الرعايا الجزائريين، وتجمع دول الساحل والصحراء (CEN-SAD)، والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (CEDEAO)، والاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب إفريقيا (UEMA)، المجموعة الاقتصادية والنقدية لدول وسط إفريقيا(CEMAC) ، والسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، ومجموعة تنمية دول إفريقيا الجنوبية (SADEC) والهيأة الحكومية للتنمية(IGAD).

لقد تراجعت أدوار ليبيا الإفريقية بعد مرحلة القذافي التي كانت قائمة على ريع مالي بهدف جلب الولاء السياسي للقادة والمسؤولين الأفارقة، وهو عكس نهج المغرب مثلاً القائم على مفهوم التنمية والاستقرار السياسي لدول غرب إفريقيا، ومع الاعتماد على الرأسمال الخاص، وخاصة في طاعات الفلاحة والبنوك والمعادن والسكن. كما أن حضور تونس والجزائر قائم على العلاقات السياسية، ومستوى التبادل مع هذه الدول يرتبط بالطاقة ويقوم على فرض المجال الاستراتيجي لتفادي انتقال المشاكل نظرًا للترابط الاجتماعي والثقافي، وهو ما يفسر أحيانا التدخل لفرض رؤى سياسية من طرف الجزائر مثلا في مالي على سبيل المثال.ونفس الأمر يمكن أن يقال عن الاستراتيجية المصرية خاصة بعد أزمة الحراك العربي لما بعد ٢٠١١م، حيث تراجع الدور المصري بشدة في القارة وفي غربها على وجه الخصوص اعتبارا لكون شرق إفريقيا المجال الحيوي الطبيعي لمصر.

الدول العربية لا تمتلك رؤية موحدة تجاه غرب إفريقيا ومن الضروري استشراف إمكانيات التعاون

٢- دول الخليج وغرب إفريقيا: الأدوار الاقتصادية المتجددة

تعتبر إفريقيا واحة لتنمية الاقتصاد الخليجي، فهي قارة تحقق نسبة نمو واعد يتجاوز عمومًا ٥ بالمائة، وتتميز بموقعها الجغرافي، وتمتلك أكبر مخزون للعديد من الثروات والمعادن المهمة والنفيسة؛ فمن بين ٥٠ معدنًا هامًا في العالم يوجد ١٧ معدنًا منها في إفريقيا باحتياطيات ضخمة. وهي تمتلك النسبة الأكبر من احتياطي "البوكسيت، والفروكروم، والكوبلت، والماس، والذهب، والمنجنيز، والفوسفات، والمعادن البلاتينية، والتيتانيوم، والفاناديوم".

وإلى غاية سنة ٢٠٠٨ م، كان حجم الاستثمارات الخليجية في إفريقيا يصل حوالي ٢٥ مليار دولار، وبنسبة نمو سنوية لا تقل عن ١٠ بالمائة بينما في سنة ٢٠٠٠م، لم يتجاوز ٧ مليارات دولار. وإلى أواخر سنة ٢٠١٤م، ارتفعت مساهمة الدول الخليجية في الاستثمار في البنية التحتية لوحدها في إفريقيا إلى حوالي ٣٠ مليار دولار منها النصف في شكل مساعدات وقروض ومنح. وقد زادت شركات دول الخليج نصيبها من مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر في إفريقيا سنة ٢٠١٤م، إلى ٩,١ بالمائة وكانت المملكة العربية السعودية قد حازت على ١١ مشروعًا بدل ٣ حازتها في السنة السابقة، وفي الوقت الذي أصبحت فيه الإمارات رابع أكبر مصدر للمشاريع الاستثمارية في إفريقيا في نفس السنة حائزة على مرتبة أول مشغل بهذه القارة. ويحقق الوجود الاستثماري الخليجي في إفريقيا عمومًا غايات متعددة:

– يمكن أن يجعل القارة، وخاصة في غربها احتياطيًا غذائيًا لهذه الدول، وهو ما يضمن الأمن الغذائي لها؛

- يجعل التحكم في الطرق البحرية التي تتحكم بدورها في خطوط النقل البحرية التي تتضمن تصدير الطاقة ولاسيما البترول، المصدر الأساسي للموازنات الاقتصادية لدول الخليج، أكثر أمانًا؛

- يسهل تطبيق الرؤى الاستراتيجية الكبرى لهذه الدول في المجالات الاستراتيجية تبعًا للتحكم في المستوى الاقتصادي.

وعلى الرغم من بداهة هذا الطرح إلا أن دول الخليج تعترضها صعوبات متعددة، منها ما يرتبط بذاتيها ومنها ما يرتبط بطبيعة الاستثمار في منطقة غرب إفريقيا:

ففي **المستوى الأول** هناك توقع لانخفاض النمو في دول المجلس إلى ٢,٢ مقابل ٣,١ في سنة ٢٠١٥م، وذلك لا شك سيؤثر في حجم الحضور الاقتصادي الخليجي في القارة.

أما **المستوى الثاني** فهو مرتبط بطبيعة الدول التي تعنى بالاستراتيجية الخليجية حيث ضعف التكوين وضعف البنى التحتية وسوء التدابير الإدارية والبيروقراطية، وانعدام الاستقرار السياسي.

الجانب المهم في بنية الارتباط الاقتصادي السابق في ظل انعدام رؤية عربية شاملة، أو حتى خليجية، يبقى تنزيل الاستراتيجية وفقًا لرؤى القوى الكبرى المهيمنة، فيستحيل أن تنجح المقاربة العربية والخليجية دون الأخذ بعين الاعتبار مسألة التوافق مع تصور قوة من القوى الكبرى المهيمنة، وهي في هذه الحالة الولايات المتحدة الأمريكية والصين ودول الاتحاد الأوربي، خاصة أن منطقة غرب إفريقيا تستحوذ عليها الديانة الإسلامية التي تربط قهرًا بمسألة مكافحة الإرهاب، وهو ما يجعل أي رؤية ترتبط بالجانب الاستراتيجي العام الذي يقحم تصورًا أو تصورات القوى المهيمنة الكبرى السالفة الذكر.

ثانيًا: غرب إفريقيا في الرؤى استراتيجية للقوى الكبرى

تتراوح هذه الرؤى بين الرؤية الأمريكية، والرؤية الصينية، ورؤية دول الإتحاد الأوربي، وبذلك يمكن وضع التصور العربي والخليجي بالخصوص في نسق واحد من هذه الرؤى والتصورات، وتحديد جوانب التقارب والتمايز معها.

رؤية الولايات المتحدة الأمريكية: يعتبر تأمين مصادر الطاقة والمواد الخام من أهم ركائز استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية، فهي تحتاج لجلب ٢٥ ٪ من استهلاكها اليومي من البترول من إفريقيا بحلول ٢٠٢٠م، كبديل عن نفط الشرق الأوسط بسبب ما تعتبره الإدارة الأمريكية واقعا يرتبط بالاضطرابات الأمنية هناك. ويتماشى ذلك مع التقرير الوطني حول السياسة الطاقية الذي صدر في سنة ٢٠٠١م، من البيت الأبيض، الذي نوه بجودة وسهولة نقل الموارد الطاقية لخليج غينيا، وتوقع استيراد ٢٥٪ من بترول إفريقيا في أفق ٢٠٢٥ م. كما تصدر نيجيريا أكثر من ٤٠٪ من إنتاجها النفطي نحو الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يشكل نسبة ١٠٪ من الواردات النفطية الأميركية، وتسعى نيجيريا للارتقاء بدبلوماسيتها لتؤهلها لأن تكون الناطقة باسم إفريقيا.

إن هذا التناقض بين التصور الخليجي والأمريكي القائم حول الطاقة يوحي أن بناء أي تصور متجانس مع السياسة الأمريكية في غرب إفريقيا هو من قبيل التنسيق من أجل إنقاص الوجود الخليجي بالمنطقة، ذلك أن أصل التدخل الأمريكي في المنطقة قائم على التناقضات التي استنتجتها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار علاقتها بدول الخليج على مستوى إنتاج الطاقة التي تعد العمود الفقري للاقتصاد الأمريكي، وبالتالي لن تسمح الولايات المتحدة لدول الخليج بالتحكم أكثر في مصادر الطاقة البديلة التي ترهن اقتصادها.

الرؤية الاستراتيجية الصينية: تقوم بدورها على مركزية الطاقة وعلى رأسها البترول، ولقد بلغت من جهة، سنة ٢٠١٠م، حاجة الصين ٥٥٪ من البترول، و٥٧٪ من الحديد، و٧٠ ٪ من النحاس و٨٠٪ من الألمنيوم. كما ارتفع استهلاك الخشب من ٧,٢ إلى ٣٠,٤ مليون م٣بين ١٩٩٦ و٢٠٠٥م.

ومن جهة أخرى، ستنتقل الصين من استهلاك ٣,٥ مليون برميل يوميًا من النفط عام ٢٠٠٦م، إلى ١٣,١ مليون برميل عام ٢٠٣٠م، أي ٨٠٪ من استهلاكها. وتستورد الصين نصف حاجياتها من النفط من الشرق الأوسط، وهو ما جعلها تبحث عن موارد جديدة، فإفريقيا التي تشكل ٩٪من الاحتياطي العالمي يمكنها حسب الصين أن تكون مصدرًا جديدًا للطاقة.

لا يظهر إذن، أنه بالنظر للتصورات المتطرفة القائمة على بنية الطاقة، أن دول الخليج لها مكانة في الاستراتيجيتين الأمريكية أو الصينية في غرب إفريقيا.

الرؤية الاستراتيجية الأوربية: تقوم الاستراتيجية الأوربية على مقاربة تجمع بين التنمية والأمن، ويعتبر ذلك طبيعيًا بحكم القرب والتأثير النسبي الذي تمارسه هذه المنطقة على الازدهار الاقتصادي والأمن الاجتماعي بدول الاتحاد. وتنسج الاستراتيجية الأوربية ثلاثة محاور كبرى:

- ربط المشاريع والمقترحات التنموية بالرؤى والسياسات التعاونية الأمنية.

- تنزيل رؤى قائمة على دعم التعاون الإقليمي، وسعي الاتحاد أحيانا لتفعيل الاندماجات الاقتصادية بما يخدم التنمية التي تؤدي للاستقرار السياسي.

- بقاء مداخل التحكم في القدرات الاقتصادية والثروات الطبيعية لهذه الدول ونسج سياسات قائمة على الاستمرار في هذا التحكم.

وتجد دول الاتحاد من جهة أخرى مجموعة من المشاكل في

تنزيل السياسات الأوربية بمنطقة غرب إفريقيا، لأنه من جهة يتضمن تناقضات كبيرة على مستوى تصور كل دولة من دوله على حدة، ولأنه يجابه تحديات عملية تهم أساس:

- مشاكل الحكامة وسبل التنمية وطرق حل النزاعات في مجال مستعصي بين الدواعي السياسية والثقافية والدينية؛
- أولوية المستوى الأمني يؤدي إلى إشكالات عملية في تنسيق السياسات وتوحيد التصورات، نظرا لتباين المشاكل من دولة لأخرى وصعوبة توحيد الرؤية؛
- النقص المهول في بنيات الأمن ونسيج دولة القانون القائمة على وجود مؤسسات قارة وانعدام الجاهزية والاستقرار السياسي.
- إشكال العنف الأصولي والديني الذي تداخل مع أبعاد جيوستراتيجية تتحكم فيها قوى محلية ودولية.

وتضع دول الاتحاد الأوربي إلى جانب ذلك سياسة قائمة على البعد التجاري والاقتصادي حققت تقدمًا أدى إلى ترابط كبير بين دول غرب إفريقيا ودول الاتحاد، نظرًا للعامل التاريخي الاستعماري والثقافي الذي يربط الجانبين.

خلاصة ما سبق أن الدول العربية ودول الخليج إذا كانت تتبنى رؤية تقوم على التعاون مع قوة دولية اقتصاديًا وسياسيًا فالأقرب لتنزيل رؤية متكاملة هو إطار الاستراتيجية الأوربية، نظرًا لارتباط الرؤية الأمريكية والصينية بالمقومات الطاقية ولنزعتها الأحادية وغير التعاونية، لكن مع الأخذ بعين الاعتبار المعطيات التالية:

- أن الاستراتيجية الأوربية غير متجانسة وغير موحدة إلا في الجوانب الاتفاقية التي تحاول بدورها أن تحوز الريادة الاقتصادية بمنطقة غرب إفريقيا.
- أن دولا بعينها كفرنسا مثلا أكثر حضورًا من غيرها من دول الاتحاد الأوربي، وذلك راجع لعوامل تاريخية وثقافية واجتماعية ومصلحية.
- أن البعد الأمني يأخذ مكانًا أكبر في رؤية الدول الأوربية لمنطقة غرب إفريقيا.
- أن أوربا، وفرنسا على وجه التحديد، تجد حرجا في نسج سياسة تعاونية مع الدول الأخرى، وتعتبر نفسها أولى بتنفيذ السياسات الإقليمية، وأي تعاون يجب أن ينخرط لخدمة مصالحها أولا.

إذن هل يمكن للدول العربية أن تقيم سياسة خاصة ورؤية ذاتية حضارية بمنطقة غرب إفريقيا؟

الجواب إيجابي لعدة اعتبارات:

- كون المغرب يمكن أن يكون قاعدة لوضع استراتيجيات ناجحة لخبرته وعلاقاته مع دول المنطقة.
- وجود علاقات دينية وروابط اجتماعية قوية بين المنطقتين.
- نظرًا للإمكانيات المادية المتاحة وكثرة المجالات القابلة للاستثمار بالمنطقة وهو ما يدخلها في مقارنة بين الاستراتيجية السلمية التنموية للدول العربية والاستراتيجيات الاستغلالية للدول والقوى الكبرى.

ثالثًا: تهديدات إقليمية

كل التصورات التي يمكن نسجها استراتيجيًا بمنطقة غرب إفريقيا يعترضها نوع آخر من التهديد قادم من التسابق الذي بدأته منذ فترة طويلة كل من إيران وإسرائيل.

ترتكز السياستين الإسرائيلية والإيرانية في منطقة غرب إفريقيا على مقومات متشابهة، وعلى اختلاف في المنطلقات للتنزيل؛ ففي حين تلعب إسرائيل على وتر التنمية والانسجام والتبعية الاقتصادية، تضيف إيران لذلك البعد العقدي.

تقوم الدولتان معًا بإيفاد رجال السياسة ورجال الأعمال والتقنيين والمهندسين والأطباء قصد نسج علاقات ثقافية خاصة، وتقومان من جهة أخرى بإبرام عقود مرتبطة بقطاعات إنتاجية وتصدير السلاح أيضًا.

وتتنامى العلاقات التجارية بين إسرائيل وإيران من جهة ودول القارة من جهة أخرى في اتجاه يضمن ولاءات خاصة لهاتين الدولتين من طرف دول القارة، ناهيك عن الصراع للتحكم في الثروات الطبيعية التي تزخر بها القارة ولاسيما المعادن النادرة والنفسية.

ومن جهة أخرى، يمكن التأكيد على ضرورة إيلاء اهتمام خاص لمدخل الصراع الديني بين الإيرانيين والدول العربية السنية وعلى رأسها دول الخليج، حيث تستثمر إيران ما تسميه اتجاهات التطرف السني في إفريقيا للتحول نحو المذهب الشيعي، ويجد ذلك صدى مقبولا حتى لدى بعض القوى الدولية.

الخلاصة أن المدخل الأساسي للتعاون بين الدول العربية عمومًا ودول الخليج على وجه التحديد ودول غرب إفريقيا هو المدخل الاقتصادي الذي يشمل تعزيز الاستثمارات والتجارة الخارجية وكافة أشكال التعاون، نظرًا لكون المنطقة الأقرب لوضع رؤية محكمة تشمل أيضا التعاون في المجالات السياسية والأمنية الأخرى وهو ما سيعود بالنفع الكبير على اقتصاديات الدول العربية، ويساهم في تنويع مداخيلها المرتكزة بشكل كبير على النفط.

كما أن الاستراتيجية العامة يمكن أن تقوم على جناحين وقوتين؛ جناح غرب إفريقيا بالتركيز على مكامن قوة الدول العربية لشمال إفريقيا ولاسيما المملكة المغربية، وجناح شرق إفريقيا باستعادة الدور المصري التقليدي، لكن برؤى منطقية وقابلة للتحقيق وتنسيقية تأخذ بعين الاعتبار المحددات التي تتجح الاستراتيجية وتتجاوز العراقيل.

*أستاذ العلاقات الدولية، جامعة محمد الأول، وجدة، المملكة المغربية.

حضور اقتصادي وأمني لموسكو في القارة السمراء رغم التحديات

إفريقيا في الحسابات الروسية: المصالح والتوقعات

كانت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لجنوب إفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٦م، والتي كانت الأولى لرئيس روسي إلى دولة إفريقية جنوب الصحراء، تدشيناً لمرحلة جديدة من التطور الملحوظ في العلاقات الروسية الإفريقية بعد فترة من التدهور السريع خلال عقد التسعينات.

د. نورهان الشيخ

وتعود العلاقات الروسية مع إفريقيا جنوب الصحراء بجذورها إلى القرن التاسع عشر حين قامت روسيا القيصرية بإقامة علاقات دبلوماسية مع أثيوبيا وجنوب إفريقيا عام ١٨٩٨م، إلا أن الطفرة الحقيقية في العلاقة بين الجانبين جاءت خلال الحقبة السوفيتية حيث قفزت العلاقات إلى مستويات استراتيجية غير مسبوقة في إطار دعم الاتحاد السوفيتي لحركات التحرر الوطني التي كانت تموج بها القارة الإفريقية منذ خمسينيات القرن الماضي، وقيامه بتقديم المساعدات العسكرية والتقنية للدول الإفريقية حديثة الاستقلال. وفي الوقت الذي كانت واشنطن تعتبر نيلسون مانديلا «إرهابي»، كان الاتحاد السوفيتي يدعم المؤتمر الوطني الإفريقي قائد النضال ضد التمييز العنصري، والحزب الحاكم حاليًا. وأطلقت موسكو اسم، باتريس لومومبا، قائد حركة التحرر في الكونغو الذي تم إعدامه بوحشيه عام ١٩٦١م، على إحدى الجامعات، وعلى مدى ثلاثة عقود وحتى عام ١٩٩٢م، كانت جامعة لومومبا من أكثر الجامعات المرموقة في روسيا وتخرج منها أجيال من القيادات الأفارقة العاملة في مجال السياسة الخارجية.

ولعب الاتحاد السوفيتي دورًا بارزًا في إعداد وتدريب القيادات الإفريقية في مختلف المجالات، ومع انتهاء الحقبة السوفيتية بلغ إجمالي من تلقوا تعليمهم في الجامعات والمعاهد العسكرية السوفيتية ٥٠ ألفًا من المدنيين والعسكريين، منهم رئيس جنوب إفريقيا (جاكوب زوما)، ورئيس أنجولا (خوسيه دوس سانتوس)، ورئيس موزمبيق السابق (أرماندو جويبوزا)، إلى جانب أكثر من ٢٠٠ ألف من الأفارقة تم تدريبهم في بلدانهم على أيدي السوفييت. ويعطى هذا البعد التاريخي خصوصية لروسيا ويجعلها طرفًا دوليًا أكثر قبولاً لدى دول القارة. فروسيا لم تبدأ علاقاتها بإفريقيا السمراء من الصفر، كبعض القوى الأخرى، وإنما من رصيد ضخم موروث من الحقبة السوفيتية.

وكان على روسيا بذل جهد لإنعاش الذاكرة الإفريقية بهذا الماضي عقب حقبة التسعينات التي تراجعت خلالها إفريقيا جنوب الصحراء في الأجندة الروسية، وتم غلق تسع سفارات وثلاث قنصليات لروسيا في إفريقيا منها تلك في توجو وليسوتو وبوركينافاسو، كما تم إغلاق معظم المكاتب التجارية، وثلاثة عشر مركزًا ثقافيًا من إجمالي عشرين مركزاً في إفريقيا، وجمدت برامج المساعدات التي بدأت في العهد السوفيتي، وتوقفت وسائل الإعلام التي كانت تمثل صوت روسيا في القارة مثل «راديو موسكو» وغيره.

وبدأت روسيا في اتخاذ خطوات جادة لاستعادة علاقاتها بالقارة ونصت عقيدة السياسة الخارجية الروسية التي أقرها الرئيس بوتين في ١٢ فبراير ٢٠١٣م، والتي حلت محل عقيدة مديفيديف لعام ٢٠٠٨م، على أن «المتغيرات العالمية المتسارعة في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تتطلب اقترابات جديدة للتعاطي مع الأوضاع سريعة التغير في العالم، ورؤية جديدة لأولويات السياسة الخارجية الروسية مع الأخذ في الاعتبار المسؤولية المتعاظمة لروسيا في تحديد الأجندة الدولية وبلورة النظام الدولي». وأن «روسيا سوف تدفع التفاعلات متعددة

روسيا تعتمد على الدفع الثنائي ومتعدد الأطراف والمساهمة في تسوية ومنع الصراعات

الأبعاد مع الدول الأفريقية على أساس ثنائي ومتعدد الأطراف، مع التركيز على تطوير الحوار السياسي، وتشجيع التجارة والتعاون الاقتصادي المفيد للطرفين، والمساهمة في تسوية ومنع الصراعات والأزمات الإقليمية في أفريقيا»، لتحدد بذلك ثلاثة محاور أساسية لعلاقة موسكو بدول جنوب الصحراء.

أولها، المحور السياسي الذي يعتبر المظلة التي تنطلق في إطارها مجالات التعاون الأخرى، حيث استأنفت موسكو علاقاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول الأفريقية، ولها حاليًا ٤٠ سفارة بالقارة من بينها جنوب السودان، مقابل ٣٥ دولة أفريقية لها سفارات في موسكو. ولروسيا ممثل دائم لدى الاتحاد الإفريقي منذ عام ٢٠٠٦م، وهو المنصب الذي يشغله فاليري يتكين منذ عام ٢٠١٠م. وقام الرئيس الروسي السابق، ديمترى مديفيديف، بزيارة إلى القارة الإفريقية عام ٢٠٠٩م، شملت نيجيريا وأنجولا وناميبيا، كما قام الرئيس بوتين بزيارته الثانية لجنوب إفريقيا في مارس ٢٠١٣م، لحضور قمة البريكس في ديربان. وتحرص روسيا على المشاركة المنتظمة ورفيعة المستوى في القمة الإفريقية، والتواصل مع القادة الأفارقة على هامشها. كما استقبلت موسكو العديد من قادة إفريقيا جنوب الصحراء، ولعل أكثرهم ترددًا على موسكو رئيس جنوب إفريقيا وذلك في إطار العلاقات الاستراتيجية بين الجانبين.

من ناحية أخرى، يمثل الثقل التصويتي للدول الإفريقية الـ (٥٤) داخل الأمم المتحدة أهمية خاصة بالنسبة لروسيا، وذلك في وقت تحتدم فيه المواجهة مع الغرب، ويسعى الأخير للنيل من موسكو في المحافل الدولية. فعند التصويت لإدانة روسيا على خلفية الأزمة الأوكرانية امتنعت غالبية الدول الإفريقية عن التصويت، وكان من بين الدول العشرة التي صوتت لصالح روسيا أثنتين من الدول الإفريقية، الأمر الذي عُد مؤشرًا على تنامى التأثير الروسي في إفريقيا. وفي المقابل تحتاج الدول الإفريقية أيضًا إلى الفيتو الروسي لمواجهة الضغوطات الغربية، وعلى سبيل المثال استخدمت موسكو الفيتو على مشروع قرار في مجلس الأمن الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على زيمبابوي عام ٢٠٠٨م، وكان ذلك عاملاً في دفع التعاون بين البلدين.

ثانيها، محور التعاون التقني والاقتصادي، ويحتل هذا المحور الأولوية لدى روسيا حيث تسعى إلى تعظيم استفادتها من الفرص المتاحة في إفريقيا على أساس من المنفعة المتبادلة وليس الاستغلال لدول القارة، وقامت كخطوة أولية في هذا الإطار بإسقاط ديون بقيمة ٢٠ بليون دولار عن الدول الإفريقية لتبدأ صفحة جديدة من التعاون بين الطرفين. ومن المعروف أن القارة الأفريقية أصبحت من أسرع المناطق نموًا في العالم، ويبلغ متوسط معدل النمو بها حوالي ٥%، ومن المتوقع خلال السنوات الخمس القادمة أن تصبح من ٨ إلى ١٠ اقتصادات إفريقية ضمن الأسرع نموًا في العالم. كما تمتلك إفريقيا ٣٠ % من إجمالي الموارد الطبيعية في العالم، ورغم أن روسيا غنية بالموارد الطبيعية إلا أن استيراد بعضها من إفريقيا أقل تكلفة من استخراجها من روسيا.

وفي يونيو ٢٠٠٩م، قامت الغرفة الروسية للتجارة والصناعة بإنشاء لجنة لتنسيق التعاون الاقتصادي مع إفريقيا جنوب الصحراء بهدف تشجيع رجال الأعمال على العمل في إفريقيا وتسهيل بدء الأعمال لهم، عرفت بـ AfroCom، وتضم ٩٠ جهة روسية منها وزارات معنية وأجهزة مختصة ومنظمات وشركات، وتحظى اللجنة بدعم واضح من الحكومة والبرلمان والسلطات الروسية عامة. وفي ١٦ ديسمبر ٢٠١١م، تم عقد الدورة الأولى من منتدى الأعمال «روسيا -إفريقيا» في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا وشارك فيه وزراء من تشاد ومالي والسودان وإثيوبيا وممثلين عن الاتحاد الإفريقي وكذلك ممثلو شركات روسية كبرى.

وهناك أكثر من ٣٠ شركة روسية تسهم في تطوير استغلال الدول الإفريقية لمواردها الطبيعية في مجال التعدين والطاقة، يعمل معظمها في جنوب إفريقيا، وأنجولا، والكونغو الديمقراطية، ناميبيا، نيجيريا، وبتسوانا، كوت ديفوار، جانا، وتوجو.

ويستحوذ قطاع التعدين على شق كبير من التعاون التقني بين روسيا وإفريقيا السمراء، ومن أبرز المشروعات في هذا الخصوص، عقد بقيمة ٣ بليون دولار مع زيمبابوي لتطوير منجم بلاتينيوم، ومشاركة الشركات الروسية في استخراج الماس واليورانيوم في ناميبيا، ومن المعروف أن بالأخيرة ثامن أكبر احتياطي عالمي من اليورانيوم. كذلك، الاتفاق على قيام روسيا بتزويد جنوب إفريقيا بحوالي ٤٥ % من إجمالي احتياجاتها من اليورانيوم خلال الفترة من ٢٠١١م، وحتى ٢٠١٧م، لاستخدامه كوقود نووي للمحطة الكهروذرية بها، وبناء مفاعلات نووية بجنوب إفريقيا، لتكون الأخيرة بحلول ٢٠٢٣م، موطن أول محطة نووية تعتمد على التكنولوجيا الروسية في القارة الإفريقية.

على صعيد آخر، وانطلاقًا من كون روسيا عملاقًا في مجال

الطاقة وهى أكبر منتج وثاني أكبر مصدر للنفط في العالم حيث تستأثر بنحو ٤٠% من إجمالي الصادرات العالمية من النفط، وهى الأولى في إنتاج وتصدير الغاز وبها ٣٥% من الاحتياطي العالمي من الغاز الطبيعي، فإنها تتبنى سياسة تقوم في أحد أبعادها على الشراكة والاستثمارات المشتركة في شبكات الطاقة التي تمثل بدائل محتملة للطاقة الروسية بالنسبة لأسواقها خاصة في أوروبا، والدفع بالاستثمارات الروسية في قطاع الطاقة خارج روسيا، وهناك إقبال شديد من جانب شركات النفط الروسية لاسيما تلك التابعة للدولة للاستثمار في قطاع النفط والغاز في الدول المنتجة له في مختلف أنحاء العالم من خلال المشاركة في عمليات البحث والتنقيب وتطوير الانتاج. فروسيا تمتلك التكنولوجيا والخبرة اللازمة في مجال الكشف والتنقيب عن البترول واستخراجه، وكذلك في مجال الصناعات البتروكيماوية، وتعتبر الشركات الروسية خاصة «لوك أويل» و«غاز بروم» حالياً من كبرى الشركات العالمية العاملة في مجال الطاقة.

وتمتد خريطة الاستثمارات الروسية لتشمل القارة الإفريقية، ومن أبرز المشروعات المشتركة في هذا الإطار توقيع اتفاقية تعاون بين شركة «غازبروم» وشركة النفط الوطنية النيجيرية لإنشاء خط أنابيب لنقل الغاز من نيجيريا عبر الصحراء الكبرى إلى الجزائر، ثم عبر البحر المتوسط إلى أوروبا. وتوقيع عقد لاستغلال النفط في أوغندا بقيمة ٤ بليون دولار في فبراير ٢٠١٥م، وتؤهل الاكتشافات الحديثة للنفط في أوغندا الأخيرة لتصبح دولة مؤثرة في القارة، وتفتح آفاقًا رحبة للتعاون مع روسيا في هذا المجال.

ثالثها، محور التعاون الأمني والاستراتيجي، فالتنظيمات الارهابية تمثل حلقة متصلة تغذي وتدعم بعضها البعض، وتبرز «داعش» كأخطر هذه التنظيمات في ضوء التمدد الواضح لها في العالم، الأمر الذي جعل منها حزام نار انطلق من العراق وسوريا وأمتد في أوربا وآسيا وإفريقيا ليطوق القارات الثلاث. ويحتل القضاء على الإرهاب قمة الأولويات الروسية، وأصبح التوجه الاستراتيجي الرئيسي الحاكم لسياسة موسكو خلال المرحلة المقبلة، باعتباره التهديد الأساسي للأمن القومي الروسي وللأمن والاستقرار العالمي. وفي إطار نهج روسيا لمواجهة الإرهاب، والذي يقوم على بناء نظام أمني دولي تشارك فيه كل الدول المعنية التي يطولها لهيبه، تبرز أهمية التعاون مع الدول الإفريقية خاصة تلك التي يعتصرها الإرهاب مثل نيجيريا. وقد استطاعت روسيا تطوير تعاون أمني ومعلوماتي مع عدد من دول إفريقيا السمراء وفي مقدمتها جنوب إفريقيا، وأطلق الجانبان نظام الأقمار الصناعية المعروف باسم مشروع كوندور، الذي يوفر المراقبة للقارة الإفريقية بأسرها، ويخدم الاستخبارات العسكرية الروسية ونظيرتها في جنوب إفريقيا.

كما تشارك روسيا في قوات حفظ السلام في عدد من الدول الإفريقية منها الكونغو الديمقراطية وكوت ديفوار وأثيوبيا وأريتريا والسودان وجنوب السودان والصحراء الغربية، ويفوق عدد القوات الروسية القوات الفرنسية والبريطانية والأمريكية مجتمعة. وقامت روسيا بتدريب ١٨٠ رجل شرطة من ١٨ دولة إفريقية على عمليات حفظ السلام، وقدمت مساهمة قدرها ٢ مليون دولار في صندوق حفظ السلام التابع للاتحاد الإفريقي عام ٢٠١٢م.

٤٠ سفارة روسية مقابل ٣٥ سفارة إفريقية بموسكو ولروسيا ممثل بالاتحاد الأفريقي

يضاف إلى هذا، التعاون العسكري بين الجانبين، وتمثل صادرات الأسلحة الروسية إلى إفريقيا جنوب الصحراء حوالي ٧% من إجمالي الصادرات الروسية من الأسلحة. وتتعاون شركة «روس أوبورون إكسبورت» الروسية المعنية بصادرات السلاح، مع ١٥ دولة إفريقية جنوب الصحراء. وتقبل البلدان الإفريقية على الدبابات القديمة من نوع «تي- ٥٥»، و«تي- ٧٢» ومقاتلات «سوخوي»، والمروحيات من نوع «أم آي ٨» و «أل آي ٢٤». وعلى سبيل المثال، وقعت أنجولا عقداً عام ٢٠١٣، بقيمة تتجاوز المليار دولار، للتزود بمعدات روسية، من بينها مقاتلات سوخوي ومروحيات. كما أنه، وللمرة الأولى منذ ١٥ عامًا، وقعت كل من روسيا وناميبيا عقدًا تحصل بمقتضاه الأخيرة على مركبات وذخيرة وصواريخ مضادّة للدبابات وقذائف الهاون. وقامت روسيا بتزويد نيجيريا بالطائرات بعد رفض الولايات المتحدة تزويدها بطائرات «كوبرا» عام ٢٠١٤. ووقعت موسكو عقداً مع غانا لتسليم الأخيرة مروحيات بقيمة ٦٦ مليون دولار. كما تبيع روسيا الأسلحة الخفيفة لمالي، ويتضمن ذلك البنادق والمدافع الرشاشة والذخائر، وذلك بمقتضى العقد الموقع بين الجانبين في سبتمبر ٢٠١٢، بقيمة إجمالية ١٢ مليون دولار، وحصلت أوغندا على مقاتلات من طراز «سو - ٣٠ أم كا ٢» الروسية. وفي ضوء اتساع الصفقات الروسية للقارة وقعت شركة «مروحيات روسيا» اتفاقية لإنشاء مركز لصيانة المروحيات الروسية في جنوب إفريقيا مع شركة «ديفل أفييشن» الجنوبية الإفريقية، وافتتحت شركة «أورال فاجون زافود» لصناعة الدبابات مركز إقليمي لصيانة الدبابات من نوع «تي- ٧٢» في إفريقيا.

ويتزامن إحياء القوة الصلبة ببعديها الاقتصادي والعسكري، اتجاه روسيا للقوة الناعمة لتصل قناة «RT» الروسية إلى

إفريقيا، ويتم استئناف البعثات لأبناء القارة، وكذلك نشر اللغة الروسية وإرسال الأساتذة المتخصصين في اللغة الروسية إلى إفريقيا.

إن تحرك روسيا في إفريقيا جنوب الصحراء يحكمه المصالح الروسية بجناحيها الاقتصادي والأمني، وهي تريد تمييز نفسها عن القوى الغربية الاستعمارية باعتبار أن روسيا ليس لها ماضٍ استعماري في القارة بل على العكس، كان لها دور أساسي في تحرير دول القارة من الاستعمار، وخلال الحرب العالمية الثانية ساند الاتحاد السوفيتي أثيوبيا ضد العدوان الإيطالي، وتوجه بعض الروس الى اثيوبيا للدفاع عنها. لذا وعلى خلاف عقيدة ٢٠٠٨ لم تشر عقيدة السياسة الخارجية الروسية لعام ٢٠١٣م، إلى التعاون مع القارة الإفريقية من خلال مجموعة الثمانية التي تحولت لمجموعة السبع الكبرى بعد استبعاد روسيا منها.

وعلى العكس تعد مجموعة بريكس، التي تضم إلى جانب روسيا كل من الصين والهند والبرازيل وجنوب إفريقيا، قدمًا أساسية لتحرك روسيا في إفريقيا جنوب الصحراء، وهي تتبع منظور تعاوني مع هذه الدول وليس تنافسي، وتحاول الاستفادة مما حققته دول مثل الصين والهند في القارة، حيث جاءت العودة الروسية لإفريقيا متأخرة عن اندفاع الدولتين نحو إفريقيا، كما تعتبر عضوية جنوب إفريقيا في البريكس نافذة هامة لروسيا على إفريقيا السمراء.

يضاف إلى ما تقدم، أن حجم التعاملات الروسية مع القارة يظل محدودًا نسبياً ولا يمكن اعتباره تنافسيًا مع القوى الأخرى. وعلى سبيل المثال، يبلغ حجم التبادل التجاري بين روسيا وإفريقيا جنوب الصحراء، وفقًا لتقديرات الغرفة الروسية للتجارة والصناعة، حوالي ٢,٣ بليون دولار مقارنة بحوالي ٦٠ بليون دولار للولايات المتحدة عام ٢٠١٣م، و٢٠٠ بليون دولار للاتحاد الأوروبي، و٢٠٠ بليون دولار للصين.

ومن المتوقع أن يزداد الحضور الروسي في إفريقيا جنوب الصحراء اقتصاديًا واستراتيجيًا، يدعم هذا رصيد روسيا التاريخي في إفريقيا، ومنظورها التعاوني وليس التنافسي مع القوى الكبرى الأخرى في الاقتراب من القارة، إلى جانب انطلاقها من مبادئ الاحترام المتبادل والشراكة القائمة على المصالح والمنافع المتبادلة، وما تبديه موسكو من حرص على تحقيق الاستقرار وتهدئة الصراعات والنزاعات الداخلية والبينية التي تموج بها القارة. إلا أن هناك تحديات قد تبطئ من صعود روسيا كفاعل هام وشريك استراتيجي للدول الإفريقية جنوب الصحراء، أهمها الصعوبات التي يواجهها الاقتصاد الروسي نتيجة انخفاض أسعار النفط، وانغماس روسيا في المواجهة مع الغرب حول قضايا الأمن الأوروبي من ناحية، وفي الأزمة السورية من ناحية أخرى، الأمر الذي سيؤثر على تركيزها وتفعيل دورها في القارة الإفريقية وكثافة حركتها جنوب الصحراء.

*أستاذ العلوم السياسية، جامعة القاهرة

استعادة الدور العربي في القارة السمراء رهن العلاقات الاقتصادية

التواجد الإسرائيلي في أفريقيا جنوب الصحراء يتقدم.. والتأثير العربي يتراجع

تمثل القارة الإفريقية أهمية استراتيجية كبيرة للعالم العربي في ضوء ما تتمتع به من مقومات في موقعها الجغرافي المترامي الأطراف وما تمتلكه من ثروات بشرية ومعدنية متنوعة تجعلها بالطبع مسرحًا للصراع الإقليمي والدولي ومجالاً للتنافس بين القوى الكبرى في محاولة كل منهم تحقيق مصالحه المختلفة ولاسيما مصالحه الاقتصادية، وهو الأمر الذي فطنت إليه إسرائيل بعد إعلان قيامها مباشرة عام ١٩٤٨م، وبلورت مبادئ وأهداف سياستها الخارجية بحيث تكون لها قاعدة قوية وتواجد مؤثر على مستوى معظم دول القارة الإفريقية.

اللواء محمد إبراهيم

ولا شك أن التواجد الإسرائيلي في إفريقيا / جنوب الصحراء قد عكس تأثيراته السلبية على المصالح العربية ليس في إفريقيا فقط، وإنما أيضًا على القضايا العربية المتعددة وبصفة خاصة القضية الفلسطينية التي كانت تمثل عاملاً رئيسيًا ومشتركًا في الاهتمامات الثنائية في العلاقات العربية / الإفريقية بل وتحتل أولوية في إطار هذه العلاقات، وقد زاد من تعقيدات هذا الأمر أن الاهتمام العربي بالقارة الإفريقية ومشاكلها لم يصل إلى الحد الذي كانت تأمله الدول الإفريقية من جراء هذا التعاون ولم يحقق طموحاتها الاقتصادية لاسيما وأنها اقتصاديات ناشئة تحتاج إلى دعم مادي كبير ، في الوقت الذي كانت تحرص فيه إسرائيل على أن تدعم نفوذها على المستوى الإفريقي بشكل هادئ ومتدرج وفعال .

وبدون الدخول في تفصيلات الإطار التاريخي للعلاقات العربية / الإفريقية يمكننا القول أن هذه العلاقات تستند إلى جذور تاريخية عميقة ولاسيما بعد ظهور الإسلام، والدور المميز الذي قام به العرب في مجال نشر الدين الإسلامي في القارة مما ساعد بشكل قوي على دعم التواجد العربي هناك منذ مئات السنين، بل وانتقلت طبيعة هذا التواجد من مرحلة الانتشار إلى مرحلة التأثير، أما في العصر الحديث فيكفي أن نشير هنا إلى الدور الحيوي الذي لعبته مصر منذ الخمسينيات في مساندة حركات التحرر الإفريقي حتى تم حصول كافة الدول الإفريقية على استقلالها من الاحتلال والاستعمار والتفرقة العنصرية.

وحتى تكتمل الصورة لابد لنا أن نشير أيضًا إلى المحاولات العربية التي تمت من أجل دعم العلاقات مع الدول الإفريقية سواء من خلال جامعة الدول العربية ومحاولات تعزيز علاقاتها مع منظمة الوحدة الإفريقية التي تم تغيير اسمها بعد ذلك (عام ٢٠٠٢م) إلى الاتحاد الإفريقي، وكذا عقد أكثر من قمة عربية / إفريقية بهدف الوصول إلى أنسب الأساليب لدعم المصالح المشتركة بين الجانبين العربي والإفريقي وبما يحقق مكاسب لكلا الطرفين، ونشير هنا إلى القمة العربية/ الإفريقية الثالثة التي عقدت بالكويت في نوفمبر عام ٢٠١٣م، تحت شعار شركاء في التنمية والاستثمار وشارك فيها أكثر من سبعين دولة ومنظمة عربية وإقليمية ودولية وكان من بين أهدافها بحث إمكانية إقامة سوق إفريقية عربية مشتركة تخدم حوالي مليار ونصف نسمة .

وفي الجانب المقابل حرصت الدول الإفريقية على تأكيد مدى قناعتها بأهمية العلاقة مع الدول العربية وأن الجانب التاريخي في العلاقة وطبيعة المصالح المشتركة بين الجانبين كفيلة بأن يكون هناك تناغمًا وتنسيقًا مستمرًا في المواقف بينهما، الأمر الذي دفع الدول الإفريقية إلى قطع علاقاتها مع إسرائيل في أعقاب حرب يونيو عام ١٩٦٧م، وحرب أكتوبر عام ١٩٧٣م،

فيما عدد قليل للغاية من هذه الدول، ومن الملاحظ أن الدول الإفريقية وهي تتخذ هذا القرار الهام اتخذته تأييدًا للمواقف العربية والفلسطينية في مواجهة العدوان الإسرائيلي على الدول العربية، ومن المهم هنا أن نشير إلى أن معظم الدول الإفريقية كانت قد صوتت على قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة باعتبار الصهيونية تعد شكلاً من أشكال العنصرية والتمييز العنصري فيما وذلك في ١٥ نوفمبر عام ١٩٧٥م، (تم إلغاء هذا القرار في تصويت مماثل في الأمم المتحدة في ديسمبر ١٩٩١م، أي مباشرة بعد عقد مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط) .

وفي الإطار نفسه كانت منظمة الوحدة الإفريقية (الاتحاد الإفريقي فيما بعد) وكذا الأغلبية العظمى من دول القارة تتبنى بصورة واضحة موقفًا موحدًا من الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية واعتبرت أن القضية الفلسطينية هي جوهر النزاع في الشرق الأوسط، وطالبت بتطبيق قرارات الشرعية الدولية وضرورة الانسحاب الإسرائيلي إلى حدود ما قبل يونيو عام ١٩٦٧م، ومنح الفلسطينيين حق تقرير المصير وإقامة دولتهم المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية مع حق إسرائيل في العيش في أمن وسلام واستقرار في المنطقة، كما تم تبادل الزيارات على مستويات سياسية عليا بين مسئولي العديد من الدول الإفريقية والجانب الفلسطيني وكذا فتح بعض السفارات الإفريقية (في رام الله) تأكيدًا لاعتراف هذه الدول الإفريقية بدولة فلسطين .

لم تكن القارة الإفريقية غائبة عن التفكير الإسرائيلي الاستراتيجي في أية مرحلة من مراحل الصراع العربي/ الإسرائيلي، ولم تتوان إسرائيل عن بذل كل الجهود والمحاولات ليكون لها موطئ قدم في إفريقيا بالرغم من الوجود العربي والإسلامي السابق على الوجود الإسرائيلي بمئات السنين وذلك استنادًا على السياسة الإسرائيلية التي تعتمد على مبدأ النفس الطويل، ويمكن هنا الإشارة لبعض العوامل التي حددت سياسة إسرائيل في إفريقيا (قديمًا وحديثًا) على النحو التالي:

- مؤتمر بازل الذي عقد في سويسرا عام ١٨٩٧م، حدد بعض الدول الإفريقية كبدائل لإقامة وطن قومي لليهود (أوغندا – كينيا) إذا ما تعثرت جهود إقامته في فلسطين.

- القارة الإفريقية تحتل موقعًا استراتيجيًا هامًا وبالتالي كان لزامًا على إسرائيل أن يكون لها علاقة مع دول القارة للاستفادة من هذا الموقع في تأمين مصالحها، وفي نفس الوقت عدم ترك الساحة الإفريقية أمام الدول العربية والإسلامية لتتحرك فيها بحرية بما قد يؤدي إلى تضييق الخناق على النفوذ الإسرائيلي الطموح هناك.

- استثمار وجود جاليات يهودية في بعض الدول الإفريقية كمدخل مناسب يخدم المصالح الإسرائيلية سواء لدعم التواجد الإسرائيلي هناك، أو لتهجير بعض هذه الجاليات إلى إسرائيل للاستفادة منها في دعم الجانب البشري الذي تعاني إسرائيل من نقص فيه (عمليات تهجير يهود الفلاشا من أثيوبيا ابتداء من عام ١٩٩٠م).

- استثمار حاجة الدول الإفريقية حديثة الاستقلال والفقيرة اقتصاديًا في تشجيعها على إقامة العلاقات الثنائية معها في مختلف المجالات وتقديم ما يمكن تقديمه من أوجه مساعدات وبما يساهم في تأسيس علاقات إسرائيلية / إفريقية مبنية على مصالح قوية لا يمكن الاستغناء عنها، وتجدر الإشارة هنا إلى أن مبيعات السلاح الإسرائيلي لإفريقيا قد تجاوزت أربعة مليارات دولار مؤخرًا.

إسرائيل اعتمدت سياسة النفس الطويل في إفريقيا ليكون لها موطئ قدم رغم الوجود العربي والإسلامي

- استغلال العلاقات الإسرائيلية الأمريكية والأوروبية المميزة في نفاذ الشركات الإسرائيلية إلى إفريقيا تحت ساتر شركات أجنبية غير إسرائيلية، ويلاحظ أن هذا الأمر قد حدث في البداية فقط ثم سرعان ما تغير وأصبحت الشركات الإسرائيلية المختلفة تعمل في إفريقيا بشكل واضح وعلني.

- لأن إفريقيا تمثل كتلة تصويتية مؤثرة في الأمم المتحدة، عملت إسرائيل على تفتيتها حتى لا تستمر في مناصبة العداء لها، بل تحركت من أجل تغيير توجه هذه الكتلة والعمل على استثمارها لصالح دعم الموقف الإسرائيلي عند الحاجة وخاصة في بعض القرارات الدولية الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة.

- استثمار تصاعد ظاهرة الإرهاب في العالم وبالطبع وجود جماعات إرهابية في بعض الدول الإفريقية من أجل تأسيس شراكة استراتيجية بينها وبين هذه الدول تحت شعار مواجهة الإرهاب، وإظهار قدرة إسرائيل على تقديم خبراتها للمساعدة على القضاء على هذه الظاهرة أو على الأقل تحجيمها.

وبالرغم من أن العلاقات العربية / الإفريقية اتسمت بأنها علاقات جيدة وطبيعية لفترات طويلة إلا أن أهم المشكلات التي واجهتها تمثلت في أنها لم تتطور بالصورة المأمولة إفريقيًا، وقد استثمرت إسرائيل هذا الوضع وانطلقت منذ منتصف الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات لتدعم علاقاتها الإفريقية في كافة المجالات المتاحة (عسكريًا – أمنيًا – استخباراتيًا – علميًا – اقتصاديًا ولاسيما في المجال الزراعي والتجاري) وقد شجعها على ذلك أمرين، الأمر الأول تضاؤل حجم الدعم العربي الاقتصادي لإفريقيا مقارنة بالدعم الدولي الذي وصل في السنوات الأخيرة إلى ما يربو عن ٢٠٠ مليار دولار، والأمر

الثاني هو أن القيادات الإفريقية رحبت ترحيبًا كبيرًا بهذا الدعم الإسرائيلي الذي تم تقديمه في مراحل معينة دون مقابل مادي ، واستمر هذا الوضع حتى قيام حرب يونيو ١٩٦٧م، والتي شهدت مرحلة جديدة في العلاقات الإسرائيلية / الإفريقية تمثلت في تبني الدول الإفريقية للموقف العربي وقامت بقطع علاقاتها مع إسرائيل واستمر هذا الوضع حتى حرب أكتوبر ١٩٧٣م، والتي شهدت أيضًا عملية قطع شبه كامل للعلاقات مع إسرائيل .

في أعقاب توقيع مصر معاهدة السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩م، بدأت الدول الإفريقية تراجع سياساتها تجاه إسرائيل ووصلت إلى قناعة مفادها أن بدء عملية سلام مصرية أو عربية مع إسرائيل يعد متغيرًا جديدًا على الساحة الدولية يفترض إنهاء حالة العداء بين مصر وإسرائيل وبالتالي لا توجد أية مبررات أمام الدول الإفريقية لاستمرار حالة العداء مع إسرائيل، وبدأت الدول الإفريقية تعيد علاقاتها الدبلوماسية المقطوعة مع إسرائيل وهو الأمر الذي شجع الأخيرة بالتالي على الإسراع باستئناف كافة أوجه علاقاتها بالدول الإفريقية بل وتطويرها في بعض المجالات التي تحتاجها هذه الدول (قيام العديد من المسؤولين الإسرائيليين الرسميين وخاصة وزراء الخارجية بزيارات وجولات متعددة لبعض الدول الإفريقية على فترات متقاربة) .

نجحت إسرائيل في أن يكون تعاملها مع الدول الإفريقية من خلال مؤسسات إسرائيلية قوية ومدعومة من الدولة وقادرة على تقديم المساعدات التي تحتاجها هذه الدول، وفي هذا المجال تم في الخمسينيات من القرن الماضي تأسيس ما يطلق عليه المؤسسة الدولية للتعاون والتنمية MASHAV (الماشاف) وهي مؤسسة تابعة لوزارة الخارجية الإسرائيلية تتمثل مهمتها الرئيسية في تقديم المساعدات المطلوبة للدول الإفريقية، وقامت الماشاف بجهد كبير وبنجاح واضح في دعم التواجد الإسرائيلي على مستوى القارة الإفريقية ولاسيما في المجال الزراعي والتعليمي والطبي بشقيه البشري والبيطري ومجال توفير مصادر المياه والكهرباء وكافة المجالات التي تحظى باهتمام المواطن الإفريقي.

إذن لم تتحرك إسرائيل بصورة عشوائية وهي تتعامل مع القارة الإفريقية بل حددت أسس وأهداف تحركها في المناطق الاستراتيجية الهامة في القارة فعلى سبيل المثال وليس الحصر حرصت على أن يكون لها تواجد في منطقة البحيرات العظمى وساهمت بشكل مباشر في تأجيج حالة عدم الاستقرار التي شهدتها الأوضاع في هذه المنطقة الهامة (دعم بعض الجماعات المتمردة)، كما حرصت بشكل واضح على دعم علاقاتها مع دول حوض نهر النيل والتواجد على الأرض في أهم دول المنبع وهو أمر يجد تفسيره في أن إسرائيل تستهدف التأثير على دول المصب (مصر والسودان) فدولة عربية مؤثرة مثل مصر تعتمد في أكثر من ٩٥٪ من مصادرها المائية على مياه نهر النيل التي تنبع من أثيوبيا ذات العلاقات القوية مع إسرائيل لابد وأن تتأثر

إسرائيل تتعامل مع إفريقيا عبر مؤسسات قوية ومدعومة من الدولة وأسست (الماشاف) لهذا الهدف

سلبًا بهذه العلاقة التي لن تصب بالتأكيد في صالح مصر التي دخلت في ماراثون تفاوضي ودبلوماسي شاق من أجل ألا يسبب سد النهضة التي تقوم إثيوبيا بإنشائه على الأمن المصري المائي.

ولا يفوتنا هنا أن نشير إلى موقف الولايات المتحدة تجاه إفريقيا حتى تكون صورة التواجد الدولي المؤثر في القارة أكثر وضوحًا، فقد جاء القرار الأمريكي بالتواجد في القارة الإفريقية بمثابة عامل مساعد أضيف في جانب دعم العلاقات الإفريقية / الإسرائيلية في مقابل ما مثله من بعض القيود على تطوير العلاقات الإفريقية / العربية، وفي هذا الشأن فقد أعلنت الولايات المتحدة عام ٢٠٠٢م، أن القارة الإفريقية تعد منطقة استراتيجية وقامت بإنشاء قيادة عسكرية أمريكية في إفريقيا منذ عام ٢٠٠٦م، (أفريكوم) بالإضافة إلى دعم علاقاتها مع العديد من الدول الإفريقية والعمل على تشجيعها على إنجاز ما تسميه واشنطن بالتحول الديمقراطي ودعم قضايا حقوق الإنسان، مع الاستمرار في محاولات مواجهة التواجد الروسي والصيني والإيراني خاصة وأن إفريقيا غنية بالعديد من الثروات التعدينية ولاسيما اليورانيوم بالإضافة إلى الفوسفات والمنجنيز والبوكسيت .

ولعل ما يجدر أن نقف عنده كثيرًا هنا تلك التأثيرات الناجمة عن هذه العلاقات حيث نجد أن هناك بعض الدول الإفريقية بدأت تصوت في الأمم المتحدة لصالح الموقف الإسرائيلي ضد الموقف العربي في بعض القرارات الهامة أو حتى تمتنع عن التصويت ، وهو ما يعتبر متغيرًا حادًا في شكل وطبيعة العلاقات الإسرائيلية / الإفريقية / العربية ، ومن أمثلة ذلك تصويت بعض الدول الإفريقية عام ٢٠٠٤م، لصالح بقاء الجدار العازل العنصري الذي أقامته إسرائيل على حدود الضفة الغربية وهو الأمر الذي لم يكن ليحدث في فترات سابقة، وقد عكس ذلك ضرورة أن تعيد الدول العربية تقييمها لعلاقاتها مع الدول الإفريقية وكيف تركت هذه الدول مساحة كبيرة لإسرائيل ليس فقط لتتحرك في القارة الإفريقية ولكن لتؤثر وتوجه في كل ما يتعلق بمحاولات حصار التواجد العربي والإسلامي في إفريقيا قدر المستطاع .

ومن الضروري أن نقر بحقيقة واضحة تتمثل في أن الدول العربية حرصت على دعم علاقاتها الاقتصادية مع الدول الإفريقية وزيادة حجم استثماراتها هناك من خلال بعض المؤسسات الخليجية المعروفة التي تنفذ مشروعات اقتصادية كبرى (على سبيل المثال المصرف العربي للتنمية الإفريقية – صناديق التنمية العربية في إفريقيا)، وهنا نشير إلى أحدث التطورات في هذه العلاقة حيث استضافت مدينة شرم الشيخ في يونيو ٢٠١٥م، القمة الثالثة للتكتلات الاقتصادية الثلاث الكبرى على مستوى القارة الإفريقية (الكوميسا – السادك – جماعة دول شرق إفريقيا) بمشاركة ٢٦ دولة بهدف إحداث طفرة في العلاقات الاقتصادية بين الدول الإفريقية والدول العربية واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحرير التجارة بين هذه الدول وإقامة سوق مشتركة بينها (نشير إلى انخفاض معدل التبادل التجاري بين مصر وإفريقيا إلى حوالي ثمانية مليار دولار في العام الواحد)، إضافة إلى الجهد الذي تقوم به المملكة العربية السعودية والذي وضح خلال الفترة الأخيرة من زيارات رئاسية من العديد من الدول الإفريقية للمملكة تتويجًا لرؤيتها بضرورة أن يتم تأسيس هذه العلاقة على أسس ثقة متبادلة وقوية .

ومن الواضح أن أية محاولات لاستعادة الدور العربي على المستوى الإفريقي ومواجهة النفوذ الإسرائيلي المتزايد هناك لابد أن ترتبط أساسًا بالموضوع الاقتصادي ومدى انعكاس نتائجه على زيادة معدل النمو الاقتصادي حيث أن الدول الإفريقية لازالت في مرحلة حديثة اقتصاديًا وهي في حاجة لتلقي المساعدات والاستثمارات من أية دولة قادرة على تقديمها دون النظر إلى الجانب المعنوي أو الديني أو العاطفي حيث أن الجانب المصلحي هو الذي يحرك سياسات هذه الدول كما يحرك سياسات كافة دول العالم, ومن ثم فإن بقدر نجاح الدول العربية في دعم علاقاتها الاقتصادية وزيادة استثماراتها إفريقيًا بما يفوق معدلات الوضع الحالي ، فإن النتائج سوف تكون إيجابية لصالح الدور العربي على مستوى القارة الإفريقية ولصالح الدعم الإفريقي للحقوق الفلسطينية المشروعة في مواجهة إسرائيل التي لازلت تحقق نجاحات متتالية في علاقاتها الإفريقية ، ومن الضروري أن ننوه هنا إلى أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الحالي بنيامين نتانياهو قد قام بجولة إفريقية في ديسمبر ٢٠١١م (أوغندا – أثيوبيا – كينيا – جنوب السودان) وسوف يقوم بجولة أخرى قريبًا في بعض الدول الإفريقية من بينها أثيوبيا تأكيدًا للاهتمام الإسرائيلي بأفريقيا .

*باحث ورئيس قسم الدراسات الإسرائيلية والفلسطينية بالمجلس المصري للشؤون الخارجية

المملكة وثقت علاقاتها بـ ٤٣ بعثة دبلوماسية والصناعات العسكرية

السياسة السعودية في إفريقيا
آفاق واعدة وفرص مواتية

شهدت الأعوام الماضية تحركًا سعوديًا نشطًا صوب القارة الإفريقية، وهو ما يعكس تصاعد أهمية الدائرة الإفريقية بين دوائر حركة السياسة الخارجية السعودية، ويكشف عن مشروع متكامل لمحاصرة نفوذ القوى الإقليمية المنافسة في إفريقيا، وتنويع خارطة التحالفات الإقليمية، وتقليل الاعتماد على الغرب، ومواجهة التداعيات السلبية لانخفاض أسعار النفط. وعلى ذلك يسعى هذا التقرير إلى رصد أهداف ودوائر التحرك السعودي في القارة، وكذلك أدوات تحقيق المصالح الوطنية السعودية، والفرص والتحديات التي تواجه الدور السعودي المتنامي في القارة.

د. أيمن السيد شبانة

أولاً- موقع إفريقيا بين دوائر الحركة السياسية السعودية:

تقوم السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية على مبادئ وثوابت ومعطيات جغرافية، تاريخية، دينية، اقتصادية، أمنية، سياسية، على أساس: الانسجام مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها دستوراً للمملكة، وحسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، والعمل لأجل السلام والعدل الدوليين، ورفض الإرهاب بكافة أشكاله وأساليبه، والالتزام بقواعد القانون الدولي والمعاهدات والمواثيق الدولية والثنائية، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية في المحافل الدولية، وتطبيق سياسة متوازنة في مجال إنتاج وتسويق النفط، وانتهاج سياسة عدم الانحياز، ولعب دور فاعل في إطار المنظمات الإقليمية والدولية.

وتدور حركة السياسة الخارجية السعودية بين أربع دوائر أساسية هي: الدائرة الخليجية، الدائرة العربية، الدائرة الإسلامية، والدائرة الدولية. وهنا تحتل القارة الإفريقية موقعًا متميزًا، حيث إنها تمثل قاسمًا مشتركًا بين الدوائر العربية والإسلامية والدولية. لذا حرصت المملكة على مد جسور التواصل مع دول إفريقيا جنوب الصحراء منذ ستينيات القرن المنصرم، بالتزامن مع حصول الدول الإفريقية على استقلالها، وانضمامها إلى عضوية الأمم المتحدة. وتعتبر زيارة العاهل السعودي الراحل الملك فيصل بن عبد العزيز للسودان عام ١٩٦٥م، وجولته في إفريقيا عام ١٩٧٢م، من العلامات الفارقة في تاريخ العلاقات السعودية-الإفريقية.

تغطي العلاقات السعودية كافة الأقاليم الإفريقية جنوب الصحراء بلا استثناء. لكن يظل إقليم القرن الإفريقي في مركز الصدارة، نظراً لارتباطه الوثيق بأمن المملكة والخليج العربي، خاصة في مواجهة التغلغل الإيراني والإسرائيلي.

ثانياً-المصالح والأهداف السعودية في إفريقيا:

١-مواجهة النفوذ الإيراني والإسرائيلي في إفريقيا:

تسعى السعودية إلى مواجهة النفوذ الإيراني والإسرائيلي المتزايد في إفريقيا، وتعتبره تهديدًا لأمنها الوطني بصفة خاصة، وخصمًا من قوة النظام الإقليمي العربي عامة. وبالنسبة لإيران فقد حققت وجودًا سياسيًا واقتصاديًا مؤثرًا في القارة، مستفيدة من انحسار قوة العراق، وجنوح بعض الجماعات السلفية إلى التطرف والعنف، وتراجع الدور العربي بوجه عام في إفريقيا.

وثقت إيران علاقاتها مع معظم دول القارة، خاصة السودان واريتريا، والسنغال ونيجيريا. كما دعمت المذهب الشيعي في إفريقيا، بإنشاء أحزاب على نمط حزب الله اللبناني، حتى في دول الأغلبية السنية الساحقة، مثل نيجيريا، التي تسلل إليها التشيع على يد إبراهيم الزكزكي منذ منتصف التسعينيات. بالإضافة إلى مشاركة سفنها في جهود مكافحة القرصنة في خليج عدن، ودعمها المالي والتسليحي للحوثيين في اليمن.

العلاقات السعودية - الإفريقية بدأت بدوافع دينية تبعها كيانات تنظيمية لخدمة الأنشطة الدعوية والدفاع عن مصالح وقضايا الأمة

أما إسرائيل، فإن وجودها المتنامي في القارة يقلق المملكة، خاصة مع دور إسرائيل في تهديد الأمن المائي المصري في حوض النيل، واتباع سياسة الضربات الاستباقية التي أضحت تركز عليها تل أبيب، حيث شنت هجمات صاروخية داخل العمق السوداني. ولعل ذلك هو ما دفع المملكة إلى تدعيم الدول الإفريقية لاتخاذ مواقف مؤيدة للعرب في القضايا المتعلقة بالصراع العربي الإسرائيلي، ومنها جيبوتي والصومال والنيجر، مثلما فعلت من قبل عندما دعمت الدول الإفريقية التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية بإسرائيل عقب حرب أكتوبر ١٩٧٣م.

٢-تنويع خارطة الحلفاء الإقليميين:

تسعى السعودية إلى الانفتاح على القارة الإفريقية لتنويع خارطة تحالفاتها الإقليمية، خاصة أن القارة تحتل المرتبة الثانية -بعد الكتلة الآسيوية- بين الكتل التصويتية في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمجموع (٥٤ دولة). وأنها تحتفظ بثلاثة مقاعد غير دائمة في مجلس الأمن. فضلاً عن عضوية الكثير من دولها في مجموعة عدم الانحياز، ومجموعة السبع والسبعين ومنظمة التعاون الإسلامي وغيرها. ولعل دور الأفارقة في صدور قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٧٥م، باعتبار الصهيونية إيديولوجية عنصرية ثم دورهم في إلغاء هذا القرار عام ١٩٩١ م، يعكس الثقل الإفريقي في المحافل الدولية.

يضاف إلى ذلك حرص المملكة على مواجهة تداعيات الأحداث في دول الربيع العربي، والحيلولة دون امتداد رياح التغيير، وكذلك التنسيق السياسي مع الدول الإفريقية حيال بعض القضايا وأهمها القضية الفلسطينية، والملف السوري، وإصلاح الأمم المتحدة، وتوسيع عضوية مجلس الأمن الدولي، الذي يمثل بتشكيله الحالي عدم توازن القوى في العالم.

وتجلت أهمية القارة مؤخرًا مع عاصفة الحزم ضد الحوثيين، حيث أيدتها غالبية الدول الإفريقية سياسياً.

وشاركت فيها عسكرياً كل مصر والسودان والمغرب فعلياً، وربما السنغال لاحقاً.

٣-التعاون في مجال مكافحة الإرهاب:

تعتبر مكافحة الإرهاب أحد أهم دوافع التحرك السعودي في إفريقيا، خاصة مع تعرض المملكة للعديد من الحوادث الإرهابية، ما دفعها إلى تبني إنشاء مركز لمكافحة الإرهاب تابع للأمم المتحدة، حيث أطلق الملك الراحل عبد الله بن عبد العزيز هذه الفكرة إلى أن تم إنشاء المركز عام ٢٠١١م.

ولعل إعلان المملكة جماعة الإخوان المسلمين كجماعة إرهابية في ٧ مارس ٢٠١٤م، يعتبر من أقوى الممارسات في هذا الشأن، حيث أصدرت المملكة بياناً أضافت فيه الإخوان المسلمين إلى لائحة التنظيمات الإرهابية. ودفع ذلك دولاً أخرى إلى الاقتداء بالمملكة، ومنها الإمارات التي أعلنت الإخوان كتنظيم إرهابي في نوفمبر٢٠١٤م.

كما كان ملف مكافحة الإرهاب وحركات التطرف الديني أحد أبرز الملفات محل الاهتمام في العلاقات السعودية-الإفريقية، خاصة مع الدول التي تعاني من وجود الحركات التكفيرية المتطرفة مثل: نيجيريا (بوكو حرام) والصومال (الشباب المجاهدين) ومصر وليبيا وتونس (أنصار الشريعة)، وموريتانيا (التوحيد والجهاد)، ومالي (أنصار الدين).

كما تحرص المملكة حاليًا على توقيع الاتفاقات مع الدول الإفريقية في مجال محاربة الإرهاب، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وتسليم المجرمين، ومحاربة التجارة غير المشروعة. ومن ذلك الاتفاق السعودي-الاريتري في أبريل ٢٠١٦م.

٤-التعاون الاقتصادي والتقني مع الدول الإفريقية:

توفر القارة الإفريقية فرصًا اقتصادية سانحة أمام السعودية، سواء لما تملكه من ثروات معدنية وطبيعية، أو من حيث حجم السوق الإفريقية. إذ تزخر القارة بنحو ٣٠% من احتياطي الثروات المعدنية في العالم. وتعتبر من أهم منتجي العالم من الماس والذهب والبلاتين واليورانيوم، والأخشاب والكاكاو والبن والشاي ..الخ. كما يتسم السوق الإفريقي بالاتساع (مليار ومائة وخمسين مليون نسمة)، فضلاً عن القرب الجغرافي من المملكة، والتنوع. لذا سعت المملكة إلى تعزيز التبادل التجاري مع دول القارة.

كما تضم القارة الإفريقية أكثر من ٢١ دولة منتجة للنفط، منهم أربع دول تنتمي لأوبك هي: نيجيريا، أنجولا، ليبيا، والجزائر. كما تشير الأرقام إلى أن أكثر من نصف الاكتشافات النفطية التي حدثت في الأعوام العشر الأخيرة كانت في دول غرب أفريقيا، خاصة منطقة خليج غينيا.

لذلك تحرص المملكة على تدعيم التعاون مع الدول النفطية في القارة، خاصة نيجيريا وأنجولا، اللتان تحتلان حالياً المركزين الأول والثاني في إنتاج النفط في إفريقيا. ولعل هذا هو ما يفسر حرص الرياض على إقامة علاقات دبلوماسية مع أنجولا عام ٢٠٠٩م، بعد انضمام الأخيرة إلى أوبك عام ٢٠٠٧. كما يفسر استقبال المملكة للرئيس النيجيري محمد بخاري في فبراير ٢٠١٦م، بهدف ضبط أسعار النفط، وكذا توثيق العلاقات السعودية مع غينيا الاستوائية.

من جهة أخرى، تحرص الرياض على الاستفادة من الإمكانيات التقنية لدى بعض دول القارة، مثل جنوب أفريقيا، التي تشترك مع السعودية في عضوية مجموعة العشرين، والتي تملك رصيداً وافراً من الخبرة في التصنيع المدني، والطاقة المتجددة، والاتصالات، والأقمار الصناعية، والثروة السمكية، والهندسة والطب، ومكافحة الجريمة المنظمة. يضاف إلى ذلك خبرة جنوب أفريقيا في التصنيع العسكري، حيث تسعى المملكة إلى تقليل واردات السلاح من الغرب، وتطوير صناعتها العسكرية في مجال الدفاع الجوي، في مواجهة التقدم الإيراني الذي حققته إيران في تكنولوجيا الصواريخ بعيدة المدى.

إيران تواجدت في إفريقيا مستفيدة من التراجع العربي وتطرف جماعات سلفية وانحسار قوة العراق

ثالثاً-أدوات التحرك السعودي في إفريقيا:

استطاعت السعودية أن تكسب مزيداً من النفوذ في القارة الإفريقية، مستفيدة في ذلك ثلاثة عوامل هي:

الرمزية الدينية للمملكة التي تساعدها في النفاذ إلى القارة ذات الأغلبية المسلمة، حيث تعتبر إفريقيا هي القارة الأولى في العالم من حيث نسبة المسلمين إلى إجمالي عدد السكان (٥٢% من الأفارقة مسلمون).

الانكسارات التي تعرضت لها إيران في إفريقيا منذ عام ٢٠١٠م، عندما قطعت نيجيريا والسنغال وجامبيا علاقاتهما الدبلوماسية بإيران، وأوقفت جنوب إفريقيا وإدارتها النفطية منها، التزاماً بالعقوبات الدولية.

الإمكانيات الاقتصادية للمملكة، في مقابل عدم وفاء إيران بتعهداتها التجارية والاستثمارية ومساعدتها لدول القارة. وقد كان ذلك من أهم الأسباب التي دفعت السودان وجيبوتي وجزر القمر إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران في يناير٢٠١٦م.

ونجحت السعودية في توظيف مختلف أدوات السياسة الخارجية على التوازي في سبيل تحقيق وتعظيم مصالحها الوطنية في القارة، ومن أهم هذه الأدوات ما يلي:

١-الأداة الدبلوماسية والزيارات المتبادلة:

وثقت السعودية علاقاتها بدول القارة السمراء عبر تشكيل اللجان العليا المشتركة، ومنها اللجنة السعودية– المصرية، برئاسة وزيري الخارجية في الدولتين، ولجنة التشاور السعودي-السوداني، وغيرهما.

كما تحرص المملكة على تبادل التمثيل الدبلوماسي مع الدول الإفريقية، حيث بلغ عدد البعثات الدبلوماسية السعودية في إفريقيا ٤٣ بعثة حتى أبريل ٢٠١٦م، متفوقة بذلك على إيران التي كانت ترتبط بعلاقات دبلوماسية مع ٣٠ دولة إفريقية قبل الأزمة الدبلوماسية بين طهران والرياض في يناير٢٠١٦م، والتي دفعت بعض دول القارة إلى قطع علاقاتها الدبلوماسية مع إيران.

وتحرص المملكة أيضًا على المشاركة في الفعاليات الإفريقية، ومنها القمة السادسة والعشرين للاتحاد الإفريقي بأديس أبابا في يناير٢٠١٦م، التي شارك فيها وفد برئاسة وزير الخارجية عادل الجبير. بالإضافة إلى الزيارات المتبادلة التي أصبحت تتم بوتيرة متسارعة وبوفود كبيرة العدد، ومتنوعة التخصصات والخبرات. وهنا تجدر الإشارة إلى ملاحظتين هما:

شهد عام ٢٠١٥/ ٢٠١٦م، استقبال المملكة لرئيس الوزراء الإثيوبي، ورؤساء اريتريا، وجيبوتي، والصومال، لمواجهة تداعيات الصراع اليمني، وكذا استقبال رؤساء مصر والسودان والسنغال وموريتانيا، لبحث تداعيات عاصفة الحزم. واستقبال الرئيس النيجيري محمد بخاري لضبط أسعار النفط، واستقبال جاكوب زوما رئيس جنوب إفريقيا في مارس ٢٠١٦م، لبحث تطوير التصنيع العسكري. بل إن بعض هؤلاء الرؤساء زار المملكة ثلاث مرات خلال أقل من عام مثل رؤساء إريتريا والسودان وموريتانيا.

في الوقت الذي حرص فيه رؤساء دول القارة على زيارة السعودية، ظلت المملكة تعتمد حتى الآن على وزير خارجيتها في زيارة الدول الإفريقية، حيث زار وزير الخارجية كل من جنوب إفريقيا والسودان وزامبيا، وكينيا وتنزانيا خلال العام الأخير. ويتوقع الكثيرون أن زيارة العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز لإفريقيا جنوب الصحراء، سوف تمثل قوة دفع هائلة لدور المملكة في القارة الإفريقية.

٢-الاستثمار والتبادل التجاري:

السعودية أكبر مستثمر خليجي في معظم دول القارة الإفريقية مثل مصر والسودان وجنوب إفريقيا والسنغال وإثيوبيا، حيث بلغ عدد المشروعات السعودية في إثيوبيا على سبيل المثال ٢٩٤ مشروعًا، بقيمة ٣ مليار دولار، منها ١٤١ مشروعًا في الإنتاج الحيواني والزراعي، و٦٤ مشروعًا صناعيًا، ومشروعات أخرى متنوعة.

وفي إطار حرص المملكة على دفع العلاقات الاقتصادية بينها وبين القارة الإفريقية، جرى تنظيم العديد من الاجتماعات بين مجلس الغرف السعودية وسفراء الدول الإفريقية بالمملكة. كما استضافت الرياض في ديسمبر٢٠١٠م، مؤتمر الاستثمار الخليجي الإفريقي، بهدف تعزيز العلاقات التجارية والاستثمارية بين الجانبين في قطاعات المصارف، والتجارة والاستثمار الزراعي، والبنية التحتية، والاتصالات، والتعدين، والطاقة والنفط.

وتجدر الإشارة إلى ارتفاع نصيب السنغال من استثمارات الصندوق السعودي للتنمية في غرب إفريقيا، بنسبة تصل إلى ٤٠%، وهو ما يفسر بأمرين هما: حرص السعودية على مد نفوذها الديني إلى السنغال، التي تبلغ نسبة المسلمين بها ٩٦% من السكان، ودعم السنغال القوي لعملية عاصفة الحزم.

لكن الاستثمارات السعودية في إفريقيا لا تزال دون المستوى المأمول، فهي لا تتجاوز ٢% من إجمالي الاستثمارات السعودية في العالم. وربما يمكن تفسير ذلك بارتباط بيئة الاستثمار في إفريقيا جنوب الصحراء بكثير من المشكلات التي تجعلها بيئة غير آمنة نسبيًا، ومن ذلك الصراعات والحروب الأهلية، والفساد السياسي، والقصور التشريعي.

وبالنسبة للتبادل التجاري، فقد بلغ حجم التجارة بين السعودية والدول الإفريقية بنهاية العام ٢٠١٥ نحو٦٨,٦ مليار ريال، منها ٥٥,٩ مليار للصادرات السعودية إلى إفريقيا، و١٢,٧ مليار لواردات المملكة. وتضم قائمة الصادرات السعودية النفط ومشتقاته. بينما تشمل الواردات: اللحوم، والفحم والمعادن.

وهنا تبرز مصر وجنوب إفريقيا كأهم شركاء التجارة مع السعودية. كما يتوقع أيضًا أن يزداد حجم التجارة السعودية الإفريقية مع توجه المملكة إلى إقامة خطوط بحرية وبرية مباشرة مع دول القارة، مثل إقامة خطوط ملاحية بين موانئ جيبوتي وجدة وجازان. كما يعتبر مشروع جسر الملك سلمان على خليج العقبة، والذي تم تدشينه لدى زيارة الملك سلمان بن عبد العزيز لمصر في أبريل ٢٠١٦م، أحد أبرز الخطوات على طريق تعزيز التعاون بين السعودية والقارة الإفريقية.

يضاف إلى ما سبق العمالة الإفريقية التي تنتشر في المملكة، وهو ما يمنح المملكة نفوذًا قويًا لدى دول القارة، التي

السعودية تواجه النفوذ الإيراني والإسرائيلي في أفريقيا وتعتبره تهديداً لأمنها الوطني وخصماً من قوة النظام العربي

إفريقيا تضم ٢١ دولة منتجة للنفط منهم ٤ دول أعضاء أوبك ونصف الاكتشافات النفطية الحديثة في غرب أفريقيا

لا يمكنها تحمل الأعباء الاقتصادية والاجتماعية للاستغناء عن هذه العمالة.

٣-المساعدات الإنسانية والتنموية:

تعد السعودية الدولة الأولى في العالم من حيث ما تقدمه من مساعدات خارجية إلى إجمالي الناتج القومي، والأولى بين دول أوبك، والثانية من حيث ما تقدمه كقيمة مطلقة بعد الولايات المتحدة.

إذ أوصت الأمم المتحدة الدول المانحة للمساعدات بألا تقل نسبة ما تقدمه من مساعدات عن ٠,٧ % من دخلها الوطني. لكن المملكة ظلت لعقود طويلة تقدم ما لا يقل عن ٤% من ناتجها المحلي الإجمالي. وكانت الدول الإفريقية في مقدمة المستفيدين من هذه المساعدات، حيث استفادت منها ٤١ دولة إفريقية، مقابل ٢٣ دولة آسيوية، و٩ دول أخرى.

كما تتقدم السعودية الدول المانحة لعمليات الإغاثة الإنسانية، ومكافحة الفقر، وتسهم في موازنات نحو ١٨ مؤسسة للتمويل الدولي، فضلاً عن دعمها لمبادرة تخفيف الديون لدى صندوق النقد الدولي. ويعتبر الصندوق السعودي للتنمية بمثابة الجهاز الأساسي المعني بتقديم المساعدات الإنسانية والتنموية للدول الإفريقية، فمن خلاله قدمت المملكة الدعم الغذائي لدول القارة. ودعمت اللاجئين والنازحين بها، حيث تحرص المملكة على تأكيد أن هذه المساعدات غير مشروطة ولا تميز بين البشر على أي أساس ديني أو عرقي.

٤-التعاون العسكري:

تعتبر السعودية واحدة من أكبر دول العالم من حيث الإنفاق العسكري. إذ قدر إنفاقها الدفاعي خلال العام ٢٠١٥م، بنحو ٥٢ مليار دولار. وفي إطار سعيها لتدعيم مصالحها الأمنية في إفريقيا استخدمت المملكة آليات عديدة أهمها:

١- إقامة القواعد العسكرية: إذ أعلن سفير جيبوتي لدى الرياض في مارس ٢٠١٦م، أنه جرى الترتيب لإنشاء قاعدة عسكرية سعودية في جيبوتي، خلال زيارة الرئيس الجيبوتي إسماعيل عمر جيله للسعودية. وهي خطوة يمكن تفسيرها برغبة المملكة في مواجهة مساعي إيران لاستئجار جزر للاستخدام العسكري على الجانب الإفريقي من البحر الأحمر، وكذا رغبتها في مراقبة النشاط الإسرائيلي في البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

٢- تشكيل اللجان العسكرية المشتركة: ومنها اللجنة المشتركة بين السعودية وجيبوتي، والتي تشكلت بعد انطلاق عاصفة الحزم.

٣- التصنيع العسكري: ومثال ذلك افتتاح مجمع عسكري بالسعودية لإنتاج قذائف الهاون وقنابل الطائرات، بترخيص من شركة (راينميتال دينيل) للذخيرة الجنوب إفريقية، وبتكلفة بلغت حوالي ٢٤٠ مليون دولار.

٤- المساعدات العسكرية: تقدم المملكة دعمًا عسكريًا للعديد من الدول الحليفة، ومنها جيبوتي، التي حصلت على صفقة من الزوارق الحربية لمراقبة السواحل، وكذا السودان التي منحتها المملكة صفقة عسكرية كانت في طريقها إلى لبنان، بعد مواقف حزب الله السلبية تجاه المملكة.

ولعل ذلك هو ما دفع وزير الدفاع السوداني إلى القول بأن السودان تمثل « أمين ظهر السعودية في إفريقيا». وقد بلغ الأمر حد تصريح وزير الخارجية السوداني إبراهيم غندور بإمكانية مشاركة السودان في العمليات العسكرية البرية في سوريا، قبل أن يؤكد أن الأمر سابق لأوانه.

٥- المناورات المشتركة: ومن أهمها مناورات « رعد الشمال»، التي نظمتها السعودية في حفر الباطن بمشاركة عشرين دولة، منها مصر والسودان، وتشاد، وجزر القمر، وموريشيوس، وجيبوتي، والسنغال، وتونس، والمغرب، وموريتانيا.

٦- اتفاقات التعاون العسكري: ومنها الاتفاق بين السعودية واريتريا في أبريل ٢٠١٥م، في مجال محاربة الإرهاب والتجارة غير المشروعة والقرصنة في البحر الأحمر.

٥-الدعوة الدينية والدفاع عن قضايا المسلمين:

كان النفوذ السعودي في أفريقيا في بدايته بدوافع دينية أكثر منها سياسية أو اقتصادية، فقد انصب اهتمام المملكة أولا على الجوانب الدعوية والتربوية. ومن أهم الآليات التي تعتمد عليها المملكة في هذا الشأن الجمعيات الخيرية وأهمها: لجنة مسلمي إفريقيا، ومؤسسة الحرمين الخيرية، والندوة العالمية للشباب الإسلامي، وهيأة الإغاثة العالمية، وإدارة المساجد والمشروعات الخيرية.

إذ نشطت هذه الهيآت في نشر الإسلام عبر إنشاء المدارس ودور تحفيظ القرآن، والمراكز الإسلامية الشاملة، التي تقدم الخدمات الدينية والتعليمية والصحية، ومن ذلك المركز الإسلامي في السنغال، والذي جاء ثمرة لزيارة الملك فيصل سنة ١٩٧٢م.

كما حرصت المملكة على إقامة كيانات تنظيمية لخدمة الأنشطة الدعوية، والدفاع عن مصالح وقضايا الدول الإسلامية. ومن ذلك رابطة العالم الإسلامي، ومنظمة التعاون الإسلامي ومقرها جدة.

إفريقيا تحتل المرتبة الثانية بين الكتل التصويتية في الأمم المتحدة (٥٤ دولة) وتحتفظ بثلاثة مقاعد في مجلس الأمن

كن تظل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة أم القرى وغيرهما من الجامعات السعودية التي تستقبل الطلاب الأفارقة هي أكثر الآليات بروزاً. بل إنها تمثل أهم أدوات القوة الناعمة السعودية في القارة الإفريقية، حيث تخرج سنويًا الآلاف من أبناء القارة، في مجالات العلوم الشرعية والتطبيقية، وغالبًا ما يتقلد خريجو هذه الجامعة مسؤوليات ومناصب عليا في بلدانهم، الأمر الذي ينعكس إيجاباً على المصالح السعودية في القارة.

رابعاً-التحديات التي تواجه السياسة السعودية في إفريقيا:

هناك بعض التحديات التي تواجه السياسة السعودية في إفريقيا وأهمها:

١-الدعاية السلبية المضادة:

هناك العديد من الأطراف التي تتخوف من الدور السعودي المتنامي في القارة الإفريقية. لذا فهي تحرص على عرقلة هذا التقدم عبر بث دعاية مضادة لسياسة المملكة، تدور حول الدور العربي في تجارة الرقيق واستغلال موارد الشعوب الإفريقية، ومزاعم حول سعى السعودية لنشر المذهب السلفي في القارة.

٢-الطرق الصوفية في إفريقيا:

إن الطابع الصوفي الطاغي على مسلمي إفريقيا يجعل المد الحضور السعودي السلفية لا يجد الأرضية الملائمة في الأوساط الإفريقية.

٣-القضايا الخلافية بين المملكة وبعض الأطراف الإفريقية:

ومن أهم هذه القضايا الموقف من إيران والأزمة السورية، وتباين وجهات النظر بين المملكة وبعض الدول الإفريقية حيال الأزمة السورية.

وختاماً، فإن هذه التحديات لم تفلح في عرقلة التقدم السعودي في إفريقيا، بل إن المملكة استطاعت أن تحقق عبر سياستها في القارة نتائج مثمرة وسريعة، سواء على صعيد تشكيل التحالف الإسلامي العسكري لمكافحة الإرهاب، والذي تلعب الدول الإفريقية دورًا مهمًا فيه، أو بالنسبة لقطع العلاقات مع إيران وتحجيمها، أو تعزيز المصالح الاقتصادية، والتنسيق السياسي، وهو ما عكسته أرقام التجارة والاستثمار، وتأييد معظم الأفارقة لإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية، على أن يكون (يمنى– يمنى) وفق قرار مجلس الأمن ٢٢١٦.

وفي تقديري فإن طرح المبادرات السعودية لتسوية الصراعات في إفريقيا، خاصة في حوض النيل والقرن الإفريقي، وتنظيم قمة دورية للعلاقات السعودية الإفريقية سوف يكون له عظيم الأثر في دفع العلاقات بين الجانبين إلى آفاق غير مسبوقة، بالقياس إلى الحجم الكبير للمصالح المتبادلة بينهما، والثقل الإقليمي والدولي الذي تمثله المملكة.

*مدرس العلوم السياسية معهد البحوث والدراسات الإفريقية – جامعة القاهرة

(آراء حول الخليج) تتابع تحليل الانتخابات الأمريكية ٢٠١٦ (٥)

سباق الرئاسة الأمريكي الأول في التاريخ بمرشحين أقل شعبية

أيام قليلة تفصل الولايات المتحدة، ومؤتمر الحزب الجمهوري من المقرر عقده في الفترة من ١٨ إلى ٢١ من يوليو الجاري فى مدينة كليفلاند بولاية أوهايو. وبعده بأيام معدودة يُعقد مؤتمر الحزب الديمقراطي الشهر المقبل، في مدينة فيلادلفيا بولاية بنسلفانيا في الفترة من ٢٥ – ٢٨ يوليو الجاري أيضًا. وبهذا تكون الانتخابات الرئاسية قد دخلت مرحلة الانتخابات العامة، لكن الطريق إلى الرئاسة لا يزال مبهمًا مثلما كان خلال المرحلة السابقة.

د. أمل مدللي

على الجانب الجمهوري ثمة مرشح مفترض، تبغضه قيادة الحزب بينما يتمتع في الوقت نفسه بدعم ناخبيه الذين قاموا بالتصويت لصالحه، والذين يشكلون على الأقل غالبية الجمهوريين ممن أدلوا بأصواتهم. وعلى الرغم من هزيمته لبقية المرشحين المنافسين له داخل الحزب، إلا أنه لا يزال – من وجهة نظر قادة الحزب – يفتقر إلى «سمات الرئاسة» ولا يمكنه إقناعهم بقدرته على التصرف بما يليق ومنصب الرئاسة.

وعلى الجانب الديمقراطي لديك مرشح مفترض، تحتضنه قيادة الحزب والمؤسسة الحزبية، بينما قام عدد كبير من جمهور الناخبين بالتصويت لصالح مرشح آخر غيره. وهو المرشح المناوئ للمؤسسة الحزبية، والذي لا يزال رافضًا للتنحي جانبًا والخروج من السباق الرئاسي. فقد خسر برني ساندرز فرصته في الترشح للرئاسة عن الحزب الديمقراطي لصالح هيلاري كلينتون، وبفارق شاسع كذلك، إلا أنه لا يزال يقاوم الخروج من السباق الرئاسي وإتاحة الفرصة للحزب بان يوحد جناحيه الرئيسي والليبرالي خلف كلينتون. بل لم يقم إلى الآن بالتضامن معها أو إيقاف حملته، بينما صرح مستشاروه بأنه لن يقدم على ذلك قبل انعقاد المؤتمر الانتخابي. إن الاختيار الذى سيقدم عليه مساندو ساندرز بتقرير من سيقومون بالتصويت لصالحه خلال الانتخابات العامة سيكون من شأنه كتابة مصير طموحات كلينتون في الرئاسة. وإلى الآن لم يوجه لهم ساندرز الكلمات المنشودة، والأدهى من ذلك أنه لا يزال يصارع فوق منصة الحزب الديمقراطي. ويبدو أن صبر كبار زعماء الحزب الديمقراطي تجاهه على وشك أن ينفد، فهم يرون أنه قد آن له أن يتنحى تاركًا المجال لتوحيد الصفوف خلف من اختاره الحزب كمرشح رئاسي.

إنه سباق نحو الرئاسة لم يشهد التاريخ مثله من قبل، بل ولم يكن لأحد أن يتصوره قط. فلديك مرشحين هما الأقل شعبية طبقًا لآخر ثلاثة انتخابات رئاسية شهدتها البلاد. فقد أظهر استطلاع للرأي أجرته هيأة الإذاعة الوطنية (NBC)، تدني شعبية كلا من المرشح الديمقراطي المفترض هيلاري كلينتون و المرشح الجمهوري المفترض دونالد ترامب لدى الناخبين، وكذلك تصاعد الاتجاهات السلبية نحوهما مع وصول السباق الرئاسي إلى مرحلة الانتخابات العامة. وأظهر الاستطلاع أن ٥٤٪ من المشاركين فيه لا يؤيدون كلينتون، في حين أعرب ٣٤٪ من المشاركين عن تأييدهم لها. وعلى الجانب الجمهوري، قال ٥٨٪ من المشاركين بأنهم لا يؤيدون ترامب، في حين أعرب ٢٩ ٪ من المشاركين عن تأييدهم له.

ووفقا لصحيفة بوليتيكو)Politico)، فإن ترامب ليس في وضع سيء فقط، بل إنه « المرشح الأكثر خطورة على مدار التاريخ». ويشكل أنصاره نحو الثلاثين بالمائة، بينما تصل نسب المناوئين له إلى نحو الخمسين بالمائة. وطبقًا لمجلة «اون لاين « فإن كلينتون ليست بحال أفضل منه، إذ تبلغ نسبة المناصرين لها ٤١٪ بينما تصل نسبة غير المؤيدين إلى ٥٤٪.

ويشعر العديد من الأمريكيين بأنهم لا يملكون خيارًا حقيقيًا بين كلا المرشحين، إلى الحد الذي تحول معه الأمر إلى مشهدًا من مشاهد الكوميديا. فثمة روايات صحفية عن سيدة مسنة من

٥٤٪ من الأمريكيين لا يؤيدون كلينتون و٥٨٪ لا يؤيدون ترامب في أحدث استطلاعات الرأي الأمريكية

ولاية فرجينيا كانت تبلغ من العمر ٦٨ عامًا، وكيف أنها قد فضلت الموت على أن تضطر إلى التصويت لصالح أي منهما. وجاء في نعيها: «عند مواجهتها لاحتمال القيام بالتصويت لصالح أيا من ترامب أو هيلاري كلينتون، فضَّلت مارى آن نولاند من مدينة ريتشموند، عوضًا عن ذلك، الالتجاء إلى حب الله الأبدي.»

لكن الاختيار شديد الوضوح أمام قطاع عريض من الأمريكيين. فهم يرون الخيار محسومًا بين كلا المرشحين: فأمامهم رؤيتين مغايرتين للعالم، أمريكتين مختلفتين حيث لا حدود للاختلافات.

كلينتون: المرشح المفترض

يرى الناخبون الأمريكيون فى كلينتون خيارًا أكثر إقناعًا بخبراتها وشخصيتها وإدارتها الواثقة لشؤون السياسية الداخلية والخارجية.

وقد أضحت كلينتون بحصولها على ترشيح الحزب أول امرأة فى تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية تفوز بالترشيح من قبل أحد الأحزاب الرئيسية الأمريكية. فضلا عن ذلك فهي تتقدم على ترامب بين غالبية الطوائف العرقية: ٨٨٪ وسط الأمريكيين الأفارقة، و٦٨ ٪ بين الأمريكيين ذوى الأصول اللاتينية، و ٥١٪ بين النساء. وقد اُعتبرت كلينتون الاختيار الأفضل من قبل المشاركين في الاستفتاءات على معظم القضايا تقريبًا. ووفقًا للتقرير الذى أورده الموقع الإخباري «Business Insider» فهى تتقدم على ترامب في جُل القضايا بدءًا من قضية الهجرة (وهو الأمر الباعث على الدهشة لكونه «سيد قضايا الهجرة» طوال الحملة)، مرورًا بتعيينات المحكمة العليا، وبوصفها رئيسا ممتازا للأركان، وكذلك شؤون الطبقة الوسطى، والسياسة الخارجية، وتوحيد الأمة وقضايا المرأة . وقد تقدم عليها ترامب بين الرجال من الناخبين، إلا أنها قد فازت بالثقة حتى بين أولئك الذين لا يميلون إليها، فهي توحي بمزيد من الثقة في قدراتها على القيام بمهام الرئيس أكثر من ترامب.

أما القضية الوحيدة التي رفعت من شأن ترامب فهي الاقتصاد، إذ يرى الناخبون أنه الأصلح فيما يتعلق بالشؤون الاقتصادية. الأمر الذى لا يعد في صالح كلينتون، إذ أظهر الاستطلاع الأخير تربع النمو الاقتصادي على القضايا ذات الأهمية خلال الحملة والتي يطالب الناخبون الحكومة بمعالجتها، حيث جاء الأمن القومي فى المرتبة الثانية بعد شؤون الاقتصاد: إنها قوة كلينتون جنبًا إلى جنب مع المقدرة على الزعامة.

وكان طريق كلينتون نحو الرئاسة طويلًا ومضنيًا، منذ بدأت بكونها السيدة الأولى، ثم شغلت منصب سيناتور، ثم تبوأت منصب وزيرة الخارجية الأمريكية، إلى أن انتهى بها المطاف لأن تصبح أول سيدة فى تاريخ أمريكا تفوز بالترشيح من أحد الأحزاب الرئيسية. وقد أعلنتها واضحة فى خضم احتفالها بفوزها فى بروكلين بعد فوزها بكاليفورنيا ونيو جيرسي ونيوميكسيكو، أن انتصارها هذا لهو انتصار للمرأة. وقد أعربت كلينتون عن سعادتها قائلة: « إن الليلة هي تتويج لرحلة رائعة. رحلة طويلة. إننا جميعًا مدينون بالكثير لأولئك الذين سبقونا بالكفاح. هذه الليلة هي ملك لكم جميعًا.» هذا وقد حصلت المرأة فى أمريكا على حق التصويت في عام ١٩٢٠م، عندما تم التصديق على التعديل التاسع عشر للدستور.

وقد بدت عليها سمات الرئاسة خلال الخطاب، وتجنبت الهجوم الشخصي على ترامب، وهو الأمر الذي طالما استعانت به خلال الحملة الانتخابية. إلا أن ترامب لم يكن في مزاج يدعو للمصالحة، فقد هاجمها متهما إياها « بتحويل وزارة الخارجية إلى أحد صناديق التحوط الخاصة بها». وكذلك حاول أن يستميل أنصار ساندرز إلى جانبه قائلا إنهم « قد تركوا فى العراء وحدهم بفعل نظام مُزور.» وأضاف قائلا « بأننا لا يمكننا حل مشاكلنا باللجوء إلى السياسيين الذين تسببوا فيها. لقد استغل آل كلينتون بكل براعة سياسات الثراء الشخصي بما يصب في مصلحتهم.» وكان من الواضح أن خطة ترامب تمثلت في الهجوم على (بيل وهيلاري) كلينتون كليهما. إلا أن ذلك لم يكن ليرهب هيلاري. وأشارت إلى والدتها قائلة « لطالما نصحتني أمي بألا أتراجع أبدا أمام المتنمرين، وقد اتضح أنها كانت نصيحة جيدة.»

ونشبت بعد ذلك بينهما حرب على صفحات تويتر إذ استاء ترامب من تضامن الرئيس أوباما مع كلينتون وعلق قائلا: « إنه يرغب فى أربعة أعوام أخرى من حكم أوباما، لكن لا أحد غيره يريد ذلك.» وقد ردت عليه كلينتون قائلة :» قم بإلغاء حسابك».

وترتكز حملة كلينتون على ما تُطلِق عليه «عدم أهلية « ترامب لمنصب الرئيس وافتقاره إلى الخبرة. وعلى هذا فليس من المستغرب أن حتى هؤلاء الذين يؤيدون كلينتون، أحيانا ما يصرحون بأنهم يفعلون ذلك لأنها ليست ترامب، ومن بينهم بعض الشخصيات البارزة فى الحزب الجمهوري أو مؤسسات الأمن والسياسة الخارجية.

وتنظر النخبة المتشددة ممن ينتمون إلى قطاع السياسة الخارجية، بما في ذلك المحافظون الجدد، إلى ترامب بوصفه «كارثة» قد حلت على السياسة الخارجية الأمريكية. وتعهدوا بألا يقدموا له أى دعم مطلقا. بل إن بعضهم صرح أنهم سوف « يصوتون لصالح كلينتون». فقال اليوت كوهين، المسؤول السابق فى وزارة الخارجية « هيلاري تعتبر أقل الضررين، وبفارق شاسع» وأضاف « إن انتخاب ترامب رئيسا سيكون بمثابة كارثة تامة بكل المقاييس على السياسة الخارجية الأمريكية التي الحق بها بالفعل ضررًا بالغًا.»

سيدة مسنة من ولاية فرجينيا فضلت الموت على أن تضطر إلى التصويت لصالح هيلاري أو ترامب

وصرح ماكس بوت، أحد الأعمدة الفكرية للحركة المحافظة، بأنه سوف يصوت لصالح كلينتون وقال « إنني حقًا لا أتمكن من النوم بسبب ترامب! إنها ستكون أفضل بكثير من ترامب».

وقام المحافظون بالتوقيع على خطاب فى الربيع قائلين بأنهم « لا يمكنهم دعم بطاقة حزبية يتصدرها السيد ترامب « .

وفى منتصف مايو صرح ريتشارد أرميتاج بأنه سوف يصوت لصالح هيلاري كلينتون، وهو يعد أحد الشخصيات البارزة في قطاع الأمن القومي وينتمي كذلك للحزب الجمهوري، كما كان يشغل منصب نائب وزير الخارجية أثناء ولاية جورج بوش. وقد ورد في صحيفة بوليتيكو تعليقًا على ذلك « إن ذلك يعد إشارة إلى رفض نخبة الأمن القومي من الحزب الجمهوري المرشح المفترض لحزبهم.» وفى تصريح لأرميتاج إلى مجلة بوليتيكو قال: « سوف أصوت لصالح هيلاري كلينتون في حال أصبح ترامب مرشح الحزب. انه لا يبدو جمهوريا، ولا يبدو يريد أن يحيط علمًا بالعديد من القضايا، لذا سوف أعطي صوتي للسيدة هيلاري كلينتون.»

لكن التحدي الذي تواجهه كلينتون في هذه المرحلة لا يقتصر على أعداد الجمهوريين الذين يمكن لها استقطابهم إلى جانبها، والذي يعد ولا شك ميزة سياسية كبيرة، لكن النقطة الأهم هي كيف يمكن لها أن توحد الحزب بجناحيه الليبرالي والمؤسسي، وكيف يمكنها استقطاب أنصار بيرني، خاصة الشباب والمحبطين من النظام.

فضلاً إلى ذلك فأمامها قضايا الجدارة بالثقة التي يجب عليها مواجهتها لحرمان ترامب من فرصة الخوض بالحديث

مرارًا في ذلك الأمر.

وقد أثبتت كلينتون أنها مرشح قوي. وتمكنت من اجتياز حملة انتخابية طويلة ومحفوفة بالمصاعب ضد مرشح « شعبي» وضد الحركة الشعبية. وأحيانًا ما كانت تبدو وكأنها في خطر في مرحلة ما من مراحل الانتخابات الأولية، إلا أنها تمكنت من الصمود واجتياز المرحلة الأخيرة من موسم الانتخابات التمهيدية. و كما أشارت صحيفة بوليتيكو فقد تمكنت من مواجهة الموجة الشعبية برغم كونها من النخبة. ولكن كيف لها أن تعيد ناخبي ساندرز إلى الخيمة الديمقراطية الكبرى دون المساس بشكل كبير بمواقفها الديمقراطية المعتدلة؟ ودون الانحراف أكثر مما ينبغي نحو اليسار؟ الأمر الذى إن فعلته فسوف يؤدي بها إلى خسارة الطريق الوسطي وتنفير أعضاء حركة «لا لترامب»، الذين من الممكن استمالتهم لجانبها لمنع ترامب من الفوز بالبيت الأبيض؟

وتمتلك كلينتون ميزة كبيرة، ألا وهي دعم الرئيس أوباما الذي يحظى بتأييد ٨٤٪ بين الليبراليين و٥٦٪ بين المعتدلين. والأمر متروك لها وللرئيس أوباما الآن لتوحيد الحزب خلفها وضم جميع عناصره لمساندتها من الليبراليين والمعتدلين والمستقلين والشعبيين، بالإضافة إلى الجمهوريين الذين يشعرون بأنهم قد أصبحوا بلا مأوى فى مواجهة حزب مرشحه هو دونالد ترامب. ويجد الرئيس أوباما فى كلينتون الأمل فى الحفاظ على إرثه والانجازات التى تمكنت إدارته من تحقيقها سواء على صعيد الرعاية الصحية أو غيرها من القضايا الاجتماعية والاقتصادية.

وإذا ما تم لهما النجاح فى جذب أعداد كبيرة من الجمهوريين ممن يفضلون فوز الديمقراطيين بالبيت الأبيض على أن يفوز به ترامب، فلسوف يعد ذلك ، كما يراه المحللون السياسيون، أكبر عملية تحول فى السياسات الحزبية الأمريكية منذ سنوات عدة. وقد اجتمعت كلينتون مع ساندرز، ولا تزال المباحثات جارية بينهما لإقناعه بالقيام بالتضامن معها والدعاية لها بسؤال أنصاره بأن يقوموا بالتصويت لصالحها، وإغراءه بطائفة من الوعود مثل إلقائه كلمة فى المؤتمر الانتخابي، وبعض التنازلات السياسية الأخرى بما يمكن أن يقنعه بأن التغيير الذى دعا إليه سيحدث على الأقل داخل الحزب.

ترامب: المرشح المفترض (هل هو حقًا؟)

لم تكن بداية يونيو مبشرة لترامب. فقد التصقت به تهمة عدم أهليته لمنصب الرئيس، وتعرضت حملته لانتقادات واسعة لافتقارها إلى التنظيم ونقص فريق العمل والتمويل وأي شيء آخر إلا ترامب وحسابه على تويتر! واتضح ذلك فى استطلاعات الرأي التى تجلى فيها تدني شعبيته. وكما ورد في صحيفة بوليتيكو، أظهرت الاستطلاعات التي تم إجراؤها في منتصف يونيو أن نسبة تأييده بلغت ٣٠٪، بينما تخطت نسبة المعارضين له ٥٠٪. والأسوأ من ذلك أنه كان يخسر أمام كلينتون فى استطلاعات الرأي القومية. فوفقًا لاستطلاع للرأي أجرته وكالة فوكس للأخبار فإن كلينتون تتقدم على ترامب بنسبة ٣٪ بين الناخبين على مستوى الدولة ، بواقع ٤٢ ٪ لكلينتون و٣٩ ٪ لترامب . وهكذا تكون نسبة دعمه قد انخفضت من ٤٥٪ إلى ٣٩٪. ولكنه يواجه خبرًا أسوأ، وهو انخفاض نسبة تأييده بين المستقلين بواقع ١١٪ مقارنة باستطلاع سابق لوكالة فوكس.

وهذا هو ما دفع بدان ماك لافلين من مجلة ناشونال ريفيو (National Review) بأن يقول:» لا يمكن النظر إلى نتائج ترامب فى استطلاعات الرأي القومية دون رؤية الحقيقة القاتمة لكونها فى انحسار لم يشهده من قبل أى مرشح للانتخابات العامة خلال الانتخابات الثلاث الأخيرة». وأضاف قائلا» إن الأعداد فى انحدار مستمر، بل إنها وصلت كذلك إلى أدنى مستوى قد شهده أى مرشح سواء جمهوري أو ديمقراطي فى الدورات الانتخابية الثلاث الماضية.»

وثمة واقعتين هما من أوصلتا ترامب إلى ذلك المنعطف: تمثلت الواقعة الأولى فى إدعائه أن القاضي كونزالو كيوريل، وهو مواطن أمريكي من ولاية أنديانا ذو أصول مكسيكية، لم يكن عادلا فى حكمه فى قضية ضد جامعة ترامب، وذلك بسبب من أصوله وإرثه اللاتينى. أما الواقعة الثانية فتمثلت فى رد فعله على الحادث الإرهابي فى أورلاندو من إطلاق للنار على حانة للمثليين والذي حصد أرواح ٤٩ شخصًا وجرح ٥٣ .

ففي حالة القاضي كيوريل، ادعى ترامب أن القاضي خاض «صراعًا مستميتا» لترأس دعوى قضائية تتهم جامعة ترامب بالتزوير.

وقد زادت هذه الواقعة من العلاقة المضطربة بالفعل بين ترامب وقيادة الحزب الجمهوري. إذ اعتبرها رئيس مجلس النواب ،بول ريان، أسوأ من أن يُغض الطرف عنها .وكان قد قام لتوه بالتضامن مع ترامب بعد عملية طويلة ومضنية بسبب لسانه المنفلت وخطبه المثيرة للبلبلة والانقسامات. وقال ريان» إن إدعاء أن شخصًا ما لا يمكنه القيام بعمله بسبب أصوله العرقية أشبه بتعريف التعليق العنصري الموجود فى كتبنا المرجعية» وتمنى أن يتعلم ترامب مما حدث.

لكن ريان لم يكن الوحيد، فقد ترددت أصداء تلك الواقعة بعينها وسط العديد من الزعماء الجمهوريين، إذ أنها تضرب فى صميم ما يعنيه أن تكون أمريكيا، حيث جاء الجميع من بلدان أخرى. فالحكم على عدم أهلية الناس بسبب من أصولهم كان أمرًا عرف قادة الحزب أنه سيكلفهم ثمنًا سياسيًا غاليًا فى

هذه السنة الانتخابية. إنه ببساطة يخاطر بخسارة الجمهوريين لكافة الأصوات اللاتينية.

وقال ميتش ماكونيل، زعيم الأغلبية في مجلس الشيوخ « إنني منزعج من ذلك الأمر. فأمريكا تتغير. وعندما تم انتخاب رونالد ريجان كان البيض يمثلون ٨٤٪ من جمهور الناخبين، أما الآن فهم سيمثلون ٧٠٪ من الناخبين. وإنه لخطأ عظيم من جانب حزبنا أن يقوم بشطب الأمريكان ذوي الأصول اللاتينية، فهم جزء مهم من بلادنا، وقريبًا سوف يشكلون أكبر الأقليات في البلاد». وبالتأكيد لا يريد الجمهوريون تكرار تأثير «باري جولد ووتر» على الأمريكان الأفارقة والسياسة الأمريكية. وكان جولد ووتر هو المرشح الجمهوري عام ١٩٦٤م، وقد تسبب في استعداء الناخبين الأمريكيين ذوي الأصول الإفريقية بمعارضته لقانون الحقوق المدنية، مما تسبب في خسارة الحزب الجمهوري لدعمهم لعقود خلت، جاعلا أصوات الأمريكان الأفارقة حكرًا على الديمقراطيين إلى يومنا هذا.

وأضحى تصريح ترامب محل نقد من كافة الجمهوريين خاصة الجهات المانحة. وقد علق ترامب لاحقًا أنه قد أُسيئ فهم تصريحه، ولكن ليس قبل أن يقول إن « القاضي المسلم سيكون متحيزا أيضاً».

ثم حدثت واقعة أورلاندو المأساوية وأقنع رد فعل ترامب الحزب الجمهوري بأنهم حقًا يواجهون مشكلة كبيرة، وأن ترامب سيظل دومًا ترامب، وأنه لن يتغير وينتقل من حالة الانتخابات التمهيدية إلى الانتخابات العامة ليسلك المسلك اللائق برئيس الدولة. وهكذا صدر الحكم عليه من حزبه ومن الإعلام الأمريكي بأنه قد أخفق في الاختبار. وكان قد كتب على تويتر تغريدة صدمت الكثيرين نظرًا للظروف التي جاءت فيها، إذ كان يهنئ فيها نفسه قائلا « أقدر التهاني التي تزف إلي لأنه اتضح أخيرًا أني كنت على حق بخصوص الإرهاب الإسلامي المتطرف. أنا لا أرغب في التهاني، بل أريد الصلابة وتوخي الحذر. يجب أن نكون أذكياء.» ثم كتب تغريدة أخرى « ورد في التقارير أن إرهابي أورلاندو كان يصيح « الله أكبر!» بينما يقوم بقتل مرتادي الحانة.»

لقد أظهرت خطاباته ولقاءاته بأنه، وعلى النقيض من كلينتون، لم يكن مستعدا «لساعة الذروة»، وهو تعبير يستخدمه الأمريكان للإيحاء بأن شخصًا ما غير مؤهل للمهمة المنوطة به. وفي كلمة ألقاها في كلية سانت أنسيلم (ST. Anselm) وصف التطرف الإسلامي بأنه «خطر استشرى على مستوى العالم واخترق الولايات المتحدة عبر أبواب الهجرة غير المقننة».

المحافظون الجدد يعتبرون ترامب «كارثة» وتعهدوا بعدم دعمه وسوف يصوتون لصالح كلينتون

ووصفت صحيفة نيويورك تايمز أسلوبه بأنه أقرب للقوميين الأوروبيين منه إلى عموم الجمهوريين، وأن الخطاب «كان يعج بالمغالطات والمبالغات التي طالما وُسِمت حملته بها.» لقد تلاعب بمخاوف الأمريكان مدعيًا أن داعش تحاول انتزاع أولادهم، ومتهما الأمريكان المسلمين بالفشل في «تسليم من يعلمون بأنهم سيئون.» كما أراد فرض حظر على دخول المسلمين القادمين من أى دولة لديها تاريخ إرهابي».

إلا أنه أحتفظ بأشد كلماته للرئيس أوباما مدعيًا انه يُكن تعاطفا للإرهابيين، وقال « إننا يحكمنا رجل إما أنه ليس قويا أو ذكيا، أو أنه يضمر شيئا آخر فى نفسه، هناك خطب ما» . وقد هاجم الرئيس لأنه لا يستخدم مصطلح الإرهاب الإسلامي. ورد عليه الرئيس مهاجما بقوله « إن ترديد مصطلح الإسلام المتطرف لا يمكن أن يعد استراتيجية».

وذكرت صحيفة التايمز أن « الجمهوريون يرون أن إصرار ترامب على التمسك بمواقفه المتشددة يقوض من موقفه كمرشح فى الانتخابات العامة».

غير أن الجمهوريين قد خلصوا إلى انه من غير المجدي محاولة كبح جماح ترامب. وقد كتب مايك مورفى، المستشار الأول السابق لجيب فورمر، فى صحيفة التايمز « يقول الجميع «انظروا ، إنه حقًا متحضر. إنه يأكل بالشوكة والسكين. وبعد أن تمر ساعة نجده يأخذ الشوكة ليطعن بها شخصًا ما فى عينه!»

وقد بعثت هاتين الواقعتين الحياة فى حركة « لا لترامب»، بل إنه ثمة حركة تدعى» أى واحد إلا ترامب». وقد وردت تقارير بقيام ميت رومني، مرشح الحزب الجمهوري عام ٢٠١٢م، باستضافة تجمع لمئات المحافظين الجمهوريين فى بارك سيتى بولاية يوتا، بهدف الهجوم على ترامب. فالجمهوريون يشكون من أن ترامب لا يوجد لديه حملة حتى الآن، فهو لم يقم بعد باختيار نائب الرئيس، ولا يوجد لديه فريق عمل يعتد به في مواجهة حملة الانتخابات العامة. فضلا عن افتقاره إلى التمويل. وكتبت صحيفة نيويورك تايمز أن ترامب «يواجه أسوأ عيب مالي في التاريخ الرئاسي الحديث : فلديه ١,٣ مليون دولار مقابل ٤٢ مليون دولار لدى كلينتون.

وكتبت الصحيفة ترامب يشرع في الدخول في حملة الانتخابات العامة وهو يرزح تحت وطأة أسوأ عيب مالي وتنظيمي يشهده أى مرشح عن حزب رئيسي فى التاريخ الحديث، مُعرضاً ترشحه وحزبه على السواء لخطر محقق».

وفي تلك الأجواء جاءت الأخبار الهامة من حملة ترامب بعزله مدير حملته المتعثر، كوري يفاندوفسكي. وقد أثنى ترامب على مدير حملته السابق قائلا إنه قد أحسن القيام بعمله، غير أننا يتعين علينا السير في طريق مختلف».

ورأت وسائل الإعلام فى تلك الخطوة المفاجئة محاولة «لتهدئة الحلفاء والجهات المانحة والمسؤولين الجمهوريين»، المعنيين بفرص الحزب فى نوفمبر القادم، وقد أوردت صحيفة واشنطون بوست أن حركة «أوقفوا ترامب» قد جمعت دعما للمؤتمر العام للحزب الجمهوري ما يقرب من ٤٠٠ مندوبًا، في إشارة لكونها فى الطريق لان تصبح قوة «من الممكن لها أن تعرقل حملة قومية». وتتمثل خطة هذه المجموعة فى تحرير المندوبين خلال المؤتمر الحزبي ليقوموا بالتصويت لصالح من يريدون أيًا كان، دون التقيد بنتائج الانتخابات الأولية واللجان الحزبية.

ويرى البعض أن ذلك من شأنه خلق انقسامات وحالة من الفوضى داخل الحزب، وهم يقرون أيضا أن ذلك سوف يخلق مشاكل داخلية بالحزب، ولكن في نهاية الأمر سيتم إنقاذ الحزب والفوز بالانتخابات. فهم يؤمنون بأن ترامب لا يمكن له، ولا يجب له أن يفوز في نوفمبر. أو كما لخص الموقف عنوان افتتاحية صحيفة واشنطون بوست لفريد هيات : « الأمل الأخير للجمهوريين: إعلان فوز دونالد ترامب في مؤتمر كليفلاند الشهر المقبل، ثم إقناعه بالذهاب إلى بيته».

ويبدو من التحرك الأخير من جانب حملة ترامب بتغيير توجهها من خلال عزل مدير الحملة، إن من سيتولى شؤون الحملة الآن هم عائلته وأبناؤه وصهره. ربما يتمكنون من إقناعه بإظهار شيئًا من التهذيب وأن يحاول انتهاج «المسلك الرئاسي»، وقد تردد بأن ابنته إيفانكا ترامب قد نصحته بذلك.

وعلى الجانب الآخر فإن الأعضاء الكبار بالحزب يعارضون وقوع نزاع داخل المؤتمر. فهم يرون أن ترامب قد فاز بالفعل فى مرحلة الانتخابات التمهيدية، وعلى هذا فيجب احترام إرادة الشعب، وأن يتم الاتحاد خلف ترامب، هذا إذا ما أعطاهم الفرصة لأن يفعلوا ذلك. ولكن إذا ما استمرت حملته فى السير على نفس المنهاج، وظل ترامب..ترامب، فقد يحمل يوليو مفاجئات لمؤتمر الحزب الجمهوري. إنه التحدي الذي سيواجهه فريق حملته الجديد، وسيواجهه معه الحزب الجمهوري.

*خبيرة في العلاقات الدولية ـ واشنطن

التطورات المعاصرة وتطبيقات على الاحتجاج والثورة في المجتمع العربي

علم الاجتماع السياسي المعاصر

صدر مؤخرًا كتابًا للدكتور خالد كاظم أبو دوح الأكاديمي بقسم الاجتماع ـ كلية العلوم الاجتماعية والإدارية جامعة نايف العربية للعلوم الاجتماعية بعنوان " علم الاجتماع السياسي المعاصر ـ التطورات المعاصرة وتطبيقات على الاحتجاج والثورة في المجتمع العربي". تضمن الكتاب ثمانية فصول، وبدأ بالتأصيل التاريخي لعلم الاجتماع السياسي وعلاقته بعلمي الاجتماع والسياسة وجاء هذا الفصل تحت عنوان (علم الاجتماع السياسي: ميدان متنازع عليه)، وأخذ المؤلف يؤسس لنظرية إعادة علم الاجتماع السياسي كأحد فروع علم الاجتماع وليس السياسة انطلاقًا من مفهوم (السلوك السياسي، والفعل السياسي مقارنة بمفهوم الدولة والنظم السياسية)، ثم جاء الفصل الثاني تحت عنوان (علم الاجتماع السياسي: المفاهيم والاتجاهات النظرية المعاصرة) وتطرق هذا الفصل إلى مفاهيم العولمة، رأس المال السياسي، رأس المال الاجتماعي، والاتجاهات النظرية في علم الاجتماع السياسي، وركز على نظريتي التبادل والتحليل السياسي، والتفاعلية الرمزية.

آراء حول الخليج: جدة

وتناول الفصل الثالث (الديمقراطية والعولمة) وناقش الديمقراطية كنظام للحكم، وكأسلوب للحياة، والديمقراطية بين الليبرالية والماركسية، والديمقراطية في ظل التحولات العالمية الجديدة.

وجاء الفصل السادس من هذا الكتاب تحت عنوان (الاحتجاج الاجتماعي في الواقع المصري ـ بنيته وأنماطه) وتناول طبيعة الاحتجاج الاجتماعي على مرجعية التحولات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية وثقافة الاحتجاج الاجتماعي، ثم تطرق إلى طبيعة الاحتجاج الاجتماعي في المجتمع المصري وأنماطه وهما الاحتجاج الإصلاحي، والاحتجاج الثوري، ثم شرح قابلية الشخصية المصرية النمطية للاحتجاج الاجتماعي، وهنا تناول الشخصية المصرية على خلفية التراث النظري، ومن هو المصري الذي يحتج. واختتم هذا الفصل بقوله: يمكن التأكيد على أن كل المصريين بسماتهم المختلفة يمارسون فعل الاحتجاج، فهناك انتشار لثقافة الاحتجاج رأسيًا، وأفقيًا، وظيفيًا، وجغرافيًا.

وجاء الفصل السابع تحت عنوان (ثورة ٢٥ يناير في بر مصر.. محاولة للفهم السوسيولوجي)، وتناول في هذا الفصل مقدمة عن أحوال البنية الاجتماعية في مصر، رسم من خلالها خريطة للأوضاع المصرية وما أدت إليه إرهاصات هذه الخريطة، ثم انتقل إلى ما أسماه "الثورة في بر مصر" وتطرق إلى الاحتجاجات المختلفة التي شهدتها مصر، ثم "حصاد الثورة وسيناريوهات المستقبل" واختتم هذا الفصل بأنه(بالرغم من حالة القلق التي تسيطر على المجتمع المصري فيما بعد الثورة ، إلا أنه من المؤكد أن هذه الثورة دليل على شباب المجتمع المصري، ولهذا لابد من أن نثق في قدرتنا ونبدأ البناء وتأسيس نظام اجتماعي يحقق طموحاتنا وأهدافنا ونحن نعايش الألفية الثالثة).

وجاء الفصل الثامن والأخير من هذا الكتاب تحت عنوان (سوسيولوجيا الثورات العربية) وتناول مفهوم الثورة، واتجاهات التنظير الاجتماعي، ولماذا يحتج ثم يثور الإنسان العربي.

وبدا المؤلف في النهاية، مدافع عن العلوم الاجتماعية في الوطن العربي وعن دورها، وقال " يمكن للعلوم الاجتماعية، ومن خلال إعادة إنتاج ذاتها أن تقدم العلم الاجتماعي باعتباره علمًا مفيدًا للمجتمع ويساعد على تحقيق الرفاهية للإنسان العربي وتجويد شروط وجوده الاجتماعي".

ويعتقد الدكتور خالد أبو دوح في النهاية أنه أصبح من الضروري أن يركز علم الاجتماع السياسي بصفة خاصة على الإنسان أو الذات البشرية، ولا يركز فقط على الخطابات أو الفضاءات والأبنية.

الغياب العربي في إفريقيا

جمال أمين همام*
jamal@araa.sa

العلاقات العربية ـ الإفريقية قديمة ومنقوشة على الآثار الموجودة منذ فجر التاريخ حيث امتدت هذه العلاقات من أقصى شرق إفريقيا إلى مصر وشمال القارة ثم جزيرة العرب وبلاد الشام، وفي العصر الحديث بلغت هذه العلاقات قوتها مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين وتجلى ذلك في دعم الدول العربية لحركات التحرر الإفريقية، وهذا ما جسدته قمة أكرا عام ١٩٦٥م، ثم القمة الإفريقية عام ١٩٦٧م، حيث تم إرساء قواعد صلبة للعمل العربي ـ الإفريقي المشترك، ودعم القضية الفلسطينية، والتصدي لمحاولات إسرائيل لاختراق القارة السمراء، وبعد ذلك جاءت القمة العربية ـ الإفريقية الأولى عام ١٩٧٧م، في لومي وأكدت على الخطوط العريضة للتعاون بين الطرفين و تبلورت في «التطلع نحو تحقيق التعاون في المجالات السياسية، الاقتصادية، والاجتماعية، وترسيخ التحرر والتنمية وتطبيق مبدأ التعايش السلمي المشترك لكل شعوب القارة».

التلاحم العربي ـ الإفريقي بلغ ذروته في سبعينيات القرن العشرين ثم اتجه في نهاية ذلك العقد نحو الانحدار لعدة عوامل متزامنة منها: استكمال استقلال الدول الإفريقية، تغير الموقف العربي تجاه إسرائيل بعد معاهدة كامب ديفيد، تأييد الشارع العربي للثورة الإيرانية، الانكفاء العربي على القضايا الداخلية، والصراعات الجانبية بين أعضاء النظام العربي، بل شهدت القارة تنافس عربي/ عربي على النفوذ ومن ثم فقدت العلاقات العربية ـ الإفريقية وهجها وتراجعت لتدخل القارة السمراء في محاولات إغراء من دول أخرى منها إسرائيل، إيران، الصين، وتركيا، إضافة إلى الاستعمار الغربي القديم. ولذلك لم تعقد القمة العربية ـ الإفريقية الثانية إلا بعد مرور ٣٣ سنة أي في عام ٢٠١٠ في سرت، ثم قمة الكويت ٢٠١٣م.

وفي غمرة التنافس الدولي المصحوب بدعم اقتصادي للدول الإفريقية، وتطوير مشروعات خدمية ومرافق وإنشاء قواعد عسكرية من قوى دولية وإقليمية، نشبت ثورات الربيع العربي التي ألقت بظلال سلبية على العلاقات العربية ـ الإفريقية، حيث خشيت دول القارة السمراء من انتقال عدوى هذه الثورات، بل دعت أوروبا إلى انتشار مثل هذه الثورات في إفريقيا جنوب الصحراء، ودعا الكردينال بيتر تركسون رئيس المجلس البابوي للفاتيكان بضرورة انتقال الثورات العربية إلى جنوب الصحراء لتحقيق العدالة الاجتماعية.

كما أن بروز دور تنظيمات الإسلام السياسي ووصولها للسلطة في بعض الدول العربية، وتنامي موجات الإرهاب العابرة للحدود والتي أصبح لها امتداد في جنوب الصحراء كتنظيم داعش، القاعدة، وبوكو حرام وغيرها، أقلقت دول جنوب الصحراء وجعلتها تتحسس علاقاتها مع الجانب العربي.

والأمر لا يقتصر على تراجع العلاقات بين الطرفين فقط، بل بلغت حد التوتر كما حدث بين أثيوبيا من جهة، ومصر والسودان من جهة أخرى بسبب مياه النيل، وانسحاب المغرب من الاتحاد الإفريقي بسبب قضية الصحراء المغربية، في حين اقتربت الدول الإفريقية من إسرائيل وأصبحت مساندة لها في الأمم المتحدة ناهيك عن التبادل التجاري والعلاقات الدبلوماسية إضافة إلى تغلغل إسرائيل في إفريقيا وتأثيرها على صناعة القرار في كثير من دول القارة.

على المستوى الاقتصادي، فرغم أهمية دول جنوب الصحراء، تظل قيمة التبادل التجاري العربي في حدود ٣٪ فقط، ولا تمثل صادرات الدول الإفريقية للدول العربية سوى ٢,٥٪ من جملة الواردات العربية، فيما تبلغ الصادرات العربية لهذه الدول ٥,٧٪ من إجمالي واردات الدول الإفريقية، بينما يبلغ حجم التبادل التجاري بين تركيا وهذه الدول ٦ مليارات دولار.

هذا التهافت الدولي على إفريقيا، والتراجع العربي يهدد الأمن القومي العربي برمته، حيث تتواجد دول إقليمية لها أجنداتها المتعارضة مع الدول العربية وتتبع نظرية شد الأطراف التي أطلقها رئيس وزراء إسرائيل الأسبق بن جورين والتي تعني حصار العرب من الخارج لإضعافهم وفتح ثغرات إقليمية تمثل مهددات لهم.

كل ذلك يضع إفريقيا جنوب الصحراء على أولوية قائمة السياسة الخارجية العربية سواء تحت مظلة جامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجي، أو بشكل فردي لاستعادة دفء وقوة هذه العلاقات التي تأتي في صلب الأمن القومي العربي، والبناء على أسس العلاقات التاريخية، وكذلك الاستفادة مما تقوم به الجهات الخيرية والدعوية العربية في إفريقيا، إضافة إلى دعم الصناديق السيادية الخليجية، وكذلك البنك الإسلامي للتنمية، من أجل مواجهة المد الدولي والإقليمي الذي يهدد المصالح العربية.

لكن يظل تفعيل هذه العلاقة مرهون بإرادة سياسية عربية، وترتيب الأولويات تجاه إفريقيا، وإدراك مخاطر الغياب عن القارة السمراء، مع ضرورة أن يسبق ذلك تهيئة العلاقات العربية العربية لترسيخ العمل الجماعي العربي وتكامل السياسة الخارجية لإعلاء المصلحة العليا للأمة في ظل الصراع الإقليمي والدولي المحموم على دول الجوار والعمق الاستراتيجي العربي.

*مدير التحرير

شركة كاب القابضة

تعمل شركة كاب القابضة منذ عام 2002 على تعزيز مساهماتها في دعم قطاع الاعمال.

تأسست شركة كاب القابضة كنتاج لاندماج العديد من الانشطة التجارية والصناعية المتنوعة والتابعة لعائلة باقدو.

تستمد شركة كاب القابضة قوتها من ثلاثة عوامل اساسية: شبكة العلاقات العامة والمعرفة والتوازن المالي.

بفضل رؤية استثمارية ثاقبة، تمكن قادة شركة كاب القابضة من استشراف توجهات سوق العقار في المملكة، اضافة الى إدراك مكامن القوة والضعف والمجالات المكنة للتطوير لهذا القطاع الهام.

ولقد اتاح ذلك العديد من الفرص الاستثمارية الهامة لشركة كاب القابضة مما أمكنها من الاستثمار في العديد من المجالات المرتبطة بقطاع العقار.

واليوم تتجه شركة كاب القابضة بخطى ثابتة نحو مسيرة نجاح في العديد من المجالات الاستثمارية كصناعة السيراميك والبورسلين والمواد الاولية الخاصة بها ومنتجات الغابات (كالاخشاب والورق وعجين الورق) وذلك بالتوازي مع التركيز على نشاطها الاساسى والخاص بقطاع التطوير العقارى.

WHEN EXPERIENCE AND RESULTS MATTER

شركة كاب القابضة
١٥ شارع نهضة المستقبل، ص.ب: ٥٩٠٩ جدة ٢١٤٣٢
المملكة العربية السعودية

KAB HOLDING
شركة كاب القابضة

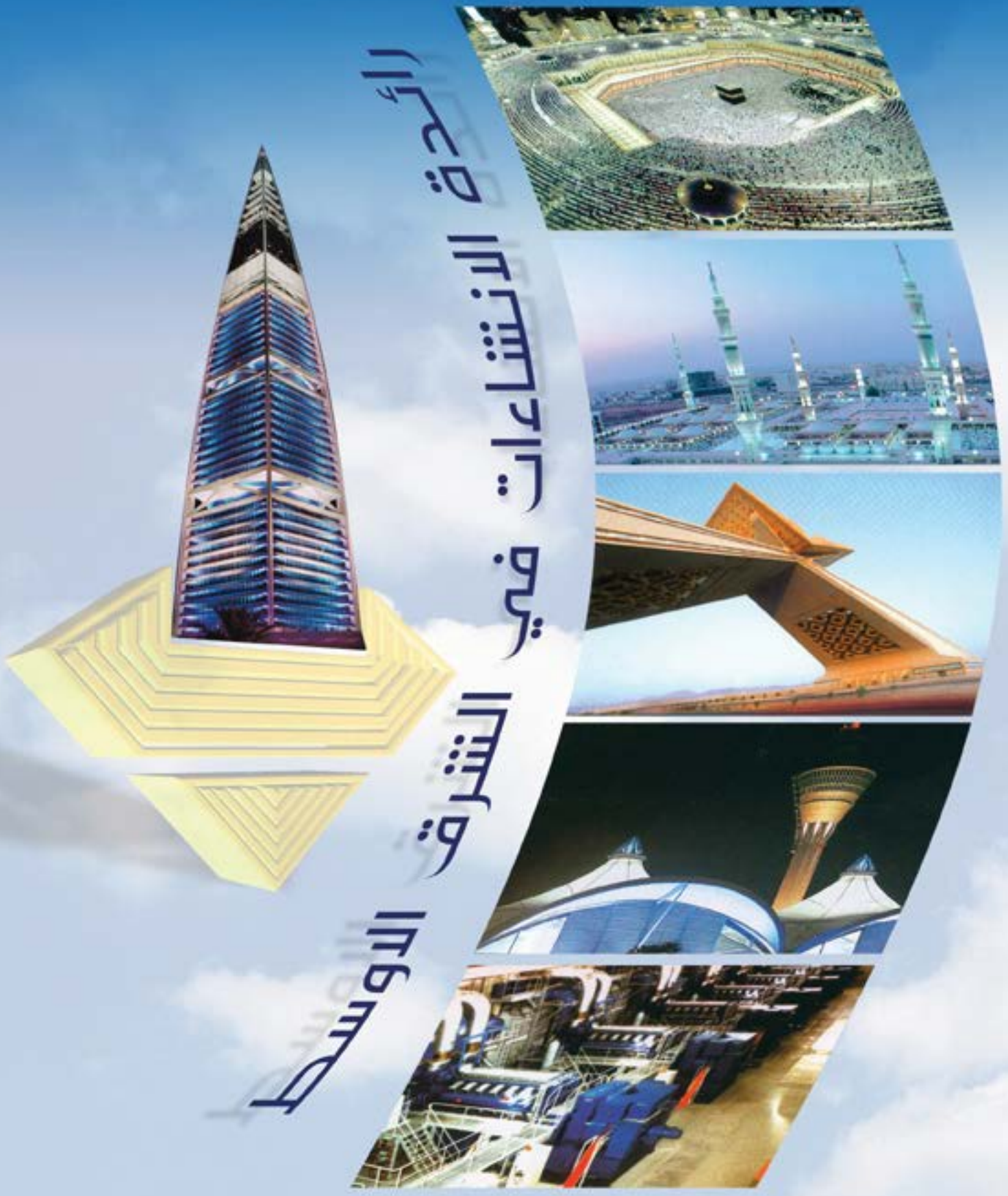

مجموعة بن لادن السعودية

SAUDI BINLADIN GROUP